

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة البحث العلمي والتعليم العالي
جامعة فرحات عباس - سطيف 1 -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية
تحت عنوان:

دور الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات في استقطاب الاستثمار الأجنبي
المباشر في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية
- دراسة حالة الجزائر -

إشراف الأستاذة:

د. تريش نجود

إعداد الطالبة:

بولعجين فايزة

أعضاء لجنة المناقشة :

رئيسا	جامعة سطيف 1	أستاذ محاضر (أ)	د. مسملي الوزناجي
مشرفا ومقررا	جامعة سطيف 1	أستاذ محاضر (أ)	د. تريش نجود
مشرفا مساعدا	المركز الجامعي - ميلة -	أستاذ محاضر (أ)	د. حمزة رملي
عضوا مناقشا	جامعة أم البواقي	أستاذ التعليم العالي	أ.د. كواشي مراد
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 3	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بكطاش فتية
عضوا مناقشا	جامعة البويرة	أستاذ محاضر (أ)	د. سفير محمد
عضوا مناقشا	جامعة سطيف 1	أستاذ محاضر (أ)	د. شرشافة إلياس

السنة الجامعية: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

أولاً أحمد الله سبحانه وتعالى الذي وفقني إلى إنجاز هذا العمل المتواضع.
ثم أتوجه بالشكر الجزيل وبالصالح العرفان إلى الدكتورة الفاضلة " تريش
نجد" على تتبعها لهذا العمل بإرشاداتها ونصائحها القيمة، وأشكر
الدكتور المشرف المساعد " حمزة رملي" على ما قدمه لي من مساعدة
كبيرة لإنجاز وإتمام هذا العمل، والسادة أعضاء لجنة المناقشة، كما لا يفوتني
شكر أستاذي القدوة "روابي محمد الناصر" ، كما أتقدم بالشكر الجزيل
لجميع موظفي الشركات التي تمت به الدراسة وإلى جميع من ساعدني في
تعبئة الاستمارات، دون أن أنسى كل من زودني ولو بكلمة لإثراء هذا
العمل، خاصة الأستاذين الصديقين بوعكاز نوال وبوفنش وسيلة.

بولعجين فايزة

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

زوجي أكرمهم الله وأبنائي: سدره، محمد الصمد، سجي وبيان أعزهم الله

إخوتي وأهلي وأهل زوجي صغيرا وكبيرا

كل الأصدقاء والزلاء

بولعبين فايزة

المخلص:

سعت هذه الدراسة إلى قياس دور الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية، مع إبراز العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسسات وتطبيق معايير المحاسبة الدولية، بعد إلقاء الضوء على واقع مناخ الاستثمار وتدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر يعتبر منفرا للمستثمر الأجنبي، مما انعكس سلبا على حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر، حتى بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي وإصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية. أما الدراسة الميدانية فتوصلنا من خلالها؛ إلى أن المؤسسات محل الدراسة التي تحصل على استثمار أجنبي مباشر من خلال شركات رأسمال المخاطر، تطبق جميع مبادئ حوكمة المؤسسات حسب رأي أفراد عينة الدراسة. وقد توصلنا إلى وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمدى الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بتلك المؤسسات، باعتماد نموذج الانحدار البسيط في تقدير تلك العلاقة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ مبادئ حوكمة المؤسسات؛ المعايير المحاسبية الدولية؛ النظام المحاسبي المالي.

Abstract:

This study sought to measure the role of commitment to the principles of corporate governance in bringing foreign direct investment to Algeria after the application of international accounting standards, highlighting the interrelationship between corporate governance and the application of international accounting standards, after shedding light on the reality of the investment climate and the flows of foreign investment into Algeria.

The study concluded that the investment climate in Algeria is considered a deterrent to the foreign investor, which negatively affected the volume of incoming flows to Algeria, even after the application of the financial accounting system and the issuance of the Charter of Good Governance of the Algerian Corporation. As for the field study, we reached through it; The institutions under study that obtain foreign direct investment through venture capital companies apply all the principles of corporate governance according to the opinion of the study sample members. We have concluded that there is a positive, statistically significant impact of the extent of commitment to the principles of corporate governance on the volume of foreign direct investment in those institutions, by adopting a simple regression model in estimating that relationship.

Keywords: Foreign Direct Investment; Corporate Governance Principles; International Accounting Standards; Financial Accounting System.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	امداء
	ملخص الدراسة
	فهرس المحتويات
	فهرس الأفعال والجداول
	فهرس الملاحق
	قائمة المحتويات
أ- ص	المقدمة
01	الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وواقعته بالجزائر
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
03	المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله
03	الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي
04	الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
07	الفرع الثالث: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر
08	الفرع الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
11	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
11	الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية لتفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر
12	الفرع الثاني: النظريات الحديثة
19	المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته وآثاره
20	الفرع الأول: الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر
22	الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
25	الفرع الثالث: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي على الدولة المضيفة
28	المبحث الثاني: تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر
28	المطلب الأول: تطور البيئة القانونية والتشريعية للاستثمار بالجزائر
28	الفرع الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط
31	الفرع الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية
32	الفرع الثالث: مرحلة ما بعد سنة 2000
36	المطلب الثاني: واقع الإمكانيات الطبيعية والبشرية بالجزائر
38	المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفق المؤشرات الاقتصادية الكلية
39	الفرع الأول: تحليل وتقييم مؤشرات التوازن الداخلي
43	الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية الخارجية

45	المطلب الرابع: مكانة الجزائر ضمن بعض المؤشرات العالمية
46	الفرع الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية.....
48	الفرع الثاني: مؤشر التنافسية العالمي.....
53	الفرع الثالث: مكانة الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال.....
56	الفرع الرابع: مؤشر التنمية البشرية.....
58	الفرع الخامس: مكانة الجزائر ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.....
60	الفرع السادس: مؤشرات البنك الدولي للحكومة.....
62	المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
62	المطلب الأول: تحليل تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتوزيعه.....
62	الفرع الأول: تطور التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر.....
64	الفرع الثاني: تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.....
66	الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر.....
69	الفرع الرابع: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
70	المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري.....
70	الفرع الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي.....
71	الفرع الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي في توفير فرص العمل.....
73	خلاصة الفصل.....
74	الفصل الثاني: الإطار العام لحكومة المؤسسات وإطارها القانوني والتوجيهي بالجزائر
75	تمهيد.....
76	المبحث الأول: ماهية حوكمة المؤسسات ودوافع ظهورها.....
76	المطلب الأول: مفهوم حوكمة المؤسسات.....
77	الفرع الأول: تعريف حوكمة المؤسسات من وجهة نظر الباحثين.....
79	الفرع الثاني: تعريف حوكمة المؤسسات من وجهة نظر المنظمات.....
81	المطلب الثاني: التطور التاريخي لحوكمة المؤسسات ودوافع ظهورها.....
82	الفرع الأول: التطور التاريخي.....
83	الفرع الثاني: العوامل المساعدة على ظهور وتطور حوكمة المؤسسات.....
86	المطلب الثالث: النظريات المفسرة لحوكمة المؤسسات.....
87	الفرع الأول: نظرية الوكالة.....
88	الفرع الثاني: نظرية أصحاب المصالح.....
91	المطلب الرابع: أهمية وأهداف تطبيق حوكمة المؤسسات.....
91	الفرع الأول: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات.....
93	الفرع الثاني: أهمية حوكمة المؤسسات.....
95	الفرع الثالث: أهداف حوكمة المؤسسات.....

97	المبحث الثاني: الحوكمة: محددات، خصائص، مبادئ وآليات.....
97	المطلب الأول: خصائص ومحددات حوكمة المؤسسات
97	الفرع الأول: خصائص حوكمة المؤسسات.....
99	الفرع الثاني: محددات حوكمة المؤسسات.....
101	المطلب الثاني: مبادئ حوكمة المؤسسات.....
101	الفرع الأول: مبادئ الشبكة الدولية لحوكمة المؤسسات.....
103	الفرع الثاني: مبادئ مركز حوكمة المؤسسات (CFCG)
103	الفرع الثالث: مبادئ معهد التمويل الدولي.....
103	الفرع الرابع: معايير البنك الدولي.....
105	المطلب الثالث: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD.....
107	الفرع الأول: المبادئ الستة.....
113	الفرع الثاني: مستجدات وتطورات مبادئ OECD.....
115	الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للمبادئ.....
116	المطلب الرابع: آليات حوكمة المؤسسات.....
116	الفرع الأول: مفهوم آليات الحوكمة وتصنيفاتها المختلفة.....
117	الفرع الثاني: الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات.....
121	الفرع الثالث: الآليات الخارجية لحوكمة المؤسسات.....
123	المبحث الثالث: الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة المؤسسات في الجزائر.....
123	المطلب الأول: الإطار القانوني والتشريعي للحوكمة في الجزائر
123	الفرع الأول: تطبيقات الحوكمة في القانون التجاري
125	الفرع الثاني: تطبيقات الحوكمة في البنوك الجزائرية
126	الفرع الثالث: تطبيقات الحوكمة في قوانين أخرى
127	المطلب الثاني: ميثاق الحكم الراشد
127	الفرع الأول: استعراض الميثاق
129	الفرع الثاني: الأطراف الفاعلة في إطار ميثاق الحكم الراشد
131	الفرع الثالث: تقييم المبادرة
133	المطلب الثالث: تحديات تطبيق الحوكمة في الجزائر
137	خلاصة الفصل
138	الفصل الثالث: العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
139	تمهيد
140	المبحث الأول: مدخل إلى معايير المحاسبة الدولية وتبنيها في الجزائر.....
140	المطلب الأول: تعريف المعايير المحاسبية الدولية والخلفية التاريخية لها.....

140 الفرع الأول: تعريف المعايير المحاسبية الدولية وأسباب نشوئها
143 الفرع الثاني: الخلفية التاريخية للمعايير
146 الفرع الثالث: التطور المستمر للمعايير
147 المطلب الثاني: أهمية وخصائص تطبيق المعايير المحاسبية الدولية
148 الفرع الأول: أهمية ومزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS
148 الفرع الثاني: خصائص المعايير الدولية للمحاسبة
149 الفرع الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية
152 المطلب الثالث: تبني معايير المحاسبة الدولية في الجزائر
152 الفرع الأول: الاصلاحات المحاسبية في الجزائر
153 الفرع الثاني: الخلفية الفكرية للنظام المحاسبي المالي
156 الفرع الثالث: المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي
158 المبحث الثاني: العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية
158 المطلب الأول: الأبعاد المحاسبية لحوكمة المؤسسات
158 الفرع الأول: الأبعاد المحاسبية لحوكمة المؤسسات في مبادئ OECD
160 الفرع الثاني: الأبعاد المحاسبية في الاصدارات الدولية الأخرى لحوكمة المؤسسات
161 الفرع الثالث: الأبعاد المحاسبية في ميثاق الحكم الراشد بالجزائر
161 الفرع الرابع: الأبعاد المحاسبية في تقييم مدى تطبيق المؤسسات للحوكمة
163 المطلب الثاني: دور المعايير المحاسبية الدولية في دعم حوكمة المؤسسات
163 الفرع الأول: معايير المحاسبة الدولية وتضييق الفجوة بين طرفي الوكالة
164 الفرع الثاني: أهمية معايير المحاسبة الدولية في دعم الافصاح والشفافية
165 الفرع الثالث: جهود تحسين المعايير المحاسبية لتحقيق متطلبات حوكمة المؤسسات
167 الفرع الرابع: دور النظام المحاسبي المالي في ارساء الحوكمة بالجزائر
170 المطلب الثالث: التكامل بين الحوكمة ومعايير المحاسبة الدولية
174 المبحث الثالث: أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية والحوكمة في جلب المستثمر الأجنبي مع الإشارة إلى حالة الجزائر
174 المطلب الأول: دور معايير المحاسبة الدولية وحوكمة المؤسسات في جلب الاستثمار الأجنبي
174 الفرع الأول: دور المعايير في جلب المستثمر الأجنبي
178 الفرع الثاني: إسهامات الحوكمة في جلب المستثمر الأجنبي
184 المطلب الثاني: واقع جودة المعلومة والحوكمة وتدفق الاستثمار الأجنبي بالجزائر في ظل تطبيق SCF
184 الفرع الأول: واقع جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر
185 الفرع الثاني: واقع حوكمة المؤسسات بالجزائر حسب بعض المؤشرات
190 الفرع الثالث: تحليل واقع تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قبل وبعد تطبيق SCF
192 المطلب الثالث: المطلب الثالث: واقع المناخ المحاسبي في الجزائر
192 الفرع الأول: واقع التعليم المحاسبي المهني والأكاديمي في الجزائر

194 الفرع الثاني: صعوبات تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي
198 خلاصة الفصل
200	الفصل الرابع: دراسة ميدانية لمدى مساهمة مبادئ حوكمة المؤسسات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة من المؤسسات
201 تمهيد
202	المبحث الأول: تصميم الدراسة الميدانية
202 المطلب الأول: التعريف بالمؤسسات محل الدراسة
203 الفرع الأول: التعريف بشركة أفريك انفست
204 الفرع الثاني: شركة أسيكوم
205 المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة
205 الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة
206 الفرع الثاني: منهج الدراسة
206 الفرع الثالث: متغيرات الدراسة
207 الفرع الرابع: أداة الدراسة وإجراءاتها
211 المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة
211 الفرع الأول: الصدق الظاهري للأداة
212 الفرع الثاني: صدق الاتساق الداخلي للأداة
216 الفرع الثالث: صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان
216 الفرع الرابع: ثبات أداة الدراسة
218	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان
218 المطلب الأول: النتائج المتعلقة بوصف خصائص عينة الدراسة
218 الفرع الأول: توزيع المبحوثين حسب المؤسسات الاقتصادية
219 الفرع الثاني: توزيع المبحوثين حسب السن
220 الفرع الثالث: توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة المهنية
221 الفرع الرابع: توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي
221 الفرع الخامس: توزيع المبحوثين حسب المنصب الحالي
222 المطلب الثاني: تفسير وتحليل اتجاهات آراء أفراد العينة حول الاستبيان
223 الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي
224 الفرع الثاني: تقييم مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بالمبادئ الستة للحوكمة
239 المطلب الثالث: قياس الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات باستخدام One Sample T – test
243	المبحث الثالث: دراسة العلاقات بين المتغيرات واستخلاص النتائج
243 المطلب الأول: شروط تطبيق الانحدار الخطي البسيط
244 الفرع الأول: خطوات توفيق نموذج الانحدار

245 الفرع الثاني: تحليل الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة
247 المطلب الثاني: اختبار صلاحية نموذج الانحدار وعرض النتائج
248 الفرع الأول: اختبار صلاحية النموذج
252 الفرع الثاني: تفسير نموذج الانحدار واختبار الفرضية الرابعة
254 الفرع الثالث: نموذج الانحدار لأبعاد المتغير المستقل
262 المطلب الثالث: اختبار الفرضية الخامسة
264 خلاصة الفصل
267 خاتمة
274 قائمة المراجع
290 الملاحق

فهرس الأشكال

والجداول

رقم الصفحة	محتوى الفصل	رقم الفصل
الفصل الأول		
46	موقع الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2000-2019	(1-1)
47	موقع الجزائر وبعض الدول العربية ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2019	(2-1)
48	المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي	(3-1)
62	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2019 (بالمليون دولار)	(4-1)
70	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	(5-1)
72	مقارنة بين الاستثمار الأجنبي والمحلي في خلق مناصب الشغل بالجزائر خلال سنة 2018	(6-1)
الفصل الثاني		
86	العوامل المساعدة على ظهور حوكمة المؤسسات	(1-2)
89	مشاكل نظرية الوكالة	(2-2)
100	المحددات الخارجية والداخلية للحكومة	(3-2)
130	الأطراف الفاعلين الداخليين وعلاقاتهم المتبادلة	(4-2)
131	علاقة المؤسسة مع الأطراف الفاعلين الخارجيين	(5-2)
الفصل الثالث		
172	التقارب بين المعايير المحاسبية وحوكمة المؤسسات	(1-3)
182	طرق إخفاء الحقائق	(2-3)
186	تطور مؤشر حوكمة المؤسسات في الجزائر للفترة (2007-2019)	(3-3)
187	مكانة الجزائر في مؤشر حوكمة المؤسسات مقارنة ببعض الدول العربية لسنة 2019	(4-3)
188	مكانة الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر حماية المستثمر حسب تقرير سنة 2019	(5-3)
189	تطور مؤشر الإفصاح، مسؤولية مجلس الإدارة ومؤشر سهولة إقامة الدعاوى بالجزائر خلال الفترة 2006-2020	(6-3)
الفصل الرابع		
207	نموذج متغيرات الدراسة	(1-4)
219	توزيع المبحوثين حسب الشركات محل الدراسة	(2-4)
220	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	(3-4)
250	التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام اختبار (Histogram)	(4-4)
251	التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام اختبار Normal Probability Plot	(5-4)

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
الفصل الأول		
39	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	(1-1)
49	مكانة الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي للفترة (2007-2019)	(2-1)
50	تصنيف الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي للفترة (2016/2019)	(3-1)
54	مكانة الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2009-2019)	(4-1)
57	دليل التنمية البشرية بالجزائر للفترة 1990-2019	(5-1)
59	مكانة الجزائر ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال الفترة (2013-2019)	(6-1)
60	تطور المؤشرات العالمية للحكومة في الجزائر للفترة 2000-2018	(7-1)
64	مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر على المستوى العربي والإقليمي والعالمي خلال سنة 2019 (مليون دولار)	(8-1)
65	تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2005-2019 (مليون دولار)	(9-1)
65	مقارنة مخزون الاستثمارات الواردة إلى الجزائر على المستوى العربي والإقليمي والعالمي خلال سنة 2019 (مليون دولار)	(10-1)
66	توزيع عدد مشاريع الاستثمار المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2002 - 2017)	(11-1)
67	تطور المؤسسات الأجنبية خلال الفترة 2014-2018	(12-1)
68	توزيع التجار الأجانب المسجلين في السجل التجاري حسب البلد إلى نهاية عام 2018	(13-1)
69	أهم القطاعات المستثمرة فيها بالجزائر خلال الفترة (2002-2017)	(14-1)
71	تطور عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي ومناصب الشغل التي تم خلقها في الجزائر خلال الفترة (1993-2019)	(15-1)
الفصل الثالث		
159	الأبعاد المحاسبية لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال الحوكمة	(1-3)
184	مكانة الجزائر ضمن مؤشر قوة التدقيق ومعايير إعداد التقارير المالية حسب مؤشر التنافسية العالمية للفترة 2006-2019	(2-3)
191	مقارنة تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر قبل وبعد تطبيق SCF	(3-3)
الفصل الرابع		
204	المؤسسات الجزائرية محل الدراسة المستثمر فيها من طرف أفريك انفست	(1-4)
205	المؤسسات الجزائرية محل الدراسة المستثمر فيها من طرف أسيكوم	(2-4)
209	درجات مقياس ليكارت الخماسي	(3-4)
209	مجالات الوسط الحسابي ومستوى الموافقة	(4-4)
212	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور	(5-4)
213	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور	(6-4)

213	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث بالدرجة الكلية للمحور	(7-4)
214	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الرابع بالدرجة الكلية للمحور	(8-4)
214	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الخامس بالدرجة الكلية للمحور	(9-4)
215	معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور السادس بالدرجة الكلية للمحور	(10-4)
216	معامل الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للاستبانة	(11-4)
217	معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)	(12-4)
218	توزيع المبحوثين حسب شركات رأسمال المخاطر الممولة	(13-4)
219	توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن	(14-4)
220	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	(15-4)
221	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	(16-4)
222	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المنصب الحالي	(17-4)
224	نتائج اختبار كولموغروف-سمرنوف للتوزيع الطبيعي	(18-4)
225	نتائج الاستبيان واختبار (T-Test) للمحور الأول	(19-4)
227	نتائج الاستبيان واختبار (T-Test) للمحور الثاني	(20-4)
230	نتائج الاستبيان واختبار (T-Test) للمحور الثالث	(21-4)
232	نتائج الاستبيان واختبار (T-Test) للمحور الرابع	(22-4)
234	نتائج الاستبيان واختبار (T-Test) للمحور الخامس	(23-4)
238	نتائج الاستبيان واختبار (T-Test) للمحور السادس	(24-4)
240	نتائج الاستبيان واختبار (T-Test) للمحور الكلي	(25-4)
245	معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	(26-4)
248	القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار	(27-4)
249	جدول تحليل التباين ANOVA (اختبار - F)	(28-4)
249	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار	(29-4)
251	نتائج اختبار (Shapiro-Wilk) و (Kolmogrov-Smirnov)	(30-4)
253	نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر	(31-4)
254	نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر	(32-4)
255	نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين والاستثمار الأجنبي المباشر	(33-4)
257	نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين والاستثمار الأجنبي المباشر	(34-4)
258	نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح والاستثمار الأجنبي المباشر	(35-4)
259	نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية والاستثمار الأجنبي المباشر	(36-4)
260	نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة والاستثمار الأجنبي المباشر	(37-4)
263	نتائج اختبار (ت) في حالة عينتين مستقلتين	(38-4)

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	موضوع الملقق	رقم الملقق
290	الاستبيان باللغة العربية	(01)
294	الاستبيان باللغة الفرنسية	(02)
299	قائمة الأساتذة المحكمين	(03)
300	اختبار الاتساق	(04)
301	اختبار ثبات الاستبيان	(05)
304	اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الاستمارة	(06)
305	اختبار "ت" الخاص بقياس الفرضية الثالثة ومحاور الاستبيان	(07)
313	معامل الارتباط	(08)
315	مخرجات نماذج الانحدار البسيط	(09)
322	اختبار "ت" لعينتين مستقلتين	(10)

قائمة المختصرات

حالاتها	الرمز
Organization for Economic Cooperation and Development	OECD
International Finance Corporation	IFC
Center For International Private Enterprise	CIPE
Institute of Internal Auditors.	IIA
International Corporate Governance Network	ICGN
Center For Corporate Governance	CFCG
International Organization of Securities Commissions	IOSCO
Bank for International Settlement	BIS
International Monetary Fund	IMF
Foreign Direct Investment	FDI
Statistical Package for the Social Sciences	SPSS
Agence Nationale de Développement de	ANDI
Agence pour la Promotion, Soutien et le Suivi des investissements	APSI
Conseil National de l'Investissement	CNI
Guichet Unique	GU
International Accounting Standards Committee	IASC
International Accounting Standards	IAS
Financial Accounting Standards Board.	FASB
International Federation of Accountants	IFAC
International Accounting Standards Board	IASB
International Financial Reporting Standards	IFRS
Système Comptable Financier	SCF
Plan Comptable National.	PCN
Plan Comptable General.	PCG
Ordinary Least Squares	OLS

المقدمة

يكتسي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في اقتصاديات الدول النامية، والتي تعاني من نقص في مصادر التمويل، وذلك للدور الهام المنتظر منه في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية، نقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستوى المداخل والمعيشة، وخلق المزيد من فرص العمل، بالإضافة إلى تحسين المهارات والخبرات الإدارية، وتحفيز القدرات التنافسية في مجال التصدير.

لذلك تصاعدت موجة المنافسة بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إزالة العراقيل، تقديم الحوافز والضمانات التي تسهل دخولها إلى الأسواق المحلية. وفي هذا السياق أقامت الجزائر كغيرها من الدول النامية، تشريعات وقوانين بهدف إزالة القيود والعراقيل التي تقف في طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما ما يتعلق منها بالتشريعات الجبائية، والقوانين التنظيمية. إلا أن هناك العديد من الدراسات أكدت أن المستثمرين الأجانب عند قرار الاستثمار، يتعرضون لمشكلة نقص الشفافية والإفصاح، وعدم دقة في المعلومات إن وجدت، فيما يتعلق بالتقارير السنوية للمؤسسات المعنية بالقرار الاستثماري، خاصة في أعقاب الهزات الاقتصادية والمالية التي شهدتها العالم مؤخرا. لذلك وجب تعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير القوائم المالية الموثوق بها والخالية من الغش والأخطاء، وتوفير المعلومات اللازمة والمناسبة في الوقت المناسب للمستثمرين وأصحاب المصالح والمجتمع.

ولجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لابد على المؤسسات التي تبحث عن تمويل أجنبي، خاصة المؤسسات الناشئة والمتعثرة أن تعيد النظر في نوعية المعلومات التي تقدمها للمستخدم، وكمية وطريقة الإفصاح عنها من جهة، وإعادة النظر في طريقة التسيير التي تكفل حقوق المساهمين وأصحاب المصالح من جهة أخرى، في إطار ما يسمى بحوكمة المؤسسات. لذلك يتم في إطار هذه الدراسة اختيار مجموعة من المؤسسات الجزائرية، والتي تضم استثمار أجنبي مباشر، بهدف تقييم مدى التزامها بمبادئ حوكمة المؤسسات، بعدما طبقت الجزائر معايير المحاسبة الدولية -ممثلة بالنظام المحاسبي المالي- سنة 2010، ودور ذلك في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

✓ طرح إشكالية الدراسة:

أعطت الجزائر أولوية لتحسين مناخها الاستثماري، من خلال سن العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى تبني نظام محاسبي جديد مستوحى من معايير المحاسبة الدولية، وإصدار ميثاق توجيهي للمؤسسات بخصوص الحوكمة. بهدف جعل الممارسات المحاسبية متوافقة مع الممارسات الدولية، والاستجابة لمتطلبات اقتصاد السوق، وإنتاج معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية لمتخذي القرارات، وتوسيع مجال الإفصاح والشفافية، لتسهيل المعاملات الدولية وجلب المزيد من الاستثمار الأجنبي

المباشر، للاستفادة من المزايا التي يقدمها الأخير للبلد وللمؤسسات الاقتصادية المستثمر فيها. ومن هنا يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

" هل يساهم الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المؤسسات الجزائرية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية؟

يقودنا التساؤل الرئيسي أعلاه إلى مجموعة من الأسئلة يمكن طرحها كما يلي:

1. هل ساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ممثلة بالنظام المحاسبي المالي في تحسين ترتيب الجزائر في المؤشرات المتعلقة بحوكمة المؤسسات ؟
2. هل ساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ممثلة بالنظام المحاسبي المالي في رفع حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟
3. هل تلتزم المؤسسات محل الدراسة بمبادئ حوكمة المؤسسات؟
4. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة احصائية، بين متوسط حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات محل الدراسة تعزى إلى (الشركة الأم)؟

✓ فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة يتم طرح الفرضيات كإجابة مؤقتة عن الأسئلة المطروحة، كما يلي:

1. الفرضية الأولى:

ف1: ساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ممثلة بالنظام المحاسبي المالي في تحسين ترتيب الجزائر في المؤشرات المتعلقة بحوكمة المؤسسات.

2. الفرضية الثانية:

ف2: لم يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ممثلة بالنظام المحاسبي المالي في رفع حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

3. الفرضية الثالثة:

ف3: تلتزم المؤسسات محل الدراسة بمبادئ حوكمة المؤسسات.

4. الفرضية الرابعة

ف4: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمدى الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات محل الدراسة.

5. الفرضية الخامسة:

ف5: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات محل الدراسة تعزى إلى (الشركة الأم)

✓ أهمية الدراسة وأهدافها:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية متغيراتها، وفي التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات، والاستفادة من مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية، لأجل تحقيق جودة التقارير المالية والتي ستعكس على قرارات المستخدمين، وبالتالي تؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة، مما يرفع من قيمتها وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، بغية الاستفادة من الامتيازات التي يمنحها الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة بالنسبة للمؤسسات الناشئة والتي تتطلب تمويلا ضخما والكثير من المهارات والخبرات والتقنيات، والتي تعود حتما بالمنافع على الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

أما الهدف الرئيسي للدراسة فيتمثل في قياس أثر الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ويمكن تقسيم هذا الهدف في شكل أهداف فرعية كالتالي:

- إلقاء الضوء على واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بخصوص قدرته على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتغطية أهم المشاكل والعراقيل التي تواجهه.
- إبراز أهمية حوكمة المؤسسات من خلال مبادئها وآلياتها في إدارة المؤسسات، وزيادة كفاءتها ومصداقية تقاريرها المالية، وبالتالي تعزيز ثقة المتعاملين معها.
- إبراز العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسسات وتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وأن كل منهما مكمل للآخر، ومدى مساهمة كل من منهما في جلب المستثمر الأجنبي.
- التعرف على واقع التزام عينة من المؤسسات ذات الأسهم بالجزائر بمبادئ حوكمة المؤسسات.
- معرفة مدى مساهمة الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ضمن المؤسسات محل الدراسة.

▪ الخروج بنتائج مناسبة واقتراح التوصيات الملائمة.

✓ منهج الدراسة

بغرض خدمة أهداف الدراسة والإجابة على إشكالية الدراسة، واختبار صحة الفرضيات يتم استخدام **المنهج الوصفي التحليلي**، وهو المنهج الذي يتم استخدامه في وصف وتحليل المعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وذلك من خلال الاعتماد على الدراسات النظرية المكتوبة للأبحاث والكتابات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، بغرض تحليلها والاستفادة منها في تحرير الجوانب النظرية والتطبيقية، استنادا إلى أسلوب دراسة الحالة وأسلوب الاستقصاء، للإحاطة بجوانب الدراسة الميدانية.

✓ حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** ستقتصر الدراسة على شركات المساهمة العاملة في الجزائر والتي تمولها شركات رأس المال المخاطر الأجنبية وذات رأس مال مختلط (جزائري وأجنبي)، وتكون المساهمة الأجنبية فيها أكبر من 10%، لكي نعتبر المساهمة الأجنبية استثمارا أجنبيا مباشرا.
- **الحدود الزمانية:** بسبب الاعتماد على الاستبيان، وكذا صعوبة التعامل مع الشركات ورفض منح البيانات، فقد استمرت فترة جمع بيانات الدراسة الميدانية ما يقارب تسعة أشهر بداية من شهر سبتمبر 2020 إلى غاية ماي 2021. وأما عن البيانات المعبرة عن المتغير التابع (التمثل في حجم رأس المال الأجنبي)، فيتم الاعتماد على تقارير سنة 2019.

✓ الدراسات السابقة:

هناك دراسات باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية نذكر بعضها فيما يلي:

أولا: الدراسات باللغة العربية

1. دراسة صلاح الدين سولم (2013-2014):

بعنوان: "مدى مساهمة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر"؛ الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، بجامعة أم البواقي. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية مساهمة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في

استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وذلك من خلال الوقوف على حقيقة الإصلاح المحاسبي في الجزائر. والذي تمخض عنه استراتيجية توحيد محاسبي بتبني نظام متوافق ومنسجم مع المعايير المحاسبية الدولية، وإمكانية تفعيل هذا الإصلاح باتجاه تحسين وتطوير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر فيها. وبينت نتائج الدراسة أهمية المتغير المحاسبي، كأحد المتغيرات الحاسمة والمداخل المستحدثة ذات الواقع المؤثر على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين المحليين أو الدوليين؛ على اعتبار أن المعلومات المحاسبية المنتجة في ظل الأنظمة المحاسبية المعدة على أساس معايير المحاسبة الدولية، لتخفيض درجة عدم التأكد المتعلقة بقرار الاستثمار. وبغية تطوير المناخ الاستثماري في الجزائر، ليصبح أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن الباحث أقترح مجموعة من الإجراءات مثل إرساء مبادئ حوكمة المؤسسات، تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته، تعزيز الانفتاح التجاري والاندماج في الاقتصاد العالمي، التنسيق مع المنظمات الدولية والامثال بالتجارب الناجحة؛ التقييم الدوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة على تطوير المناخ الاستثماري، وهذا دون إغفال المتغير المحاسبي المعد وفق الممارسات المحاسبية الدولية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية المحلية والدولية.

2. دراسة خليل أبو سليم (2014):

دراسة بعنوان: "قياس أثر الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (أدلة ميدانية من البيئة الأردنية)"; قدمت هذه الدراسة كمدخل بمجلة جامعة جازان، فرع العلوم الانسانية بالسعودية. حيث سعى الباحث إلى الاطلاع على تطور البيئة الاستثمارية في الأردن من جهة، وعلى مدى التزام الشركات الأردنية بمبادئ الحوكمة من جهة أخرى، ومن ثم بيان أثر ذلك الالتزام على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها: أن الاستثمار الأجنبي له وقع مؤثر وإيجابي على الاقتصاد المحلي ولكن بشرط أن تكون البنية الاقتصادية قد تم هيكلتها بشكل ملائم، كما وجد أن الأردن قد بدأ بإعادة هيكلة بنيته الاقتصادية من خلال العديد من التشريعات والقوانين الهادفة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، ووجد كذلك أن الشركات الأردنية وخصوصا المدرجة بالسوق المالي ملتزمة إلى حد كبير بمبادئ حوكمة المؤسسات، وأن هذه الالتزام يسهم باستقطاب الاستثمار الأجنبي لأسباب عديدة كان من أهمها؛ أن المستثمر يولي الاهتمام بالقوائم المالية للشركات الملتزمة بمبادئ الحوكمة، حيث تولد لديه الثقة بعمليات الشركة وبالتالي تشجعه على جلب استثماراته للأردن، وأن الالتزام بمبادئ الحوكمة يضيفي صفة دولية على القوائم المالية للشركة وبالتالي تمكنها من دخول الأسواق الخارجية والمنافسة.

3. دراسة ربا ماجد بصول (2018):

بعنوان: "أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية" دراسة تحليلية، طرحت هذه الدراسة في شكل كتاب، من منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية. تمت الدراسة على عينة مكونة من 178 شركة مدرجة في بورصة عمان بالأردن لعام 2010، وقد تم تطوير نموذج للانحدار المتعدد تضمن عدة متغيرات مستقلة تمثلت في الإفصاح وآليات الحوكمة، وعلاقتها مع حجم الاستثمارات العربية والأجنبية وغير الأردنية كمتغيرات تابعة. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى عدم الالتزام التام لعينة الدراسة بمستوى الإفصاح (58.6%)، ويلاحظ تباين في مستوى الإفصاح لديها، ولا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح وحجم الاستثمارات الأجنبية، كذلك عدم وجود تأثير بالنسبة لآليات الحوكمة على الاستثمارات الأجنبية. وأن المستثمرين بشكل عام يفضلون الاستثمار في الشركات ذات الملكية المؤسسية، الأمر الذي يعزز الثقة في إدارة الشركة، كما أن المستثمرين الأجانب يفضلون الشركات ذات الحجم الكبير.

4. دراسة هاجر مزوار (2019-2020):

جاءت الدراسة تحت عنوان: "أثر تبني النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة تحليلية-"، والدراسة هي أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، بجامعة المسيلة. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآلية التي يؤثر من خلالها النظام المحاسبي المالي، في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تم القيام بتحليل كل من واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وواقع المناخ الاستثماري من الجانب المحاسبي، وبالاعتماد على استمارة الاستبيان لمعرفة آراء الأكاديميين والمهنيين حول الموضوع، خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من الإمكانيات المتاحة، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر لم تصل إلى المستوى المرغوب، نتيجة عدم وجود مناخ استثماري ملائم يحفز المستثمرين الأجانب على توجيه أموالهم للاستثمار في الجزائر، فهي تحتل مراتب متأخرة في أغلب المؤشرات الدولية لقياس جاذبية الاستثمار؛ وغالبية أفراد العينة يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يحمل في طياته بعضا من مكونات مناخ الاستثمار، التي تحظى باهتمام المستثمر الأجنبي، فهو بذلك يسمح بتوفير مناخ استثماري ملائم من الجانب المحاسبي، من خلال توفيره لمعلومات ذات جودة؛ كما يعزز حوكمة المؤسسات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية؛ بالإضافة إلى تنشيط بورصة الجزائر وزيادة كفاءتها.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

5. دراسة (Mangena & Tauringana , 2007):

كانت الدراسة بعنوان: *Disclosure , Corporate Governance and Foreign Share Ownership on the Zimbabwe Stock Exchange* جاءت هذه الدراسة في شكل مقال بمجلة (*International Financial Management & Accounting*). هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية ومستوى الإفصاح والحوكمة في زيمبابوي. والتي تعتبر من الدول النامية في إفريقيا، وقد كان الدافع وراء إجراء هذه الدراسة؛ هو معرفة فيما إذا كان المستثمرين الأجانب عادة يفضلون الاستثمار في الشركات التي تكون الاستثمارات فيها محمية بشكل جيد، وأنهم يتجنبون الاستثمار في الدول النامية لأن مستوى الحوكمة فيها والافصاح ضعيفان. ولتحقيق ذلك تم استخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية لعينة من الشركات المدرجة في سوق زيمبابوي والبالغ عددها 51 و 67 لعامي 2002-2003 على التوالي. حيث تم فحص تأثير الإفصاح والحوكمة على الاستثمارات الأجنبية من خلال نموذج للانحدار المتعدد. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، بين الاستثمارات الأجنبية وكل من الإفصاح وحوكمة المؤسسات. وأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمارات الأجنبية وكل من نسب السيولة والعائد على الملكية ورأس المال السوق.

6. دراسة (Atakan & al ,2008):

جاءت هذه الدراسة بعنوان: *Implementation of Good Corporate Governance in Turkey* نشرت هذه الدراسة في مجلة (*Human Systems Management*)، هدفت إلى وصف التطبيق الناجح لمبادئ الحوكمة من قبل شركة (DYH)، والتي تعتبر من ضمن الثلاث شركات التركية الأوائل. والتي تم تصنيفها عالميا عام (2006) بحصولها على نسبة (81%) من حيث تحقيقها لخدمات المستثمرين المؤسسين، وبالتالي أصبحت الشركة الأولى في تركيا بتطبيقها لممارسات الحوكمة. لذلك أجريت هذه الدراسة لمعرفة الدافع لشركة (DYH)، لتبني مبادئ حوكمة المؤسسات، ولتفسير الطرق التي تم اتباعها لتطبيق مبادئ الحوكمة؛ بالتركيز على الهياكل المختلفة والتغيرات الإدارية التي طبقت في الشركة، بهدف التعرف على الفوائد المتمثلة من هذه التغيرات، ووصف الخطط المستقبلية للشركة. وأخيرا لوضع مقترحات للسوق التركي ولتحقيق ذلك قام الباحثون بإجراء مقابلات عميقة في شهر أبريل من عام 2006، استغرقت بالمعدل ساعة واحدة لكل مقابلة تم إجراؤها من قبل الباحثين أنفسهم مع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان، خاصة رؤساء لجان الحوكمة، وذلك لجمع المعلومات حول المحفزات وراء تطبيقهم لمبادئ

الحوكمة، والفائدة المتوقعة من تطبيقها وتبين أن تطبيق الحوكمة أدى إلى تحسين صورة الشركة، وكسب السمعة الجيدة في عيون المستثمرين الأجانب وتحسين آليات الرقابة الداخلية والخارجية.

7. دراسة (Leuz & al , 2010):

الدراسة بعنوان: *Do Foreigners invest Less in Poorly Governed Firms?* وقد نشرت هذه الدراسة في مجلة (Review of Financial Studies)، هدفت لمعرفة العوامل التي تؤثر على حجم الاستثمارات الأجنبية وبالأخص معرفة هل الاستثمارات الأجنبية تكون أقل في الشركات التي تفتقر للحوكمة؟ ولتحقيق ذلك تمت دراسة (4409) شركة من (29) بلدا عن طريق تحليل المعلومات المتوفرة عنها في قاعدة بيانات **Worldscope** لعام 2006، باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، وذلك لمعرفة هل هنالك مخاوف من تطبيق الحوكمة؟ وكذلك ما علاقة ذلك بالاستثمارات الأجنبية؟ وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية تكون أقل في الشركات التي من الممكن أن تؤدي فيها تركيبة الملكية إلى مشاكل في الحوكمة، كما أن تحسين مستوى الإفصاح وممارسات الحوكمة سيؤديان إلى جذب استثمارات أجنبية أكثر.

8. دراسة (Kim & al , 2011):

بعنوان: *Do Foreign Investors Encourage Value-Enhancing Corporate Taking* نشرت بمجلة (Emerging Markets Finance and Trade)، أجريت هذه الدراسة من منطلق أنه على المدى القصير فإن تركيز المستثمرين الأجانب يكون على تشجيع الإدارة على سلوك مسلك يتوخون فيه الحذر عند الاستثمار. وعلى صعيد آخر فإن المستثمرين الأجانب يشجعون الإدارة على التركيز في القيمة على المدى الطويل وليس على المدى القصير عن طريق تفعيل حوكمة المؤسسات والمشاركة فيها. لذلك هدفت هذه الدراسة إلى معرفة فيما إذا كان المستثمرين الأجانب في كوريا لهم تأثير على الشركات المستثمر فيها، من حيث المدى الذي يجب أن تتحمل فيه هذه الشركات المخاطر. ولتحقيق ذلك تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لفحص العلاقة بين الملكية الأجنبية والتدفقات النقدية للشركات كمؤشر للمخاطر. وكذلك تم اختبار هل المخاطرة ترتبط إيجابيا مع نمو الشركات، ولتحقيق ذلك تم استخدام عينة شملت جميع الشركات الغير مالية المدرجة في سوق كوريا **KSE** والبالغ عددها 1.337 شركة، للفترة ما بين 2001-2007 والتي تتوفر عنها جميع البيانات المطلوبة لقياس المتغيرات. وخلصت النتائج إلى أن الشركات التي بها مستثمرون أجانب أكثر تفضل المخاطر، وأن هذه المخاطر ترتبط إيجابيا مع نمو الشركات من منطلق أن الشركات التي يوجد بها مستثمرون أجانب تقوم بدور رقابة لزيادة قيمة الشركات والمرتبطة بالمخاطر.

9. دراسة (Gill & al, 2012):

بعنوان: *The Relationship Between Corporate Governance and the Investment Decision*

Journal of Finance and of Small Business Firms in India نشرت هذه الدراسة بمجلة (*Investment Analysis*)، وقد هدفت إلى اختبار العلاقة بين حوكمة المؤسسات وقرارات الاستثمار في شركات الأعمال الصغيرة في الهند، وذلك من منطلق أن نمو الشركات الصغيرة يعتمد على الاستثمار فيها، والذي بدوره يعتمد على وجود حوكمة جيدة، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء المسح الشامل لمنطقة البنجاب في الهند عام 2012، على عينة بلغت (800) من أعضاء مجالس إدارة الأعمال الصغيرة والتي تم جمع المعلومات اللازمة منهم عن طريق الهاتف، والإيميلات والمقابلات الشخصية. كما وتم تحليل البيانات باستخدام نموذج للانحدار يتضمن (4) متغيرات مستقلة. ولقد أظهرت النتائج أن الجمع بين منصب الرئيس التنفيذي ومجلس الإدارة، وتملك الرئيس التنفيذي لحصة من الشركة، وحجم مجلس الإدارة، وحجم الأصول الإجمالية للشركة إضافة إلى أداء الأعمال الصغيرة؛ جميعها تؤثر إيجابيا على قرارات الاستثمار في شركات الأعمال الخدمية الصغيرة في الهند، كما أن حجم مجلس الإدارة وأداء الشركات يؤثر إيجابيا على قرارات الاستثمار في الشركات الصناعية الصغيرة في الهند، كما ويلاحظ أن هذه الشركة تلقي مزيدا من الضوء على أهمية حوكمة المؤسسات لاتخاذ قرارات الاستثمار في الشركات الصغيرة، إضافة إلى أنه من الممكن أن تكون هذه الدراسة مفيدة أيضا للمستثمرين في سوق العقارات ومستشارو الاستثمار.

10. دراسة: (Suwaidan & al, 2013):

بعنوان: *Corporate Governance and Non- Jordanian Share Ownership: the Case of*

Amman Stock Exchange نشرت الدراسة في مجلة (*International Journal of Business and Management*)، هدفت إلى معرفة أثر العديد من العوامل المرتبطة بحوكمة المؤسسات، كذلك عدد من العوامل الأخرى على الاستثمارات الأجنبية (غير الأردنية) ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لعينة من الشركات بلغت 183 شركة مدرجة في سوق عمان المالي لعام 2010. وقد خلصت النتائج إلى أنه للملكية المؤسسية، وتركز حقوق الملكية، وحجم الأصول وحجم مكتب التدقيق تأثيرا على حجم الاستثمارات الأجنبية، حيث هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات مع حجم الاستثمارات الأجنبية، إلا أنه تبين بأنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة الأخرى والاستثمارات الأجنبية.

11. دراسة (Das, 2014):

بعنوان: " *The role of corporate governance in foreign investments* "، الدراسة جاءت في مجلة (Applied Financial Economics)، هدفت إلى فحص أثر ممارسات الحوكمة في المؤسسات على قرارات المستثمرين الأجانب للاستثمار في تلك المؤسسات، ولتحقيق ذلك تم استخدام مجموعة المعلومات الشاملة للاستثمارات الأجنبية في الصناديق التعاونية في 37 دولة حول العالم. توصلت الدراسة إلى أن: مديري الصناديق الاستثمارية يفضلون الاستثمار في الشركات ذات نظام الحوكمة القوي، مثل استقلال الأعضاء غير التنفيذيين، ووجود لجنة تدقيق. كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات هيكل حوكمة أفضل تجتذب استثمارات أجنبية أكبر، كما أن وجود حوكمة على مستوى الدولة لا يعتبر بديلا لوجودها على مستوى المؤسسات.

✓ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بما يلي:

- تناولت الدراسات التي تدور حول الاقتصاد الجزائري أثر المعايير المحاسبية الدولية منفردة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تناولت هذه الدراسة أثر حوكمة المؤسسات بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر. كما يجدر الإشارة أن جميع الدراسات التي طبقت على الجزائر (على حد علم الطالبة)، التي تناولت العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر كانت تقيس الحوكمة الكلية للبلد (مؤشرات كوفمان)، وليس الحوكمة على مستوى المؤسسات الاقتصادية.
- بالنسبة للدراسات المطبقة على الاقتصاديات الأخرى (خارج الجزائر)، كانت على مستوى الأسواق المالية، مما يسهل جمع البيانات عكس هذه الدراسة التي طبقت على مؤسسات غير مدرجة بالبورصة (ماعدًا مؤسسة واحدة)، مما صعب عملية جمع البيانات.
- تمت الدراسة الميدانية على مؤسسات تمولها مؤسسات رأس مال المخاطر، بغية التعرف على مدى أهمية الحوكمة بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات، حتى تقوم بالاستثمار ودفع رأس المال، وهذا ما لم يتم التطرق إليه مسبقا (على حد علم الطالبة).
- استخدام نموذج احصائي مختلف في جانب الدراسة الميدانية؛ حيث يتم قياس المتغيرات المستقلة (مبادئ حوكمة المؤسسات) عن طريق الاستبانة، والمتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)، بطريقة كمية (حجم رأس المال الأجنبي مقوم بالدينار الجزائري).

✓ هيكل الدراسة:

للإمام بمختلف جوانب الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة منها والإجابة على إشكالياتها، يتم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، كما يلي:

يتناول الفصل الأول مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه بالجزائر، حيث يتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث؛ يتناول المبحث الأول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، أهم النظريات المفسرة له، أهدافه، محدداته وآثاره. أما المبحث الثاني فيتناول تقييم مناخ الاستثمار بالجزائر من عدة جوانب: (المناخ القانوني والتنظيمي، مؤشرات الاقتصاد الكلي، المؤشرات العالمية الواسعة الاستخدام، والتي تعبر عن النوعية المؤسسية). أما المبحث الثالث فيتم التطرق فيه إلى واقع تطور التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم القطاعات الموجهة إليها، بالإضافة إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الاقتصاد الوطني.

في حين يتناول الفصل الثاني الإطار العام لحوكمة المؤسسات وإطارها القانوني والتوجيهي بالجزائر، حيث يتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث؛ يتطرق الأول إلى مفهوم حوكمة المؤسسات ودوافع ظهورها، إضافة للنظريات المفسرة لها. أما المبحث الثاني فيعرض محددات، خصائص مبادئ، وآليات الحوكمة. أما المبحث الثالث فنتطرق من خلاله إلى حوكمة المؤسسات الجزائرية، بداية من الإطار القانوني لها، مروراً بعرض ميثاق الحكم الراشد (الإطار التوجيهي)، وصولاً إلى تحديات تطبيق الحوكمة في الجزائر.

أما الفصل الثالث فيخصص لتحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة، بداية بتعريف المعايير المحاسبية الدولية والخلفية التاريخية لها، وتبنيها في الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي، ضمن المبحث الأول. أما المبحث الثاني، فيتناول طبيعة العلاقة بين حوكمة المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية. في حين يتناول المبحث الثالث الآليات التي من خلالها، يمكن أن يساهم تطبيق كل من معايير المحاسبة الدولية وحوكمة المؤسسات في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع الإشارة إلى واقع جودة المعلومة المحاسبية وواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وواقع حوكمة المؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال بعض المؤشرات العالمية.

أما الفصل الرابع، فيتم تخصيصه للدراسة الميدانية، حيث تطبق الدراسة على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية وهي عبارة عن شركات مساهمة تضم رأسمال من مصدر أجنبي، لتحديد مدى التزامها بمبادئ الحوكمة من وجهة نظرهم، وعلاقة ذلك بحجم رأس المال الأجنبي الممنوح من قبل المستثمرين الأجانب. ويتم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كذلك؛ حيث يتناول المبحث الأول طريقة تصميم الدراسة الميدانية. أما

المبحث الثاني فيتعلق بعرض وتحليل نتائج الاستبيان، ويتعرض المبحث الأخير لتحليل العلاقة بين الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عن طريق نموذج الانحدار البسيط ومناقشة الفرضيات المتعلقة بالدراسة الميدانية والنتائج المستخلصة.

الفصل الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر وواقعه

بالجزائر

تمهيد:

في ظل تزايد المنافسة بين دول العالم لجذب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعدد البدائل الاستثمارية أمام المستثمرين الأجانب، يتوجب على الدول المضيفة توفير مناخ استثماري ملائم بأبعاده السياسية والاقتصادية والقانونية، لأن مناخ الاستثمار يعتبر محددًا رئيسيًا للقرار الاستثماري للشركات الأجنبية، لترفع من ترتيبها ضمن مؤشرات قياس جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تصدرها العديد من المؤسسات والهيئات الدولية، مما ينعكس على نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي.

وعلى هذا الأساس تعمل الكثير من الدول جاهدة على توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تقديم مختلف التسهيلات وتوفير الحوافز المساعدة على جذبها، والعمل على إزالة العراقيل التي تحول دون تدفقه، ونظرًا للوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الدول النامية من ضعف التمويل وارتفاع المديونية الخارجية والعجز المزمن في موازين مدفوعاتها، وسعيًا منها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية واللاحق بركب الدول المتقدمة، تزايد اهتمامها بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.

والجزائر كغيرها من الدول تبحث عن مصادر تمويل بعيدة عن المديونية وما ينجر عنها من تكاليف وأزمات، فقد حاولت حكوماتها جعل مناخها الاستثماري ملائمًا لجلب المستثمر الأجنبي من خلال تقديم مجموعة من التسهيلات والحوافز المساعدة على جذبها، والعمل على إزالة العراقيل التي تشوه المناخ الاستثماري وتجعله طاردا للمستثمر، بغية الاستفادة من مزاياه الاقتصادية والاجتماعية. ولإلقاء الضوء على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وواقع تدفقاته بالجزائر وأهم القطاعات الموجه إليها، والمزايا المحققة منه وتقييم المناخ الاستثماري العام بالجزائر، يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

شهد العالم في العقود الأخيرة الماضية زيادة هائلة في تدفق رؤوس الأموال بين الدول في أشكال مختلفة أهمها الاستثمار المباشر، وللتعرف على هذا النوع من الاستثمارات، نتعرض في هذا المبحث إلى أهم القضايا المتعلقة به: تعريفه وأشكاله، أهم النظريات المفسرة له، دوافعه، محدداته، مزاياه وعيوبه.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وقبل التطرق إلى تعريفه لابد من التعرف على الاستثمار الأجنبي بصفة عامة.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي

يعرف الاستثمار الأجنبي أو الخارجي بأنه: "استخدام للأموال الفائضة في الأسواق الأجنبية خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر المقيم، مهما كان نوع هذه الاستثمارات مباشرة أو غير مباشرة، فردية أو جماعية".¹

كما يعتبر الاستثمار الأجنبي بأنه: "انتقال لرؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة، ك شراء أوراق مالية أو أموال منقولة تذر أرباحا، أو امتلاك عقارات تعطي ريعا أو بقصد توظيفها في عمليات ائتمانية. إذا فهو انتقال للحقوق والقوى الشرائية متمثلة بالنقود والائتمان، بحيث تنشأ حالة دائنية أو مديونية في ميزان الدولة".²

مما سبق يمكن القول بأن: "الاستثمار الأجنبي هو استخدام لرؤوس الأموال ومختلف الموارد الاقتصادية خارج حدود الوطن بهدف تحقيق فوائد مالية".

يتميز الاستثمار الأجنبي عن المحلي ببعض الخصائص منها³:

- المرونة في اختيار أدوات الاستثمار، بسبب تعددها وتنوعها من حيث العائد والمخاطرة.
- التعامل بكافة أدوات الاستثمار، حيث تتميز الأسواق المتطورة بالانتظام، التخصص والنمو.
- توزيع المخاطر وتقليل تأثيرها على عوائد المستثمرين، فالتعدد النوعي والجغرافي لأدوات الاستثمار، يؤدي إلى ذلك.

¹ دريد كامل ال شبيب، "الاستثمار والتحليل الاستثماري"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 48.

² دريد محمود السامرائي، "الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص: 48.

³ دريد كامل ال شبيب، مرجع سابق، ص: 49-50.

- توفر المعلومات الكاملة للمستثمر والأرضية المناسبة لاتخاذ القرارات، بسبب استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة.
- الاعتماد على آراء الخبراء والمحللين والمؤسسات المتخصصة في اختيار أدوات الاستثمار المربحة.
- ارتفاع درجة المخاطر بسبب ارتفاع معدلات التضخم وتغير قيمة العملة.
- عدم الحصول على العوائد الاجتماعية المتمثلة في تعزيز الاستثمارات وزيادة الناتج المحلي ودعم الاقتصاد الوطني.

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى أشكال متعددة حسب بعض المعايير، فمن بين المعايير المتبعة في التصنيف نجد: المعيار الزمني، معيار المصدر والمعيار المبني على مقدار السيطرة والتحكم في الاستثمار الأجنبي، وغيرها من المعايير. بالنسبة لمعيار الزمن يتم التفرقة بين الاستثمار قصير المدى والاستثمار طويل المدى والحد الفاصل هو دائما سنة واحدة، أما حسب معيار المصدر؛ فهناك استثمار أجنبي عام واستثمار أجنبي خاص، حيث تقوم الجهات الحكومية الأجنبية أو الهيئات التابعة لها أو المؤسسات الدولية أو الإقليمية بالاستثمار العام، أما الاستثمار الخاص فيقوم به القطاع الخاص الأجنبي. أما المعيار الأخير الذي يقوم على أساس مقدار السيطرة والتحكم فهو الأكثر شيوعا، حيث يقسم الاستثمار الأجنبي إلى مباشر وآخر غير مباشر.¹

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI²) بأنه التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي سواء كان الممتلك شخصا طبيعيا أو معنويا لمشروع استثماري سواء كان مشروعا للتسويق أو للبيع أو للإنتاج أو للخدمات³. وهنا يتم التمييز بين شكلين من الاستثمار الأجنبي المباشر، فهناك الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي وهناك الاستثمار المشترك.

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع. إذا كان المستثمر الأجنبي يملك

¹ يحي سعدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص: 60-61.

² **FDI**: Foreign Direct Investment.

³ دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص: 63.

السيطرة على المشروع المستثمر فيه في الخارج فإن استثماره يعتبر مباشرا وإذا كان لا يملك سيطرة عليه يعد استثمارا غير مباشر.¹

كما يعرف بأنه: "عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، أو شركة ملكيتها في شركة أخرى، على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10%".²

أما فريد النجار فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "ذلك الاستثمار الذي من خلاله يتم السماح للمستثمرين من خارج الدولة بتملك أموال ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي بمعنى آخر تأسيس شركات أو الدخول في شركات، لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة".³

وفي تعريف آخر: "الاستثمار الأجنبي المباشر هو مجموعة الموارد النقدية أو العينية (تكون خاضعة للتقويم)، التي تأتي بها مؤسسة عن طريق مدخّر خاص أجنبي، يشارك مباشرة في نشاط هذه المؤسسة ويكون الهدف من ذلك تحقيق أرباح مستقرة".⁴

أما تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل، تعكس مصلحة ورقابة دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة المنتمية للدولة الأم والشركة في الدولة المضيفة".⁵

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "ذلك الاستثمار الذي يجري بهدف الحصول على فوائد مستمرة في شركة تمارس نشاطها في إقليم اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي، وبالشكل الذي يمكن هذا الأخير من الحصول على حق اتخاذ القرار الفعلي في تسيير الشركة، عن طريق امتلاك كل أو جزء من رأس المال الخاص بهذه الشركة".⁶ فحسب تعريف IMF⁷ الاستثمار الأجنبي يأخذ أربعة أشكال منها:

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013، ص:31.

² سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص:23.

³ فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص:24.

⁴ فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص:10.

⁵ UNCTAD, World Investment Report 2007: Transnational Corporations Extractive Industries and Development, New York, 2007, p: 245.

⁶ Pierre Jacquemot, la firme multinationale introduction economique, Ed economica, paris, 1990, p: 11.

⁷ IMF: International Monetary Fund.

- إنشاء مؤسسة جديدة، أو توسيع الطاقات الإنتاجية للمؤسسة التابعة للمستثمر الأجنبي.
- مساهمة المستثمر الأجنبي محددة بنسبة 10% أو أكثر من رأسمال المشروع الموجود.
- التدفقات المالية بين الشركة الأم وفروعها تتم في شكل قروض.
- إعادة استثمار الأرباح إلى الخارج.

أما بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فإنها تتبنى تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر:¹ الأول يعتبر أنه: "تحرير لحركة رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع... الخ أو المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل". أما التعريف الثاني الذي تتبناه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإنه يقوم على أهداف إحصائية، لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة، لا يمكن أن تكون بدون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية، والدول المضيفة لذلك فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد، مرجعي للدول الأعضاء.

ويتمثل التعريف الثاني في: "إن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، ويعني كذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي". وقد عرف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية، على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر (عادة مؤسسات) تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة. قيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الحيازة على 10% في مؤسسة ما، من طرف المستثمر الأجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر".²

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نخرج بالاستنتاجات التالية:

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتم خارج الوطن الأصلي للمستثمر.

¹ O.C.D.E, définitions des référence détaillé des investissements internationaux, Paris, 1983, P:14:

² Peter H. Lindert et Thomas A. Pugel, Economie Internationale, 10e édition, Economica, Paris, 1996, P:822.

- يكون المستثمر الأجنبي مالكا للمشروع كله (استثمار مملوك ملكية مطلقة)، أو مشتركا فيه بحصة لا تقل عن 10% من رأس مال المشروع (مشروع مشترك)، وبالشكل الذي يخول له الحق في الإدارة والتنظيم والرقابة على هذا المشروع.
- يتم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أفراد أو شركات أعمال عامة أو خاصة.
- يتم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تدفقات رؤوس الأموال التي تتم بين الدول، ويعتبر وسيلة من وسائل نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية والإدارية والتسويقية وغيرها.

الفرع الثالث: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

يخص الاستثمار الأجنبي غير المباشر على العموم الاستثمار في المحفظة أو التوظيف للمنقولات، بمعنى شراء السندات والأسهم من الأسواق المالية، ويتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء سندات أو أسهم لشركات قائمة في دولة أجنبية مع عدم اهتمامهم بدرجة النفوذ الممارسة، بل ينصب الاهتمام بالمحفظة على سلامة رأسمالهم وزيادة قيمة الأوراق المالية التي يملكونها¹. لذلك يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره بسيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال وتقنيات الانتاج والإدارة والمهارات الأخرى².

إن الاستثمار بواسطة المحفظة عن طريق شراء الأسهم في الأسواق المالية، يمثل الحد الفاصل بين الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (القروض والتمويلات) وبين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بسبب أن تشابهه مع الاستثمارات المباشرة يشتمل على المساهمة في رأس المال (في شكل أسهم وليس في شكل قروض عامة) في البداية دون السيطرة على الشركة الحائزة على الموارد، ويمكن تحويله إلى استثمار مباشر إذا ما ازدادت مساهمته وأصبحت كافية لتحمله مسؤولية السيطرة على الشركة.

وتأسيسا على ما تقدم يستحسن التطرق إلى مختلف الخصائص التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تميزه عن الاستثمار غير المباشر (المحفطي) كما يلي³:

- الاستثمار المباشر الأجنبي هو الذي يتجسد واقعا، من خلال سعي القائم به تحقيق التمتع بحق الإشراف والرقابة وليس فقط تحقيق الأرباح، مقارنة بالاستثمار المحفطي الذي يسعى فقط لتحقيق الأرباح.

¹ ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص: 99.

² علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، الأردن، 2013، ص: 223-222.

³ فارس فضيل، مرجع سابق، ص: 18.

- الاستثمار المباشر الأجنبي يمكن اعتباره وسيلة للتمويل الحديث كونه غير منشئ للمديونية، فهو يحقق علاقات دائمة ومتينة مع المؤسسة في البلد المضيف. لا تقتصر على مجرد الحصول على الأرباح، بل تتعداها إلى الاستراتيجية والبحث عن نمو المؤسسة واستمراريتها... الخ . وهو بذلك يختلف عن الاستثمار المحفظي الذي يخص مجرد امتلاك أوراق مالية من أجل الحصول على دخل مالي سريع.
- الاستثمار المباشر الأجنبي هو بمثابة رؤوس أموال تم نقلها وتحويلها لغرض تجسيدها في أصول حقيقية خلافا للاستثمار المحفظي البسيط الذي قد يتخذ شكل المشاركة في تكوين رأسمال ثابت للمؤسسة.

الفرع الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير الدراسات والأبحاث الاقتصادية إلى وجود أنواع كثيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن تصنيفها حسب معيار الملكية وحسب معيار القطاع الذي تنتمي إليه أو حسب الدافع من ورائها. لكن أكثر الأنواع شيوعا، بغض النظر عن المعيار المعتمد هي:

أولا: الاستثمار الأجنبي المشترك

يقوم الاستثمار المشترك على أساس المشاركة في رأس المال الوطني، سواء كانت بنسب متساوية أو متباينة حسب الظروف والتشريعات الوطنية.¹ والمشاركة هنا لا تقتصر على رأس المال، بل تمتد أيضا إلى الخبرة والإدارة وبراءة الاختراع والعلامات التجارية... الخ ويكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية دون السيطرة الكاملة عليه.² ويعد الاستثمار الأجنبي المشترك من أكثر الأشكال تفضيلا وقبولاً لدى الدول النامية لأسباب اقتصادية، سياسية، اجتماعية، أهمها تخفيض درجة تحكم المستثمر الأجنبي في الاقتصاد المحلي، والرغبة في استقلالها عن الدول المتقدمة، مما يتيح لها قدرا من التحكم والرقابة على كافة الأنشطة المتعلقة بالمشروع الاستثماري.³

ثانيا: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

يكون فيه المستثمر الأجنبي هو المشرف والقائم بإدارة المشروع لكونه يمتلك مجموع رأس مال الشركة أو المشروع الاستثماري، ويعتبر من الأنواع المفضلة لدى الشركات المتعددة الجنسيات، التي تقوم بإنشاء

¹ عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص: 11.

² عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص: 481-482.

³ رائد شحدة محمد الدودة، الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة مجاله ومحدداته خلال الفترة (1995-2007)، رسالة مقدمة لنيل ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين، 2010، ص: 03.

فروع لها للقيام بنشاط إنتاجي تسويقي أو خدماتي بالدولة المضيفة، والتي لا تحبذ أغلبيتها الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي. بحيث تقدم الدولة المضيفة مجموعة من الحوافز لأجل الحصول على ما يقابلها من تنمية اقتصادية في المدى القريب وتنمية اجتماعية في المدى البعيد، أما المستثمر الأجنبي فيقدم مجموعة من الموارد المالية والتكنولوجية والفنية بهدف تعظيم الربح وفتح أسواق جديدة.¹

ثالثا: مشروعات أو عمليات التجميع

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص)، ويتم بموجب هذه الاتفاقية قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني، بمكونات منتج معين وتجميعه ليصبح منتجا نهائيا. وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، تدفق العمليات، طرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية وغيرها في مقابل عائد مادي يتفق عليه. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي، أو لا يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في إدارة المشروع، وبالتالي يكون الاستثمار مشابها لأشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج.²

رابعا: الشركات المتعددة الجنسيات

يقصد بالشركات المتعددة الجنسيات تلك الشركات التي تزاول نشاطها عبر الحدود، وتمتلك فروعها لها في دول أخرى، وتوجد غالبية هذه الشركات في بعض الدول المتقدمة كاليابان، أمريكا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا. تعرف بأنها: "شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات، وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد المالية والبشرية وفي الوقت نفسه تتبع استراتيجية مشتركة، كما أن الحجم يحتل أهمية كبرى في تمييز الشركات متعددة الجنسيات، حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها السنوية عن مئة مليون دولار، كذلك يعد من العوامل الهامة في تحديد طبيعة النشاطات الخارجية للمجموعة، حيث تستبعد من نطاق مجموعات متعددة الجنسية، الشركات التي تقوم بالتصدير فقط حتى إذا كانت تمتلك فروعاً أجنبية للبيع."³

¹ أحمد بلقاسم، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012-2013، ص: 105-106.

² صليحة مفتاح، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2020-2019، ص: 16.

³ محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان، 2005، ص: 04.

- وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات بعدة خصائص منها:¹
- خضوع الشركات المتعددة الجنسيات إلى حد كبير، لقدر موحد من الرقابة المباشرة من الإدارة العليا المتواجدة بالمركز الرئيسي.
 - ممارسة الشركات المتعددة الجنسيات لنشاطها في عدد من الأسواق المتباينة جغرافيا.
 - توفر قدر كبير من الاعتماد المتبادل بين مساهمات رؤوس الأموال لهذه المجموعة، من الشركات المكونة للشركة المتعددة الجنسيات.
 - ممارسة أغلبية الشركات المتعددة الجنسيات لنشاطها في سوق يمتاز في الغالب باحتكار القلة؛ أي أنها لا تمارس نشاطها في سوق تنافسية.
- وتتمثل أشكال الشركات المتعددة الجنسيات فيما يلي:²
- شركة تابعة: عندما تراقب الشركة الأم أكثر من 50% من حقوق التصويت لشركة أجنبية تملك استقلالية قانونية.
 - شركة مساهمة: عندما تراقب الشركة الأم أكثر من 10% من وأقل من 50% من حقوق التصويت لشركة أجنبية تملك استقلالية قانونية.
 - شركة منتسبة: عندما تراقب الشركة الأم 10% كحد أدنى من حقوق التصويت لشركة أجنبية تملك استقلالية قانونية.
 - الفرع: وهو شركة غير مساهمة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

خامسا: الاستثمار في المناطق الحرة

تعرف المناطق الحرة بأنها مساحة من أرض الدولة المضيفة تخصصها وتحددها خارج المنطقة الجمركية، ويتم التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية كما لو أنها أجنبية، ويسمح لها بحرية التجارة وتداول البضائع (الاستيراد والتصدير وتخزين ومعالجة البضائع)، التصنيع والخدمات بدون رسوم أو ضرائب جمركية أخرى معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية. والهدف من إنشاء المناطق الحرة هو تشجيع إقامة

¹ وهيبه بن داويه، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2004-2005، ص: 21.

² جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2014-2015، ص: 31.

الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال منح المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات.¹ تستفيد من نظام خاص في مجال الضريبة والتي تكون مخفضة أو ملغاة، وفي الغالب تكون مخففة من الناحية القانونية، تدخل البضائع المادية وتخزن بكل حرية، بشرط أن تكون موجهة للتصدير علما بأن بضائع المنطقة الحرة تخضع للرقابة والرسوم الجمركية في حال ما أدخلت للإقليم الجمركي الوطني للبلد المتواجدة فيه.²

هناك العديد من الأشكال الأخرى التي يمكن أن ينطوي عليها الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تعتمد عدة معايير ومن بينها تصنيف *Charles Oman* والذي يقسمها إلى: عقود التراخيص، عقود التسيير، عقد استعمال العلامة التجارية، عقد منتج ومفتاح في اليد، اتفاقيات توزيع الإنتاج، عقود المناولة الدولية. كما أن هناك تصنيفات على أساس الهدف من الاستثمار، تصنيفات وفق وجهة نظر الدولة المصدرة (الدولة الأم) وتصنيفات على أساس وجهة نظر الدولة المضيفة، لكن الأنواع السابقة الذكر تعتبر الأشكال الأكثر شيوعا ضمن أدبيات الاستثمار.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت المحاولات النظرية لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل دوافع حدوثها، واختلفت فيما بينها لتركز كل نظرية على متغير أساسي في تفسيرها، وشرح سلوك الشركات متعددة الجنسيات في اقتحام الأسواق الخارجية، وأيضا الشروط الواجب توفرها في الدول المضيفة لجعلها وجهة مرغوب فيها من قبل المستثمرين الأجانب. وفيما يلي يتم عرض أهم النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقسيمها إلى فرعين، الأول يخص النظرية التقليدية والثاني يتعلق بالنظرية الحديثة.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية لتفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر

ترى النظرية الكلاسيكية أن تدفق استثمارات الشركات متعددة الجنسيات دوليا وإقامة فروع خارجية لها، تخضع لنفس القواعد العامة التي تحكم تدفق التجارة الخارجية والحركة الدولية لرؤوس الأموال. أي أن

¹ محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2010، ص: 19.

² مراد محمودي، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002،

ص: 33.

تدفق الاستثمارات صورة من صور تدفقات رأس المال دوليا، التي تتم استجابة للفروق في عناصر النفقة والوفرة والإنتاجية الحدية لرأس المال.¹

تتركز المشكلة في العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول المضيفة حول توزيع العوائد بين الطرفين، حيث أشارت الدراسات إلى أن الأثر الصافي للاستثمار الأجنبي عادة ما يكون سالبا على موازين المدفوعات للدول المضيفة، وبالتالي الخصم من الطاقة الانتاجية لها.² وأكدت على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة تحركات دولية في رأس المال، وذلك بسبب اختلاف أسعار الفائدة، إذ ترتفع معدلات الفائدة في الدول النامية، نظرا لندرة رؤوس الأموال فيها، أي أنها تتم استجابة للفروق في عناصر التكلفة ووفرة عوامل الإنتاج. وقد وجهت لها عدة انتقادات أهمها ما يلي:³

- تفترض عدم إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول، لكن الواقع العملي يشير عكس ذلك، خاصة فيما يتعلق برأس المال.
- اعتبرت النظرية الكلاسيكية أن الميزة النسبية ثابتة، والواقع العملي يثبت عكس ذلك، فقد تتمتع دولة ما حاليا بميزة نسبية ويحتمل أن تفقدها مستقبلا.
- عدم تمكنها من تقدير نسبة التبادل الدولي إلى جانب إغفالها لنفقات النقل.
- برزت واقعا كنظرية مفسرة لكيفية قيام التبادل الدولي، ولم تفسر ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: النظريات الحديثة

برزت في العصر الحديث عدة نظريات لتفسير حركة الاستثمار الأجنبي، نحاول فيما يلي التطرق لأهم هذه النظريات، بمعنى الأكثر تناولا من قبل الأدبيات المتعلقة بالموضوع:

أولا: نظرية عدم كمال السوق

تسمى هذه النظرية أيضا بنظرية الميزة الاحتكارية وتهتم بتفسير الأسباب التي تدفع ببعض الشركات نحو الاستثمار في السوق الذي يتميز باحتكار القلة⁴، حيث تم صياغتها في سنة 1960 من طرف الاقتصادي الكندي **Stephan Hymer**، محاولة منه لتفسير حركة الاستثمار في الخارج في ظل عيوب عدم كمال الأسواق، وهي أن الشركات التي تريد القيام بالاستثمار في الخارج يجب أن تتمتع مسبقا بميزة خاصة

¹ جمال بلخباط، مرجع سابق، ص: 45.

² علي عباس، "الدارة الأعمال الدولية - المدخل العام"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص: 124.

³ فارس فضيل، مرجع سابق، ص: 66-67.

⁴ علي عباس، مرجع سابق، صفحة 155-156.

تميزها على الأقل عن الشركات المحلية المنافسة.¹ حيث يفترض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية أو المضيفة، بالإضافة إلى النقص الكبير في عرض السلع، كما أن الشركات الوطنية في البلدان المضيفة ليس لها القدرة على المنافسة الأجنبية في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية، أي أن توفر بعض القدرات لدى الشركة المتعددة الجنسيات مثل الموارد المالية، التكنولوجيا والمهارات الإدارية، مقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية.² وترى النظرية أن اندفاع الشركات نحو الاستثمار في الخارج مرهون بتوفر شرطين أساسيين هما³:

- تغطية كل التكاليف والمخاطر الناتجة عن الاستثمار في الأسواق الدولية، ويكون ذلك بالتعظيم المستمر للأرباح، مقارنة بالشركات المحلية العاملة في أسواق دولها.
 - امتلاك هذه الشركات لمزايا لا تمتلكها الشركات المحلية في دولها الأصلية تمكنها من العمل والمنافسة في الأسواق الخارجية.
- يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلا على أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هو الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات المتعددة الجنسيات. ففي حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية لا تتمكن الشركة المتعددة الجنسيات من التأثير أو التحكم في السوق، وبالتالي ضمان مكانة دائمة وفعالة في هذه السوق. إلا أن هناك عدة انتقادات وجهت لنظرية عدم كمال السوق منها:⁴
- ركزت هذه النظرية عند طرحها لأسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر على الشركات العالمية ذات المزايا الاحتكارية والحجم الكبير، لكنها أغفلت الشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط التي أثبتت وجودها في الواقع العملي من خلال تجسيدها لعدة استثمارات في دول أجنبية.
 - اشترطت هذه النظرية ضرورة توافر مزايا احتكارية تفرد بها الشركات الأجنبية عن الشركات المحلية في الدول المضيفة، لكن قد يكون من غير الضروري تحقق هذا الشرط عند انتقال الشركات الأجنبية من الدول المتقدمة للاستثمار في الدول النامية، نظرا لانعدام المنافسة في هذه الأخيرة.

¹ صليحة مفتاح، مرجع سابق، ص: 64.

² أمين السيد أحمد لطفي، "المحاسبة الدولية - الشركات المتعددة الجنسية -"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص: 28.

³ Pierre Jacquemot, **la firme multinationale introduction economique**, Op-cit, p: 105.

⁴ عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 88.

- أهملت هذه النظرية الميزات المكانية للدول المضيفة كموجه قوي لقيام وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، في حين أثبت الواقع العملي أن المستثمر الأجنبي يفضل الاستثمار في بعض الدول الغنية بالموارد الباطنية كالبترول والغاز.

فضلا عما سبق يمكن القول بأن مدى واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة والخاصة بتنظيم مثل هذه الأنشطة أو العمليات الإنتاجية التجارية.

ثانيا: نظرية الحماية

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، فمن جهة ضمان الاستغلال الأمثل لفرض التجارة والاستثمار الدولي لا يتحقق بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات الوطنية، ومن جهة أخرى فإن نجاح الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها يتوقف على ما تفرضه الدولة المضيفة من رقابة وشروط وقوانين تؤثر على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما بصفة عامة.¹

ومن ثم ظهرت نظرية الحماية، ويقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة، من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج أو أي شكل آخر لأطول فترة ممكنة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها.²

بصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة خاصة البحوث والابتكارات، عن طريق ممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة. ومن بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية، أنها تعطي اهتماما أقل إلى الإجراءات أو الضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة، الخاصة بالاستثمارات الأجنبية والممارسات الفعلية الحالية أو المرتقبة للشركات الأجنبية هذه الإجراءات والسياسات الحكومية، قد

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص: 398.

² فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص: 182.

تؤدي إلى تقليل جدوى ممارسات وإجراءات الحماية التي تمارسها الشركة متعددة الجنسيات وكذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها، فالواقع يثبت بأن هناك ضوابط لحماية براءة الاختراع تتضمنها موثيق متفق عليها وتنفذها هيئات دولية مختصة، وبالتالي لا يوجد مبرر لما تقوم به تلك الشركات.¹

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج الدولي

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج الدولي من أهم تفسيرات أسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية، كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات المتعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ فإنها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم. ويعتبر الاستثمار الأجنبي عملا دفاعيا لحماية أسواق التصدير من المنافسين المحتملين.²

ولفهم نظرية دورة حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها، وهي على النحو التالي:³

1. مرحلة الإنتاج (الظهور) والبيع في السوق المحلي: عندما تقرر الشركة إنتاج سلعة جديدة لم يسبق إنتاجها في بلد آخر، يكون غرضها من ذلك بالدرجة الأولى بيعها في السوق المحلية وليس بالضرورة تصديرها إلى الخارج، فالكمية الأولى المنتجة من السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها من السوق إلا نخبة الأغنياء، ويبقى عرض هذه السلعة محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وعند إنتاج كمية أخرى من السلعة، يتم التغلب على بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج. إذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد محليا، فإنها تبدأ بالتفكير ووضع الخطط، للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير، الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابه.

2. مرحلة التصدير: تتميز هذه المرحلة بنمو وتطور الطلب في الأسواق المتقدمة والنامية، مما يشكل حافزا للتصدير ومن ثم زيادة المبيعات في الخارج، الأمر الذي يدفع المنتجين إلى تطوير وسائل الإنتاج وتوسيع أنشطتهم، مما يؤدي إلى ظهور منافسين جدد، مما يستلزم إجراء تعديلات على نوعية المنتجات وحجمها.

3. مرحلة النضج والاستثمار: تتميز هذه المرحلة بإنتاج السلعة في الدول التي كانت تستوردها، وهنا تجد الشركة المنتجة للسلعة نفسها أمام وضع صعب ناتج عن ظهور منتجين محليين جدد، مما يزيد من الكميات المعروضة من السلعة في السوق المحلية للدولة المستوردة، وقد يترتب عن هذا الوضع فرض رسوم جمركية

¹ عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص: 399-400.

² هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 360.

³ نورة بيري، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب الفترة 1996-2014)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2015-2016، ص: 129-130.

على الواردات من هذه السلعة لحماية المنتجين المحليين، وهنا تكون الشركة أمام خيار واحد هو إنشاء وحدات إنتاجية داخل هذه الدولة لتموين السوق من الداخل.

4. مرحلة الانحدار والتدهور: في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للمنتج الذي يعمل على دعم موقعه في السوق، من خلال العمل على تخفيض تكاليف السلع خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما يحاول إعادة تحديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها، فضلا عن القيام بإجراءات دفاعية مثل: إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة، حجمها، ألوانها وأسعارها، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة ممكنة، مع العمل على اختراع سلعة جديدة تحتكر من خلالها الأسواق، وهو ما يطلق عليه بالاستراتيجية الهجومية.¹

إن الواقع العملي والممارسات الحالية لكثير من الشركات متعددة الجنسيات يؤيد الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية، لكن وجهة لهذه النظرية عدة انتقادات من أهمها: اهتمام هذه النظرية بالاستثمار في المنتجات الجديدة فقط، إضافة إلى عدم تمكنها من تقديم تفسير مقبول، لأسباب تفضيل الشركات المتعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الإنتاجية خارج الدولة الأم، كوسيلة لتحقيق الأرباح، في حين توجد بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.²

كما أن بعض السلع الفاخرة لا تنطبق عليها دورة حياة المنتج وتبقى تحت يد مصنعها ولا ينخفض ثمنها، مثل السيارات الفاخرة، بالإضافة إلى وجود بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتقدم لا تمر بنفس المراحل لدورة حياة المنتج. فقد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة متزامنا مع ظهورها في أسواق الدول النامية، كذلك قد تظهر بعض المنتجات لخدمة السوق الخارجي منذ البداية، فالاستثمار في قطاعات أخرى كقطاعي النفط والسياحة قد يبدأ في الدول المضيفة وليس في البلد الأصلي للمستثمر الأجنبي.

رابعا: نظرية الموقع

ترتكز نظرية الموقع على ما ينطوي عليه قرار الاستثمار الأجنبي الخاص بأي شركة متعددة الجنسيات والذي يتحدد بالعديد من العوامل، بعضها دولي أما الآخر فيمثل عوامل على الصعيد المحلي، وفي هذا الشأن نجد أن محور اهتمام نظرية الموقع يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات. أو بمعنى آخر أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات

¹ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2007، ص: 153.

² مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية المستدامة-حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسويق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص: 13.

الاستثمار في الدول المضيفة. تهتم هذه النظرية بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، والتي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية والبحوث والتطوير ونظم الإدارة و غيرها.¹ كما أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة، والعوامل المرتبطة بالسوق.

حسب نظرية الموقع فإن العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار الأجنبي تتمثل في:²

- **العوامل التسويقية والسوق:** مثل درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين، احتمالات التصدير للدول.
 - **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، توفر رؤوس الأموال، انخفاض تكاليف النقل والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.
 - **الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية):** مثل التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.
 - **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي:** مثل الاتجاه العام نحو قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار، إجراء تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب ومدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة.
 - **الحوافز والامتيازات:** مثل التسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.
 - **عوامل أخرى:** مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج وإمكانية التهرب الضريبي.
- لتصنيف نظرية الموقع المعدلة بعض المحددات، حيث اقترح أصحاب هذه النظرية أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، وهي:³
- **العوامل الشرطية:** وتتمثل في خصائص المنتج والعلاقات الدولية للدول المضيفة.
 - **العوامل الدافعة:** تتمثل في الخصائص المميزة للشركة ومركز الشركة التنافسي.
 - **العوامل الحاكمة:** وتتمثل في الخصائص المميزة للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الخصائص المميزة للدولة المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص: 403.

² أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 2000-2014، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة1، ص: 36.

³ حمودي بن عباس، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الصين-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر، 2011-2012، ص: 77.

أما فيما يتعلق بالانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية فتتمثل في إشارتها إلى التكافؤ في العوامل التي قد تكون بمثابة عوائق وعراقيل، أو تكون بمثابة دوافع وحواجز للشركات المتعددة الجنسيات للقيام بالاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، مع انحصار العوامل الدفاعية للاستثمار الأجنبي في الضمانات والحوافز، زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية وارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم لتشجيع شركاتها المحلية لإقامة مشروعات استثمارية وممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية خارج حدودها.¹

خامسا: نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الاقتصاديين: T.Surumi و Kojima، إذ حاولا تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية، حيث يبين تحليل (T.Surumi)، أن المسيرين في الشركات الأمريكية هم الذين يفكرون في وضع القرارات الاستراتيجية، أما في الشركات اليابانية فإضافة إلى المسيرين السامين فإن المسيرين المتوسطون هم أيضا معنيون بالمشاركة في وضع القرارات الاستراتيجية وتحديد أهداف طويلة الأجل. كما أن النموذج الياباني يتسم بالعلاقة الوطيدة بين الموردین والغرف التجارية اليابانية، وقد توصل من خلال تحليله إلى أن التدويل الذي تقوم به الشركات اليابانية يعتبر فعلا نظرا لتبنيها التنظيم المحكم والتسيير الفعال، أضف إلى ذلك الدور الذي تلعبه غرف التجارة اليابانية.² أما (Kojima)، فيرى من خلال تحليله أن الاستثمارات المباشرة اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة، كما تعتبر وسيلة لنقل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة، في حين أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، فالاستثمار المباشر في شكله الياباني يخلق التبادل الدولي الذي يستند على الميزة النسبية (موارد طبيعية، يد عاملة،... الخ) للدولة المضيفة من جهة، كما يستند على الميزة النسبية (تكنولوجيا، إبداع، مهارات التسيير،... الخ) التي تتمتع بها الدولة الأصلية عبر المؤسسات اليابانية من جهة ثانية.³

سادسا: النظرية الانتقائية

وسميت بالنظرية الانتقائية لأنها تفسر كيفية الانتقاء بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والتراخيص كأهم ثلاث منافذ لاقتحام الأسواق الخارجية، ظهرت على يد الاقتصادي (J.h dunning)، الذي يرى بأن توجه الشركة للاستثمار في الخارج يستدعي توفر ثلاثة شروط هي:⁴

¹ أحمد بلقاسم، مرجع سابق، ص: 118.

² Peyrand - Josette , gestion financière international, 3 ème éd , paris , France, 1995, P: 189.

³ فارس فضيل، مرجع سابق، ص: 81.

⁴ Jean Paul Lemaire, Stratégie d'Internationalisation, Dunot, paris, 2003, P: 100.

- أن تمتلك الشركة مزايا احتكارية كامتلاك التكنولوجيا والمهارات الإدارية والفنية اللازمة، والقدرة على التمويل الكافي وغيرها، هذه المزايا هي أهم عنصر لعملية التدويل والاستثمار في أسواق الدول المضيفة.
 - توفر مزايا البعد المكاني المرتبطة بالبلد المضيف، وتتمثل أهمها في اتساع السوق والاستقرار الاقتصادي، وتوفر البنية التحتية وانخفاض تكاليف النقل، وغيرها من المزايا التي تعتبر كعوامل جذب لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - توفر مزايا خاصة بالتدويل، وهي مزايا تخص الجانب التنظيمي وتجمع ما بين تخفيض تكاليف المبادلات والصفقات ومراقبة الإنتاج ومنافذ التوزيع. والحد من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وغيرها، وتزداد أهمية هذه الميزة خصوصا في ظل تزايد عمليات الاندماج والاستحواذ بين الشركات العالمية. ويرى J.h dunning أن الشركة أمام ثلاث خيارات¹:
 - الخيار الأول: ويشمل كل من مزايا الشركة والموقع ومزايا التدويل، ففي هذه الحالة تقوم الشركة بعملية الاستثمار في الخارج ويحدث الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - الخيار الثاني: يشمل مزايا الشركة ومزايا التدويل ولا يشمل مزايا الموقع، وفي هذه الحالة تفضل الشركة القيام بعملية تصدير منتجاتها بدل الاستثمار في الخارج.
 - الخيار الثالث: وهو خيار تتوفر فيه للشركة المزايا الخاصة بها فقط ولا تتوفر لديها مزايا التدويل والموقع، وفي هذه الحالة يكون الأفضل للشركة منح تراخيص لشركات أخرى بدل القيام بعمليات التصدير أو الاستثمار في الخارج.
- في الأخير يتضح بأن النظرية الانتقائية تمكنت من تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل منطقي، نظرا لإدماجها عدة عوامل في نموذج واحد في تفسيرها لهذا النوع من الاستثمار، وأهم ما وجه لها من انتقادات أنها تعرضت لتلك العناصر بشكل منفرد، دون الإشارة لعوامل التأثير فيما بينها، وتركز على المسائل الكلية وهي قليلة الفعالية في صنع القرار، كما يعاب عليها غياب السوق الخارجي².
- المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته وآثاره**
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى هو في حد ذاته عملية تحتاج إلى القيام به هذا من جهة ومن جهة أخرى اجتذابه، ولا شك أن هذه العملية تحركها دوافع مختلفة، سواء كانت دوافع تخص الطرف الذي يقوم بها أي الشركات الأجنبية المنتسبة للدول الأصلية أو دوافع تخص الدول المضيفة التي تعمل على اجتذابه و تشجيعه.

¹ John Dunning: **International production and multinational enterprise**, London, 1981, P:32

² أميرة بحري، مرجع سابق، ص: 39.

الفرع الأول: الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف الدوافع والأهداف من وراء الاستثمار الأجنبي بين دوافع المستثمر وتلك التي يطمح إليها البلد المضيف، وعليه سيتم تناول تلك الدوافع منفصلة:

أولاً: دوافع المستثمر الأجنبي

- هناك أربعة دوافع أساسية تتركز عليها استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج:¹
- 1. الدافع الأول:** ويكمن في الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية، فهو الدافع الأول الذي يجعل من الشركات متعددة الجنسيات تقرر تفضيل التدويل بدلاً من التصدير. وهو مرهون عامة بالنقائص التي تميز الأسواق المراد اختراقها، فالمؤسسة تتدفع لإنشاء فروع الإنتاج في الخارج، للتقليل قدر الإمكان من التكاليف (اليد العاملة الرخيصة، المواد الأولية... إلخ)، إلى جانب السعي للاستفادة مما يتوفر في بعض الدول من مراكز البحث المتطورة والمهارات العالمية والكفاءة بغية تحسين المنتجات وتطويرها لتلبية رغبات واحتياجات المستهلكين وتطلعاتهم، وذلك على المستويات المختلفة المحلية، الإقليمية والدولية.
 - 2. الدافع الثاني:** يتمثل في تجنب العوائق والحواجز المحتملة، التي قد تعترض كل من حركات الاستثمار والتجارة، من بينها الضرائب والرسوم المجحفة على الواردات، إلى جانب العراقيل الجمركية الأخرى.
 - 3. الدافع الثالث:** وهو دافع تحقيق ونيل فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية، وفي هذا الصدد نؤكد على أن هناك شركات على سبيل المثال تختص في صناعات ذات الاستخدام الأمثل والقوي للتقنية أو ذات التكاليف العالية في البحث والتطوير، فيمكنها من استغلال ذلك بحكم ما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية وتسويقية في هذه الأسواق، وهذا ما يقضي بضرورة الاستثمار المباشر فيها.
 - 4. الدافع الرابع:** أما الدافع الأخير فيكمن في اندفاع الشركات بشكل ضروري نحو إتباع أساليب وسياسات الشركات المنافسة ذلك بسبب وجود ما يسمى "احتكار القلة"، هذا الأخير هو عامل من عوامل التدويل، بحيث يدفع بهذه الشركات إلى المنافسة الحادة فيما بينها، مما يحتم عليها استخدام مختلف الأساليب، مثل القيام بالبحث والتطوير لأجل الابتكار، تكثيف الإشهار... إلخ، وكل هذا يدخل في نطاق محاولة الاستيلاء على أكبر حصة في الأسواق العالمية.

كما قد يكون للمستثمر الأجنبي دوافع من وراء الاستثمار المباشر في الدول **النامية** بالتحديد:²

- 1. الدافع الأول:** وهو دافع تاريخي وسياسي، حيث معظم الدول النامية كانت تشكل قبل وقتنا هذا مناطق نفوذ الدول الاستعمارية الكبرى، ومعظمها من الدول الرأسمالية المتقدمة لتتمكن من إدماج اقتصاديات

¹ فارس فضيل، مرجع سابق، 44-45.

² فارس فضيل، نفس المرجع السابق، ص: 45-46.

- تلك الدول المستعمرة ضمن اقتصاداتها تحت أسلوب: "الاقتصاد التابع والمكمل" إلى جانب قيام شركاتها باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية...الخ، بعد تهيئتها للمناخ الملائم لتحقيق ذلك.
2. **الدافع الثاني:** وهو الذي يتعلق بأسواق الدول النامية الواعدة، فهذه الأسواق تستجيب لكل ما يتم عرضه من السلع والخدمات المحققة من قبل المستثمر الأجنبي، الذي يستطيع تلبية الطلب المحلي، من خلال الإنتاج مباشرة في ظل ظروف تتسم بغياب المنافسة وعدم مقدرة المؤسسة المحلية على المواجهة ومن ثم عزلها مقارنة بما يمتلكه المستثمر الأجنبي من الإمكانيات والمؤهلات.
3. **الدافع الثالث:** البحث عن مصادر حقيقية للمواد الأولية من مناجم للحديد والصلب والفوسفات...الخ ومناجم البترول والغاز، وهذا ما ينطبق على الشركات الكبرى البترولية الموجودة مثلا في الجزائر، في إطار ما يسمى "الشراكة" بينها وبين بريتش بتروليم البريطانية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لغرض ضمان مصادر التمويل بتلك المواد الأولية وخاصة البترول.
4. **الدافع الرابع:** دافع الاستفادة من انخفاض تكاليف النقل واليد العاملة الرخيصة إلى جانب التسهيلات الجمركية...الخ، هذا الدافع مثله مثل الدوافع السابقة يكرس ثقة المستثمر الأجنبي أكثر ويشجعه على الاستثمار في الدول المضيفة التي تتمتع بتلك الميزات.
5. **الدافع الخامس:** الاستفادة من مختلف الحوافز والتسهيلات المقدمة، بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والتي تم تبنيها من طرف الدول النامية. فالكثير منها لجأت في السنوات الماضية إلى تطبيق سياسة الباب المفتوح على العالم الخارجي، من خلال تحرير التجارة الخارجية، تجسيد الإصلاحات الهيكلية والمالية، وتكثيف الجهود لأجل تحسين مناخ الاستثمار.

ثانيا: دوافع الدول المضيفة

هذه الدوافع يمكن ترجمتها في تلك الأهداف التي تتخذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتي تسعى لتحقيقها الدول المضيفة، والتي تصب كلها في مصب دفع وتيرة النمو إلى الأمام وخدمة التنمية الشاملة. ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:¹

- دافع الحصول على التقدم التكنولوجي، بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة ومن جهة أخرى لتحقيق تقدم اقتصادي مستمر.
- الحد من الاستيراد وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي، حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.
- إشباع حاجة المجتمع من السلع والخدمات.
- الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها.

¹ عبد السلام محمود أبو قحف، مقدمة في الأعمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2003، ص:46.

- يعتبر بمثابة وسيلة تمويلية خارجية بديلة ومحمودة العواقب مقارنة بالقروض الخارجية، ومنعش للاستثمار المحلي وتكملة للموارد المحلية... الخ.
- تدريب العاملين على الأعمال الإدارية وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.
- الاستغلال والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية والمتوفرة لهذه الدول.
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.
- المساهمة في إيجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الأخيرة، من خلال إقامة مشاريع استثمارية تكون قادرة على خلق مناصب شغل جديدة.
- التنوع الاقتصادي، خاصة: السياحة، المصارف، التأمين... الخ.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن محددات الاستثمار المباشر الأجنبي تعني مجموعة من العوامل المتنوعة التي تتحكم وتؤثر بشكل بارز في توجهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية، إلى جانب قرارات تجسيده، وأيضاً قرارات اختيار مواقعها.¹ هذه العوامل تكون مرتبطة بأطرافه المختلفة، إما بالشركات الأجنبية بما فيها الشركات متعددة الجنسيات، حتى دولها الأصلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تكون متعلقة بالظروف التي تميز الدول المضيفة والتدابير العامة التي تتخذها هذه الأخيرة. وفي هذا السياق سيتم بلورة هذه المحددات وفق ما يلي:

أولاً: المحددات الراجعة للمستثمر الأجنبي: تتجلى هذه العوامل فيما يلي:²

1. **سعر الفائدة:** يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، وبالتالي التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأن أسعار الفائدة تختلف من بلد لآخر. في دراسة حول المحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أوضح (Lopez) سنة 1999 أن الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينات، قد دفع المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلاً من ادخارها أو استثمارها في محافظ الأوراق المالية.
2. **معدل العائد على الاستثمار:** يعتبر أحد العوامل الهامة، لأن المستثمر الأجنبي سواء كان فرداً أو شركة لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا إذا توقع عائداً أعلى من المخاطر التي قد تنشأ عن الاستثمار.
3. **تكاليف الإنتاج:** إن ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم تعتبر من بين الأسباب التي تدفع المستثمر للاستثمار في الدول المضيفة ذات التكاليف المنخفضة، مثل تكاليف المواد الأولية واليد العاملة.

¹ فارس فضيل، مرجع سابق، ص: 48.

² جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي ولأوريدو) رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2017-2018، ص: 13-14.

4. القدرات التسويقية والتكنولوجية: إن امتلاك الشركات الأجنبية مهارات تسويقية عالية يمكنها من معرفة نوع وحجم الطلب على منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق الخارجية وبشكل متنوع من المنتجات، كما أن امتلاكها تكنولوجيا متطورة، يمكنها من غزو الأسواق الخارجية، ويجعلها أكثر قدرة على منافسة الشركات المحلية في أسواق الدول المضيفة.

وتشير بعض الدراسات إلى وجود مجموعة أخرى من المحددات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل أهمها في هيكل الضريبة على دخل الشركات الأجنبية في الدولة الأم والدول المضيفة على حد سواء، كما أن القوة التفاوضية والسياسية لتلك الشركات تمنحها القدرة على إتمام المفاوضات، وبشروط مناسبة مع حكومات الدولة المضيفة مقارنة بنظيراتها في السوق المحلي، بفضل رأس المال والتكنولوجيا من جهة، وإلى النفوذ السياسي الذي تمتلكه تلك الشركات والمستمد من حكومة الدولة الأم من جهة ثانية.¹

ثانيا: المحددات الراجعة للدولة المضيفة

المحددات السياسية: يقصد بالمحددات السياسية تلك العوامل ذات البعد السياسي، فكلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار وعدم وجود مخاطر الحروب، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح. لأن المستثمر الأجنبي لا يأتي للاستثمار في أي بلد إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم وإمكانية استقرار ذلك النظام، لا نتوقع أن يقوم مستثمر بإنشاء مشروعات استثمارية في دولة تنعدم فيها مظاهر الاستقرار السياسي، وتسود فيها الانقلابات أو تتغير فيها الحكومة بسرعة.²

المحددات التشريعية والتنظيمية: تؤثر المحددات التشريعية والتنظيمية على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تنظيم وتحفيز هذا النوع من الاستثمارات، حيث أن وجود قانون استثمار موحد واضح يعطي للمستثمر الأجنبي الضمانات الكافية، من عدم المصادرة وحرية تحويل الأرباح وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال، مما يساعد على جذب الشركات الأجنبية.

المحددات الاقتصادية: تعتبر المحددات الاقتصادية ذات أهمية كبيرة عند اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر والركيزة الأساسية لجذبه، وتكمن أهم المحددات الاقتصادية في:³

¹ فريد أحمد سليمان قبلان، مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي و وسائل التغلب عليها، دراسة مقارنة مع تجارب بعض الدول النامية الأخرى، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006، ص: 38.

² دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص: 86.

³ بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص: 21-22.

- درجة انفتاح الاقتصاد القومي على العالم الخارجي، بحيث أنه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرة، كلما كان الاقتصاد القومي جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.
- حجم السوق واحتمالات النمو الاقتصادي تعتبر من العوامل المهمة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر، فوجود المشروع الاستثماري في منطقة ذات استهلاك كبير، يوفر العديد من التكاليف التي يتحملها المستثمر. وهذا راجع إلى الطلب الكبير على المنتج ومن تم العمل على استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة ومنه تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة في ظل ثبات التكاليف الثابتة.
- تطور البنية التحتية بالدولة المضيفة، وتشمل البنى التحتية الطرق والمطارات وخطط السكك الحديدية والاتصالات، وتكمن أهمية هذا العامل في أن وجود الاتصالات ذات الكفاءة العالية، تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركات الأجنبية في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم. كما أنها تسهل من عملية تبادل المعلومات والبيانات بين الفروع والمركز، ومن المتوقع وجود علاقة إيجابية بين البيئة التحتية المتطورة للدولة المضيفة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الدول المضيفة. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال عدد خطوط الهاتف، ونسبة مساهمة وسائل النقل والاتصالات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- توفر الحوافز التمويلية ومن أهم أشكالها الإعانات الحكومية لتغطية جزء من تكلفة رأس المال والإنتاج وتكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، ومشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية.
- توفر الحوافز المالية، وتتمثل في الحوافز الضريبية ومن أهم أشكالها، الإعفاءات الضريبية المؤقتة، وإعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية وحوافز التصدير.
- تيسير الحصول على العقارات والمرافق العامة، وضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج.
- تحرير التجارة الخارجية للدولة المضيفة، حيث تكون العلاقة ايجابية إذا كان الهدف من هذه الاستثمارات هو التصدير من داخل الدولة المضيفة، ويستدل على ذلك بنسبة صادرات وواردات الدولة المضيفة من الناتج المحلي الإجمالي.
- تنامي القوة التنافسية للاقتصاد القومي: فكلما كان المركز التنافسي للصناعات التي تمتلك فيها الدولة ميزة تنافسية في حالة تحسن، كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وذلك نتيجة ارتفاع عائد الاستثمار في تلك الصناعات.
- استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول المضيفة تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فارتفاع النمو الاقتصادي ودرجة عالية من الاستقرار الاقتصادي المعبر عنه بعدة مؤشرات مثل السياسة المالية، السياسة النقدية، سعر الصرف، معدل التضخم...إلخ. حيث تشير دراسات إلى أن هناك علاقة موجبة بين حجم السوق وحجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن نمو هذا الأخير يؤدي إلى زيادة دخول

الأفراد مما يخلق أنماطا استهلاكية جديدة، وبالتالي نمو السوق واتساعه، وهو ما يؤدي بدوره إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.¹

الفرع الثالث: إيجابيات وسلبيات الاستثمار المباشر الأجنبي على الدولة المضيضة

إن الأهمية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر ما زالت محل جدل كبير، فالمؤيدون له يشيدون بدوره في نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل... الخ، أما المعارضون فيحذرون من تشجيعه ويرون بأنه نوع من أنواع الاستعمار الجديد، يهدف إلى استغلال ونهب ثروات البلدان النامية، ومن هذا المنطلق يمكننا بيان أهم المزايا والعيوب المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد الدولة المضيضة فيما يلي:

أولاً: مزايا الاستثمار المباشر الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر فوائد عديدة تجنيها الدول المضيضة له وتكون على النحو الآتي²:

1. يعتبر الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد غير مكلف مقارنة بالافتراض من المؤسسات المالية الدولية، هذا الأخير يعتبر مكلف من خلال دفع الأعباء الثابتة، وهذا ما يؤكد أن الاستثمار المباشر الأجنبي وسيلة بديلة تخص عملية تمويل الاستثمارات بالنسبة للدول المضيضة التي تعاني المديونية المتفاقمة.
2. يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية تمس باقي الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية والقطاعات الإنتاجية المختلفة وهذا ما يعني بصورة عامة تكملة للاستثمارات الوطنية الحكومية منها والخاصة.
3. يعتبر الاستثمار المباشر الأجنبي وسيلة لنقل التكنولوجيا وبهذا يتم إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم هذا من جهة، ومن جهة أخرى اكتساب واستغلال تقنيات جديدة للإنتاج، وكذا المعارف التكنولوجية الأخرى، مما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة أكبر.
4. للاستثمار الأجنبي امتدادات تسويقية عالية، فهي من جهة تضمن تصريف ما يتم إنتاجه، ومن جهة أخرى توسيع السوق المحلية واقتحام أسواق أخرى (توسع السوق) ومن ثم جلب العملة الصعبة.
5. مساهمة الاستثمار المباشر الأجنبي في تحقيق المنافع الاجتماعية، من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد ورصف الطرقات المؤدية إلى مشروعه، وتوصيل شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء.
6. إذا كانت الإنتاجية الهامشية لرؤوس الأموال المستثمرة أكبر مقارنة بالأرباح المحوَّلة، سيتحقق ربحية صافية لمجموع الموارد، مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات وموازنة الدولة في المدى القصير.

¹ محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2005، ص: 66.

² فارس فضيل، مرجع سابق، ص: 51-52.

7. جلب العمالة المؤهلة وكذا المستثمرين الكبار، يسمح بالتنظيم العلمي للعمل وعلاقاته أيضا وكذا الفعالية الاقتصادية، مما يؤدي إلى الاستفادة من الطرق المتعددة وتقنيات السير الفعال.
8. يؤدي إلى تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية، كما يحفز المنتجين المحليين على تطوير كفاءاتهم وطاقاتهم الإنتاجية أي يساهم في خلق مناخ عمل ملائم للمستثمر الوطني.
9. يمكن من سد فجوة الادخارية، أي تغطية النقص الذي يميز الادخار المحلي، وزيادة معدل التكوين الرأسمالي، مما يساعد على توفير العملة الصعبة، عند قدوم الاستثمارات وعند تصدير المنتجات.¹
10. خلق فرص ومناصب شغل جديدة، مما يؤدي إلى التقليل من حدة البطالة، فقد قدرت مصالح الأمم المتحدة عدد الوظائف التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات بحوالي 73 مليون وظيفة، 60 % منها في الدول النامية.² وفي هذا الشأن تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساعدة بناءة؛ ليس فقط على خلق فرص جديدة للعمل، بل أيضا في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية. هذا مع الأخذ في الاعتبار أن مدى المساهمة، يتوقف على ما تضعه الدول النامية المضيفة، من ضوابط وإجراءات تساعدها في تحقيق هذه المنافع.³

ثانيا: عيوب الاستثمار المباشر الأجنبي

- في مقابل تلك الإيجابيات هناك عدد من السلبيات التي قد تعيق الدول المضيفة، تتلخص فيما يلي:
1. عندما يصل الاستثمار تقريبا إلى مرحلة النضج يصاحبه تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج، بالإضافة إلى الاستنزاف الحقيقي لاحتياطيات العملات الأجنبية أحيانا، وكذلك خروج الأموال بصيغة أرباح أو إتوات التكنولوجيا.⁴ وذلك قد يعود إلى الامتيازات المالية التي يفترض أن تمنحها الدول المضيفة، لأجل إغراء الشركات الأجنبية للاستثمار فيها، مما يسجل حدوث خلل في ميزان المدفوعات وذلك في المدى الطويل.
 2. قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة، مما يؤدي هذا حتما في المستقبل القريب إلى انهيارها وزوالها. ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب، والسبب في ذلك كون هؤلاء يصطحبون معهم تقنيات عالية يفقدها المنافسون المحليون، كذلك

¹ أميرة بحري، مرجع سابق، ص: 45.

² عبد الله بلوناس وبهدرة محمد، آثار ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، حالة بعض الدول النامية، جامعة بومرداس، أكتوبر 2007، ص: 12.

³ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 426.

⁴ جابر سطحي، مرجع سابق، ص: 24.

- بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي، مما يؤدي إلى نقص المدخرات في السوق المحلية وانخفاض حجم الاستثمار المحلي.¹
3. المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار المباشر الأجنبي، أحيانا لا تلائم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات، هذا من جهة ومن جهة أخرى قد تكون التكنولوجيا المصطبحة كثيفة رأس المال قليلة العمالة؛ مما يؤدي إلى زيادة حدة البطالة عوضا عن تخفيفها.
4. التأثيرات السلبية للاستثمارات المباشرة الأجنبية على السياسة العامة للدول المضيفة له، من حيث المساس بالسيادة الوطنية، وخاصة إذا تزايدت مبيعات المؤسسات الأجنبية عن مبيعات المؤسسات المحلية، أو تحكمت الشركات الأجنبية في بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة، كما قد يحدث التدخل في النواحي السياسية من خلال سيطرة تلك الشركات على مصادر الثروات الطبيعية.²
5. قد تقوم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل أنشطتها الملوثة للبيئة إلى بلدان الدول المضيفة، وقد يرجع ذلك إلى صرامة القوانين في بلدانها الأصلية نتيجة للمستوى المتقدم في مجال حماية البيئة، لذلك تقوم هذه المؤسسات بنقل أنشطتها الملوثة إلى الدول النامية حيث لا يوجد إطار قانوني ومؤسسي يحمي البيئة، وتمارس أنشطتها بدون قيود وهذا ما يؤثر سلبا على المحيط البيئي للبلدان المضيفة لها.³
6. فقد تكون لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية على أنماط الاستهلاك في الدولة المضيفة، فقد تتعارض أنماط الاستهلاك التي تفرضها المؤسسات الأجنبية مع ضوابط الاستهلاك في الدولة المضيفة، حيث يؤدي فرض أنماط جديدة من طرف المؤسسات الأجنبية إلى إضعاف المدخرات المحلية بسبب متابعة المستهلكين لكل ما هو تحسني وكماي جديد، ولا يستجيب لإشباع الحاجيات الأساسية للطبقة الواسعة من أفراد المجتمع في الدولة المضيفة.⁴

¹ فريد أحمد سليمان قبلان، مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها، مرجع سابق، ص: 28-29.

² فريد أحمد سليمان قبلان، مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها، مرجع سابق، ص: 29.

³ Natalia zagravu soilita, croissance, commerce, IDE et leur impact sur l'environnement cas de l'Europe centrale et orientale et de la communauté des et indépendants, thèse de doctorat en sciences économique UFR des sciences économique, université de Paris- panthéon- Sorbonne, France, 2012, p 169.

⁴ محمد عبد العزيز عبد الله ، مرجع سابق، ص: 137.

المبحث الثاني: تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

يقصد بمناخ الاستثمار حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بأنه مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية، التي تشكل المحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومتراصة تؤثر وتتأثر فيما بينها، لتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجاباً أو سلباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له.¹

لذلك نحاول من خلال هذا المبحث تقييم المناخ الاستثماري بالجزائر وفق بعض المؤشرات والمتعلقة بالبيئة القانونية والاقتصادية والإمكانات الطبيعية والبشرية، وبعض المؤشرات النوعية الدولية.

المطلب الأول: تطور البيئة القانونية والتشريعية للاستثمار بالجزائر

يجب على الدولة التي ترغب في استقطاب الاستثمار الأجنبي تكييف قوانينها مع متطلبات اقتصاد السوق والبحث عن عوامل التحفيز التي تجذب المستثمر. سنت الحكومة الجزائرية مجموعة من القوانين التي تتلاءم كل واحدة منها مع طبيعة المرحلة والتوجه الاقتصادي السائد، تطورت عبر ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: مرحلة الاقتصاد المخطط (1963 - 1989).
- المرحلة الثانية: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، التي تغطي فترة التسعينيات.
- المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد سنة 2000، التي تميزت بالدعم والانعاش الاقتصادي.

الفرع الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط

شملت هذه المرحلة فترة الستينات والثمانينات وعرفت أربع قوانين أساسية:

1. القانون رقم 63-277 المتعلق بالاستثمارات:

أصدر القانون رقم 63-277 بتاريخ 1963/07/26 ويعتبر أول قانون يتناول الاستثمارات، كان موجهاً في معظمه إلى رؤوس الأموال الأجنبية الانتاجية بهدف تشجيعها آنذاك على المشاركة في بناء الاقتصاد الوطني.² وتم بموجبه تحديد الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب أهمها¹:

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2002، ص: 2-3.
² صادق صفيح، الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص: 171.

- حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب.
- حرية التنقل والإقامة لمستخدمي ومسيري المؤسسات.
- المساواة أمام القانون، لاسيما المساواة الجبائية.
- الضمان ضد نزع الملكية، وفي حالة نزع الملكية لابد من تعويض عادل.

وقد اعترض تطبيق هذا القانون المناخ العام الذي يعتبر غير محفز، حيث يتم إعطاء الأولوية للقطاع العام، فقد نص نفس القانون على أن الاستثمار الأجنبي المعتمد يجب أن يدخل ضمن أهداف الدولة (التوجه الاشتراكي) وتزامن ذلك مع التأميمات التي حصلت في فترة 1963-1964.² بالإضافة إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية المتأزمة مع مجموعة من العراقيل الإدارية، مثل إلزام المستثمر بتكوين الإطارات الجزائرية وتقديم تقارير نصف سنوية والحصول على بعض الاعتمادات³، كما لم تبادر الدولة بدراسة الملفات المودعة لديها، مما أدى إلى فشل القانون في جذب الاستثمارات، وكسب ثقة الشركات الأجنبية ومن ثم إلغاؤه وتعويضه بقانون 1966.

2. الأمر رقم 66-284 المتضمن قانون الاستثمارات:

- جاء الأمر 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، أكثر تحديدا وشرحا لتدخل القطاع الخاص واحتكار الدولة للقطاعات الاقتصادية الحيوية، وكان يقوم هذا الأمر على مجموعة من المبادئ أهمها⁴:
- تعود القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني للدولة والهيئات التابعة لها.
 - تحديد كيفية تدخل رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي في مجال الصناعة والسياحة والاستفادة من جزء أو كل الضمانات والمنافع المنصوص عليها.
 - اعطاء الأولوية للاستثمار الوطني الخاص في حالة توفير نفس الشروط على حساب المستثمر الأجنبي.
 - في حالة مشاركة الدولة لرأس المال الخاص في الشركات المختلطة، تتم المصادقة على القوانين الأساسية بمرسوم امكانية استرجاع الدولة للحصص والأسهم التي لا تمتلكها.

¹ عمر قريد، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كألية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص: 308.

² يحي سعيدي، مرجع سابق، ص: 178.

³ عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص: 157.

⁴ الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 66-284، المؤرخ في 15-12-1966 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريد الرسمية، العدد 80، ص:

إن أهم الضمانات والمنافع التي منحت للاستثمار الأجنبي بموجب هذا الأمر تمثلت في¹:

- المساواة أمام القانون فيما يتعلق بالأحكام الجبائية.
- تحويل الأرباح السنوية الصافية الموزعة ضمن مجموعة من الشروط.
- الضمان ضد التأميم والتعويض خلال تسعة أشهر.
- ضمانات الاقتراض المتوسط والطويل ومنح تخفيضات على الفوائد.
- كما قيد القانون الاستثمارات الأجنبية عند الترخيص لها بشروط إضافية، مثل فتح أسواق خارجية للتصدير، أهمية القيمة المضافة التي تقدمها المؤسسة للجزائر، درجة الانتفاع من المواد الأولية الجزائرية ومدى تغطية الأموال الخاصة للمؤسسة للاستثمار.²

لم تتمكن الجزائر من استقطاب الاستثمار المطلوب، بسبب التوجه الاشتراكي للبلاد. القانونين السابقين ينصان على إمكانية التأميم وتقييد المستثمرين بشروط عدة، وتفضيل المستثمر المحلي على الأجنبي؛ لذا قامت سنة 1982 بإصدار قانون الاستثمارات.

3. القانون 82-13 المتعلق بتأسيس شركات مختلطة الاقتصاد

حسب القانونين السابقين جمع المشرع الجزائري تنظيم النشاط الاستثماري العمومي والخاص بشقيه المحلي والأجنبي والمختلط في قانون واحد وفي سنة 1982 ألغى القانون 66-284 و عوض بقانونين هما³: القانون رقم 82-11 يتعلق بالاستثمار الوطني الخاص داخل الجزائر، والثاني هو القانون رقم 82-13 ويختص بتنظيم النشاط الاستثماري للأجانب خارج المحروقات. حسب هذا القانون يخضع الاستثمار الأجنبي لمراقبة واسعة من قبل الإدارة، وتكون الجزائر بذلك أكدت نيتها في رفض الاستثمار الأجنبي المباشر الكلي، وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات مختلطة الاقتصاد. ويشترط القانون عدم زيادة نصيب الطرف الأجنبي عن 49% من رأس مال الشركة، مع تقديم مزايا جبائية للشريك الأجنبي.⁴

¹ صادق صفيح، مرجع سابق، ص: 175.

² الجمهورية الجزائرية، المادة 21 من الأمر رقم: 66-284، مرجع سابق، ص: 1205-1206.

³ عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص: 159.

⁴ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2006-

2007، ص: 114.

كانت النتائج المحققة غير مرضية؛ إذ تم تسجيل شركتين مختلطتين فقط ما بين سنتي 1982 و1986، واعتبر المستثمرون الأجانب هذا القانون مقيدا لهم وتم تعديله في أوت سنة 1986. أعطى القانون المعدل للمستثمر الأجنبي رخص صراحة بتحويل الأرباح إلى الخارج، ولم يتم بمعالجة الحد الأقصى لحصة المستثمر الأجنبي (49%)، واستمرارية احتمالات التأميم.¹ بعدها تم صدور قانون سنة 1989 يسمح للمستثمر الأجنبي برفع حصته إلى 65%، لكن الظروف التي مرت بها الجزائر بعد هذه الفترة، لم تسمح لها بجلب الاستثمار الأجنبي (الظروف السياسية والأمنية).

الفرع الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

باشرت الجزائر منذ سنة 1990 إصلاحات اقتصادية، على هامش انهيار البترول سنة 1986 وزيادة المديونية الخارجية، وأبرز قوانين هذه الفترة هو قانون النقد والقرض وقانون ترقية الاستثمار:

1. قانون النقد والقرض (90-10):

جاء القانون رقم (90-10) تحت عنوان تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال والمؤرخ في 14 أبريل 1990، يعتبر بمثابة اللبنة الأولى لإحداث القطيعة مع الممارسات السابقة التي كانت تعارض رأس المال الأجنبي. سمح القانون بفتح فروع ومكاتب، تمثيلا للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر، وتم الترخيص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة، أو الاستثمار المباشر وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج. كما خول القانون لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، وإلغاء الأحكام المتعلقة بنسب الملكية وإلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص، والعمل بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات وعدم التفريق بين المقيمين وغير المقيمين.² بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، باستثناء المحروقات التي لم يتغير وضعها القانوني، فقد اعتبر القانون كخطوة تمهيدية نحو سياسة جذب الاستثمار الأجنبي.

¹ عبد الكريم بعداش ، مرجع سابق، ص: 162.

² الجمهورية الجزائرية، القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية ، العدد 16 ، الصادر 18 أبريل 1990، المادة: 81،82،83.

2. قانون ترقية الاستثمارات سنة 1993 (93-12):

جاء القانون رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 على إثر تدهور الأوضاع الاقتصادية، بهدف انعاش الاقتصاد الوطني من خلال ترقية الاستثمارات خاصة الأجنبية منها، وأهم ما جاء به هذا المرسوم هو عدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب (المادة 38)¹، وقد فسح المجال للاستثمار في جميع القطاعات ما عدا تلك القطاعات التي تعتبر استراتيجية، مع إمكانية التملك الكامل للمشروع الاستثماري من طرف المستثمر الأجنبي (المادة 3)، الأمر الذي كان محظورا في القانون 13/82 والمحدد بنسبة أقصاها 49%، كما التزم المشرع الجزائري بعدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة (المادة 39)، كما أكد المرسوم على إمكانية اللجوء إلى التحكيم الخاص في حل النزاعات بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية إلا في حالة وجود اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية (المادة 41)، وهذا لم يكن متاحا من قبل، بالإضافة إلى ذلك فقد استحدث المرسوم التشريعي 12/93 وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI²)، والتي تعمل على مساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم (المادة 8).

الفرع الثالث: مرحلة ما بعد سنة 2000

في هذه المرحلة أدركت الدولة الجزائرية مدى أهمية الاستثمارات الأجنبية فقامت بسن مجموعة من القوانين التي تخدم سياسة جلب الاستثمارات وأهم هذه القوانين:

1. الأمر رقم 03/01 (قانون تطوير الاستثمار)

جاء الأمر رقم 03/01 المؤرخ بتاريخ 20 أوت 2001، والذي عرف بقانون تطوير الاستثمار من أجل دعم الاستثمار وتطويره وكان لاغيا ومعوذا للمرسوم التشريعي 93-12 (كان للقانونين نفس التوجه مع تبسيط بعض الاجراءات والتوسع في المجال المسموح)، وأهم ما جاء به القانون ما يلي³:

- حرية الاستثمارات واستفادتها بقوة القانون من الحماية والضمانات.⁴

¹ - الجمهورية الجزائرية، المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر في 10 أكتوبر 1993.

² APSI: Agence pour la Promotion, Soutien et le Suivi des Investissements.

³ عمر قويد، مرجع سابق، ص: 315-316.

⁴ الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم: 03-01 المؤرخ بتاريخ 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، المادة 4.

- ضمان التحويل الحر وتوسيع مجال الاستثمارات، لم يمنع المستثمر من الخوض في استثمارات استراتيجية لرأس المال وعائداته دون قيود.
 - ضمان المساواة والتحكيم الدولي، وعدم اللجوء إلى التأميم أو المصادرة أو أي إجراء من هذا النوع.
- وما يميز هذا القانون عن غيره، زوال التمييز بين مختلف أشكال الاستثمارات وتكفل الدولة جزئياً أو كلياً بالمصاريف التي تخص الأشغال بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع (المادة 4 من الأمر 03/01)، بالإضافة إلى إعفاءات ضريبية ومنح مزايا إضافية (المادة 4 من الأمر رقم 03/01). كذا تقليص فترة الاجراءات، وتبسيط اجراءات التصريح بالاستثمارات.¹ كما تم إنشاء هيئات خاصة مكلفة بتشجيع وتطوير الاستثمار تتمثل فيما يلي:²
- المجلس الوطني للاستثمار (CNI³) الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتتمثل صلاحيته في رسم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، مع تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من حوافز الاستثمار.
 - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI⁴)، وهي بديلة عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI)، ومهمتها الأساسية تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.
 - الشباك الوحيد (GU⁵)، يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.
 - صندوق دعم الاستثمارات الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشروع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية بالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق.
- بالنظر إلى هذا القانون، نجد أنه تم المحافظة على الضمانات الموجودة سابقاً؛ مثل التحكيم الدولي وتحويل الأرباح ومزايا إضافية تثبت نية الدولة الجزائرية في جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

2. الأمر رقم 08/06

جاء الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 مكملاً ومعدلاً للأمر 03/01، من خلال ادخال بعض التعديلات، مثل تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على طلب المستثمرين إلى مدة

¹ عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص: 166-167.

² - الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، مرجع سابق، ص: 7-8.

³ CNI: Conseil National de l'Investissement.

⁴ ANDI: Agence National de Développement de L'Investissement.

⁵ GU: Guichet Unique.

72 ساعة فقط بعدما كانت 30 يوما. كما تخضع المزايا التي يستفيد منها الأجانب المتعلقة بالمشاريع الكبيرة الأهمية إلى المفاوضات بينهم وبين الوكالة، حيث في السابق كانت المزايا محدودة وموحدة لكل المشاريع. بالإضافة إلى انشاء المجلس الوطني للاستثمار، كهيئة عمومية أخرى لتسيير ملفات الاستثمار، من أجل إعداد سياسات شاملة لترقية الاستثمار والسهر على تطبيقها.¹

3. قانون المالية التكميلي لسنة 2009

بعد صدور الأمر 91/09 المؤرخ في جويلية 2009، ضمن قانون المالية التكميلي أعيد النظر في هذا الانفتاح والعودة إلى الحماية المنصوص عليها في قوانين الثمانينات وأهم ما جاء به:²

- منع الملكية الكاملة وسيطرة المستثمرين الأجانب، حيث نصت المادة 59 من هذا القانون، أنه يجب أن تملك المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي.
- منع الأجانب القيام بتجارة خارجية إلا بشراكة مع طرف وطني، يملك على الأقل 30% من رأس المال.
- على المستثمر الأجنبي ادخال مبالغ من العملة الصعبة إلى الجزائر أكثر من تلك التي يحولها إلى الخارج من أجل خلق فائض من العملة الصعبة خلال قيام المشروع.
- تتمتع الدولة والمؤسسات العمومية بحق الشفعة عن كل التنازلات عن حصص الأجانب أو لفائدتهم.
- لا يمكن تمويل المشاريع الأجنبية بقروض أجنبية، ما عدا التمويل المحلي بخلاف رأس المال.
- اقرار ضريبة على الأرباح المحولة.

4. قانون الاستثمار لسنة 2016:

جاء القانون 16-209³ والمؤرخ في 3 أوت 2016، بمحفزات مدعومة بتعليمات وزارية تضمن التطبيق الفعال لما تضمنته من أحكام منها ما كان موجودا ولحقه تعديل ومنها ما هو جديد. فقد اكتفى قانون المالية التكميلي لسنتي 2008 و2014 بالنص على إعادة استثمار حصة الأرباح مقابل الاعفاءات

¹ محمد داودي، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص: 148-149.

² الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 09-01، المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ص: 04.

³ الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 16-19، المؤرخ في 3 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 46، الصادر في 3 أوت 2016، ص: 18.

والامتيازات المستفاد منها، ولم يحدد نسبة مئوية للأرباح المعاد استثمارها،¹ في حين ضبطها قانون 2016 بنسبة 30% في ظل شروط معينة:

- إعادة الاستثمار 30% يخص الشركات المكلفة بالضريبة والمستفيدة من الاعفاءات والامتيازات الجبائية، في أجل 4 سنوات من اختتام السنة المالية وأن تتم العملية في كل سنة أو بجملة سنوات متتالية، وإلا تعريض المستثمر لعقوبة سحب التحفيز الجبائي كاملا وتطبيق غرامات مالية.
- تضمن قانون المالية لسنة 2016 اجراءات تحفيزية لتشجيع الاستثمارات، خاصة الانتاجية تتعلق بتسهيل الحصول على العقار الاقتصادي والتمويل وتبسيط الاجراءات الجبائية، والمادة 62 منه تسمح بفتح رؤوس أموال المؤسسات الاقتصادية العمومية، للخواص الوطنيين المقيمين بالاحتفاظ بنسبة 34% من مجموع الأسهم والحصص الاجتماعية. ويمكن للمساهم الوطني المقيم بعد انتهاء 5 سنوات، خيار شراء الأسهم المتبقية، في حالة موافقة مجلس مساهمات الدولة.

5. القانون رقم 19-04 لسنة 2019

بسبب الانتقادات التي تعرضت لها قاعدة الشراكة الدنيا (49-51)، والسلبات التي ترتبت عن تطبيقها، وبغرض تحسين مناخ الاستثمار، تم إصدار القانون 19-04، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020. وأهم ما نص عليه القانون هو إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا بالنسبة لجميع الأنشطة والقطاعات ماعدا قطاع الاستيراد، والقطاعات الاستراتيجية والتي حددتها المادة من نفس القانون وتمثلت في: قطاع المناجم، المحروقات، القطاع العسكري، الكهرباء، السكك الحديدية والموانئ والمطارات والصناعات الدوائية.² إن أهم ما ميز هذا القانون هو إلغاؤه للمادة 55 من قانون 2016، التي كانت تعفي المستثمرين الأجانب من جلب أموالهم مادامت البنوك الجزائرية تقوم بتمويل استثماراتهم، مما سيسمح بجلب رؤوس الأموال الأجنبية.³ كذلك استثنأه لقطاع البنوك والتأمينات من القطاعات الاستراتيجية وسماحه للأجانب بإقامة بنوك وشركات تأمين أجنبية دون اللجوء للشراكة المحلية. فإقرار قاعدة الشراكة الدنيا أدى بالمستثمرين الأجانب إلى العزوف عن الاستثمار في القطاع المصرفي منذ سنة 2010، كما لم يتم تسجيل أي مشروع

¹ أمال يعيش تمام وعبد العالي حاحة، التدابير الجديدة المتعلقة بالاستثمار في قانون المالية لسنة 2016، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثالث، جامعة بسكرة، ديسمبر 2016، ص: 36.

² الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 19-04 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، المادة: 109، 55، 50 و 49.

³ حميد سلطاني، الاستثمار الأجنبي في الجزائر من قاعدة الشراكة (49/51) إلى القطاعات الاستراتيجية، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 12، العدد 02، جامعة بسكرة، أكتوبر 2020، ص: 247.

مصرفي من طرف المستثمرين المحليين مما يدل على عدم قدرتهم على تأسيس البنوك بسبب حجم الاستثمار المطلوب، مما استدعى إزالة العوائق أمام الأجانب للاستثمار في هذا القطاع الحيوي.¹ في الأخير يتضح بأن غياب رؤية استراتيجية مستقبلية واضحة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، وضع المشرع في حيرة من أمره، وهذا واضح من خلال عدم استقرار القوانين وكثرة تغييرها، مما يفقد ثقة المستثمر بها، وأحسن مثال على ذلك إقرار القاعدة 51/49 بعد إلغائها، ثم إلغائها في القانون الأخير (القانون 19-04).

المطلب الثاني: واقع الإمكانيات الطبيعية والبشرية بالجزائر

تعتبر الجزائر همزة وصل مهمة بين أوروبا وإفريقيا عبر شريطها الساحلي، مما يسمح لها أن تكون مركز عبور للتجارة الخارجية، وتتوفر الجزائر على موارد طبيعية وثروات باطنية. مما يغري الكثير من الشركات الأجنبية الباحثة عن تخفيض تكاليف إنتاجها، سواء عن طريق استغلالها كمدخلات لعملياتها الإنتاجية، أو عن طريق الاستثمار المباشر فيها، ومن أهم هذه الموارد:

الفرع الأول: الثروات الطبيعية والبشرية

تملك الجزائر احتياطات نفطية وغازية هامة، حيث تحتل الجزائر المرتبة (15)، من حيث الاحتياطات النفطية والمرتبة السابعة من حيث موارد الغاز المؤكدة.² تحتزن في باطنها مناجم شاسعة من الفوسفات والزنك والحديد والألمنيوم والتفتستين، والكاولين..... الخ.

كما تتوفر الجزائر على إمكانيات زراعية هامة تتمثل في (8,2 مليون هكتار) من الأراضي الصالحة للزراعة، و(32 مليون هكتار) من الأراضي السهبية الصالحة لتربية أحسن السلالات الحيوانية، بالإضافة إلى تنوع تضاريسي ومناخي هام يجعل منها قطبا سياحيا عالميا، كما تملك شريطا ساحليا بطول 1200 كلم، وصحراء شاسعة مساحة (2 مليون كلم²). بالإضافة إلى امتلاكها موارد متجددة، أهمها: المياه؛ حيث توجد في الجزائر ثروة مائية متجددة وعدة سدود مائية منها سد بني هارون، الطاقة الشمسية؛ حيث تتعرض الجزائر لأشعة الشمس لمدة تزيد عن 3000 ساعة كل عام، وغيرها من الثروات.

كما تملك الجزائر سوقا كبيرا للاستثمار، حيث بلغ عدد سكانها في 1 جانفي 2019، 43 مليون نسمة، وفي ظل ارتفاع فاتورة الواردات التي بلغت سنة 2018 (46 197) مليون دولار، ما يعني نقص

¹ حميد سلطاني، نفس المرجع، ص: 249.

² الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : www.andi.dz.

إشباع وطلب كبير في عدة قطاعات. من جهة أخرى حسب المؤشر الأمريكي "Numbeo" فإن متوسط الدخل الفردي يقدر بـ (36 581,42) دج ، بما يعادل (305,9) دولار أمريكي مما يجعل تكلفة العمالة منخفضة وتنافسية سواء مع دول الجوار أو على المستوى الدولي.

الفرع الثاني: البنية التحتية

تملك الجزائر بنية تحتية لا بأس بها، فقد قامت الجزائر بإجراء إصلاحات هامة في قطاع الخدمات المتصل بالبنية التحتية، ولاسيما في مجال النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال:

أولاً: قطاع النقل: تطور قطاع النقل بالجزائر، إلا أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب، وتتمثل شبكة النقل فيما يلي:²

- يصل طول شبكة الطرقات المعبدة في الجزائر إلى 118306 كلم تتمركز أغلبها في شمال البلاد، منها الطرق الوطنية حوالي 30 ألف كلم، الطرق الفرعية الولائية طولها 26626 كلم، أما الطرق البلدية فتصل إلى 62100 كلم، بالإضافة إلى طريق الوحدة الإفريقية.
- تمتلك عددا من المطارات بلغ مجموعها 35 مطارا منها 13 مطارا دوليا أهمها: الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، غرداية، تلمسان، تبسة. في حين تمتلك الجزائر العديد من الموانئ البحرية على الشريط الساحلي بطول إجمالي يقارب 6221 كم عبر 14 ولاية على ساحل البحر الأبيض المتوسط. وقد شيد قاطنو الجزائر منذ القدم عدة موانئ لأغراض شتى كالتجارة والدفاع والصيد البحري، ومن أهم موانئ الجزائر التجارية ميناء الجزائر العاصمة، وميناء وهران، وميناء عنابة، وميناء سكيكدة، وميناء بجاية... إلخ. ومن أهم موانئ الصيد ميناء لإضافة إلى ميناء القل. وعليه فان العدد الكلي للموانئ 45 ميناء منها 10 موانئ تجارية و 35 ميناء صيد. بينما يبلغ طول السكك الحديدية 4696 كلم، إلا أن هذا المجال يعاني من شبكة متدهورة، لكن مؤخرا قد اهتمت السلطات بتطويره؛ حيث تمتلك الشركة الوطنية للنقل 200 محطة مفتوحة تختص بنقل السلع والمسافرين و 200 فرع تربط بين الوحدات والمناطق الصناعية بأهم الموانئ (الجزائر، عنابة، وهران، أرزيو، سكيكدة، بجاية).³

¹ https://www.Numbeo.com/cost-of-living /country _ result .jsp ? Country Algeria & display Currency =DZD.

² زهرة ولد بن زازة وزين الدين بن نورين، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) مجلة دفاتر بوانكس، المجلد 08، العدد 02، 2019، ص: 41-43.

³ يزيد تفرات، أسماء عدة ونسرين كزيز، أهمية تأسيس البنية التحتية في بعث صناعة السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 03، العدد 01، جامعة الوادي، جوان 2018، ص: 107.

ثانيا: قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال

عملت الدولة الجزائرية على تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال وجعلها ضمن استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم ترتيبها ضمن الدول التي حققت تقدما محرزاً في مجال تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إذ حققت الجزائر إنجازات هامة في هذا القطاع نذكر منها:¹

- وصلة الألياف البصرية الجزائر-عين قزام التي تصل إلى غاية حدود النيجر.
- وصلة الألياف البصرية البحرية وهران-فالنسيا التي تربط مدينة وهران بمدينة فالنسيا بقدرة تدفق تصل إلى 100 جيجا بيت وبطول يبلغ 563 كلم.
- **الهاتف النقال:** في هذا المجال أولج التوسع من خلال المنافسة الحادة لثلاثة متعاملين في السوق الجزائرية، حيث بلغ عدد المشتركين حوالي 45 مليون مشترك مع توفير عروض متنوعة وبأسعار تنافسية، كما عرف استعمال تكنولوجيا الجيل الثالث 3G منذ عام 2014 والتي تم تعميمها في جميع أنحاء الوطن، ومع دخول عام 2016 تم إطلاق تكنولوجيا الجيل الرابع 4G والتي سمحت بتسهيل الحياة الرقمية للمؤسسات والمواطنين.
- **الاتصال عبر الساتل:** استكمالا للشبكات الأرضية والبحرية، تم اتخاذ العديد من الإجراءات وإطلاق أخرى في طور الإنجاز في مجال الاتصال عبر الساتل من أجل إنشاء مجموعة أرضيات توفر للمستخدمين عدة حلول في مجال الاتصال والخدمات عبر الساتل (المؤتمرات عن طريق الفيديو، تحديد الموقع الجغرافي).

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفق المؤشرات الاقتصادية الكلية

تعتبر مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي من أهم المؤشرات التي تحدد نقاط ضعف وقوة أي مناخ استثماري لدولة ما، ويتم في هذا الإطار التركيز على بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي، والتي تتمثل أساساً في مؤشرات التوازن الداخلي ومؤشرات التوازن الخارجي. والجدول الموالي يعرض تطور أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2019:

¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.andi.dz

الجدول رقم (1-1): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

المؤشرات السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	معدل التضخم %	رصيد الموازنة العامة بالمليار دينار	ميزان المدفوعات بالمليار دولار	سعر الصرف مقابل الدولار	الديون الخارجية بالمليار دولار
2000	3,8	0,3	-53. 857	7,570	75,3	25,261
2001	3	4,2	48. 710	6,190	77,3	22,701
2002	5,6	1,4	14. 824	3,650	79,7	22,642
2003	7,2	4,3	22. 324	7,470	77,4	23,353
2004	4,3	4,0	-175. 502	9,250	72,1	21,821
2005	5,9	1,4	-467. 002	16,940	73,4	17,192
2006	1,7	2,3	-615. 165	17,730	72,6	5,603
2007	3,4	3,7	-1 140. 6	29,550	69,4	5,474
2008	2,4	4,9	-1 257. 3	36,990	64,6	5,585
2009	1,6	5,7	-975. 249	3,859	72,6	5,813
2010	3,6	3,9	-1 357. 6	15,326	74,4	5,536
2011	2,9	4,5	-2 339. 682	20,141	72,9	4,405
2012	3,4	8,9	-3 179. 529	12,057	77,6	3,676
2013	2,8	3,3	-2 075. 464	0,133	79,4	3,396
2014	3,8	2,9	-3 095. 744	-5,881	80,6	3,735
2015	3,7	4,8	-3 043. 1	-27,538	100,5	3,020
2016	3,2	6,4	-2 227. 370	-26,032	109,5	3,849
2017	1,4	5,6	-1 199. 9	-22,028	111,0	3,989
2018	1,2	4,7	-1 342.6	-17,18	116.6	4.04
2019	0.8	2	-1049.0	-16,495	119.35	3.832

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على:

- بيانات بنك الجزائر المحملة من الموقع: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective>
- بيانات البنك الدولي المحملة من الموقع: [http:// data.albankadawli.org](http://data.albankadawli.org)
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، صندوق النقد العربي المحمل من الموقع: <http://www.amf.org.ae>

الفرع الأول: تحليل وتقييم مؤشرات التوازن الداخلي

يتم فيما يلي تحليل وتقييم مؤشرات التوازن الداخلي التي تتمثل أساسا في تطور النمو الاقتصادي، معدل التضخم ورصيد الموازنة العامة التي تعكس سياسة التوازن النقدي الداخلي.

أولا: النمو الاقتصادي

يتم قياس النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبما أن طبيعة الاقتصاد الجزائري ريعي ويعتمد في مداخله أساسا على النفط فإن هذا المعدل مرتبط بأسعار البترول، فلم تعرف معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر استقرارا خلال 1980-1999 عكس الفترة 1962-1979، بسبب الأزمات العالمية التي عصفت بالاقتصاد. أدت إلى تدهور أسعار النفط، الذي أدى بدوره إلى تدهور التوازن المالي

والاقتصادي بالجزائر، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي ميز فترة التسعينات، وانعكس على الاقتصاد وأدخل الجزائر في متاهة المديونية، مما أثر سلبا على معدلات النمو لتلك الفترة.¹

ومع ارتفاع أسعار النفط واستقرار الوضع الأمني والسياسي بعد سنة 2000، ارتفع معدل النمو كما يبينه الجدول أعلاه، فقد سجل الاقتصاد الجزائري معدلات نمو ايجابية بلغت أقصى مستوياته سنة 2003 بمعدل 7,2%، لاسيما بعد انطلاق مشروع البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي ويمكن إرجاع ذلك إلى الارتفاع المستمر لأسعار البترول خاصة بعد سنة 2000، مما مكن الجزائر من تحقيق إيرادات مالية كبيرة بالموازاة مع التخفيض من ضغط المديونية.

وهذا سمح للجزائر بتوجيه عائداتها من المحروقات لتمويل برامج التنمية المختلفة التي خصصت لها اعتمادات مالية كبيرة انطلقت بـ 7مليار دولار خلال الفترة ثم 286 مليار دولار للفترة 2004-2010، إن تطبيق الجزائر لهذه البرامج كان هدفه الأساسي دعم النمو، من خلال إنشاء بنية تحتية متميزة تساهم في تحسين أداء القطاعات المختلفة للاقتصاد الجزائري. لكن الملاحظ أنه رغم الأموال الضخمة التي تم ضخها في الاقتصاد الجزائري، إلا أن معدلات النمو بقيت متواضعة، حيث سنة 2006 انخفض معدل النمو إلى 1,7%، ثم إلى 1.5 سنة 2009، بسبب انخفاض أسعار البترول وعاد إلى نفس المستويات السابقة المتوسطة حتى سنة 2017 حيث انخفض إلى 1.4% بسبب تداعيات أزمة النفط في الأسواق العالمية، ليستمر في الانخفاض 1.2% سنة 2018، و0.8% سنة 2019، بسبب الأوضاع السياسية في البلاد.

مما يدل أن هناك سوء توزيع واستغلال للموارد المتاحة للجزائر خاصة نحو القطاعات المنتجة للثروة والتي يرتفع فيها المكون التكنولوجي والمعرفي كقطاعي الصناعة والخدمات، حيث لا يزال الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات القطاع الأولي.

ثانيا: مؤشر التضخم

إن استقرار البيئة الاقتصادية مرتبط ارتباطا وثيقا بمعدلات التضخم، وقد تميز معدل التضخم بنوع من التذبذب خلال فترة الدراسة من سنة 2000 إلى سنة 2019 كما يوضحه الجدول أعلاه، ففي سنة 2000 كان التضخم شبه معدوم بنسبة 0.3%، كأدنى نسبة بسبب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية، ليعود إلى الارتفاع سنة 2011 بنسبة 4.2%، غالبا بسبب زيادة نفقات الموازنة

¹ أميرة بحري، مرجع سابق، ص: 137.

ليسجل انخفاضا آخر سنة 2012 مباشرة ثم أخذ في التذبذب صعودا ونزولا حتى بلغ أقصى معدل له في تاريخ الجزائر سنة 2012 بنسبة 8.89 % .

توقف التراجع المعتبر للتضخم المسجل في سنتي 2013 و2014، ليتوجه إلى الارتفاع حيث وصل سنة 2016 معدل 6.4%، وبالرغم من مواصلة انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية التي تستوردها الجزائر لكن انهيار أسعار البترول والغاز إلى النصف، لتصل أسعارها سنة 2016 (45 دولار) و(4.3) دولار على التوالي أثر بشكل كبير على سعر صرف الدينار الجزائري، مما انعكس على أسعار السلع المستوردة. بعد سنتين من تسارع التضخم تراجع معدل التضخم لكن بوتيرة منخفضة ليصل سنة 2018 معدل 4,7%، ويرجع ذلك إلى التحسن الطفيف في أسعار البترول والغاز الطبيعي، حيث بلغت في 2018 (71,3 دولار) و(6.4 دولار) على التوالي، كما أنه سجل أدنى مستوى له سنة 2019 بمعدل 2%. على أساس ما سبق يتضح أن معدل التضخم في الجزائر يتأثر بالتقلبات الناتجة عن عدم استقرار أسعار النفط، والذي ينعكس بدوره على أسعار السلع المستوردة عن طريق تأثيره على أسعار الصرف، هذا من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة ارتفاع السلع المستوردة على المستوى العالمي يؤدي إلى تضخم مستورد.

ثالثا: مؤشر رصيد الموازنة العامة

رصيد الموازنة العامة هو عبارة عن الفرق بين مداخيل ومصاريف الدولة، كذا هو الحال بالنسبة للموازنة تتأثر بأسعار البترول، باعتبار مداخيل أو إيرادات الدولة تعتمد عليها، لذلك قامت الجزائر سنة 2000 بموجب القانون 02-2000 بإنشاء صندوق ضبط الموارد. مهمته استيعاب الفوائض المالية في الميزانية، في حالة ارتفاع أسعار البترول واستعمالها في حالة العجز أو لتسديد المديونية العمومية للدولة داخلية أو خارجية¹. وقد وصل صندوق ضبط الموارد سنة 2013 إلى 5.5 مليون دينار جزائري لينخفض إلى 4.4 مليون دينار جزائري سنة 2014 أي نسبة 26% بسبب انخفاض مداخيل الصندوق المعتمدة أساسا على الجباية البترولية، ليستمر في التراجع إلى أن وصل إلى 784.458 مليون دج سنة 2016.²

إن المنتبع لتطورات الميزانية العامة خلال الفترة يلاحظ أن عجز الموازنة أصبح ظاهرة مستمرة، بسبب عدم الاستقرار الذي يعرفه سعر البترول فانخفاض الإيرادات وما يقابله من زيادة النفقات حتما يؤدي

¹ حسين بن طاهر وسهيلة غنة، صندوق ضبط الموارد آلية لضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثالث، جامعة أم البواقي، 2015، ص: 10.

² حسين بن طاهر وسهيلة غنة، مرجع سابق، ص: 14.

إلى العجز. وبالرغم من استقرار أسعار البترول عند مستوى مرتفع (111 دولار للبرميل)، إلا أن العجز ازداد ليصل سنة 2012، إلى (3. 179) مليار دينار بسبب الارتفاع الكبير للنفقات الإجمالية وخاصة ارتفاع النفقات الجارية المتعلقة بنفقات للمستخدمين، إلا أن هذا العجز تراجع سنة 2013، ويرجع السبب إلى انخفاض المعبر في مجمل النفقات العمومية والذي قدر ب (13.7%) ، بعد ذلك ازداد العجز ليصل إلى أقصى قيمة له سنة 2014، بسبب انهيار أسعار النفط، والذي أدى بدوره إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بنسبة (43.27%).

إن ارتفاع متوسط أسعار البترول من 45 دولار للبرميل في 2016 إلى ما يقارب 54 دولار سنة 2017، وارتفاع الأرباح المسددة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية، أدى إلى ارتفاع معتبر في إيرادات الميزانية. بالموازاة مع شبه استقرار للنفقات العمومية عرف العجز تقلصا واضحا منتقلا من 13% من الاجمالي الناتج إلى 7.1% في سنة 2017. على عكس السنوات السابقة حيث كان تمويل العجز الكبير يتم من خلال الاقتطاع من صندوق ضبط الموارد الذي استنفذ كليا سنة 2017 بعد آخر اقتطاع الذي بلغ 784 مليار دينار، وتم اللجوء إلى تمويلات من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير النقدي. فقد جاءت المادة 115 من قانون المالية، سنة 2017 لكسر عتبة 740 مليار دج المتعلقة بصندوق ضبط الموارد¹. ارتفعت إيرادات الميزانية سنة 2017 بنسبة 21% عن سنة 2016 بسبب ارتفاع الجباية على المحروقات وبعض الإيرادات الأخرى خارج المحروقات وتزايد ارباح بنك الجزائر بعد الانخفاضات المتتالية في سنة 2016 و2015، مما أدى إلى انخفاض العجز سنة 2018 إلى ما يصل إلى (1 342.6) مليار دينار، ليستمر الانخفاض سنة 2019. حيث تم اتخاذ تدابير حازمة في الموازنة العامة عام 2016، لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف وتحقيق وفورات مالية، وشملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المنتجة بتخفيض الاستثمار العمومي؛ كتجميد بعض المشاريع وتقليص الواردات، وفرض رخص الاستيراد وخفض التوظيف في القطاع العام، وتقليص أو إلغاء الدعم لعدد من أنشطة الرعاية الاجتماعية والصحية ورفع بعض الضرائب والرسوم، كما تم اللجوء سنة 2017 للجوء إلى آلية التمويل غير التقليدي لتغطية عجز الميزانية².

¹ مفتاح غزال، تأثير تراجع موارد المحروقات على التنمية في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02، 2020، ص: 300.

² مفتاح غزال، مرجع سابق، ص: 299.

الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية الخارجية

عادة يتم اللجوء إلى تقييم الوضعية الاقتصادية الخارجية بالاعتماد على وضعية التجارة الخارجية والمديونية وسعر الصرف.

أولا: تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

عرف تطور سياسة الانفتاح التجاري على الخارج في الجزائر ثلاث مراحل:

- 1. المرحلة الأولى للفترة 1986 - 1994:** تمثلت في قيام الحكومة الجزائرية بالتراجع عن فكرة الحمائية بعد تراجع واختلال التوازنات الكبرى لاقتصادها بعد تدهور أسعار النفط.
- 2. المرحلة الثانية للفترة 1994 - 1998:** عرفت انفتاح تجاري تحت ضغوط المؤسسات الدولية ، رغبة في الاستفادة منه.
- 3. المرحلة الثالثة منذ سنة 1999:** تميزت بالبحث عن آليات تمكن من التحكم في الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي بأقل الأضرار.

وقد تجسد التفتح في التخلي عن احتكار التجارة الخارجية وفسح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتطور مسار التفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة وتقليص العديد من القيود وتخفيض الكثير من الرسوم الجمركية على الواردات. وللتعبير عن سياسة التوازن الخارجي يتم في العادة اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الخارجي والذي يقاس بنسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الاجمالي، والجدول الموالي بين تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري وميزان المدفوعات بالإضافة إلى نسبة العجز أو الفائض في الحساب التجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي قصد تقييم وضعية التجارة الخارجية وتقييم التوازن الخارجي للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2017 حسب تقارير وزارة المالية ارتفعت الواردات من السلع إلى 59.7 مليار دولار سنة 2014 الذي أدى إلى أول عجز منذ سنة 2000 في الحساب الجاري وقد ازداد العجز سنتي 2015 و2016 بسبب انخفاض أسعار البترول و حجم الواردات المرتفع رغم انخفاضه قليلا مقارنة بسنة 2014، وقد سمح ارتفاع سعر البترول في سنة 2017 وارتفاع حجم الصادرات من المحروقات بتقليص عجز الحساب الجاري إلى 12.6 % ما الاجمالي الناتج المحلي الداخلي لكنه يبقى مرتفعا بالنسبة إلى انخفاض الواردات قليلا. تقلص العجز التجاري متقلبا من 2013 مليار دولار في 2016 إلى 14.17 مليار دولار في 2017 وتقلص العجز في رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات من 27.29 مليار دولار سنة 2015 و26.22 مليار دولار سنة 2016 إلى 21.85 مليار دولار. وأدت العجزات المعتبرة في

ميزان المدفوعات إلى تراجع حاد للاحتياطيات الرسمية للصرف بإنشاء الذهب. فقد انتقلت الاحتياطيات من 178.94 مليار دولار في ديسمبر 2014 إلى 144.13 مليار دولار نهاية سنة 2015 ثم إلى 114.14 مليار دولار في نهاية سنة 2016 وانتهت عند 97.33 مليار دولار نهاية سنة 2017. أما خلال سنة 2019، سجلت التجارة الخارجية للجزائر عجزا بلغ 6.11 مليار دولار صعودا من 4.53 مليار دولار سنة 2018، جاء ذلك وفق بيانات لإدارة الجمارك نشرتها وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية.

وأشارت إدارة الجمارك إلى أن صادرات الجزائر بلغت 35.82 مليار دولار خلال 2019، نزولا من 41.79 مليار دولار نهاية 2018 بتراجع قدر بـ 14.29 بالمائة. أما الواردات فقد بلغت 41.93 مليار دولار، مقابل 46.33 مليار دولار مليار دولار بنهاية ديسمبر 2018، مسجلة بذلك انخفاضا نسبته 9.49 بالمائة، ووفقا لنفس البيانات، فإن الصادرات الجزائرية فـ 2019، غطت فاتورة الواردات بنسبة 85.43 بالمائة، مقابل 90.22 بالمائة في 2018 ومثلت المحروقات حصة الأسد من صادرات البلاد بـ 92.80 بالمائة؛ حيث قُدرت بـ 33.24 مليار دولار مقابل 38.87 مليار دولار خلال 2018، بتراجع 14.48 المائة.¹

وما نلاحظه من الجدول رقم (1-1)، أن ميزان المدفوعات سجل عجزا مستمرا خلال السنوات الأخيرة، بسبب أسعار المحروقات، مما يوضح هشاشة ميزان المدفوعات أمام أي تراجع لأسعار المحروقات، فهذا الأخير يعد المصدر الوحيد ذو الأهمية لتحقيق الفائض في ميزان المدفوعات الجزائري

ثانيا: الديون الخارجية

بعد أزمة مديونية عاشها الاقتصاد الجزائري نهاية ثمانينات القرن الماضي وفترة التسعينات، أصبحت مؤشرات المديونية الخارجية في تحسن مستمر منذ سنة 2000 حيث تمكنت الجزائر من تسديد جزء كبير من ديونها، بفضل الاستراتيجية التي اتبعتها الجزائر في تقليص المديونية الخارجية عن طريق التسديدات المسبقة استطاعت تقليص المديونية بنسبة (67,41%)، حيث بلغت سنة 2006، (5.60) مليار دولار، لتعرف بعدها استقرارا بين (2006-2010) حول (5,56) مليار دولار، وهذا دليل على قدرة مقاومة الوضعية المالية الخارجية الجزائرية وما أحدثه الأزمة من اختلالات مالية اجمالية في العديد من الدول، والتي دفعت بعض الدول اللجوء إلى التمويلات المالية متعددة الأطراف. بعد سنة 2010 تواصل تقليص المديونية لكن بوتيرة أقل لتصل إلى أدنى مستوى لها سنة 2015، بمقدار 3,02 مليار دولار، ويرجع سبب التراجع إلى الدفع المسبق لجزء كبير من قائم الدين، لكن في سنة 2016، عرفت المديونية الخارجية

¹ Anadolu Agency, <http://www.aa.com.tr> observed on: 21-10-2020.

ارتفاعا طفيفا لتستقر بعدها في حدود 4 مليار دولار، ويرجع سبب الارتفاع إلى تعبئة 11 مليون دولار سنة 2017، مع سداد أصل قدره 178 مليون دولار، بالإضافة إلى أثر التقييم غير الملائم (+ 197) مليون دولار على قائم الديون لسنة 2016، والمرتبب بارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار سنة 2017.¹

ثالثا: سعر صرف الدينار الجزائري

يعتبر استقرار سعر صرف العملة الوطنية من المؤشرات الهامة التي تدل على استقرار الوضع الكلي للاقتصاد، ويأخذها المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار للحكم على مناخ الاستثمار، فنقلب سعر صرف العملة يهز ثقته وبالنظر إلى قيمة الدينار الجزائري الضعيفة وعدم قابليته للتحويل دوليا فإن العامل لا يشكل محددًا ذا أهمية في الجزائر. عرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2010) مسارا متذبذبا بين الارتفاع تارة وبين الانخفاض تارة أخرى، لكن خلال الفترة (2011-2019) عرف تراجعًا كبيرًا ومستمرًا، ليشتد هذا التراجع.

اعتمادًا على المؤشرات السابقة، وجدنا أن تحسن أو سوء أي مؤشر منها مرتبط مباشرة بأسعار البترول، ارتباطًا شبه تام، حيث عرفت الفترة من سنة 2000 إلى نهاية سنة 2014 استقرارًا اقتصاديًا وتوازنًا بسبب ارتفاع أسعار البترول وبمجرد انخفاضه في سنوات 2015 و2016 تراجعت تقريبًا جميع المؤشرات، مما يدل على أنها توازنات هشة تتلاشى بمجرد انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية.

المطلب الرابع: مكانة الجزائر ضمن بعض المؤشرات العالمية

من أجل تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر يتم الاعتماد على بعض المؤشرات الدولية الشائعة التي تقيم مناخ الأعمال. والذي يشير إلى مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال، فالوضع العام للدولة، وما تتميز به من فعالية وكفاءة ونظامها ومدى استقرارها السياسي والأمني وتنظيمها القانوني والقدرة على تطبيقه، ومدى مرونته ووضوحه واتساقه مع السياسة الاقتصادية للدولة، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته، وما تمتاز به الدولة من منشآت قاعدية، وعناصر إنتاج، وما تمتلكه الدولة من خصائص جغرافية وديمقراطية، ووجود قوانين واضحة للملكية والحقوق، كل ذلك يشكل مكونات ما اصطلح على تسميته بمناخ الأعمال، ومن ثم فهي عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها ببعض.²

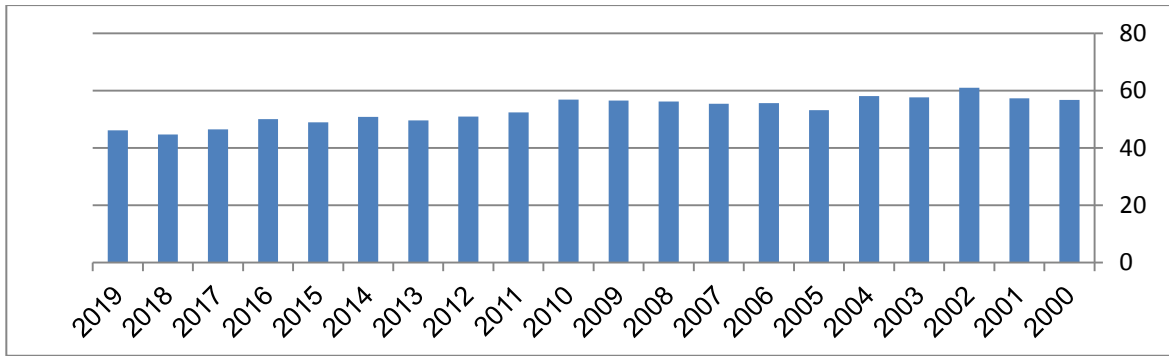
¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، جويلية 2018، ص: 49.

² فتحة بكطاش وأحلام بوعزارة، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 05، أكتوبر 2020، ص: 322.

الفرع الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر المؤشر سنويا من طرف معهد هيرتاج وصحيفة وول ستريت، وقد تم اعتماده سنة 1995 يقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويهدف إلى تقديم صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد كونه يأخذ بعين الاعتبار كافة التطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية والبيروقراطية والحواجز على التجارة الخارجية وسيادة القانون، ويعتمد عليه الكثير من المستثمرين. يضم المؤشر 12 مؤشرا فرعيا تتجمع ضمن أربع مجموعات، وتتم قراءة المؤشر حسب الدرجة المتحصل عليها: من 80 إلى 100 تدل على حرية اقتصادية كاملة، من 70 إلى 79.9 تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة، من 60 إلى 69.9 تدل على حرية اقتصادية متوسطة، من 50 إلى 59.9 تدل على حرية اقتصادية ضعيفة، من 0 إلى 49.9 تدل على حرية اقتصادية منعدمة.¹

الشكل رقم (1-1): موقع الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2000-2019



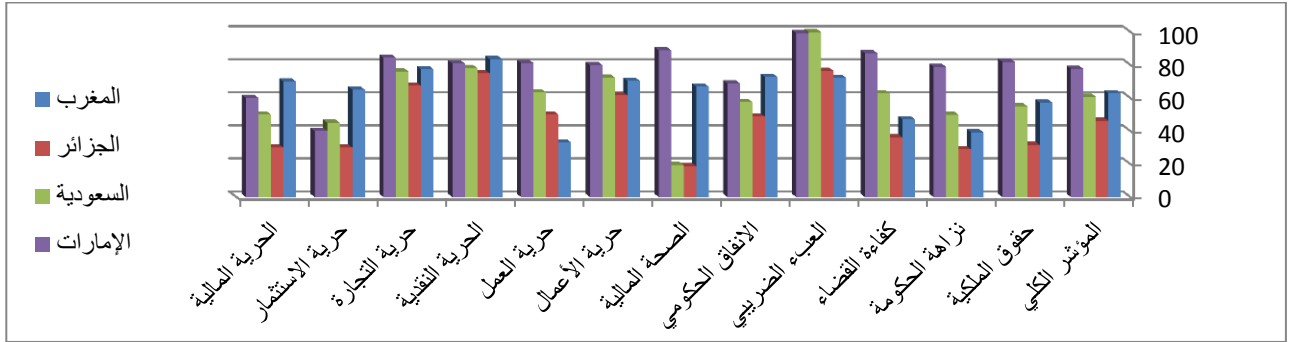
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مؤشر الحرية الاقتصادية المحملة من الموقع:

[/https://www.heritage.org/index](https://www.heritage.org/index)

احتلت الجزائر المرتبة 171 من ضمن 180 دولة في تقرير سنة 2019، واحتلت المرتبة 172 سنة 2017 في حين سجلت دولة الامارات العربية المرتبة 8 عالميا لنفس السنة بـ 76.9 نقطة على غرار دولة قطر التي احتلت المرتبة 29 والبحرين المرتبة 44. أدنى تنقيط حصلت عليه الجزائر سنة 2018 بـ 44.7 نقطة مما يدل على انعدام الحرية الاقتصادية، أما في باقي السنوات فتتحصّر تقريبا بين 50 و 56 نقطة، والتي تدل على درجة حرية ضعيفة، وأعلى نقطة حصلت عليها سنة 2002 بـ 61 نقطة. وقد سجلت درجات ضعيفة في جميع المؤشرات الفرعية تقريبا، كما يبينه الشكل الموالي:

¹ Terry Miller and al, **2019 index of economic freedom**. 25th anniversary edition: The Heritage Foundation. P: 457

الشكل رقم (1-2): موقع الجزائر وبعض الدول العربية ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2019



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2019 محملة من الموقع:

[/https://www.heritage.org/index](https://www.heritage.org/index)

يظهر الشكل ضعف الحرية الاقتصادية بالنسبة للجزائر في جميع المؤشرات الفرعية خاصة مؤشر الصحة المالية (7,18 درجة)، مؤشر الحرية المالية، مؤشر حرية الاستثمار، مؤشر حقوق الملكية ومؤشر كفاءة القضاء ومؤشر نزاهة الحكومة لسنة 2019، بحيث تؤدي المؤشرات الجيدة إلى دعم حقوق المستثمرين وحمايتهم والمساواة بينهم وحماية أصحاب المصالح. في حين نجد الإمارات تتمتع بدرجة عالية من الحرية (أكبر من 80 درجة) في عدة مؤشرات فرعية: كفاءة القضاء، العبء الضريبي، حرية التجارة، حرية العمل، حرية النقد وحقوق الملكية. والمؤشرين الوحيدين الذين تحصلت فيهما الجزائر على أكثر من 70 درجة هما مؤشر حرية النقد ومؤشر العبء الضريبي. تتذيل الجزائر المجموعة في جميع المؤشرات ما عدا مؤشر حرية العمل الذي تأخرت فيه المغرب وتقاربت كثيرا مع السعودية في مؤشر الصحة المالية.

مما يدل على اختلال المناخ الاستثماري وترجع بعض الأسباب إلى:

- ضعف المؤسسات والهيئات الرسمية التي لاتزال تقوض فرص التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.
- ضعف سيادة القانون بسبب الفساد والنظام القضائي الفعال الذي هو عرضة للتدخل السياسي.
- بيئة أعمال غير مشجعة على الاستثمار وعدم تقدم السياسات الرامية لتشجيع القطاع الخاص وجعله أكثر ديناميكية، وضعف الانفتاح التجاري الضعيف وعدم كفاءة القوانين الخاصة بالاستثمارات.

الفرع الثاني: مؤشر التنافسية العالمي

يصدر مؤشر التنافسية العالمية سنويا منذ عام 1979 من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالمية لتنافسية الدول¹، ينقسم المؤشر إلى مؤشرات فرعية يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-3): المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي

مؤشر التنافسية العالمية		
مجموعة المتطلبات الأساسية	مجموعة محفزات الكفاءة	مجموعة عوامل الابتكار والتطور
<ul style="list-style-type: none"> - المؤسسات - البنية التحتية - بيئة الاقتصاد الكلي - الصحة والتعليم 	<ul style="list-style-type: none"> - محور التعليم العالي - محور كفاءة السوق - كفاءة سوق العمل والعمال - تطور الاسواق المالية - الجاهزية التكنولوجية - حجم السوق 	<ul style="list-style-type: none"> - محور تطور بيئة الأعمال - محور الابتكار
مفتاح مقومات الاقتصاد	مفتاح كفاءة الاقتصاد	مفتاح الابتكار الاقتصادي

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تقارير التنافسية العالمية.

يبين الجدول الموالي مكانة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2007-2019:

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، الكويت، 2009، ص: 168.

الجدول رقم (1-2): مكانة الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي للفترة (2007-2019)

الدرجة /7	عربيا		عالميا		البيان السنوات
	عدد الدول	الترتيب	عدد الدول	الترتيب	
3.9	14	12	131	81	2008/2007
3.7	14	13	134	99	2009/2008
3.9	14	11	133	83	2010/2009
4	15	11	139	86	2011/2010
4	15	10	142	87	2012/2011
3.72	14	11	144	110	2013/2012
3.8	15	10	148	100	2014/2013
4.1	14	9	144	79	2015/2014
4	13	9	140	87	2016/2015
4	14	9	138	87	2017/2016
4.07	14	9	137	86	2018/2017
53.8 ¹	14	11	140	92	2019/2018

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية المحملة من الموقع: <https://www.weforum.org>

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة ضمن مؤشر تقرير التنافسية العالمية، حيث احتلت المركز (92) من أصل (140 دولة)، في تقرير 2018-2019، لتتراجع بستة مراتب عن تصنيف السنة الماضية، كما نلاحظ أن قيمة المؤشر لم يتجاوز خلال الفترة (2007-2019) الخمس درجات، كما سجل المؤشر أدنى مستوى له سنة 2008، ب (3.7 نقطة من أصل 7 نقاط)، لتحتل بذلك الجزائر المرتبة (99)، أما أدنى مركز تحصلت عليه فقد كان سنة 2012، حيث احتلت المرتبة (110) ب (3,72 نقطة).

وبمقارنة الجزائر مع باقي الدول العربية نجدها تحتل أيضا مراتب متأخرة، حيث احتلت سنة 2018-2019، المرتبة (11) من أصل (14 دولة) لتتراجع بمرتين عن تصنيف السنوات الأربع الماضية، في حين نجد الإمارات احتلت المرتبة (27) عالميا، والأولى عربيا، وقطر في المرتبة (30) عالميا، والثانية عربيا، وتليها السعودية في المرتبة (39) عالميا، والثالثة عربيا، لتحتل كل من موريتانيا واليمن المراتب الثلاثة الأخيرة عربيا، إلا أن أسوأ ترتيب للجزائر كان سنة 2008، حين احتلت المرتبة (13) من أصل

* حسب تقرير 2018، تم إدخال تعديلات جوهرية في المنهجية المستخدمة لقياس القدرة التنافسية حيث أن حوالي 66% من المؤشرات التي تم قياسها في هذا العام جديدة فقد تم استخدام 98 مؤشرا بما ذلك تنوع القوى العاملة و حرية الصحافة و حقوق العمال و الأعمال التجارية السيئة كما ان التقييط يكون على 100 .

(14 دولة)، أما على المستوى العالمي احتلت كل من الولايات المتحدة وسنغافورة وألمانيا المراكز الأولى ضمن تقرير التنافسية العالمية لسنة 2018¹. وتحقيق الجزائر لمراتب متأخرة ضمن مؤشر التنافسية العالمي يعود إلى تأخرها في أغلب المحاور الرئيسية كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-3): تصنيف الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي للفترة (2019/2016)

2019-2018		2018-2017		2017-2016		المحاور الرئيسية
الرتبة / النقطة		الرتبة / النقطة		الرتبة / النقطة		
-	-	4.4	82	4.33	88	أ- المتطلبات الأساسية
44.4	120	3.6	88	3.50	99	- مؤشر المؤسسات
61,2	88	3.6	93	3.28	100	- مؤشر البنية التحتية
68,5	111	4.6	71	4.83	63	- مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي
81,5	66	5.8	71	5.71	33	- مؤشر الصحة والتعليم
-	-	3.7	102	3.55	110	ب/ معززات الكفاءة
57,4	88	4	92	3.87	96	- مؤشر التعليم العالي
45,4	128	3.6	129	3.52	133	- مؤشر كفاءة سوق السلع
44	134	3.3	133	3.25	132	- مؤشر كفاءة سوق العمل
47,8	122	3.1	125	2.89	132	- مؤشر تطور الاسواق المالية
47,2	83	3.4	98	3.08	108	- مؤشر جاهزية التكنولوجيا
66.4	38	4.8	36	4.73	36	حجم السوق
-	-	3.1	118	3.12	119	ج/ عوامل الابتكار
51.3	113	3.3	122	3.31	121	- مؤشر تطور بيئة الاعمال
29.9	106	2.9	104	2.93	112	- مؤشر الابتكار

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية المحملة من الموقع: <https://www.weforum.org>

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

أولاً: مجموعة المتطلبات الأساسية: لم تتجاوز قيمة مجموعة المتطلبات الأساسية (5 نقاط من أصل 7)، إن أسوأ ترتيب كان سنة 2013-2014، حين احتلت المرتبة (92) ليصل سنة 2017 إلى المرتبة (82)، بتقدم ستة مراتب عن ترتيب السنة السابقة، وبالرغم من أن الترتيب مقبول على العموم إلى أن المؤشرات الفرعية لهذه المجموعة احتلت مراتب متأخرة، يتم توضيحها فيما يلي:

¹ World Economic Forum, the global competitiveness report (2018) available on: <https://www.weforum.org>.

1. **مؤشر المؤسسات:** تراجع هذا المؤشر بـ 32 مرتبة عن في تقرير 2018 مقارنة بسنة 2017، لتصنف في المرتبة (120)، وهذا يرجع إلى تأخر ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية له والمتعلقة بشفافية الميزانية (المرتبة 116)، حرية الصحافة (المرتبة 110)، قوة معايير المراجعة وإعداد التقارير (المرتبة 131)، التوجه المستقبلي للحكومة المرتبة (100)، حوكمة المساهمين المرتبة (124)، تنظيم تضارب المصالح (المرتبة 131)، كما سجل مؤشر المؤسسات أسوأ ترتيب له سنة 2012 في المرتبة 127 عالميا.

2. **مؤشر البنية التحتية:** رغم تحسن ترتيب الجزائر ضمن مؤشر البنية التحتية خلال الأربع السنوات الأخيرة إلا أنها ما زالت تحتل مراتب متأخرة، ويرجع ذلك إلى تراجع المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر والمتعلقة بنوعية الطرقات (المرتبة 86)، كفاءة خدمات النقل الجوي (المرتبة 112)، النقل البحري (المرتبة 99).

3. **مؤشر الاقتصاد الكلي:** نلاحظ تراجعا رهيبا لترتيب الجزائر ضمن مؤشر الاقتصاد الكلي، صنفت الجزائر في المرتبة (111) سنة 2018، فبعدها كان هذا المؤشر من نقاط القوة التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري نجده الآن أحد أهم عوائقه، ويرجع هذا إلى تراجع المؤشرات الفرعية المتعلقة بمعدل التضخم (المرتبة 109)، وديناميكية الدين (المرتبة 112).

ثالثا: مجموعة معززات الكفاءة: تحصلت الجزائر على أسوأ ترتيب سنة 2013، حين احتلت المرتبة (133)، ثم أحرزت المجموعة تقدما ملحوظا لتصل سنة 2017، المرتبة (102)، بتقدم (31) مرتبة عن ترتيب سنة 2013، وبالرغم من أن التحسن الملحوظ في ترتيب المجموعة يرجع عموما إلى مؤشر حجم السوق الذي ساهم في تعزيز مرتبة المجموعة، حيث احتلت الجزائر وفق هذا المؤشر المرتبة (38) سنة 2018، بالإضافة إلى تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر الجاهزية التكنولوجية بداية من سنة 2014، حيث تقدمت الجزائر بـ (53) مرتبة واحتلت بذلك المرتبة 83 سنة 2018، لكن بالنظر إلى أغلب المؤشرات الفرعية فإن الجزائر احتلت مراتب متأخرة، وسيتم توضيحها فيما يلي:

1. **مؤشر التعليم العالي والتدريب:** أحرز هذا المؤشر تقدما خلال الست سنوات الأخيرة بـ (13) مرتبة حيث احتلت الجزائر (المرتبة 88)، ورغم هذا التحسن إلا أن هناك تأخر في مراتب المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر والمتعلقة بمؤشر مدى تدريب الموظفين المرتبة (119)، مؤشر جودة التدريب المهني (102)، مؤشر مهارات الخريجين الجامعيين (118)، مؤشر التفكير الناقد في التدريس (105).

2. **مؤشر كفاءة سوق السلع:** احتلت الجزائر سنة 2012 المرتبة (143)، ثم بعد ذلك عرفت تحسنا مستمرا قدر بـ (15) مرتبة، لتحتل سنة 2018، المرتبة (128)، إلا أن هذا التقدم لا يعني تحسن أداء الجزائر في هذا المؤشر، ففي سنة 2016، احتلت الجزائر المرتبة (133) عالميا من بين (138) دولة

شملها التقرير، ويعود سبب تدني هذا المؤشر تراجع المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر والمتعلقة بانتشار الحواجز غير الجمركية المرتبة (128)، التعريف الجمركية المرتبة (132)، كفاءة إجراءات التصفية (126).

3. **مؤشر كفاءة سوق العمل:** تشير معطيات الجدول إلى تردي أوضاع سوق العمل في الجزائر، حيث احتلت الجزائر وفق هذا المؤشر مراتب جد متأخرة، خاصة سنة 2012، حين احتلت المرتبة الأخيرة عالمياً، وفي سنة 2013، المرتبة ما قبل الأخيرة، ويرجع هذا التأخر إلى تدهور المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر والمتعلقة بمؤشر حقوق العمال المرتبة (108)، مؤشر سهولة توظيف العمالة الأجنبية المرتبة (127)، ومؤشر الاعتماد على الإدارة المهنية المرتبة (134)، مؤشر مشاركة الإناث في القوة العاملة المرتبة (135)، ومؤشر ضريبة العمل المرتبة (124).

4. **مؤشر تطور الأسواق المالية:** احتلت الجزائر سنة 2013 المرتبة (143) من بين (148) دولة شملها التقرير، بعد ذلك أحرز هذا المؤشر تقدماً خلال الفترة (2014-2018) بمقدار (21) مرتبة، حيث احتلت الجزائر سنة 2018، المرتبة (122)، إلا أن هذا التقدم لا يعني تحسن أداء الجزائر في هذا المؤشر، ويرجع السبب إلى ضعف ترتيب المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر، والمتعلقة بمؤشر ضعف الائتمان المحلي للقطاع الخاص المرتبة (120)، مؤشر رسملة البورصة المرتبة (117)، ومؤشر سلامة البنوك المرتبة (116).

رابعاً: **مجموعة عوامل تطور الإبداع والابتكار:** من خلال الجدول يتضح أن قيمة مجموعة المتطلبات الأساسية لم تتجاوز (3,1 نقطة من أصل 7)، ففي سنة 2012 احتلت المرتبة الأخيرة، ثم أحرزت المجموعة تقدماً ملحوظاً ليصل سنة 2017 (المرتبة 118)، بتقدم 26 مرتبة عن ترتيب سنة 2012 وبالرغم من التحسن الملحوظ إلا أن الجزائر بقيت متأخرة في مراتب المؤشرات الفرعية المكونة للمجموعة.

1. **مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال:** احتلت الجزائر المرتبة (144) من بين (148) دولة شملها التقرير سنة 2013، وبعد هذه السنة أحرز هذا المؤشر تقدماً بمقدار (31) مرتبة، لتحل الجزائر سنة 2018، المرتبة (113)، ورغم التقدم الذي أحرزه المؤشر خلال الفترة (2014-2018)، إلا أن الجزائر ظلت تحتل مراتب متأخرة ويرجع السبب إلى تراجع مراتب المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر والمتعلقة بمؤشر بدء النشاط المرتبة (102)، مؤشر المواقف اتجاه مخاطر تنظيم المشاريع (135)، مؤشر الاستعداد لتفويض السلطة المرتبة (135)، مؤشر نمو الشركات المبتكرة (126)، ومؤشر مدى تبني الشركات للأفكار الخطرة (129).

2. **مؤشر الابتكار:** عرف تراجعاً خلال الفترة (2011-2013) ب (34) مرتبة لتحل سنة 2013 المرتبة (141) من بين (148) دولة شملها التقرير، بعد ذلك أحرز هذا المؤشر تقدماً بمقدار (35) مرتبة، لتحل الجزائر سنة 2018 (المرتبة 106)، ورغم التقدم الذي أحرزه المؤشر خلال الفترة (2014-2018)، إلا أن الجزائر ظلت تحتل مراتب متأخرة ويرجع السبب إلى تراجع مراتب المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر والمتعلقة بمؤشر تنوع القوة العاملة المركز (102)، مؤشر الاختراعات الدولية المرتبة (106)، مؤشر طلبات براءات الاختراع المرتبة (104)، ومؤشر طلبات العلامات التجارية المرتبة (102).

على العموم يتضح بأن الاقتصاد الجزائري يعد من أسوأ اقتصاديات العالم تنافسية كنتيجة حتمية لتأخرها في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر التنافسية، فلم تستطع حتى منافسة مثيلاتها من الدول العربية المصدرة للنفط وهذا راجع بالأساس إلى عدم قدرتها على التنويع واقتحام الأسواق الدولية بصادرات خارج المحروقات والضعف في استخدام التقنيات الحديثة في مجال التكنولوجيا والمعلومات، عدم وجود حرية اقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى تفشي الفساد الإداري الذي حد من حركة النشاط الاقتصادي وزرع الشك وعدم الثقة في مؤسسات الدولة وكبح الفساد يمر حتما عبر الحكومة باعتماد المساءلة وتبني الثقافة في المعاملات التجارية والاقتصادية.

الفرع الثالث: مكانة الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال

يتم إصدار مؤشر سهولة أداء الأعمال منذ عام 2004، من طرف البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة له، ويتكون هذا المؤشر من المؤشرات الفرعية العشرة، والتي تقيس مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية. ويتم تصنيف الدولة في المؤشر العام على أساس تمتعها ببيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار وتدل القيمة الأكبر على تحسين بيئة الأعمال، من (0-100) والعكس صحيح، يوضح الجدول الموالي وضع الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال.

الجدول رقم (1-4): مكانة الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2009-2019)
(2019)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
157/ 190	166/ 190	156/ 190	163/ 189	154/ 189	153/ 189	152/ 185	148/ 183	136/ 183	136/ 183	132/ 181	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال
150	145	142	145	141	164	156	153	150	148	141	بدء النشاط التجاري
129	146	77	122	127	147	138	118	113	110	112	استخراج تراخيص البناء
106	120	118	130	147	148	165	164	-	-	-	الحصول على الكهرباء
165	163	162	163	157	176	172	167	165	160	162	تسجيل الملكية
178	177	175	174	171	130	129	150	138	135	131	الحصول على الائتمان
168	170	173	174	132	98	82	79	74	73	70	حماية المستثمر
156	157	155	169	176	174	170	164	168	168	166	دفع الضرائب
173	181	178	176	131	133	129	127	124	122	118	التجارة عبر الحدود
112	103	102	106	120	129	129	122	127	123	126	تنفيذ العقود التجارية
76	71	74	73	97	60	62	59	51	51	49	تصفية وإغلاق المشروع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: World bank, doing business (2009-2019), Available on

<https://www.doingbusiness.org>, data.

من خلال الجدول يتضح جليا تراجع الجزائر من المرتبة (132) سنة 2009 إلى المرتبة (157) سنة 2019، كما أن الجزائر احتلت المرتبة (15) عربيا، في حين نجد الإمارات احتلت المرتبة (11) عالميا والأولى عربيا. أما المغرب فقد احتلت المرتبة (60) عالميا والثانية عربيا، وكذلك سنة 2019، فيما يلي قراءة تفصيلية لتطور المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال:

1. **بدء المشروع:** عملية تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة تعد من العوامل الحاكمة لبيئة أداء الأعمال في أي بلد، باعتبارها أول خطوة بعد اتخاذ قرار الاستثمار. من الجدول نلاحظ تراجع مرتبة الجزائر ضمن مؤشر بدء المشروع من المرتبة (141) سنة 2009، إلى المرتبة (150) سنة 2019، إلا أن هناك تحسنا طفيفا في المؤشرات الفرعية، حيث أصبحت عدد الإجراءات (12) إجراء بعدما كانت سنة 2009 بـ (14). كما تقلصت المدة اللازمة لذلك من (24) يوم إلى (17.5) يوم وبتكلفة (11.8%) من متوسط الدخل الفردي، وهذا في سنة 2019، بالإضافة إلى إلغاء الحد الأدنى من رأس المال المطلوب عند بداية التأسيس سنة 2017، كما تم إلغاء شرط الحصول على السجلات الجنائية للمسيرين.

2. **استخراج تراخيص البناء:** صنفت الجزائر وفق مؤشر استخراج تراخيص البناء المرتبة (129) عالميا، يقيس المؤشر مدى مرونة استخراج تراخيص بناء وتشديد مبنى تجاري لممارسة النشاط، واستخرج تراخيص البناء في الجزائر يحتاج إلى (19) إجراء خلال (136) يوم وبتكلفة (7.8%) من قيمة المستودع، كما تحصلت على (12 نقطة من 15) وفق مؤشر مراقبة جودة البناء وهذا في سنة 2019، فهناك تحسن ملحوظ بالمقارنة مع السنة الماضية خاصة فيما يتعلق بالمدة الزمنية والتي تقلصت بعشرة أيام وبتكلفة (8.1%) وبمستوى جودة مراقبة البناء (10 نقاط من 15).

3. **الحصول على الكهرباء:** نلاحظ تحسنا ملحوظا في ترتيب الجزائر وفق مؤشر الحصول على الكهرباء، حيث تم تصنيفها في المرتبة (106) سنة 2019، بعدما كانت في سنة 2012 في المرتبة (164) وذلك نتيجة تحسن المؤشرات الفرعية لمؤشر الحصول على الكهرباء، ففي سنة 2019 يحتاج الحصول على الكهرباء في الجزائر إلى خمسة إجراءات خلال (93) يوم وبتكلفة (1478.3%) من متوسط الدخل الفردي، كما بلغ مؤشر شفافية التعريفات بخمسة نقاط من ثمانية، بينما في سنة 2012 كان يحتاج ذلك ستة إجراءات خلال (159) يوم وبتكلفة (1579%) ويرجع هذا التحسن إلى جعل الحصول على الكهرباء أكثر شفافية من خلال نشر تعريفات الكهرباء على المواقع الإلكترونية للمرفق وكان سنة 2017، بالإضافة إلى تبسيط العمليات الإدارية.

4. **تسجيل الملكية:** صنفت الجزائر وفق تسجيل الملكية المرتبة (165) عالميا وذلك حسب تقرير سهولة أداء الأعمال، فتسجيل الملكية في الجزائر يحتاج إلى عشرة إجراءات خلال (55) يوم وبتكلفة (7.1%) من قيمة الأصل العقاري، وبمستوى جودة إدارة الأراضي (7.5 من 30 نقطة) وهذا في سنة 2019.

5. **الحصول على الائتمان:** رغم التحسن المؤقت المسجل سنة 2013 واحتلال الجزائر المرتبة (129) عالميا بعدما كانت في المرتبة (150) سنة 2012، إلا أن هذا الترتيب عاود الارتفاع لتصنف في المرتبة لتصنف في المرتبة (178) سنة 2019، بسبب ضعف المؤشرات الجزئية المكونة له كمؤشر قوة الحقوق القانونية (2 نقطة من 12)، وانعدام مؤشر عمق المعلومات الائتمانية، بالإضافة إلى انعدام نسبة تغطية المكاتب للمعلومات الائتمانية، وهذا دليل على صعوبة الحصول على الائتمان اللازم سواء لإقامة المشاريع الاستثمارية أو تمويل عملياتها التشغيلية.

6. **حماية المستثمر:** تراجع ترتيب الجزائر إلى المرتبة (168) سنة 2019، بعدما كانت سنة 2009 في المرتبة (70) وفي المرتبة (98) سنة 2014، وسبب تراجع ترتيب الجزائر يرجع إلى ضعف المؤشرات

الجزئية المكونة له كمؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (نقطة من 10) ومؤشر نطاق شفافية الشركة (ثلاث نقاط من 10)، بالإضافة إلى مؤشر نطاق حقوق المساهمين (ثلاث نقاط من 10).

7. **دفع الضرائب:** صنفت الجزائر سنة 2019 وفق مؤشر دفع الضرائب في المرتبة (156) بعدد الضرائب المدفوعة بلغت (27) في مدة (265) ساعة في السنة، كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من إجمالي الربح بـ (66%)، وبالرغم من تذبذب رتبة الجزائر بين الارتفاع والانخفاض إلا أننا لاحظنا تحسنا ملحوظا في المؤشرات الفرعية خلال الفترة (2009-2019).

8. **التجارة عبر الحدود:** نلاحظ تراجعاً ملحوظاً في ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التجارة عبر الحدود الدولية من المرتبة (118) سنة 2009، إلى المرتبة (173) سنة 2019، نتيجة عدم تحسن المؤشرات الفرعية المتعلقة بوقت وتكلفة التصدير، في حين هناك تحسن في مستوى المؤشرات الفرعية المتعلقة بوقت وتكلفة الاستيراد، وبهذا يظهر لنا أن الجزائر تعطي أهمية للاستيراد على حساب التصدير.

9. **مؤشر إنفاذ العقود:** نلاحظ تحسن في الترتيب ضمن المؤشر، من المرتبة (126) سنة 2009، إلى المرتبة (112) سنة 2019، بالرغم من ثبات قيمة المؤشر الفرعي للمدة بـ (630) يوم وارتفاع التكلفة بـ (21.8%) من قيمة المطالبة بعدما كانت سنة 2016 (19.9%)، مع ثبات قيمة مؤشر جودة الاجراءات القضائية بـ (5.5 نقطة من 18).

10. **تصفية وإغلاق المشروع:** نلاحظ تراجع ترتيب الجزائر ضمن مؤشر تصفية وإغلاق المشروع من المرتبة (49) سنة 2009، إلى المرتبة (76) سنة 2019، بعدما وصل سنة 2015 المرتبة (97)، رغم ثبات المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر حتى سنة 2016، حيث تقلصت الفترة الزمنية لإغلاق الأعمال إلى (1.3) سنة بعدما كان (2.5) سنة، مع ارتفاع معدل استيراد الأموال إلى (50.8) سنت لكل دولار، ولقد جاء ترتيب الجزائر في هذا المؤشر الأفضل من بين المؤشرات العشرة.

الفرع الرابع: مؤشر التنمية البشرية

مؤشر التنمية البشرية (HDI) **Human Development Index**، هو مؤشر إحصائي تم تطويره وجمعه من قبل الأمم المتحدة واعتمد سنة 1990 عن طريق نشر تقارير سنوية من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لقياس مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مختلف البلدان. يقيس ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل في الصحة والتعليم والدخل، عن طريق أربعة مؤشرات أساسية هي: متوسط سنوات الدراسة، سنوات الدراسة المتوقعة، متوسط العمر المتوقع عند الولادة ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. هذا المؤشر

أو الدليل هو أداة تستخدم لمتابعة التغيرات في مستويات التنمية بمرور الوقت ومقارنة مستويات التنمية في مختلف البلدان.¹ وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين الصفر "الحد الأدنى" وواحد صحيح "الحد الأقصى" بحيث يكون تصنيف الدول بحسب النقطة المتحصل عليها كما يلي:²

- أكثر من 0.800 تعتبر الدولة ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا.
- ما بين 0.700 و 0.799 تعتبر الدولة ذات تنمية بشرية مرتفعة.
- ما بين 0.555 و 0.699 تعتبر الدولة ذات تنمية بشرية متوسطة.
- أقل من 0.555 تعتبر الدولة ذات تنمية بشرية منخفضة.

شمل تقرير التنمية البشرية لسنة 2020 قيمة التنمية البشرية في 189 بلدا، بأحدث البيانات لسنة 2019، وقد حصلت الجزائر على المرتبة 91 فيما يخص سنة 2019، الأولى مغاربيا والسابعة عربيا بعد دول الخليج. والجدول الموالي يوضح النقاط المتحصل عليها للفترة 1990-2019:

الجدول رقم (1-5): دليل التنمية البشرية بالجزائر للفترة 1990-2019

السنوات	1990	2000	2010	2012	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة الدليل	0.577	0.644	0.729	0.740	0.747	0.749	0.752	0.754	0.759	0.748

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية المحملة من الموقع: <http://hdr.undp.org>

من خلال الجدول نلاحظ تحسنا ملحوظا في قيمة الدليل، فقد كانت في بداية الفترة سنة 1990 تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، لتدخل سنة 2007 قائمة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. وهذا بفعل البرامج التنموية التي اعتمدها الدولة في بداية الألفية، ضمن برامج الانعاش الاقتصادي، التي هدفت إلى تحسين التنمية البشرية الذي خصصت له مبالغ ضخمة تقدر ب 525 مليار دينار جزائري للفترة 2001-2004، ومبلغ 55 مليار دولار للفترة 2005-2009، كما رصد برنامج 2009-2015 مبلغ 286 مليار دولار، ويعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وهدفت لمكافحة الفقر وخلق مناصب شغل جديدة للتقليل من البطالة، وبرامج دعم النمو وإنجاز الاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم والسكن وغيره للاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة³، لذلك بدأ يعرف مؤشر دليل التنمية البشرية

¹ Human Development Index (HDI) <https://www.investopedia.com/terms/h/human-development-index-hdi.asp#citation-2>

² المعهد العربي للتخطيط، تحليل تقرير التنمية البشرية (HDI- UNDP)، الكويت، 2018، ص: 20.

³ هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2019، العدد الخامس، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، يناير 2020، ص: 47.

تحسنا سنة تلو الأخرى. كما يعود تحسن المؤشر إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الإجمالي (من 9.637 دولار سنة 2000 إلى 12.876 دولار سنة 2010 و 13.338 دولار سنة 2015)، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الدخل، فقد تضاعف الأجر القاعدي 18 مرة للفترة 1990-2015.

الفرع الخامس: مكانة الجزائر ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

تصدر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الذي نجح في اكتساب سمعة اقليمية ودولية. يتكون المؤشر من ثلاث مجموعات رئيسة يندرج تحتها 11 مؤشرا فرعيا تنفرع بدورها إلى 58 متغيرا كليا غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث المتوفرة لتعزيز قوة النتائج وتقليل آثار التقلبات، وفيما يلي يتم عرض مكونات مؤشر ضمان¹:

1. مجموعة التنظيمات الأساسية : يقصد بها المقومات الضرورية التي تمكن الدولة من جذب الاستثمار، تضم أربع مؤشرات وهي مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر البيئة المؤسسية والتي تعتمد مؤشرات الحوكمة ومؤشر سهولة أداء الأعمال.

2. مجموعة العوامل الكامنة: تركز هذه المجموعة إلى العوامل التي يستند إليها كبار المستثمرين، خصوصا الشركات متعددة الجنسيات وتضم المجموعة 5 مؤشرات وهي: مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه، مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية، مؤشر عناصر التكلفة ومؤشر الأداء اللوجيستي وأخيرا مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

3. مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية: يقصد بها العناصر التي تعزز مقومات الدولة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي وامتلاكها لمقومات التقدم التكنولوجي وتضم المجموعة مؤشر اقتصاديات التكنل ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي .

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية 2017، الكويت، 2017، ص: 31-29.

الجدول رقم (1-6): مكانة الجزائر ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال الفترة (2013-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات	
33	34	35	34.2	33.9	32.2	24.1	القيمة	الأداء في
109/84	109/86	109/87	109/87	109/87	111/85	110/82	الرتبة عالميا/دولة	المؤشر
16/12	16/12	16/12	16/13	16/13	18/13	17/13	الرتبة عربيا /دولة	العام
47	46	47	45.1	45.8	46.6	41.6	قيمة الأداء في مجموعة المتطلبات الأساسية	
36	38	42	38.3	37.7	37.5	35.9	قيمة الأداء في مجموعة العوامل الكامنة	
18	18	18	19.4	18.6	15	6	قيمة الأداء في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات للسنوات 2013-2019.

من خلال الجدول رقم (1-6) يتضح بأن الجزائر وفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر تدخل ضمن مستوى الأداء الضعيف، ذلك أن قيمة مؤشرها بالرغم من تحسنه الملحوظ مقارنة مع سنة 2013 الذي بلغت قيمته (24.1 نقطة)، إلا أنه لم يتجاوز (35 نقطة) بالرغم من تقدم الجزائر بمرتين سنة 2019، إلا أنها خسرت نقطة واحدة من قيمة مؤشرها، حيث سجلت نقاطا بلغت (33 نقطة)، في الوقت الذي بلغ فيه المتوسط العالمي (46 نقطة) و(38 نقطة) على المستوى العربي¹.

أما على المستوى العربي فلقد احتلت الجزائر المرتبة (12)، في حين احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة (23) عالميا والأولى عربيا بـ (62 نقطة) لتكون بذلك ضمن الأداء الجيد، لتليها بعد ذلك قطر في المرتبة (45) عالميا والثانية عربيا بـ (50 نقطة) لتدخل ضمن مؤشر الأداء المتوسط، أما تونس فكانت الأولى مغاربيا والسابعة عربيا و(68) عالميا بـ (41 نقطة) لتكون بذلك ضمن مستوى الأداء المتوسط. أما على صعيد وضع الجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية المكونة لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار فكلها تدخل ضمن المستوى الضعيف، ذلك أن قيمتها أقل من المتوسط العالمي والعربي.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، الكويت 2019، ص: 56.

الفرع السادس: مؤشرات البنك الدولي للحكومة

يقيس هذا المؤشر الجودة المؤسسية السياسية، يتم الاعتماد عليه كثيرا نظرا لاستخدامه الواسع وتغطيته لأكثر من 200 دولة في العالم والمقياس الوحيد الذي يشمل جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة، يطلق على هذا المؤشر اسم "المؤشرات العالمية للحكومة" worldwide Governance Indicators يحتوي المؤشر على ست مؤشرات فرعية الصوت والمساءلة، غياب العنف والاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية، سيادة القانون والسيطرة على الفساد.¹ تأخذ هذه المؤشرات نقاط على سلم التقديرات (من -2,5 إلى 2,5) من الأسوأ إلى الأحسن. وفيما يلي جدول يوضح وضعية الجزائر بالنسبة للمؤشرات الستة العالمية للحكومة للفترة 2000-2018.

الجدول رقم (1-7): تطور المؤشرات العالمية للحكومة في الجزائر للفترة 2000-2018

المتوسط	الصوت والمساءلة	سيادة القانون	فعالية الحكومة	مكافحة الفساد	الأطر التنظيمية	الاستقرار السياسي	
-1.06	-1.11	-1.21	-0.96	-0.94	-0.71	-1.43	2000
-0.89	-1.04	-0.63	-0.60	-0.88	-0.58	-1.63	2002
-0.87	-1.08	-0.59	-0.61	-0.69	-0.52	-1.75	2003
-0.77	-0.80	-0.62	-0.61	-0.68	-0.54	-1.36	2004
-0.64	-0.72	-0.75	-0.57	-0.48	-0.38	-0.92	2005
-0.72	-0.92	-0.71	-0.47	-0.52	-0.57	-1.13	2006
-0.78	-0.98	-0.77	-0.57	-0.56	-0.62	-1.15	2007
-0.80	-0.98	-0.74	-0.63	-0.59	-0.79	-1.09	2008
-0.88	-1.04	-0.79	-0.58	-0.58	-1.07	-1.20	2009
-0.87	-1.02	-0.78	-0.48	-0.52	-1.17	-1.26	2010
-0.91	-1.00	-0.81	-0.56	-0.54	-1.19	-1.36	2011
-0.89	-0.91	-0.77	-0.53	-0.50	-1.28	-1.33	2012
-0.83	-0.89	-0.69	-0.53	-0.47	-1.17	-1.20	2013
-0.86	-0.82	-0.77	-0.48	-0.60	-1.28	-1.19	2014
-0.85	-0.85	-0.86	-0.50	-0.65	-1.17	-1.09	2015
-0.87	-0.86	-0.86	-0.53	-0.68	-1.17	-1.10	2016
-0.85	-0.90	-0.86	-0.59	-0.60	-1.20	-0.92	2017
-0.82	-0.98	-0.78	-0.44	-0.64	-1.26	-0.79	2018

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المحملة من الموقع: www.govindicators.org

يوضح الجدول أعلاه أن الجودة المؤسسية السياسية لا تزال هشة وضعيفة بالنسبة للمؤشرات الستة وللمؤشر المتوسط، خاصة فيما يتعلق بمؤشري نوعية الأطر التنظيمية الذي يتجه إلى السالب أكثر سنة بعد أخرى، طول الفترة وكذا مؤشر الاستقرار السياسي، رغم جهود الدولة لتنشيط البيئة السياسية مثل إلغاء قانون الطوارئ، وبعض التحسينات في حرية الصحافة وتوسيع المشاركة في الانتخابات البرلمانية. فقد عملت

¹ بسام عبد الله بسام، الحكومة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد. 11،

الجزائر على تطوير الإطار المؤسسي والتشريعي، بهدف تعزيز كفاءة المؤسسات وتعزيز الأطر التنظيمية والقانونية. من خلال الحد من التشريعات ومراجعة القوانين والإجراءات المتعلقة بقطاع الاستثمار منذ سنة 2001، بإضافة حوافز جديدة للمستثمرين الأجانب والمحليين من خلال اعتماد قوانين جديدة. إلا أن البيانات في الجدول أعلاه لا تعكس أية جهود للدولة في هذا المجال، فرغم التحسن الطفيف في بعض المؤشرات الفرعية مثل فعالية الحكومة، إلا أنه كان بعيدا جدا عن المستوى المقبول.

عموما مناخ الأعمال في الجزائر يعد وجهة صعبة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب؛ بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، وكثرة الوثائق المطلوبة لإقامة أي مشروع استثماري، فضلا عن كثرة العقبات عند دخول المشروع حيز التنفيذ نتيجة صعوبة الحصول على الائتمان، لتمويل عملياته التشغيلية، وضعف مستوى حماية المستثمر والذي يعد مطلبا ضروريا، نهيك عن عدم فعالية الحكومة وسيادة القانون، بالإضافة إلى تفشي الفساد على كل المستويات الإدارية والمالية والسياسية، وهذا ما أثبتته المراتب والنقاط المتحصل عليها ضمن المؤشرات السابقة، كل هذه الأمور تحول دون رغبة المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بعد تحليل وتقييم المناخ الاستثماري في الجزائر، والذي يعتبر طاردا ومنفرا للمستثمر، جاء هذا المبحث لتحليل تطور تدفقات الاستثمار المباشر الوارد إلى الجزائر وتوزيعها الجغرافي والقطاعي. ودوره في الاقتصاد الوطني. فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة المناخ الاستثماري الذي توفره الدولة المضيفة، والذي يحدد حجم التدفقات المناسبة إليها وإمكانية الاستفادة منها محليا في تحسين أوضاعها الداخلية.

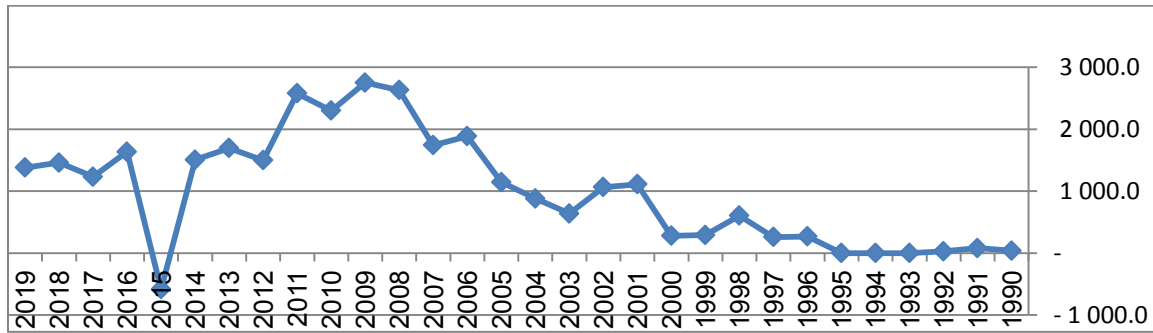
المطلب الأول: تحليل تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتوزيعه

يتناول هذا المطلب تطور حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي والجغرافي.

الفرع الأول: تطور التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر

سيتم التطرق إلى تطور التدفقات السنوية من الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، ويخص الشكل الموالي تلك التطورات خلال الفترة 1990-2019.

الشكل رقم (1-4): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1990 - 2019 (بالمليون دولار)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المحملة من الموقع:

<http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi/>

يوضح الشكل أنه في بداية الفترة كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر منعدمة، وهذا راجع للوضعية غير الملائمة للمناخ الاستثماري نتيجة لتبعات الأزمة النفطية في سنة 1986 وبداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية للتحويل إلى نظام اقتصاد السوق، وكذا ارتفاع حجم المديونية الخارجية حيث بلغت

28.9 مليار دولار سنة 1994، وخاصة مع بداية ظهور الأزمة الأمنية.¹ ليبدأ ارتفاع حجم التدفقات في بداية الألفية، ويرجع الفضل إلى بواذر الاستقرار السياسي والأمني وصدور الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، الذي أعطى الحرية للمستثمرين.² كما ساعد برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في أبريل 2001 في اجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعزيز الهياكل الأساسية سنة 2007. فقد شهد حجم الاستثمار الأجنبي ارتفاعا من 280 مليون دولار عام 2000 إلى 1113 مليون دولار عام 2001، وهو ما يعني ارتفاعا قدره أربع مرات ساهم فيه بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصوصة مركب الحجار لفائدة الشركة الهندية ESPAT.³

وبالاستناد إلى إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، قد سجل تزايدا محسوسا سنة 2006، حيث بلغ (1795) مليون دولار مقارنة بسنة 2005، حيث بلغ (1081) مليون دولار أي بنسبة نمو تقدر ب (66,05%)، وتتزامن هذه الزيادة مع بداية تطبيق البرنامج التكميلي (2005-2009). لتواصل هذه التدفقات ارتفاعها لتبلغ أقصاها سنة 2009، بحجم تدفقات (2746) مليون دولار، لتكون بذلك أحسن سنة سجلت بها الجزائر أكبر تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية اليوم، وبشكل مخالف للتوقعات لأنها أعقبت أزمة مالية حادة عصفت بالاقتصاد العالمي، ويرجع ذلك إلى محدودية اندماج النظام المالي الجزائري في النظام العالمي، فهي لم تتأثر بتداعيات الأزمة المالية التي اشتدت وطأتها في أوت 2008، هذا من جهة ومن جهة أخرى زيادة التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات خاصة من شركتي توتال TOTAL وبارتاكس PARTEX الفرنسيين، حيث قدر حجم استثماراتها ب (1,436) مليار أورو، يضاف إلى ذلك فرض الحكومة الجزائرية على البنوك وفروعها رفع رأسمالها من (2,5) مليار دينار إلى (10) مليار دينار، وهو ما أدى إلى زيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية ورفع من الحجم الاجمالي للتدفقات الاستثمارية⁴، بعد سنة 2009، سجلت هذه التدفقات تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض لتتخفف سنة 2012، بحوالي (41,90%) بالمقارنة مع سنة

¹ محمد بن مريم، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة 1987-2016، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، 2018، ص: 59.

² نصر حميدانو وعقبة عبد اللاوي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة 2001-2017، مع التركيز على القانون 16-09، مجلة المالية والأسواق، المجلد 05، العدد 09، جامعة مستغانم، 2018، ص 184.

³ حديدي عابد وشريط عابد، أثر الأداء المؤسسي في جذب الاستثمار المباشر إلى الجزائر، دراسة قياسية باستخدام ARDL خلال الفترة 1995-2019، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 22 (01). ص: 39.

⁴ جمال بلخباط، مرجع سابق، ص: 153.

2011، ويرجع السبب إلى تراجع التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي بنسبة (18%)¹ مقارنة مع سنة 2011، بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية في أوروبا، وكذا عدم اليقين بشأن تعافي الاقتصاد العالمي، أما سنة 2013، عرفت ارتفاعا طفيفا لتدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشر لتتخفف بعدها لتصل إلى أدنى مستوياتها سنة 2015، بحجم تدفق سالب بلغ (- 584) مليون دولار، ويرجع السبب إلى انهيار أسعار البترول ودخول قطاع الطاقة في أزمة، باعتبار هذا القطاع يشكل أهم مصادر الاستثمارات الأجنبية خلال السنوات الماضية، مما جعل المستثمرون الأجانب يحجمون في توجيه استثماراتهم إلى الجزائر هذا من جهة ومن جهة أخرى تطبيق قاعدة 51/49 تشكل أحد أهم العوائق التي تقف أمام المستثمر الأجنبي.

بعد 2015، عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر تحسنا ملحوظا حيث بلغت سنة 2018، (1506) مليون دولار ويرجع السبب إلى اصدار قانون 09-16 المؤرخ في 3 أوت 2016، والمتعلق بترقية الاستثمار والذي قدم مجموعة من الضمانات القانونية والتشريعية بالإضافة إلى العديد من المزايا والتحفيزات الضريبية والجمركية والإدارية لتشجيع المستثمرين.

وقد مثلت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر في سنة 2018، كنسبة من التدفقات الواردة إلى شمال إفريقيا (10,53%) وإلى إفريقيا (3,28%)، والدول النامية (0,21%)، والدول العربية (4,79%) ومن التدفقات العالمية (0,12%)، وهي نسب تبين محدودية حصة الجزائر مقارنة بالتدفقات الواردة إلى الدول العربية والإقليمية والعالمية. والجدول الموالي يوضح موقع الجزائر من تدفقات الاستثمار.

الجدول رقم (1-8): مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر على المستوى العربي

والإقليمي والعالمي خلال سنة 2019 (مليون دولار)

الدول	الجزائر	المغرب	مصر	الإمارات	الدول النامية	العالم
التدفقات الواردة	1381	1599.13	9010.00	13787.47	684723.32	1539879.66

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات: UNCTAD, World Investment Report 2020

الفرع الثاني: تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

إن محدودية حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي مقارنة بالتدفقات الواردة للدول العربية والإقليمية والعالمية انعكست بالتبعية على مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغ في نهاية 2018،

¹ UNCTAD, World investment report 2013, Global value chains: investment and trade for development, New York and Geneva, 2013, p xii

(30.602) مليون دولار. والجدول الموالي يوضح مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1997-2019).

الجدول رقم (1-9): تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1997-2019 (مليون دولار)

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مخزون الاستثمارات الواردة	2200.5	2807.1	3098.7	3378.8	4491.9	5556.9	6194.	7707
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مخزون الاستثمارات الواردة	8 222	10 110	11 854	14 485	17 239	19 540	22 121	
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مخزون الاستثمارات الواردة	23 620	25 317	26 824	26 277	27 864	29 096	30 602	31.956

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات: UNCTAD, World Investment Report 2020

إن مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر إلى غاية سنة 2018، يعادل نصف مخزون الاستثمارات الواردة إلى المغرب، كما يعادل تقريبا الثلث من المخزون الوارد إلى مصر، فضلا عن مخزون الاستثمارات الواردة إلى السعودية والإمارات. حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2019، بلغ مخزون الاستثمارات الواردة لكل من مصر المغرب والسعودية والإمارات غاية 2018 (109677، 64227، 230 786 ، 140 309) مليون دولار على التوالي. تشكل الجزائر نسبة (11,03) % من مخزون الاستثمارات في شمال إفريقيا ونسبة (3,42) % في إفريقيا، ونسبة (0,29) % من الدول النامية، ونسبة (3,47) % من الدول العربية ونسبة (0,09) % من المخزون العالمي، والجدول الموالي يوضح موقع الجزائر ضمن بعض الدول العربية والعالم بالنسبة لمخزون الاستثمار الأجنبي الوارد إليها لسنة 2019.

الجدول رقم (1-10): مقارنة مخزون الاستثمارات الواردة إلى الجزائر على المستوى العربي والإقليمي والعالمي خلال سنة 2019 (مليون دولار)

الدول	الجزائر	المغرب	مصر	الإمارات	الدول النامية	العالم
مخزون الاستثمارات الواردة	31.956	66523.49	126639.00	154106.62	11311556.52	36470161.58

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات: UNCTAD, World Investment Report 2020

إن ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر دليل واضح على عدم وجود بيئة استثمارية ملائمة تحفز المستثمرين الأجانب على توجيه أموالهم للاستثمار في الجزائر، وهذا ما تم توضيحه فيما سبق، فالجزائر تحتل مراتب متأخرة في أغلب المؤشرات الدولية لقياس جاذبية الاستثمار، لكن وبالنظر إلى

الإمكانيات والمؤهلات التي تملكها الجزائر يمكنها أن تكون قبلة للعديد من المستثمرين الأجانب، إلا أن واضعي السياسات الاقتصادية لم يتمكنوا بعد من الاستغلال الأمثل لهذه الإمكانيات وجعلوا اقتصاد الجزائر رهينة مورد غير متجدد، شهدت أسعاره في الأسواق العالمية تقلبات حادة خاصة في السنوات الأخيرة، بداية من جوان 2014.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

بعد الاطلاع على الاحصائيات المتعلقة بتطور حجم تدفقات ومخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، سوف يتم عرض حصة هذه التدفقات من إجمالي الاستثمارات المصرحة بها مع توزيعها حسب المناطق.

أولاً: توزيع طبيعة مشاريع الاستثمار المصرح بها

يوضح الجدول الموالي توزيع عدد مشاريع الاستثمار المصرح بها في الجزائر بين محلية وأجنبية.

الجدول رقم (1-11): توزيع عدد مشاريع الاستثمار المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%
الاستثمار المحلي	62 334	98,58%	11 780 833	82,38%
الاستثمار الأجنبي	901	1,42%	2 519 831	17,62%
المجموع	63 235	100%	14 300 644	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي المشاريع المصرح بها خلال الفترة (2002-2017) تقدر بـ (1,42%)، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بمشاريع الاستثمار المحلي التي بلغت نسبتها (98,58%). أما من حيث المبالغ المخصصة لهذه المشاريع، فإن الاستثمارات المحلية استحوذت على (82,38%) من القيمة الإجمالية للاستثمارات المصرح بها مقابل (17,62%) للاستثمارات الأجنبية، ولكن بمقارنة قيمة المبالغ المخصصة وعدد المشاريع في كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي؛ يتبين أن القيمة المالية الكبيرة للمشاريع الأجنبية والتي تفوق بكثير نظيرتها المحلية. أما عن عدد المشاريع المصرحة بما خلال سنة 2018، فقدرت بـ (125 4) مشروع استحوذ الاستثمار المحلي على (99,5%) من إجمالي المشاريع بقيمة (1 530 299) مليون دج والباقي للاستثمار الأجنبي بـ (20) مشروع بقيمة (145 850) مليون دج.

ثانيا: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب البلدان المستثمرة

تكشف بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عن تعدد مصادر المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة في الجزائر بين مختلف مناطق العالم مع تباين أحجامها، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (1-12): تطور المؤسسات الأجنبية خلال الفترة 2014-2018

الفترة	أشخاص طبيعيين	تطور % (1)	أشخاص معنويون	تطور % (1)	المجموع	تطور % (1)
نهاية 2014	2 275	-	9 224	-	11 499	-
نهاية 2015	2 324	2,2	9 715	5,3	12 039	4,7
نهاية 2016	2 348	1	10 321	6,2	12 669	5,2
نهاية 2017	2 424	3,2	10 983	6,4	13 407	5,8
نهاية 2018	2 515	3,8	11 537	5	14 052	4,8

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

قدر العدد الإجمالي للتجار الأجانب المسجلين في السجل التجاري إلى غاية 31 ديسمبر 2018، ب 14.052 تاجر مقسمين إلى 2.515 شخص طبيعي و 11.537 شخص معنوي. يتوزعون على مختلف أرجاء الوطن، ويتم في الجدول الموالي تفصيل جنسية المستثمرين الأجانب المذكورين أعلاه:

الجدول رقم (1-13): توزيع التجار الأجانب المسجلين في السجل التجاري حسب البلد إلى نهاية عام 2018

البلد	عدد التجار		المجموع (أبط + أ.م)
	أشخاص طبيعيين	أشخاص معنويون	
فرنسا	41	2 124	2 165
سوريا	756	1266	2022
تونس	647	861	1508
تركيا	23	1188	1211
الصين	97	1030	1 127
مصر	192	646	838
الأردن	43	678	721
لبنان	26	582	608
إسبانيا	4	529	533
المغرب	388	141	529
فلسطين	186	325	511
إيطاليا	8	441	449
قطر		221	221
البرتغال	3	166	169
نيجيريا	5	148	153
بلجيكا		95	95
ألمانيا	1	89	90
المملكة المتحدة		90	90
الهند		69	69
العربية السعودية	1	64	65
الولايات المتحدة الأمريكية		64	64
كندا		62	62
كوريا الجنوبية	1	55	56
روسيا	4	48	52
الباكستان	1	49	50
العراق	14	33	47
اليمن	10	31	41
سويسرا	1	38	39
البحرين		33	33
عمان	16	16	32
الإمارات العربية	1	30	31
الإيران	6	25	31
هولندا		25	25
رومانيا	1	24	25
اليونان		20	20
المالي	15	5	20
إفريقيا الجنوبية		16	16
السويد		16	16
السودان	1	12	13
النرويج		12	12
الدنمارك		10	10
أوكرانيا	3	7	10
ماليزيا		9	9
التيجر	7	2	9
الأرجنتين		7	7
بلغاريا	1	6	7
تيجيريا	2	5	7

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول أن أكثرية التجار الأجانب المسجلين في السجل التجاري من الأشخاص الطبيعيين هم من جنسية سورية (756 إي نسبة 30 %)، الجنسية التونسية (647 أي 25%)، أما بنسب أقل فنجد الجنسية المغربية (388 أي 15%)، الجنسية المصرية (192 أي 7.6%)، الجنسية الفلسطينية (186 أي 7.4 %) و الجنسية الصينية (97 أي 3.9 %).

أما فيما يتعلق بالأشخاص المعنويين، فإن الجنسية الأكثر هيمنة هي: الفرنسية (2.124 أي بنسبة 18.4% من الإجمالي)، السورية (1.266 أي 11%)، التركية (1.188 أي 10.3%) والصينية (1.030 أي 8.9%).

الفرع الرابع: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة من القطاعات الاقتصادية توزيعاً متبايناً غير متساو، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-14): أهم القطاعات المستثمرة فيها بالجزائر خلال الفترة (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بمليار دينار جزائري	النسبة المئوية
الزراعة	13	1.44	5769	0.23
البناء	142	15.76	82593	3.28
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37
الصحة	6	0.67	13572	0.54
النقل	26	2.89	18966	0.75
السياحة	19	2.11	128234	5.09
الخدمات	136	15.09	130980	5.20
الاتصالات	1	0.11	98441	3.55
المجموع	901	100	2519831	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الجدول السابق يتضح أن القطاع الصناعي يعد الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر عدد المشاريع في هذا القطاع 558 مشروعاً، أي بنسبة 61.93%، بفضل تميزه بالمردودية العالية وخاصة في قطاع المحروقات، يليه قطاع البناء بـ 142 مشروعاً بقيمة قدرت بـ 82593 مليار دينار جزائري، وتعد هذه القيمة ضئيلة بالنظر إلى التوجه الجزائري الرامي إلى استقطاب رأس المال الأجنبي وإشراكه في ترقية الهياكل القاعدية، والمساهمة في حل مشكلة السكن في الجزائر، وقد احتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة بـ 136 مشروعاً بقيمة 130980 مليار دينار جزائري، ثم قطاع النقل بـ 26 مشروعاً بقيمة 18966 مليار دينار جزائري، يليها قطاع الزراعة الذي لم يستقطب سوى 13 مشروعاً بقيمة 5769 مليار دينار جزائري بالرغم من الإمكانيات المتاحة في هذا القطاع، ويرجع ذلك إلى ضعف الحوافز القانونية والاقتصادية المتعلقة بالمردودية، ثم قطاع الصحة بـ 6 مشاريع بقيمة 13572 مليار دينار

جزائري، وهذه المشاريع قليلة وذلك لأنها محصورة في الصناعة الصيدلانية، في حين يلاحظ أن قطاع السياحة استقطب 19 مشروعاً فقط، بقيمة 128234 مليار دينار جزائري، على الرغم من الإمكانيات السياحية الهامة التي تتمتع بها الجزائر، ليحتل قطاع الاتصالات المرتبة الأخيرة بمشروع واحد بقيمة 2519831 مليار دينار جزائري بسبب قلة التحفيز في هذا القطاع.

إن تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات مع تهميش القطاعات الأخرى خاصة قطاع الزراعة، يضيع عليها فرصاً حقيقية لتطوير تلك القطاعات وزيادة كفاءتها باعتبارها قطاعات استراتيجية لتحقيق التنمية. ويعتبر هذا نتيجة حتمية لسياسة صناع القرار، الذين يولون اهتماماً بقطاع المحروقات على حساب القطاعات الأخرى وهذا في حد ذاته مخاطرة. فمن الحكمة أن لا نضع كل البيض في سلة واحدة فالاستثمارات الأجنبية في الدول المتقدمة لا تقوم على قطاع واحد، ومن هذا المنطلق أصبح تنويع الاقتصاد الوطني مطلباً ضرورياً لتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري وضرورة حتمية لتجنب الوقوع في أزمات نتيجة الاعتماد على قطاع يعيش انهيارات وتقلبات حادة في أسعاره.

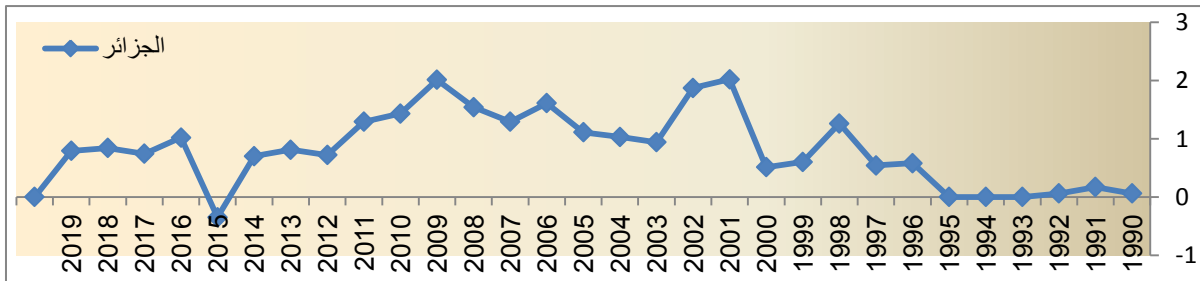
المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري

تتجه معظم الدول نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي أملاً منها في الاستفادة من مزاياه، خاصة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وتقليص معدلات البطالة، لذلك يتم تقييم قدرته على تحقيق ذلك بالجزائر.

الفرع الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي

يوضح الشكل الموالي مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي بالجزائر:

الشكل رقم (1-5): الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي المحملة من الموقع: <http://data.albankadawli.org>

يتضح من الشكل أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي تعد هامشية وضعيفة ومتذبذبة، إذ حققت هذه الاستثمارات أفضل أداء لها خلال سنتي 2001 و 2009 بنسبة 2.01%

بسبب ارتفاع حجم تدفق الاستثمار الأجنبي لتلك الفترة، أما أدنى قيمة فكانت في فترة التسعينات لضعف حجم الاستثمار وانعدامه أحيانا، وذلك كنتيجة منطقية لعدم الاستقرار الأمني والسياسي في تلك الفترة، فضلا على طبيعة المرحلة الانتقالية التي كانت تمر بها الجزائر آنذاك، فقد سجلت أدنى نسبة قدرها 0.06% سنة 1990. وإذا ما قارنا مساهمة الاستثمار الأجنبي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية نجدتها ضعيفة جدا، فقد سجلت هذه النسبة لدى المغرب أكثر من 7% سنة 2001 ومصر سجلت أكثر من 9% سنة 2006 بسبب حجم التدفقات، ففي آخر الإحصائيات نجد الجزائر تسجل سنة 2019 حجم تدفقات قدرها 1381 مليون دولار تقريبا، بينما سجلت مصر 9010 مليون دولار والإمارات 13787.4 مليون دولار المغرب 1599.13 مليون دولار. مما يعني ضعف حصة الجزائر من حجم التدفقات مقارنة بمثيلاتها من الدول العربية، نتيجة تشوه المناخ الاستثماري كما رأيناه سابقا.

الفرع الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي في توفير فرص العمل

سعت الجزائر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر رغبة منها في خلق مناصب عمل والقضاء على البطالة، والتي بلغت سنة 1993 نسبة 23.13%، حيث يرتبط التدفق الاستثماري الوارد من الخارج ارتباطا وثيقا بمعدلات البطالة في الجزائر، والتي تشهد ارتفاعا غير مسبوق منذ سنة 2014. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى القرارات التي اتخذتها الحكومة السابقة بتجميد شبه كلي للتوظيف في القطاعات العمومية والاقتصادية نتيجة لما قد يسبب ضغطا على الميزانية العامة للدولة ويكبتها خسائر لا يمكن تغطيتها، إلا أن مثل هذا القرار كانت له تأثيراته السلبية على الاقتصاد ككل.

جدول رقم (1-15): تطور عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي ومناصب الشغل التي تم خلقها في الجزائر خلال الفترة (2019-1993)

السنوات	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل
2017-2002	901	133583
2018	20	9654
2019	24	4,988

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

من خلال الجدول السابق يتضح ارتفاع مناصب العمل في إطار الشراكة مع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1993-2019، حيث شهدت سنة 2000، وقد شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و 2017 ارتفاعا في مجموع اليد العاملة، والذي مثل 10.85%، مما يوظفه الاستثمار الإجمالي. وساهم

في تخفيض نسب البطالة التي كانت تبلغ 28.9 % سنة 2000 إلى 11.4 % سنة 2019.¹ ويبين الشكل الموالي مدى مساهمة الاستثمار المحلي والأجنبي في خلق مناصب الشغل بالجزائر:

الشكل رقم (1-6): مقارنة بين الاستثمار الأجنبي والمحلي في خلق مناصب الشغل بالجزائر خلال سنة 2018



المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

من الشكل أعلاه يتبين التفاوت النسبي لإجمالي التشغيل في الاستثمارات الوطنية مقابل الاستثمارات الأجنبية لسنة 2018، حيث يخلق الاستثمار المحلي مناصب شغل بأكثر من 13 ضعفاً، مما يخلقه الاستثمار الأجنبي، غير أننا نلاحظ من جانب آخر أن عدد الاستثمارات الأجنبية بلغ 20 مشروعاً بمعدل توظيف قدره 482.7 منصب شغل لكل مشروع، في حين وصل عدد المشاريع المقامة من قبل المحليين إلى 4105 مشروعاً، بمعدل توظيف قدره 32.5 منصب شغل لكل مشروع، وقد بلغ عدد مشروعات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر 901 مشروعاً خلال الفترة ما بين 2002 و2017، قامت بتوظيف 133583 عاملاً، كما يبينه الجدول رقم .. بما يعادل أكثر من 148 وظيفة لكل مشروع. وهو إن دل على شيء؛ فإنما يدل على القيمة الحقيقية للتوظيف في المشروعات الأجنبية عكس المشاريع الاستثمارية المقامة من قبل المحليين. وإذا ما قارنا تلك التوظيفات مع ما يوفره الاستثمار الأجنبي ببعض الدول العربية، نجدها ضعيفة جداً، ففي إحصائيات 2019، نجد المغرب مثلاً تحصل على 111 مشروعاً يوظف 15,365 عاملاً، في حين تحصلت الإمارات على 445 مشروعاً خلق 30.578 وظيفة، بما يعادل أكثر من ستة أضعاف الجزائر، أما الدول العربية مجتمعة فقد تحصلت على 115.837 وظيفة من أصل 1092 مشروعاً لنفس السنة². مما يعني حصول الجزائر على وظائف تمثل 4%، من إجمالي العربي.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، صندوق النقد العربي المحمل من الموقع: <http://www.amf.org.ae>

² بناء على إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

خلاصة الفصل:

بالرغم من الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة، ورغم بعض الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر لم تصل إلى المستوى المطلوب، وهي نتيجة حتمية لعدم وجود مناخ استثماري ملائم يحفز المستثمرين الأجانب على توجيه أموالهم للاستثمار في الجزائر، فقد احتلت الجزائر مراتب متأخرة في أغلب المؤشرات الدولية لقياس جاذبية الاستثمار، فحسب مؤشر سهولة أداء الأعمال، تعد الجزائر وجهة صعبة للمستثمرين المحليين والأجانب، في حين يشير مؤشر الحوكمة إلى أنها من الدول ذات المستويات العالية من الفساد والرشوة، وعدم الاستقرار السياسي وانعدام الديمقراطية وحرية التعبير، مما يغلب الطابع البيروقراطي، والذي يمثل عقبة أمام إقامة المشاريع الاستثمارية، كما يصنف مؤشر الحرية الاقتصادية الجزائر ضمن خانة الاقتصاديات معدومة الحرية، ما يؤكد بأن البلاد لا تزال دولة منغرة للاستثمارات، وهذا ما أكدته مؤشر التنافسية، والذي اعتبر الجزائر من أسوأ اقتصاديات العالم تنافسية، على مدار عدة سنوات.

أما عن الاستقرار الاقتصادي على المستوى الداخلي والخارجي، فهو مرتبط بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، مما يدل على أنها مجرد توازنات كلية هشة ومؤقتة قابلة للتراجع والتلاشي والتذبذب، بمجرد التذبذب في أسعار المحروقات أو انخفاضها. كما يدل عدم استقرار القوانين وكثرة تغييرها، على غياب رؤية استراتيجية مستقبلية واضحة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، مما وضع المشرع الجزائري في حيرة من أمره، خاصة فيما يتعلق بقاعدة الشراكة (49-51)، مما يفقد ثقة المستثمر بها، مما أدى إلى محدودية حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة إذا ما قورنت بالتدفقات الواردة لبعض الدول العربية. كما تأكدنا من تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات مع تهميش القطاعات الأخرى.

فعلى الجزائر إن أرادت رفع حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر، أن تحسن مناخها الاستثماري؛ خاصة فيما يتعلق بنوعية المؤسسات، فمن أهم أهداف هذه الدراسة هو إبراز الدور الذي تلعبه حوكمة المؤسسات في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقبل ذلك لا بد من الالمام بأهم جوانب موضوع حوكمة المؤسسات، وهو ما يتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

الإطار العام لمحكمة المؤسسات
وإطارها القانوني والتوجيهي
بالجزائر

تمهيد:

تميزت نهاية القرن السابق وبداية القرن الحالي، بالأزمات الاقتصادية والمالية المتلاحقة التي شهدتها العديد من دول العالم على حد سواء المتقدم منها والنامي، والتي كان من أبرز دواعيها ضعف الإدارة وآليات الرقابة الداخلية وعدم كفاية الإفصاح المحاسبي وانعدام الشفافية والمصادقية وغياب المساءلة في المؤسسات. مما دعا إلى ضرورة استخدام آليات جديدة لاستعادة كفاءة وفاعلية الإدارة ونظم الرقابة الداخلية. فبرز مفهوم حوكمة المؤسسات كأحد المفاهيم الحديثة الملحة والضرورية لإزالة التشوهات التي اكتتفت النظم الإدارية والمحاسبية في تلك المؤسسات.

وقد حظي موضوع حوكمة المؤسسات خلال فترة قصيرة باهتمام كبير من قبل الباحثين في المجالات المعرفية والمهنية المتعددة، والجزائر ليست بمعزل عن العالم، فرغبة منها في زيادة التكامل الاقتصادي العالمي كغيرها من الدول النامية، بذلت مجهودات لبناء إطار مؤسسي لحوكمة المؤسسات، وإصدار ميثاق الحكم الراشد سنة 2009، بهدف تطبيق مبادئ الحوكمة على أرض الواقع.

وللإلمام أكثر بهذا الموضوع ولتوضيح الإطار العام لحوكمة المؤسسات وواقعها بالجزائر يتم تقسيم الفصل الأول كما يلي:

- **المبحث الأول:** ماهية حوكمة المؤسسات ودوافع ظهورها.
- **المبحث الثاني:** الحوكمة: محددات، خصائص، مبادئ وآليات.
- **المبحث الثالث:** الإطار القانوني والتوجيهي لحوكمة المؤسسات في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية حوكمة المؤسسات ودوافع ظهورها

يتناول هذا المبحث الخلفية الفكرية لمفهوم حوكمة المؤسسات من خلال التطرق إلى مختلف التعاريف المتعلقة به وتطوره التاريخي، أهم النظريات المفسرة للحوكمة وأسباب زيادة الاهتمام بها، بالإضافة إلى تحديد الأهمية والأهداف التي تعمل على تحقيقها.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة المؤسسات

لم يتفق الكتاب العرب على ترجمة موحدة لكلمة *Corporate Governance*، الإنجليزية فمنهم من اعتمد مصطلح الحاكمية المؤسسية أو التحكم المؤسسي، وآخرون اعتمدوا حوكمة الشركات والبعض الآخر الحكم الراشد. فيما تناوله البعض تحت تسمية الإدارة الرشيدة وتعددت تعاريف حوكمة المؤسسات بحسب وجهة نظر مقدم التعريف.

فالحوكمة لغويا معناها التحكم أو الحكم، أي السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تحكم العلاقات داخل المنظمات بصفة عامة، سواء بالتوجيه أو الإرشاد، اللجوء إلى العدالة أو اللجوء إلى المرجعيات الأخلاقية.¹

يشوب مصطلح حوكمة المؤسسات بعض الغموض لأسباب يمكن حصرها فيما يلي²:

- لم يتحدد مضمونه بدقة في لغته الأصلية وهي اللغة الانجليزية إلا حديثا، وأدت حداثة المصطلح إلى صعوبة ترجمته إلى اللغة العربية بمصطلح يعكس المقصود منه، غير أن مصطلح حوكمة الشركات يعتبر أكثر المصطلحات المستخدمة في الفقه القانوني والاقتصادي، خصوصا بعد اعتماده من قبل مجمع اللغة العربية المصري في أواخر عام 2002.
- عدم الاتفاق على تعريف محدد ونهائي للمفهوم في المؤلفات أو في تقارير المنظمات المعنية بالحوكمة، فالاقتصاديون يعتبرونه أداة للحصول على التمويل والقانونيون يعتبرونه معيارا لتحديد طبيعة العلاقات

¹ حسام الدين غضبان، مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص: 03.

² سالم بن سلام بن حميد الفلتي، حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2010، ص: 19-17.

التعاقدية بين الأطراف المختلفة. أما الاجتماعيون فينظرون إليه من الناحية الاجتماعية والأخلاقية وتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة.

- عدم وصول المفهوم إلى درجة النضج والاكتمال، فالكثير من القواعد والمعايير تتم مراجعتها بشكل مستمر، وتصدر بصدده التقارير والمؤتمرات لإدراج بعض العناصر التي لم تكن موجودة. ولا يختلف مفهوم الحوكمة باختلاف نشاط المؤسسات، فمفهوم الحوكمة في المؤسسات المالية والبنوك هو نفس المفهوم في باقي الأشكال الأخرى من الشركات التجارية. كما أن تعريف حوكمة المؤسسات لا يتناول شكلا محددًا من أنواع وأشكال المؤسسات، فيمتد عند البعض ليشمل جميع أنواع المؤسسات والمنظمات الحكومية غير الهادفة للربح.¹

وبما أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه بين القانونيين والاقتصاديين لمصطلح حوكمة المؤسسات، بسبب تداخل المصطلح في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للمؤسسات، وتأثيرها على المجتمع والاقتصاد ككل، يتم فيما يلي عرض بعض التعاريف لبعض الكتاب المختصين (الباحثين) بحسب توجهاتهم وأخرى لبعض المنظمات الدولية:

الفرع الأول: تعريف حوكمة المؤسسات من وجهة نظر الباحثين

يرى *Gérard Charreaux*، وهو أحد المنظرين لحوكمة المؤسسات بأن: "الحوكمة هي مجموعة من الميكانيزمات والآليات التنظيمية التي تساعد على الحد من سلطة وتأثير المسيرين"²، بهذا فهو يركز على الدور الرقابي على تصرفات المسيرين.

في حين يبرز كل من *Monks and Minow*، دور حوكمة المؤسسات في توجيه أداء المؤسسات والرقابة عليها ويعرفانها بأنها: "العلاقة فيما بين مجموعة من الأطراف المتعددة والمشاركة في تحديد توجه وأداء المؤسسات، والأطراف الأساسية هي: المساهمون، الإدارة ومجلس الإدارة، أما الأطراف المشاركة الأخرى فتتضمن الموظفين، العملاء، المورد، الدائنين والمجتمع".³

¹ أحمد على خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص: 10-11.

² Gérard charreaux, **Le conseil d'administration dans les théories de la gouvernance**, Revue du Financier, n° 127, 2000, p:04.

³ Monks, R. , and Minow, N. , **Corporate Governance** , 2nd ed, Blackwell Publishing, 2002, p: 09.

ويركز تعريف *Shleifer & Vishny*، على العلاقة بين المساهمين والمسيرين، حيث عرفا الحوكمة بأنها: "التي يمكن من خلالها لمجهزي الأموال في الشركات (أصحاب رأس المال) ضمان حقوقهم فيها، مع حصولهم على عائد من استثمار أموالهم هناك".¹

في حين يراعي *Sapovadi*، منهج الأطراف المتعددة في تعريفه لحوكمة المؤسسات حيث يرى بأنها: "تتضمن العلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم والمجتمع وهي تحمي استثماراتهم من أجل تحقيق عائد عليها وتضمن المساءلة أمام المجتمع".²

أما *Frédéric* فيركز في تعريفه لحوكمة المؤسسات على الشركة ككل على اعتبار أنها مجموعة علاقات تربط مختلف الأطراف، وأن الهدف المشترك لهذه الأطراف هو استمرارية الشركة ونموها، حيث عرفها بأنها: "مجموع القواعد التي تضمن بأن الأهداف المتبعة من قبل المسيرين شرعية ومسموح بها، كما أن الوسائل الموضوعية لتحقيق تلك الأهداف هي وسائل مضبوطة وكافية".³ ويعتبر هذا المنظور هو الأوسع، وقد تبنته المنظمات الدولية وكثير من الباحثين، حيث يتم التركيز على أهداف الشركة ككل.

ويعرف طارق عبد العال حماد الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية".⁴ كما عرف كاتب آخر حوكمة المؤسسات بأنها عبارة عن: "توجيه استراتيجي لترشيد الأسس والمبادئ والممارسات المالية والإدارية والتنظيمية لزيادة المنافع من الموارد والإمكانات المتاحة، وفقا لمجموعة من المعايير والقواعد المنطق عليها".⁵

وقد تناولت إحدى الدراسات مفهوم نظام حوكمة المؤسسات من منظور أنه نظام يتضمن⁶:

¹ Shleifer Andrei & Vishny Robert, **A survey of corporate governance**, The Journal of Finance ,Vol. LII, N° 2 , June 1997 , p: 37.

² Sapovadia Vrajlal, **Critical analysis of accounting standards vis-à-vis corporate governance practice in India**, working paper, MPRA, paper N° 55384, June 2003, p: 2.

³ Frédéric Parrat, **Le gouvernement d'entreprise**, Dunod, Paris, France, 2003, p: 11.

⁴ طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 03.

⁵ سامي محمد أحمد غنيمي، **مدي إيجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال - دراسة تحليلية**، المجلة المصرية للدراسات التجارية كلية التجارة - جامعة المنصورة العدد الثاني، يوليو 2013، ص: 15.

⁶ سامي محمد أحمد غنيمي، **مرجع سابق**، ص: 16.

- عناصر المدخلات: وهي عبارة عن مجموعة التشريعات والقوانين والإصدارات المهنية الخاصة بالتطبيق السليم لحوكمة المؤسسات.
 - عمليات التشغيل: أو ما يسمى تطبيق الحوكمة، وتشمل كافة الأطراف القائمين علي تنفيذ قواعد وإجراءات الحوكمة، بالإضافة إلى أصحاب المصالح.
 - عناصر المخرجات: وهي تمثل نتائج تطبيق المبادئ الأساسية لحوكمة المؤسسات.
- أما الجانب المحاسبي للحوكمة فيركز على توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة، فالحوكمة هنا هي: "مجموع الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية التي تفرض على الشركات لحماية أموال المستثمرين خاصة المتعلقة بالشفافية والإفصاح".¹

الفرع الثاني: تعريف حوكمة المؤسسات من وجهة نظر المنظمات

حرصت العديد من المؤسسات الدولية على تناول مفهوم حوكمة المؤسسات بالتحليل والدراسة، حيث تعتبر لجنة الأبعاد المالية كادبوري (CADBURY,1992) أول من عرف حوكمة المؤسسات بأنها²: "نظام متكامل يشمل الضوابط المالية وغير المالية بمقتضاه تسيير المؤسسات وتراقب".

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD³) فقد أوردت مفهوما لحوكمة المؤسسات سنة 1999 على أنها⁴: "مجموعة من الاجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة الشركة وتوجيه أعمالها، من أجل ضمان تعزيز الأداء والشفافية والمساءلة، وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل مع مراعاة مصالح جميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة".

وأضافت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفا آخر دقيقا وواضحا للحوكمة سنة 2004، أشارت فيه إلى أنها⁵: "ذلك النظام الذي يتم بواسطته توجيه ورقابة منظمات الأعمال اعتمادا على هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم

¹ سالم بن سلام بن حميد الفلتي، مرجع سابق، ص:21.

² Cadbury Committee, Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, Burgess Science Press, London, December 1992, p14.

³ OECD: Organization for Economic Cooperation and Development

⁴ علاء رزق، المحاسبة في ظل حوكمة الشركات، المكتبة العصرية، مصر 2014، ص:199-200.

⁵ عبد القادر بريش، قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد الأول، 2006، ص:03.

من أصحاب المصالح، واستنادا إلى القواعد والأحكام اللازمة لترشيد القرارات الإدارية، وعلى ذلك فحوكمة المؤسسات تعطي اهتماما للهيكل التي تستطيع من خلالها الشركة تحديد أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والعمل على مراقبة الأداء"

وقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA¹) حوكمة المؤسسات في مجلة (Tone At The Top) والصادرة عنه بأنها²: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المؤسسات والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها".

كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC³) الحوكمة بأنها⁴: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها".

أما من وجهة النظر المصرفية فقد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Committee) سنة 2005 على أنها⁵: "الأسلوب أو الطريقة التي من خلالها تتم الإدارة والتحكم في الأعمال عن طريق مجالس الإدارة والإدارة العليا".

ويعرفها مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE⁶) بأنها⁷: الإطار الذي تمارس فيه المؤسسات وجودها، وترتكز على العلاقة فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح ووضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة.

وبتحليل التعاريف السالفة الذكر، يمكن الوصول إلى أن:

¹ IIA: Institute of Internal Auditors.

² The institute of internal auditors, **The Lessons that Lie Beneath**, Tone at the Top, USA: February 2002, p:02.

³ IFC: International Finance Corporation

⁴ Alamgir, M, **Corporate Governance: A Risk Perspective**, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a Conference organized by the Egyptian Banking Institute, May 7 – 8, 2007, Cairo, p:03.

⁵ Basel Committee on Banking Supervision, **Enhancing Corporate Governance for Banking Organizations**, Bank for International Settlements, July 2005, P: 04.

⁶ CIPE: Center for International Private Enterprise.

⁷ مركز المشروعات الدولية الخاصة، قائمة بالمصطلحات المتعلقة بحوكمة الشركات، القاهرة، 2003، ص:02.

- حوكمة المؤسسات ما هي إلا مجموعة من الأسس والمبادئ والممارسات المالية والإدارية والتنظيمية، تقوم على الشفافية والعدالة والمساءلة، يتم تطبيقها بهدف زيادة المنافع من الموارد والإمكانيات المتاحة.
- حوكمة المؤسسات ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق الأهداف التي تتحقق من خلالها مصلحة المؤسسة ومصالح مساهميها مع مراعاة مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة.
- حوكمة المؤسسات تعني ضرورة الالتزام بالتطبيق السليم للقوانين والنظم واللوائح التي تحكم الأداء.
- حوكمة المؤسسات تعني الإفصاح عن أنشطة المؤسسة، والشفافية في المعلومات المحاسبية اللازمة لترشيد قرارات الإدارة والمساهمين وكافة الأطراف أصحاب المصلحة.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لحوكمة المؤسسات ودوافع ظهورها

يعتبر أول مجال تم فيه تطبيق مفهوم الحوكمة هو المؤسسات، حيث وضع *Ronald H.Coase* الأسس الخاصة بهذا المفهوم الجديد وقد حاز بناء عليه على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 1991.

الفرع الأول: التطور التاريخي

تم البدء في استخدام المصطلح مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، وأصبح شائع الاستخدام من قبل الخبراء، لكن يعود الاهتمام بحوكمة المؤسسات إلى الثلاثينات من القرن الماضي، بعد أزمة الكساد العالمية. حيث اعتبر الاقتصاديون أن آليات حوكمة المؤسسات، كقيلة بسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي المؤسسة، جراء الممارسات السلبية التي كانت تقوم بها الإدارة لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والأطراف الأخرى.¹

ويمكن تلخيص مراحل تطور ووضوح أبعاد الحوكمة فيما يلي:²

1. مرحلة ما بعد الكساد عام 1932:

¹ جميل حسن النجار وعلى خليل عقل، قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث 2016، ص:17.

² عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، منشورات اتحاد المصارف العربية، 2007، ص:25-27.

حيث بدأ الاعتراف بعمق الفجوة بين الإدارة والملاك وتعارض المصالح، وتناول *Berle* و *Mens*، فصل الملكية عن الإدارة في كتابهما "المؤسسة الحديثة والملكية الخاصة"، بسبب كبر حجم المؤسسات وصعوبة إدارتها من قبل المسيرين في حالة عدم توفر رقابة كافية.¹

2. مرحلة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقات (1976-1990):

في هذه الفترة ظهرت الكتابات، بشأن تنظيم وضبط العلاقات بين الملوك والإدارة، من خلال نظرية الوكالة وضرورة تحديد الواجبات والصلاحيات لكل من الإدارة وأصحاب الأموال. وقد اقترح *Jensen and Meckling* عام 1976 آليات عدة للتوفيق بين مصالح الإدارة ومصالح الملوك، وذلك لجعل الإدارة تعمل بأفضل ما يمكن لصالح مالكي المؤسسة.² وتزايد الاهتمام بالحوكمة مع بداية التسعينات من القرن العشرين عندما اتجهت منظمة التجارة العالمية، لوضع معايير تساعد المؤسسات، من خلال الالتزام بها في تحقيق النمو والاستقرار وتدعيم قدراتها التنافسية، للعمل عبر الحدود الدولية.

3. مرحلة بداية ظهور اصطلاح الحوكمة (1996-2000):

بسبب تراكم الدراسات التي تشير إلى أسباب انهيار الشركات أو سوء الممارسات الإدارية بها، دفع منظمة التجارة العالمية للاهتمام بصياغة بعض المبادئ العامة لحوكمة المؤسسات. وازداد الاهتمام بحوكمة المؤسسات بتناول المؤسسات الدولية هذا المفهوم بالدراسة والتحليل حيث أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1999 مبادئ حوكمة المؤسسات، المعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق الحوكمة بكل من المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء، وهذا ما أكدت عليه المنظمة العالمية لمشرفي الأوراق المالية لحوكمة المؤسسات (IOSCO) في ماي 2002، وذلك للحفاظ على سلامة أسواق المال واستقرار الاقتصاديات.³

4. مرحلة التأكيد على حتمية الحوكمة وضرورة توثيقها (2001-2004):

¹ علاء فرحان طالب وإيمان شيجان الشهداني، حوكمة الشركات المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 27.

² تركي راجي الحمود وآخرون، أثر ممارسات الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية، بحث مقدم الى المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، اربد، الاردن، 2013، ص: 67.

³ نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات سبل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر، 2003، ص: 10.

حيث كان التركيز على حالات الفشل والفساد القيمي والأخلاقي، والفضائح في العديد من الممارسات المالية والاستثمارية في كثير من المؤسسات.

وبدأت يتطور مفهوم حوكمة المؤسسات إلى الحد الذي أصبح معه المفهوم شعارا إصلاحيا وجزء من خطاب سياسي اقتصادي للحكومات، وطرح آليات مختلفة للتعامل مع استحقاقاته الإدارية والمالية والمحاسبية وكذلك المهنية والأخلاقية¹.

الفرع الثاني: العوامل المساعدة على ظهور وتطور حوكمة المؤسسات

بالنظر إلى مراحل تطور حوكمة المؤسسات، يمكن القول أن هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور وتطور مفهوم حوكمة المؤسسات تتمثل في:

1. المشكلات التي تثيرها نظرية الوكالة:

تتبع هذه المشكلة من اختلاف المصالح بين المديرين والملاك، كما أن الملاك لا تتوفر لهم المعلومات الكاملة عن سلوك الإدارة وقراراتها. من هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى تطبيق الحوكمة، التي تعزز ثقة الملاك في أن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة ملتزمون بتحقيق أهداف الشركة والحفاظ على حقوقهم، وتتمثل التحديات التي تواجه الملاك في أن أصحاب الخبرات من المديرين ليسوا في الغالب من الملاك، فمن المحتمل أن يغلب المدير مصالحه الشخصية على مصالح الملاك، ومن هنا تبرز الحاجة إلى تطبيق حوكمة المؤسسات².

فالكثير من المستثمرين لديهم الأموال، ولكن يفتقرون إلى الخبرة اللازمة لتسيير مشروعهم والحصول على عوائد، ونتيجة لذلك فهم يوكلون مديرون من ذوي الخبرة في الإدارة لتسيير أعمال الشركة اليومية، مع الأخذ في الاعتبار زيادة ربحيتها وتحسين أدائها على المدى الطويل من خلال الالتزام الجيد بمعايير الحوكمة³.

¹ مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، مكتبة المجتمع العربي، عمان-الأردن، 2013، ص:203.

² هيئة السوق المالية، حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية، متوفر على الموقع: www.cma.org.sa بتاريخ: 20-03-2017.

³ نظير رياض محمد الشحات، إدارة محافظ الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، المكتبة العصرية، المنصورة -مصر، 2007،

2. الفضائح والأزمات المالية وانهيار الشركات وانتشار الفساد:

خلال العقود الثلاثة الماضية وقعت العديد من الأحداث الدولية، وضعت قضية حوكمة المؤسسات على قمة اهتمامات كل من مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات المالية الدولية، ومنها حالات الفشل الذريع مثل فضيحة بنك الائتمان والتجارة الدولي، وأزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة والفجوة القائمة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركة، وكذلك أزمة جنوب آسيا عام 1997، التي وصفت بأنها كانت نتيجة أزمة ثقة في مكونات الإدارة المالية للشركات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين القطاعات الاستثمارية والشركات والحكومة، كما انهارت شركات مثل شركة ENRON والتي تتبعها مكتب Arthur et Anderson لمراجعة الحسابات. لقد جاءت ظاهرة الفضائح المالية لبعض كبريات الشركات العالمية لتؤكد أهمية ايجاد معايير لأفضل الممارسات الإدارة والتنظيم والمراقبة والاشراف الفعال على شركات المساهمة، لضمان تحقيق الأهداف الموضوعية والالتزام بالأنظمة الداخلية والخارجية المنظمة لشؤون أعمال الشركات أو ما يطلق عليه بحوكمة المؤسسات¹. ولقد أظهرت التحقيقات في هذه الفضائح أن هناك عوامل مشتركة لهذه الأزمات، هي²:

- الفساد الإداري المنسوب للمديرين التنفيذيين، واستغلالهم أموال هذه الشركات لصالحهم.
- الفساد المحاسبي وفساد المراجعة الخارجية المنسوب لشركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة الخارجية الدولية، وتلاعبها بإقرار صحة الحسابات والقوائم المالية على خلاف الحقيقة.
- الفساد المالي للمسؤولين في البورصات بالتعامل في أسهم هذه الشركات بالاحتيال والعمليات الصورية.
- الفساد السياسي في صورة تمويل الحملات الانتخابية لكبار المسؤولين السياسيين، على سبيل الرشوة لشراء ذممهم مقابل غض الطرف عن تصرفاتهم المنحرفة.

وقد أثرت هذه الفضائح والأزمات بشكل عميق على ثقة المستثمرين في الأسواق المالية سواء في الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء، وكشفت عن جوانب قصور كبيرة في نزاهة الإدارات، وجودة المعلومات المالية، والشفافية والافصاح في هذه الأسواق، وقد عملت العديد من الدول والمؤسسات على اتخاذ الاجراءات التي تكفل استعادة ثقة المستثمرين في الأسواق وتجنب تكرار هذه الأزمات، وقد احتلت الجهود لتحسين الحوكمة مكانا متقدما ضمن هذه الاجراءات.

¹ نوال صبايحي، واقع الحوكمة في دول مختارة - مع التركيز على التجربة الجزائرية-، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف، 2013، ص:04.

² ناصر عبد الحميد، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، الجيزة، مصر، 2014، ص:51.

3. العولمة:

أدت عولمة رأس المال وسهولة حركته بين الدول وتدفعه من البلدان التي توجد بها وفرة مالية إلى البلدان الأكثر افتقارا إليها ضرورة الاتجاه نحو حماية رؤوس الأموال، لكن عملية جذب مصادر رأس المال تتسم بقدر كبير من التحديات، وقد أصبح المستثمرون ومن بينهم الشركات يوضحون أنهم ليسوا على استعداد لتحمل نتائج سوء الإدارة والفساد الإداري والمالي، وما يترتب عنها من تفضيل مصالح المسيرين للشركة على مصالح المستثمرين أي أصحاب رأس المال، وأصبح المستثمرون قبل الالتزام بأي مستوى من التمويل يطالبون بالأدلة والبراهين على أن الشركات تدار وفق أساليب إدارية سليمة، بهدف التقليل من إمكانية الفساد الإداري والمالي، كما أنهم يريدون أن يتم تحليل الاستثمارات الحالية والمحتملة وفقا لتقارير مالية يتم إعدادها وفق معايير ذات درجة عالية من الإفصاح والشفافية والوضوح والدقة.¹

ويمكن تبويب العوامل التي أدت إلى زيادة الحاجة لحوكمة المؤسسات في ثلاثة مجموعات رئيسية من

خلال الشكل التالي:

¹ البشير زبيدي، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي -دراسة حالة مجمع صيدال-، أطروحة دكتوراه علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2015-2016، ص: 37.

الشكل رقم (1-2): العوامل المساعدة على ظهور حوكمة المؤسسات



المصدر: نوال صبايحي، واقع الحوكمة في دول مختارة - مع التركيز على التجربة الجزائرية-، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة الشلف، 2013، ص: 05.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لحوكمة المؤسسات

يمكن إرجاع مفهوم حوكمة المؤسسات إلى بعض الأفكار والنظريات الاقتصادية، الإدارية والقانونية كفكرة فصل الملكية عن الإدارة، وهي تستمد جذورها من نظريتين أساسيتين هما: **نظرية الوكالة** التي تبحث في التعارض بين مصالح الملاك ومصالح المديرين، و**نظرية أصحاب المصالح** التي تبحث في حل التعارض بين مصالح عديدة من داخل وخارج الشركة. وقد تم الاتفاق على هاتين النظريتين وكانتا عاملا مشتركا بين مختلف الأدبيات التي تناولت موضوع الحوكمة، لذلك يتم التطرق في هذا المطلب إليهما فقط.

الفرع الأول: نظرية الوكالة

ظهرت هذه النظرية نتيجة أعمال كل من جونسون وماكلين (Jensen & Meckling) سنة 1976 اللذان حاولا دراسة علاقات الوكالة، والوكالة هي: "بمثابة عقد يقوم فيه المالك بتفويض شخص أو مجموعة من الأشخاص للقيام بتسيير المؤسسة نيابة عنه وأهم شرط في عقد الوكالة هو ذلك الخاص بقيام الوكيل بأداء مسؤولياته بما يحقق ويعظم مصلحة المالك، وذلك مقابل حصول الوكيل على الأجر المناسب مقابل تأدية مسؤولياته". تستند نظرية الوكالة إلى المساهمة في توسيع الرؤية التعاقدية للشركة، والعمل على سد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مسيري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالشركة.¹

وتعد علاقة الوكالة بمثابة عقد يشغل بموجبه شخص أو أكثر (الأصيل) شخص آخر أو أكثر (الوكيل) لإنجاز أعمال معينة لصالحه يتضمن ذلك تخويله صلاحية اتخاذ بعض القرارات. وتقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفرضيات من أهمها:²

- العلاقة القائمة بين الموكل والوكيل تتصف بالرشد الاقتصادي، ويهدف كل منهما إلى تعظيم منفعته وثروته، مع مراعاة تحقيق قدر من المنفعة للطرف الآخر، بما يضمن استمرار العلاقة القائمة بينهما.
- الموكل لديه القدرة على حفز الوكيل وبطرق مختلفة سواء أكانت مادية أو معنوية، كمحاولة للتغلب على تعارض المصالح أو لضمان تصرف الوكيل لصالح الموكل.
- هناك تعارض جزئي بين أهداف وتفضيلات طرفي العلاقة، حيث يهدف الموكل بشكل عام إلى ضمان قيام الوكيل باتخاذ القرارات التي تعظم منفعته، بينما يهدف الوكيل إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المنافع المادية والمعنوية بأقل جهد مبذول كلما أمكن.
- إذا فرض وجود تعارض في المصالح بين طرفي علاقة الوكالة، فمن المتوقع أن يعمل الوكلاء من أجل تحقيق أهدافهم الشخصية حتى ولو كان ذلك على حساب مصلحة الموكل، لذلك يلزم هذه العلاقة وضع شروط تعاقدية للحد من التعارض المحتمل بين أطراف الوكالة.

¹ محمد سفير، أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في إرساء مبادئ حوكمة الشركات، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 04.

² تيجاني بالرقى، موقف المنهج المعياري والإيجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبي، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 05، 2005، ص: 99-100.

- موقف طرفي العلاقة يعتبر متماثلا اتجاه المخاطرة، وإن كان القدر الذي يتحمله الموكل قد لا يكون مساويا للقدر الذي يتحمله الوكيل، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها إمكانية حصول الوكيل على المعلومات وصعوبة ملاحظة وتقييم تصرفاته من جانب الموكل.
- جاءت فكرة عدم اكتمال العقود من كون الوكيل يعرف عمله أكثر من الموكل.

ويمكن تلخيص التكاليف التي تتجم عن الوكالة في:¹

1. **تكاليف الاشراف والرقابة:** تتمثل في التكاليف التي يتحملها الأصيل للمراقبة أو الحد من هامش التلاعب الممكن للوكيل، أي من أجل التأكد من أن إدارة أعماله تسير وفق توقعاته، فقد يطلب من المسيرين القيام بإعداد تقارير دورية مدققة تسلم للمساهمين، هذه الأتعاب تعرف بتكاليف الرقابة، ويضاف لهذا الصنف تلك التكاليف الكامنة التي تنجر عن القيود التي تحد من هامش سلطة اتخاذ القرارات، والتي يؤدي وجودها إلى احتمال أن يفوت المساهمون فرصا استثمارية مربحة.
2. **تكاليف الالتزام أو التعهد:** هي التكاليف التي يتحملها الوكيل كضمان للموكل بأن يعمل لصالحه، فقد يتعاقد المسير مع الشركة على أن يبقى معها حتى وإن تلقى عروضاً أخرى من شركة ما، وتكمن تكلفة الوكالة هنا في فرص التوظيف الضائعة التي قد تتضمن امتيازات أفضل.
3. **التكاليف المتبقية أو الخسارة الحتمية:** تظهر نتيجة التباين في المصالح بين الموكل والوكيل رغم اللجوء إلى كل من الرقابة والتعهد، حيث لا يمكن ضبطها نظريا في مستوى معين، لأن تكاليف الحد منها تكون أكبر من العائد المحصل.

أما مشاكل الوكالة فتتمثل في:²

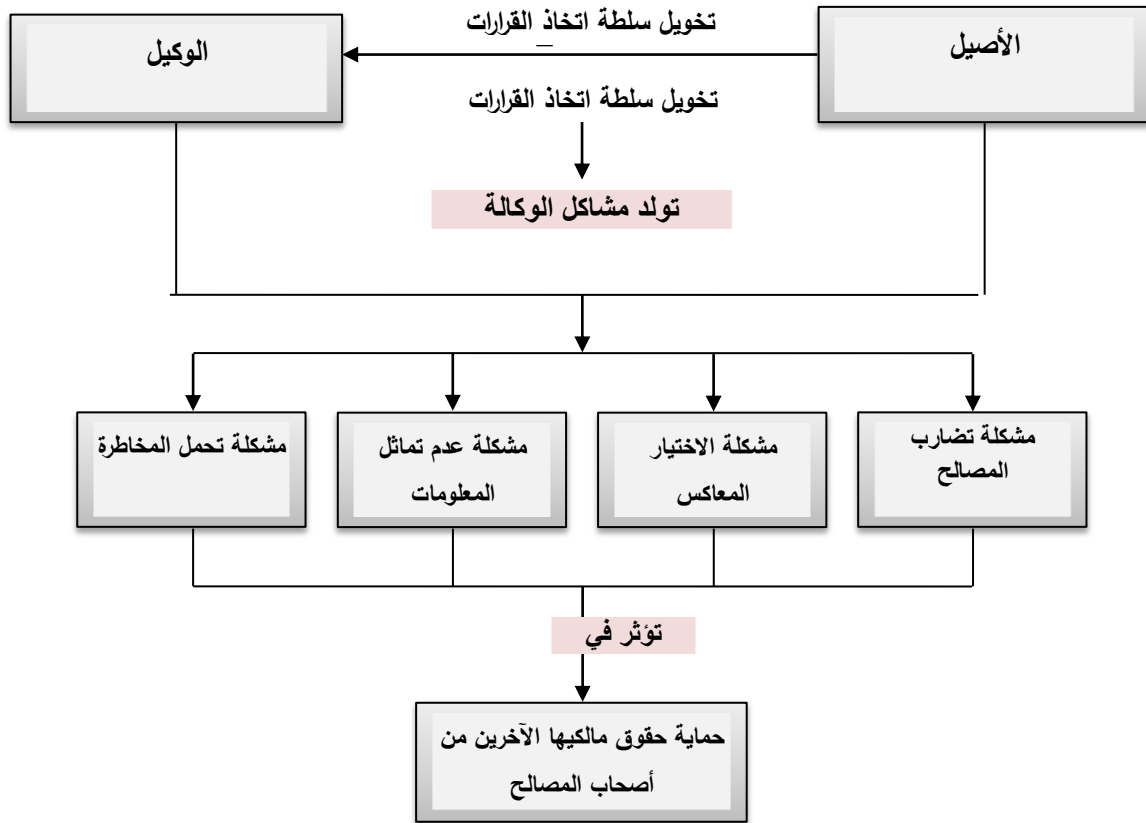
1. **مشكلة التخلخل (الاختيار العكسي):** تنشأ عندما تكون لدى الوكيل القدرة على الحصول على المعلومات الخاصة بنتائج كل بديل وذلك قبل قيامه بالأداء أو الاختيار في الوقت الذي لا تتوفر للموكل فيه هذه المعلومات.
2. **مشكلة التخلخل الخلفي:** تنشأ عندما لا يستطيع الموكل متابعة أداء الوكيل، وعندما تختلف تفضيلات كليهما حول البدائل المتاحة للاختيار.

¹ خايصة مجيلي، دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية - دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف - أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة سطيف، 2017-2018، ص:

² Sophie Landrieux-Kartochian, **Théories des organisations**, Gualino, Paris, France, 2010, p :122.

ويوضح الشكل الموالي المشاكل التي تنجم عن الوكالة:

الشكل رقم (2-2): مشاكل نظرية الوكالة



المصدر: بتول محمد نوري وعلي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2011، ص:18.

وتبدو العلاقة بين الحوكمة ومشكلة الوكالة واضحة من خلال ما تهدف إليه الحوكمة من حماية ثروة الملاك، وكافة الأطراف ذات المصلحة وتعظيم قيمة المؤسسة ككل في الأجل الطويل. مما ينعكس بدوره على مصلحة كافة الأطراف المرتبطة بالمؤسسة بما فيها الإدارة، ومن ثم تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح المتعارضة، وحماية جميع الأطراف من أي استغلال محتمل من قبل الأطراف الأخرى¹.

¹ عزالدين فكري تهامي، دور أساليب المحاسبة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات لمعالجة مشكلة الوكالة للملكية - دراسة تحليلية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، مصر، العدد الثالث، جويلية 2008، ص:229.

مما يجعلنا نستنتج أن إطار الحوكمة المؤسسات مبني على نظرية الوكالة ويهدف إلى معالجة المشكلات الناتجة عنها في نفس الوقت، كما رأينا أعلاه.

الفرع الثاني: نظرية أصحاب المصالح

تعتبر نظرية أصحاب المصالح من أهم النظريات الحديثة والتي استطاعت منافسة وتكميل النظريات الاقتصادية الإدارية كنظرية الوكالة التي وجهت لها عدة انتقادات، حيث كانت نظرية أصحاب المصالح كنظرية تعميمية لنظرية الوكالة¹. تم توظيف المصطلح لأول مرة سنة 1963، إثر اجتماع معهد ستانفورد للأبحاث *Stanford Research Institute* في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعني أصحاب المصالح حسب تعريف المعهد "المجموعات الأساسية لبقاء المؤسسة، أي التي من دونها تتوقف الشركة عن العمل، ليعرف المصطلح بعد ذلك تنظيرا أكاديميا مع أعمال *Freeman* للمصطلح على أوسع نطاق وهو أن: "أصحاب المصالح هم الأفراد أو الجماعات التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر بتحقيق أهداف الشركة"².

إن الأبحاث المتعلقة بنظرية أصحاب المصالح عرفت تضارب العديد من الباحثين المختصين في نظريات حوكمة المؤسسات، إلا أن أهم عنصر يجمع آراء الباحثين في تعريف وتحديد أصحاب المصالح هو مدى قدرتهم على التأثير والمشاركة في تحقيق أهداف المشروع الاقتصادي³.

نظرية أصحاب المصالح في الشركة لا تركز على تعظيم ثروة المساهمين، وإنما تركز على تعظيم الثروة الاقتصادية المستدامة لأصحاب المصالح، والتطور الحديث لهذه النظرية يسمى المسؤولية الاجتماعية للشركة أو مواطنة الشركة، وذلك بأن يكون للمؤسسات التزام اجتماعي ومسؤولية بالعمل أخلاقيا واجتماعيا وبيئيا، لذلك فإن الشعور بمواطنة الشركة يمثل طريقة أخرى للتأثير في سلوكيات وأعمال مديري المؤسسات. مما سبق يمكن القول أن نظرية أصحاب المصالح موسعة لنظرية الوكالة حتى تدعم حقوق مختلف أصحاب المصالح بعد أن اعتبرت الشركة نظاما مفتوحا وتؤكد أن الحوكمة الجيدة هي حوكمة تضمن حقوق مختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة وليس فقط المساهمين. إلا أن نظرية الوكالة تبقى أساس حوكمة المؤسسات والمفسر الأكثر تعبيرا عنها باعتبارها تناولت الأسباب الحقيقية لوجودها.

¹ البشير زبيدي، مرجع سابق، ص: 36.

² Denis Chabault, L'apport de la théorie des parties prenantes à la gouvernance des pôles de compétitivité, revue de l'économie et de l'entreprise, vol 1, n°187, 2011, p 43.

³ بلال قندوز، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2014 ص: 17.

تعرضت نظرية أصحاب المصالح إلى العديد من الانتقادات؛ والمتعلقة أساسا بصعوبة تحقيق جميع المطالب، وتلبية احتياجات ومصالح كل الأطراف التي تعتبر من أصحاب المصلحة مع المؤسسة.

المطلب الرابع: أهمية وأهداف تطبيق حوكمة المؤسسات

يتفق الكثير من الباحثين والمنظمات المهتمة بالحوكمة على أهميتها في دفع عجلة التنمية وتخفيض درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد المالي والإداري على المستوى الجزئي والكلي لاقتصاديات الدول، بالإضافة إلى رفع مستوى الأداء وجذب الاستثمارات الأجنبية، وقبل تناول الأهمية والأهداف يجب التطرق إلى الأطراف المعنية بحوكمة المؤسسات:

الفرع الأول: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات

يمكن تقسيم الأطراف الرئيسية المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات إلى أربعة أطراف رئيسية، وذلك خلاف جهة الاشراف والرقابة مثل هيئات سوق المال والوزارات المعنية...الخ، وهذه الأطراف تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد الحوكمة، وذلك على النحو الآتي:

1. المساهمون: يقوم المساهمون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق تملكهم أسهمها، بمقابل توقع الحصول على الأرباح المناسبة، وبذلك هم معنيون بتعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهذا يحدد مدى استمرارية الشركة من عدمه، ويحدد أرباحهم ونموها في الوقت نفسه. أما فيما يتعلق بالحوكمة، فإن اهتمام المساهمين وتحقيق أهدافهم يكون من خلال الاسهام في اختيار أعضاء مجالس الإدارة بصفة جيدة، وحسن الاختيار للإدارة العليا لإدارة شؤون الشركة، ضمن القوانين والسياسات المطلوبة، كما أن تعزيز الحوكمة يطمئن صغار المساهمين ويشجع الأطراف الأخرى على الاستثمار، باعتبار القوانين وحدها غير كافية لطمأنة المستثمرين في الشركة.¹

2. مجلس الإدارة: يعتبر مجلس الإدارة أحد أهم الأطراف القادرة على تحقيق أهداف الحوكمة، بل هو الطرف الرئيسي القادر على تحقيق هذه الأهداف، وذلك بحكم سيطرته ورقابته على جميع أنشطة الشركة، والذي يوفر له الصورة الكاملة عنها، بعكس الأطراف الأخرى، والذين يكون لديهم جزء من

¹ عدنان قباجة وآخرون، تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، رام الله، فلسطين، 2008، ص:34.

الصورة. فمجلس الإدارة يعد بمثابة الوكيل لحملة الأسهم وأصحاب المصلحة، ويضمن للمستثمرين في الشركة بأن أموالهم تم استخدامها من جانب مديري الشركة بطريقة رشيدة، ويقوم مجلس الإدارة بمسؤولية اختيار المدراء التنفيذيين الأكثر كفاءة وخبرة في مجال عملهم وتحفيزهم على الأداء الجيد والرقابة على أدائهم وضمان مصداقية التقارير المعدة من قبل الإدارة وأنها تفي بالمتطلبات القانونية والأخلاقية¹.

3. **الإدارة العليا:** تعد الإدارة العليا أداة تحديد نظام فعال للحوكمة لحمايتها، فهي تعرف قواعد العمل التي من خلالها تستطيع الإدارة الدنيا تشغيل الشركة، فهي²:

- مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات، وتكون هذه السياسات والإجراءات موثقة، ومفهومة ومعززة، من قبل كل العاملين التي تبين الخطأ من الصواب في أنشطة الأعمال.
- عبارة عن إطار للرقابة الداخلية.
- تقوم بإدارة المخاطر، وتعني وجود نظام فعال لإدارة المخاطر في الشركة يدعم أوجه الرقابة، بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة، وأنها متكاملة مع الممارسات العملية ومتماشية مع آليات اتخاذ القرار.

4. **أصحاب المصالح:** هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة، والمقصود بهم الجماعات والأفراد، سواء من داخل المؤسسة أو خارجها، على سبيل المثال: العمال، المديرون، المقرضون، الموردون، وغيرهم، والذين لهم اهتمام أو مصلحة مع أداء المؤسسة³، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالمقرضون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة الشركة على الاستمرار. ويتأثر مفهوم حوكمة المؤسسات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف كما أن هذه الأطراف مهمة جدا في معادلة العلاقات في الشركة. فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم المواد الخام والمستلزمات التي تتطلبها عملية إنتاج السلع والخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات والخطط الموضوعة للشركة.

¹ محمد بوطلاعة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة الشركات الجزائرية - من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2018 - 2017، ص:91.

² Corporate Governance Library, **What is Corporate Governance**, Ernst and young, Australia, 2005, p: 05.

³ Jacques Igalens, Sébastien Point, **Vers une Nouvelle Gouvernance des Entreprises : l'entreprise Face à ses parties prenants**, Dunod, Paris, 2009, p:10-11.

الفرع الثاني: أهمية حوكمة المؤسسات

إن البيئة الاقتصادية المعاصرة التي تتميز بحرية الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال زادت من أهمية التزام المؤسسات بتطبيق الحوكمة ، فمن الصعب عليها جذب التمويل اللازم من المستثمرين بدون وجود نظام حوكمة طبقا للمعايير الدولية، فبالنسبة للدول النامية تعتبر الحوكمة أكثر أهمية لأنها لا تحتمل الهدر في الموارد المحدودة أصلا والذي ينتج عن الفساد وسوء الحوكمة، والتي تعتمد التنمية فيها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يوفر لها مصادر التمويل¹. إلا أن الاضطراب الذي هز العديد من الدول بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بين أنه حتى بالنسبة للاقتصاديات القوية، تنهار بسرعة كبيرة لمجرد فقدان المستثمرين الثقة فيها إذا افتقدت الإجراءات الرقابية الشفافة ومجالس الإدارة المسؤولة².

تزداد أهمية الحوكمة في إدارة المؤسسات من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المعروضة، وتعد الحوكمة من العمليات الضرورية واللازمة لأداء أي مؤسسة لوظائفها على أكمل وجه، وتأكيد نزاهة الإدارة أو ضمان تحقيق المؤسسة لأهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم³. وبما أن حوكمة المؤسسات تخدم عدة أطراف داخل وخارج المؤسسة يتم التطرق لأهميتها بالنسبة لكل طرف:

1. أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسات: إن تطبيق الحوكمة من شأنه أن يحقق لها المزايا التالية:

- رفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة من خلال وضع أسس للعلاقة بين المديرين والمساهمين⁴، كما تعتبر عنصرا مهما في زيادة الفعالية الاقتصادية من خلال تمكين الإدارة ومجلس الإدارة من تعقب الأحداث وتسهيل عملية الرقابة، مما يؤدي الى تشجيع الشركات على الاستخدام الأمثل لمواردها⁵.
- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في القوائم المالية وتحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية وربط الإنفاق بالإنتاج¹.

¹ جبر إبراهيم الداعور ومحمد نواف عابد، مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة "دراسة ميدانية"، مجلة جامعة الأزهر، غزة، المجلد 15، العدد 01، 2013، ص:256.

² عبد الغني ددان وجعدي شريفة، أهمية حوكمة الشركات في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي، العدد 02، جوان 2012، ص:169.

³ عبد الوهاب نصر علي وشحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص:28.

⁴ نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين -دراسة حالة- أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص:10.

⁵ Adrian Fares, **Governance from banking perspective**, center for international private enterprise, workshop 2, 2003, p:01

- تؤدي إلى الانفتاح على الأسواق العالمية وجلب قاعدة عريضة من المستثمرين لكسب ثقتهم عن طريق ضمان حقوقهم².

- محاربة الفساد المالي والإداري بكافة أشكاله وعدم السماح بوجوده أو عودته³.

2. **بالنسبة للمستثمرين وحملة الأسهم:** يدرك المستثمر أن فوائده تكون أكبر في المؤسسات ذات الإدارة الجيدة، حيث توفر لهم الحماية من الخسائر التي يسببها غالباً الإهمال والجشع وتضارب المصالح، خاصة فيما يخص حماية حقوق الأقلية، بما في ذلك حقهم في ابداء الرأي حول المعاملات الكبرى وما يرتبط باستثماراتهم من مخاطر وعوائد، والافصاح الكامل عن أداء المؤسسة ووضعها المالي⁴. فالحوكمة تعمل على وضع إطار تنظيمي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة لكي يعملوا على تحقيق تلك الأهداف التي تراعي مصلحة المساهمين⁵.

3. **بالنسبة لأصحاب المصالح الآخرين:** تسعى الحوكمة إلى بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة المؤسسة والعاملين والموردين والدائنين وغيرهم من المتعاملين مع المؤسسة بتعزيز الثقة⁶. فالشفافية والدقة والوضوح في البيانات المالية التي تصدرها الشركات، يستطيعون الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات⁷.

4. **بالنسبة للاقتصاد:** إن رفع مستوى أداء المؤسسات وزيادة قدرتها على المنافسة وفتح أسواق عالمية من شأنه رفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدولة كما أن تجنب الوقوع في الأزمات المالية واستقرار الأسواق يحقق التقدم الاقتصادي وتخفيض تكلفة رأس المال يرفع قيمة المؤسسة ويجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما يرفع معدلات النمو وخلق فرص عمل، وتحقيق التقدم للدولة بشكل عام⁸.

¹ بتول محمد نوري وعلي خلف سليمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، مجلة رماح للبحوث والدراسات، الأردن، العدد 14، 2014، ص:13.

² نبيل قبلي، مرجع سابق، ص:10.

³ بتول محمد نوري، مرجع سابق، ص: 10

⁴ وسيلة سعود، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016، ص:29.

⁵ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري -دراسة مقارنة-، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص:30.

⁶ وسيلة سعود، مرجع سابق، ص: 29.

⁷ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، ط3، مصر، 2007، ص:15.

⁸ وسيلة سعود، مرجع سابق، ص: 30.

الفرع الثالث: أهداف حوكمة المؤسسات

تركز أهداف حوكمة المؤسسات في ثلاث محاور رئيسية تتمثل في¹:

- رفع أداء الأعمال الاقتصادية من خلال نظام الحوافز، الذي يشجع المديرين على تحقيق أقصى قدر من الكفاءة التشغيلية للمؤسسة والعوائد والأرباح على المدى الطويل.
- الحد من سوء استخدام السلطة من قبل الإدارة الذي يؤدي إلى سوء استخدام الموارد.
- توفير الوسائل اللازمة لمراقبة سلوك المسيرين لضمان الشفافية والمساءلة من أجل حماية أفضل لمصالح المستثمرين والأطراف الأخرى ذات المصلحة.

كما يمكن القول أن الحوكمة الجيدة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتلخص فيما يلي²:

- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات وزيادة قيمتها وتعظيم أرباحها.
- فرض رقابة فعالة على أداء المؤسسات وتدعيم المساءلة بها، ورفع درجة الثقة في مجلس الإدارة.
- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.
- الحصول على التمويل المناسب والتنبيه بالمخاطر المحتملة .
- محاربة الفساد وتحقيق العدالة والشفافية والحد من تضارب المصالح.
- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال، الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمارات.
- جلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج .

مما سبق نلاحظ أن أهمية حوكمة المؤسسات تتجلى في محاربة الفساد الإداري والانحرافات، بتوفير الشفافية والنزاهة، التي تهدف بدورها إلى تخفيض تكلفة رأس المال والحفاظ على حقوق جميع الأطراف خاصة المستثمرين وحاملي الأسهم، مما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لها دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتقديم الاقتصاد ككل.

¹ Charles Oman et autres, **la gouvernance d'entreprise dans les pays en développement, en transition et les économies émergentes**, centre de développement de l'OCDE, cahier de politique économique, N 23, 2003, p06.

² علي الصادق أحمد علي، دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الاتحادي بالسودان -دراسة تحليلية ميدانية- مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد الأول، 2014، ص:141.

وأهم أهدافها تتمثل في: تخفيض المخاطر، وتعزيز الأداء، وتحسين سهولة الدخول الى الأسواق المالية، واتساع نطاق التسويق للسلع والخدمات، وتحسين القيادة، وابرار الشفافية، وقابلية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

وتتحقق أهداف الحوكمة من خلال ما يلي¹:

- محاربة الفساد الداخلي في المؤسسات والقضاء عليه.
- تحقيق وضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الى أدنى عامل فيها.
- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء عمدية، أو انحراف متعمد، أو غير متعمد.
- محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها.
- تحقيق الاستفادة القصوى والفعالية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وخاصة وان العاملين في مجال المحاسبة الداخلية أكثر معرفة وبيئة فيما يحدث داخل الشركة.
- تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين، وخاصة أنهم على درجة من الاستقلالية، وعدم خضوعهم لأي ضغط من جانب مجلس ادارة الشركات، أو المديرين التنفيذيين العاملين بها.

¹ محمد بوطلاعة، مرجع سابق، ص: 88-89.

المبحث الثاني: الحوكمة: محددات، خصائص، مبادئ وآليات

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرص الباحثون والعديد من المؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه، نحاول التطرق إلى أهمها من خلال هذا المبحث، ويتعلق الأمر بخصائص ومحددات الحوكمة، إضافة إلى مبادئها المتعارف عليها والآليات التي تسمح بإنجاح تطبيقها داخل المؤسسات.

المطلب الأول: خصائص ومحددات حوكمة المؤسسات

نتناول في العرض الموالي خصائص الحوكمة التي تعد الركائز الأساسية، ثم محدداتها التي تعتبر بمثابة ضوابط أساسية للتطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات.

الفرع الأول: خصائص حوكمة المؤسسات

تتصف حوكمة المؤسسات بمجموعة من الخصائص، والمتمثلة في ما يلي¹:

- 1. الانضباط:** أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح في أداء كل عمل من كل فرد مرتبط بأعمال الشركة، وكذلك انضباط الإدارة بكونها وسيط نزيه يحقق مصالح الأطراف المختلفة، والانضباط في مراقبة ومتابعة أعمال الشركة من جانب الجهات الداخلية والخارجية، والانضباط نحو العميل لكسب رضاه وجعله بوق دعاية للشركة.
- 2. الشفافية:** أي الإفصاح عن الأهداف المالية ونسب العائد على حقوق الملكية، ونشر التقارير المالية في موعدها بدون أي تسريب قبل الإعلان، ووفق مبادئ المحاسبة المقبولة، أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث في الشركة.
- 3. الاستقلالية:** أي وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة، ومراجعين خارجيين مستقلين عن الشركة، ووضع موقع على شبكة الإنترنت يتم تحديثه بسرعة، ولا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.
- 4. المساءلة:** أي قيام مجلس الإدارة بدور إشرافي أكثر من قيامه بدور تنفيذي، وكذلك وجود لجنة مراجعة تشرف على المراجعة الداخلية والإجراءات المحاسبية، وقدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال، وبالإمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

¹ البشير زيبيدي، مرجع سابق، ص: 23-24.

5. **المسؤولية:** أي وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء لجنة الإدارة، والتصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم، ووجود مسؤولية أمام الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.
6. **العدالة:** أي حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى اجتماعات عامة وسهولة طرق الإدلاء بالأصوات، والعدالة في نوعية المعلومات التي يتم تقديمها، وعدم ارتفاع إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بنفس نسبة ارتفاع صافي الأرباح، ويجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.
7. **المسؤولية الاجتماعية:** أي وجود سياسة توظيف واضحة وعادلة وتؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي، والمحافظة على البيئة، والامتناع من التعامل مع الدول التي يفتقد قاداتها الشرعية، والنظر إلى الشركة كمواطن جيد.
- وذكر جون كولي في كتابه حول الحوكمة بأن نموذج الحوكمة للمؤسسات الناجحة يجب أن يشمل الخصائص التالية¹:

- مجلس إدارة قوي وفعال ينفذ مسؤولياته بأمان.
 - يتم اختيار الرئيس التنفيذي المؤهل من قبل مجلس الإدارة ويتم إعطاؤه السلطات والصلاحيات لإدارة أعمال الشركة.
 - الأعمال التي يتم اختيارها من قبل الرئيس التنفيذي يجب تنفيذها بعد موافقة مجلس الإدارة.
 - نموذج عمل جيد يتم اختياره من قبل الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة، وكذلك ضمن نصائح وموافقة مجلس الإدارة.
 - إفصاح كاف وملائم عن أداء الشركة للمساهمين والمجتمع المالي.
- مما سبق يمكن القول بأن هناك أدلة تشير إلى مدى توفر العناصر الرئيسية للحوكمة في شركة معينة، من خلال الوقوف على العديد من الخصائص التي من الممكن أن يكون لها تأثيرا على أوضاع الشركة وديناميكية العمل فيها.

¹ ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2009، ص: 37-38.

الفرع الثاني: محددات حوكمة المؤسسات

تعتبر هذه المحددات من المتطلبات الأساسية والضرورية جدا لتطبيق حوكمة المؤسسات، لأن توفيرها يؤدي إلى ضمان جودة وفاعلية الحوكمة. تنقسم لقسمين محددات خارجية وأخرى داخلية، يمكن تناولها على النحو التالي:¹

1. المحددات الخارجية:

تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال)، في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة)، في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

2. المحددات الداخلية:

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

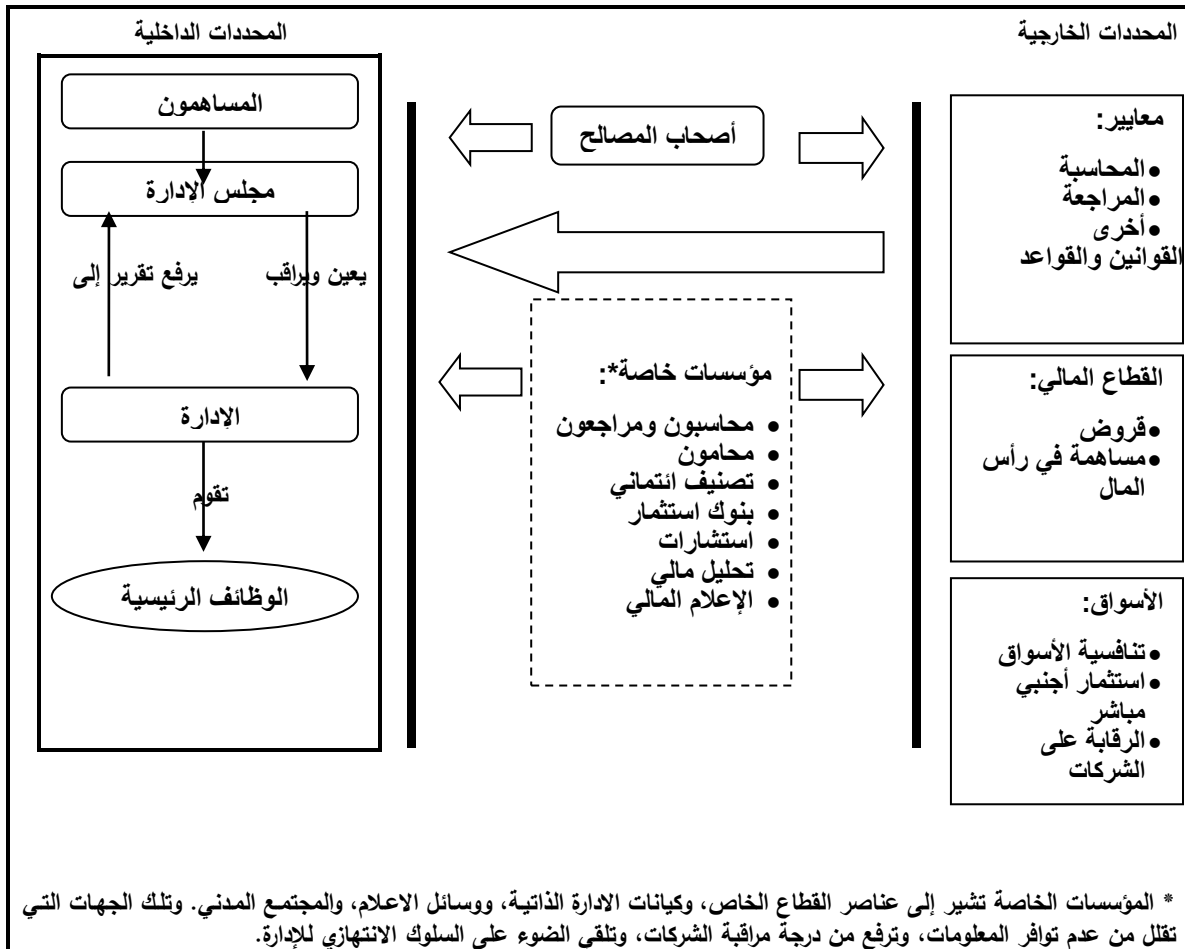
وقد أكدت نتائج إحدى الدراسات التي شملت (180) مديرا تنفيذيا و(30) منظمة أعمال أمريكية من مختلف الصناعات، أن المحددات الداخلية لحوكمة المؤسسات تمثلت في القيود التكنولوجية (تكنولوجيا المعلومات) والمعرفة المالية لمجالس الإدارات والمديرين التنفيذيين وكفاءة رأس المال الفكري للمؤسسة،

¹ محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي المصري، 2007، ص:06.

تكاليف تنفيذ هياكل واستراتيجيات الحوكمة، والقيود أو المحددات الثقافية ومدى تركيز المؤسسة على مقاييس التدفقات النقدية بدلا من النمو في الأمد البعيد.¹

والشكل الموالي يوضح هذه المحددات ومدى تكاملها وتفاعلها مع بعضها البعض:

الشكل رقم (2-3): المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة



Source: Iskander, M. and N.Chamlou, **Corporate Governance : A Framework for Implementation**, Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region World Bank, Washington, 2002, p: 122.

¹ Saidi. N, **Corporate Governance and Business Ethics in Lebanon RDCL** ,Beirut, 2004, p: 1-12.

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة المؤسسات

مثلما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة، فقد اختلفت كذلك المبادئ التي تحكم عملية الحوكمة وذلك حسب وجهة نظر واضع تلك المبادئ، حيث لجأت العديد من المؤسسات والدول إلى وضع مبادئ محددة لتطبيق الحوكمة. أهم هذه المؤسسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبنك التسويات الدولية ممثلا في لجنة بازل ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

المقصود بمبادئ حوكمة المؤسسات: "مجموعة المعايير السلوكية والأخلاقية التي تنظم عمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بشكل عام في الشركات، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، كما تتميز بعدم الإلزام القانوني بها".¹

تطبق مبادئ حوكمة المؤسسات بصفة خاصة على الشركات المملوكة لقاعدة عريضة من المستثمرين شركات الاكتتاب العام وتتضمن الحقوق والواجبات لكافة المتعاملين مع الشركة مثل مجلس الإدارة، المساهمين، الدائنين، البنوك الموردين،.....إلخ، وتظهر من خلال النظم واللوائح الداخلية المطبقة بالشركة والتي تحكم اتخاذ أي قرار قد يؤثر على مصلحة الشركة أو المساهمين.²

وتتدخل عدة عوامل في تحديد قواعد ومبادئ حوكمة المؤسسات مثل: قوانين الشركات، القوانين التي تحكم القيد بالبورصات، قانون منع الاحتكار وقانون الإفلاس وقانون الاندماج وقانون الاستحواذ. بالإضافة إلى الهيئات الرقابية مثل الهيئة العامة لسوق رأس المال، والمحاكم التي تشرف على تطبيق تلك القوانين.³

الفرع الأول: مبادئ الشبكة الدولية لحوكمة المؤسسات

تأسست هذه الشبكة (ICGN⁴) في 29 مارس 2005 بالولايات المتحدة الأمريكية من طرف كبار المستثمرين والوسطاء الماليين والأكاديميين، تؤمن الشبكة بأن تحسن مبادئ الحوكمة ينبغي أن يكون هدف

¹ محمد بوظاعة، مرجع سابق، ص 128.

² عبد الوهاب نصر علي وشحاته السيد شحاته، مرجع سابق، ص: 77-78 .

³ عقبة قطاف، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة: شركات المساهمة المدرجة في بورصة

الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2018-2019، ص: 44-45.

⁴ ICGN: International Corporate Governance Network.

كل الأعضاء من مستثمرين، مجالس الإدارة ورؤساء المؤسسات وباقي الأطراف ذات العلاقة أو المصلحة والمبادئ التي جاءت بها هذه الشبكة هي¹:

1. **غاية الشبكة - عوائد المساهمين:** ينص هذا المبدأ على أن أكبر هدف للمؤسسة هو تعظيم أرباح وعوائد المساهمين، وذلك بتطوير وتنفيذ المجلس لاستراتيجية المؤسسات المعدة لتحسين قيمة حقوق الملكية على المدى الطويل.

2. **الافصاح والشفافية:** على المؤسسة الافصاح عن المعلومات المهمة والملائمة المتعلقة بها بالتوقيت المناسب حتى يتمكن المستثمرون من اتخاذ قراراتهم.

3. **المراجعة:** يشمل مبدأ المراجعة على ما يلي:

- مساندة جهود تطوير الجودة العالية لمعايير المحاسبية وتدعيم توحيدها والتشجيع على تطبيقها.
- المراجعة تتم عن طريق مراجع خارجي محايد ومستقل باقتراح من لجنة المراجعة.
- الادلاء في التقرير السنوي للمراجعة بالرأي حول عدالة القوائم المالية وصدقها.

4. **ملكية المساهمين مسؤوليات وحقوق التصويت:** في إطار هذا المبدأ يتم القيام بما يلي:

- تسهيل عملية أداء المساهمين لحقهم في التصويت.
- المعاملة المستثنائية للمساهمين وحفظ حقوق جميع المستثمرين.
- توسيع خيارات التصويت.
- حق المساهمين في ترشيح وتعيين ونقل المديرين والموافقة على القرارات المهمة.
- اعطاء حق طرح انشغالاتهم وتساؤلاتهم عن الإدارة والمراجعين من خلال اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.

5. **مجالس المؤسسة:** تتمثل أهم مسؤوليات مجلس الإدارة في المصادقة وتوجيه استراتيجية المؤسسة واعداد الخطط الكبرى للنشاط، الرقابة على فعالية الحوكمة والتعديل إن اقتضى الأمر أو التغيير، إدارة ورقابة تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين والمتعاملين الخارجيين.

6. **مواطنة المؤسسة، علاقات أصحاب المصلحة والسلوك الأخلاقي للأعمال:** يتم فيه اتباع ما يلي:

- مجلس الإدارة قابل للمساءلة أمام المساهمين ومسؤول عن إدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة.

¹ مركز المشروعات الدولية الخاصة، دليل حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة، 2001، ص:09.

- تعمل المؤسسة على تشجيع تطوير الأداء والاهتمام بمصالح جميع الأطراف وتشجيع المسؤولية البيئية والاجتماعية والاقتصادية والوصول إلى ثقافة النزاهة.

الفرع الثاني: مبادئ مركز حوكمة المؤسسات (CFCG)

قدم مركز حوكمة المؤسسات (CFCG¹) إرشادات بشأن إقامة نظام حوكمة جيد و متماسك في المؤسسات مست مجموعة من المبادئ تتعلق بضرورة الإفصاح والالتزام بحوكمة المؤسسات وضرورة الاهتمام بهيكل الملكية، من حيث التنظيم والسياسات ونظم الإدارة المتبعة مع ضبط العلاقات مع أصحاب المصالح وتفعيل دور المساهمين والامتثال للقواعد التنظيمية واعطاء الأهمية للقيادة التقارير المالية، الشفافية والأداء البيئي والاقتصادي وأخلاقيات العمل².

الفرع الثالث: مبادئ معهد التمويل الدولي

أصدر المعهد مجموعة من المبادئ لحوكمة المؤسسات في مجالات: حماية حقوق المساهمين، هيكل ومسؤوليات مجلس الإدارة، المحاسبة والمراجعة، الشفافية وهيكل الملكية والرقابة والبيئة التنظيمية³. وقد وضع المعهد الإرشادات لتحقيق التطبيق العملي لهذه المبادئ في صورة مجموعة من الآليات يتم تطبيقها بما يتناسب مع الظروف والبيئة الخاصة لكل دولة.

الفرع الرابع: معايير البنك الدولي

أصدر البنك الدولي معيارين أساسيين لحوكمة المؤسسات هما⁴:

1. **الإعسار وحقوق الدائنين:** في محاولة لتحسين استقرار النظام العالمي بعد أزمة جنوب شرق آسيا، قام البنك الدولي بمبادرة لتحديد الأسس والخطوط الإرشادية للوصول لنظم فعالة للإعسار ودعم الحقوق الخاصة بالعلاقة بين الدائنين والمدنيين في الأسواق الناشئة.

¹ CFCG: Center For Corporate Governance.

² نبيل قبلي، مرجع سابق، ص 29.

³ فؤاد شاكر، الحكم الجيد في المؤسسات والمصارف المالية العربية حسب المعايير العالمية، المؤتمر المصرفي العربي حول الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية، مصر 2005، ص: 04.

⁴ وليد ناجي الحيال وحسين عبد الجليل آل غروي، حوكمة الشركات أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015، ص: 58-59.

2. **الشفافية في نظم المحاسبة والمراجعة:** من أجل الحصول على تقارير مالية للشركة تكون شفافة وتقدم في وقتها ويعتمد عليها كجزء من التقارير الخاصة بمبادرة الالتزام بالمعايير والقواعد، يقوم البنك الدولي بمراجعة مدى الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة في عدد من الدول. يهدف هذا العمل إلى وضع أساس لمقارنة الأساليب المتبعة في الدول موضوع البحث، ولكي نكون أكثر تحديدا فإن الهدف من هذه المراجعة هو تقييم القدرة على مقارنة معايير المحاسبة والمراجعة المحلية مع معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية بالترتيب، والدرجة التي تلتزم بها الشركات في كل دولة.

كذلك اهتمت شركة التمويل الدولية بالحوكمة، فهي عضو في مجموعة البنك الدولي تشجع على تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات، وذلك باشتراط أن تقوم الشركات التي تستثمر فيها بممارسة قواعد الحوكمة، وبالتصميم على نظم داخلية مناسبة للمراقبة وتقديم تقارير وينطبق هذا على وجه الخصوص على البورصة وأسواق الأسهم والسندات الناشئة.

كما أصدرت هيئات أسواق المال والبورصات مبادئ لحوكمة المؤسسات، باعتبار هيئات أسواق رأس المال أكثر الجهات قدرة على إلزام المؤسسات بتطبيق آليات الحوكمة. أهم هذه الهيئات بورصة نيويورك؛ التي أصدرت مبادئ وألزمت بها المؤسسات المسجلة بها، كذلك وضعت بورصة ناسداك عددا من المبادئ. كما أكدت لجنة بازل على أهمية حوكمة المؤسسات، في البنوك التجارية لحماية المودعين والدائنين والسماح للجهات الرقابية بالإشراف والرقابة على العمليات الداخلية للبنك وأكدت لجنة بازل على أهمية وجود قواعد وتأكيدات للحوكمة تتضمن أحكام وضوابط رقابية هامة، ويتطلب ذلك خضوع القطاع المصرفي عالميا ومحليا لإجراءات الرقابة تختلف عن باقي المنظمات¹.

نلاحظ من خلال العرض السابق أنه رغم اختلاف المسميات، إلا أنه تم الاتفاق على بعض الأساسيات مثل مسؤولية مجلس الإدارة، الشفافية والإفصاح والتقيد بمعايير المحاسبة والمراجعة المقبولة دوليا، بالإضافة إلى حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة. إلا أن المبادئ التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لاقت قبولا دوليا عاما مقارنة بغيرها.

¹ عبد القادر عيادي، جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات واتعكاساتها على كفاءة السوق المالية - حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013-2014، ص:50.

المطلب الثالث: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999 مجموعة مبادئ للتطبيق الجيد للحوكمة، وتم تعديل تلك المبادئ وإعادة إصدارها عام 2004، وتستند هذه المبادئ إلى مجموعة من التجارب والمبادرات الوطنية للدول الأعضاء، وكذا سابق أعمال داخل لجان المنظمة، وتم وضع هذه المبادئ استجابة لدعوة من مجلس المنظمة للاجتماع على المستوى الوزاري في 27 و 28 أبريل عام 1998 للقيام جنبا إلى جنب مع الحكومات والمؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة والقطاع الخاص، بغرض وضع مجموعة من المعايير والإرشادات لحوكمة المؤسسات¹. وتتميز هذه المبادئ بأنها²:

- غير ملزمة بل هي بمثابة نقاط مرجعية.
- دائمة التطور بطبيعتها في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف المحيطة.
- لا توصي بنموذج وحيد سليم لحوكمة المؤسسات، ولكنها توصي ببعض الأساليب المشتركة التي يمكن أن يستوعبها أي نموذج في أي دولة.
- تترك للحكومات وأطراف السوق حرية تطبيق هذه المبادئ، مع الأخذ في الاعتبار التكلفة والعائد.
- كما استندت قوة تلك المبادئ ودوليتها إلى قوة الأطراف المختلفة المؤثرة في حركة التجارة الدولية، والتي تكاثفت وشاركت في مراجعة وتعديل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة المؤسسات بداية من عام 2001، وحتى اصدار المبادئ المعدلة عام 2004 من خلال فريق عمل كبير ضم العديد من الجهات والأطراف أهمها³:
- الحكومات القومية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وحتى دول أخرى من خارج المنظمة.
- منتدى الاستقرار المالي، حيث اعتبر هذه المبادئ أحد المعايير الاثنا عشر الرئيسية للنظم المالية السليمة.
- بنك التسويات الدولي⁴ BIS .
- البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث تم اعتبار حوكمة المؤسسات عنصرا أساسيا في تقاريرهما عند مراعاة المعايير والقواعد.

¹ عصمت أنور صحصاح، المراجعة وحوكمة البنوك، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2014، ص: 36.

² أحمد خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012، ص: 109.

³ أحمد خضر، مرجع سابق، ص: 148-149.

⁴ BIS: Bank for International Settlement.

- لجنة بازل.
- المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية¹ IOSCO.
- المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات.
- المؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة والقطاع الخاص.
- الاتحادات المهنية.

وقد اضيفت لهم دول مجموعة العشرين G20، كما سيتم التطرق له في ما بعد في التعديلات الصادرة عام 2015. هدفت المبادئ التي وضعتها منظمة OECD إلى مساعدة الحكومات لتقييم وتحسين الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية لموضوع حوكمة المؤسسات، بالإضافة إلى توفير الخطوط الإرشادية والمقترحات لأسواق الأوراق المالية والمستثمرين والشركات وغيرها من الأطراف². وإذا ما كانت الدول تريد اجتذاب رأس المال طويل الأجل فإن ترتيبات حوكمة المؤسسات يجب أن تكون أهلا للثقة ومفهومة بشكل جيد عبر الحدود والالتزام بالمبادئ المقبولة دوليا³.

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خمسة مبادئ سنة 1999 تمثلت في:

- حقوق المساهمين.
- المعاملة المتساوية للمساهمين.
- دور أصحاب المصالح.
- الإفصاح والشفافية.
- مسؤوليات مجلس الإدارة.

لتقوم بتعديلها وإعادة إصدارها سنة 2004 وإضافة مبدأ آخر تمثل في ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات.

¹ IOSCO: International Organization of Securities Commissions

² منشورات مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، 2004، ص 05.

³ نفس المرجع السابق، ص 06.

الفرع الأول: المبادئ الستة

نتطرق إليها بالتفصيل فيما يلي:

1. **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات:** ينص المبدأ الأول من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على وجوب تشجيع إطار حوكمة المؤسسات، على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون هذا الإطار متوافقا مع حكم القانون، وأن يوضح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية¹. كي يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة المؤسسات، لا بد من وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعال، يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في انشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة. وعادة ما يضم إطار الحوكمة عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي والالتزامات الاختيارية، وممارسات الأعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وتقاليدها. ولكي يكون هناك ضمان لوجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات هناك مجموعة من الإرشادات والعوامل يجب أخذها بعين الاعتبار وهي²:

- يجب أن يوضع هذا الإطار، بهدف أن يكون ذو تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.
 - أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات الحوكمة، في نطاق اختصاص تشريعي معين متوافق مع حكم القانون تتميز بالشفافية وقابلية التنفيذ.
 - أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي معين، محدد بشكل واضح مع ضمان خدمة المصالح العامة.
 - ينبغي أن تكون للجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، واتسام قراراتها وأحكامها بالشفافية والتوقيت المناسب وتوفير الشرح التام لها.
- وبذلك فإن هذا المبدأ يرسى الإطار العام المهم للمبادئ الأخرى، ويهدف إلى توفر أسواق تتمتع بالشفافية والكفاءة، سيادة القانون وفصل المسؤولية بين السلطات³.

¹ نبيل قبلي، مرجع سابق، ص:20.

² حسين يوسف القاضي وآخرون، أصول المراجعة، الجزء الأول، منشورات جامعة دمشق-سوريا، 2012، ص:505.

³ Center for international private enterprise, **Reform toolkit, Corporate Governance for Emerging Markets**, 2008, p:4. www.cipe.org/sites/default/files/publication.

2. حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: ينص المبدأ الثاني على وجوب توفير

الحماية للمساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم من خلال إطار حوكمة المؤسسات، وهناك مجموعة من

الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق المبدأ الثاني وأهمها¹:

- أ. يجب أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق في:
 - ضمان أساليب تسجيل الملكية.
 - نقل ملكية الأسهم.
 - الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة بصورة منتظمة في الوقت المناسب.
 - المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
 - المشاركة في أرباح المؤسسة.
- ب. يجب أن يمتلك المساهمون الحق في المشاركة أو على الأقل العلم بالقرارات المتعلقة بالتغييرات الأساسية في المؤسسة مثل تعديل القانون الأساسي وإصدار أسهم جديدة.
- ت. يجب منح فرص المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين وإعلامهم بالقوى التي تحكم هذه الاجتماعات.
- ث. ينبغي تسهيل المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الرئيسية الخاصة بحوكمة المؤسسات مثل: ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتمكينهم من التصويت سواء شخصياً أو غيباً.

وهو ما يؤكد حرص المبادئ على ضمان توفير حد أدنى من حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية في الشركات؛ حيث تضمن الملكية الآمنة للأسهم، وحق المساهم في تلقي الإفصاح التام عن المعلومات وحقوقه في التصويت والمشاركة في قرارات البيع وتعديل الملكيات والأصول عند الاندماج والاستحواذ أو إصدار أسهم جديدة وذلك للحفاظ على قيمة الشركة وأسهم المساهم بها².

3. المعاملة المتساوية للمساهمين: قد تكون لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين وكبار المساهمين

فرصة الاضطلاع ببعض الأنشطة، لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب غيرهم من المساهمين وعليه يتضمن هذا المبدأ تأكيداً على المعاملة المتساوية بين الكبار والصغار والمحليين والأجانب، والحصول على تعويض فعال في حالة انتهاك حقوقهم. من بين الوسائل التي يتسنى للمساهمين استخدامها لفرض حقوقهم،

¹ مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات (مرجع سابق)، ص: 11-12.

² Cathrine L. Kuchta-Helbing and John D. Sullivan, Instituting in Developing Emerging and Transitional Economies, The Center for International Private Enterprise (CIPE), 2003, p: 11.

القدرة على إقامة الدعاوي القانونية والإدارية ضد المديرين وأعضاء مجلس الإدارة، مما يقوي ثقة صغار المساهمين¹. وتتم المعاملة المتساوية من خلال²:

- معاملة كافة المساهمين حملة نفس الطبقة من الأسهم معاملة متساوية.
- منع التداول بين الداخليين والتداول الشخصي الصوري.
- على أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين بالشركة أن يفصحوا لمجلس الإدارة، إذا كانت لهم مصلحة مادية في عملية أو موضوع يمس المؤسسة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو بالنيابة عن طرف ثالث.

ويهدف هذا المبدأ إلى ضمان حقوق تصويت متساوية للمساهمين وحماية حقوق الأقلية وحقوق الأجانب ومنع استغلال المعلومات السرية في التعامل والبيع الصوري من الشخص لنفسه، وفي هذا المبدأ توفر مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة المؤسسات، اهتماما كبيرا لحماية حقوق مساهمي الأقلية، عن طريق وضع نظم وضمانات تمنع العاملين الداخليين في الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، من التلاعب بمصالح المساهمين بالشركة³.

4. دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات: في إطار حوكمة المؤسسات يجب الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقات متبادلة وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة المؤسسات السليمة ماليا ويتم احترام هذا المبدأ من خلال ما يلي⁴:

- احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تكون نتيجة لاتفاقات متبادلة.
- عندما يكفل القانون حماية المصلحة، يجب أن تكون لأصحاب المصالح فرصة الحصول على تعويض فعال مقابل انتهاك حقوقهم.
- ينبغي السماح بوضع آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين.
- السماح لأصحاب المصالح بالحصول على معلومات ذات صلة وبالقدر الكافي على أساس منتظم، يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب.

¹ حسام الدين غضبان، مرجع سابق، ص: 29.

² محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص: 50.

³ محمد بوظاعة، مرجع سابق، ص: 134.

⁴ مركز المشروعات الدولية الخاصة، مرجع سابق، ص: 50.

- يجب أن يتمكن أصحاب المصالح بما فيهم العمال ومن يمثلهم من الاتصال بمجلس الإدارة لطرح انشغالاتهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية وعدم غض النظر عن حقوقهم.
- استكمال إطار حوكمة المؤسسات بإطار فعال وكفاء للإعسار وآخر لتنفيذ حقوق الدائنين.

والملاحظ أن هذا المبدأ يهدف إلى احترام الحقوق القانونية والاتفاقيات بين أصحاب المصالح والشركة، وكذلك التعاون بينهم، وحق حصولهم على المعلومات، فضلا عن التواصل والتعويض عن المخالفات، فتتطلب حوكمة المؤسسات احترام حقوق أصحاب المصلحة والمجتمع، ومنها على سبيل المثال احترام الشركات لالتزاماتها تجاه العاملين بها وعمالها ودائنيها ومورديها والمجتمعات التي تعمل فيها. فكل هذه المجموعات تستفيد من أمانة وجودة العمل في هذه الشركات والقدرة على الاعتماد عليه، ومن ثم يحصد المجتمع ككل مزايا إدارة الشركات بشكل جيد، فذلك يوفر فرص عمل ويبني الثقة في الاقتصاد ويمنع تبديد الموارد، وتتضمن هذه المزايا الضخمة للمجتمع منع وقوع أزمات مصرفية، إضافة إلى تنامي أسواق مال أكبر وأكثر¹.

5. **الافصاح والشفافية:** ينص مبدأ الافصاح والشفافية على أنه يجب على إطار حوكمة المؤسسات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات العامة المتعلقة بالمؤسسة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة المؤسسات². يساعد الإفصاح في تحسين فهم لهيكل ونواحي نشاط المؤسسة وسياستها وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقية وعلاقتها مع البيئة التي تعمل بها³. ولتحقيق هذا المبدأ ينبغي ما يلي⁴:

- أن يتضمن الإفصاح دون الاقتصار على النتائج المالية ونتائج عمليات المؤسسة وأهدافها، الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت، سياسة مكافأة الإداريين والعمليات المتصلة بالأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، عوامل المخاطرة المتوقعة، ما يتعلق بأصحاب المصالح وهياكل وسياسات الحوكمة.
- إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.

¹ Center for international private enterprise, **Reform toolkit, Corporate Governance for Emerging Markets, 2008**, p: 04. www.cipe.org/sites/default/files/publication (consulté le: 14-09-2019).

² مركز المشروعات الدولية الخاصة، مرجع سابق، ص: 15.

³ نبيل قبلي، مرجع سابق، ص: 23.

⁴ مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص: 15-16.

- القيام بمراجعة خارجية مستقلة كفاءة مؤهلة لتأكيد صدق القوائم المالية.
- أن يكون المراجعون قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين.
- أن تتاح لكافة مستخدمي المعلومات ذات الصلة فرص متساوية وبتوقيت وتكلفة مناسبين.
- استكمال إطار الحوكمة بمنهج فعال؛ يتناول ويشجع تقديم التحليلات والمشورة، عن طريق المحللين والسياسيين وغيرهم، فيما يتعلق بالقرارات التي يتخذها المستثمرون بعيدا عن تضارب المصالح، الذي يؤدي إلى الإضرار بالنزاهة.

يعد مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة المؤسسات على الإطلاق، نظرا لما يمثله من استقرار وشفافية وحماية لجميع الأطراف والمتعاملين مع الشركات والأسواق المالية، حيث اهتمت المبادئ بضمان توافر الإفصاح المتساوي وفي الوقت المناسب عن المعلومات المادية وغير المادية، واهتمت بمسؤولية المراجع الداخلي والخارجي عن المعلومات المفصح عنها¹.

6. مسؤوليات مجلس الإدارة: ينبغي على إطار حوكمة المؤسسات، أن يتضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للمؤسسة والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة المؤسسة ومحاسبة مجلس الإدارة لمسؤولياته أمام المساهمين والمؤسسة². وهناك مجموعة من الإرشادات يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق هذا المبدأ³:

- يجب على أعضاء مجلس الإدارة العمل لما فيه صالح الشركة والمساهمين.
- على مجلس الإدارة، في حالة ما إذا أثرت قراراته على مجموعة من المساهمين أن يعامل معاملة متساوية لكل فئة من فئات المساهمين.
- يجب أن يضمن مجلس الإدارة الالتزام بالقانون مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.
- يجب على مجلس الإدارة القيام ببعض المهام الرئيسية، بما في ذلك وضع استراتيجية الشركة، سياسة الخطر، الميزانيات، خطط العمل، تحديد أهداف الأداء، مراقبة التنفيذ والأداء، النفقات الرأسمالية، الإستحواذات، وتصفية الاستثمارات، ومتابعة قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد حوكمة المؤسسات وإجراء التعديلات عند الحاجة، وتوافر نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء

¹- أحمد علي خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، مرجع سابق، ص:23.

² مركز المشروعات الدولية الخاصة، مرجع سابق، ص: 17-18.

³ علاء فرحان طالب وإيمان شيحان الشهداني، مرجع سابق، ص: 41-42.

مجلس الإدارة، والتأكد من سلامة التقارير والنظم المحاسبية والمالية للشركة بما في ذلك نظام المراجعة المالي المستقل والرقابة الداخلية، خاصة أنظمة إدارة الخطر والرقابة المالية والتشغيلية، والالتزام بتطبيق القانون.

- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من الحكم بموضوعية على شؤون الشركة مستقلا عن الإدارة، وذلك بتكليف عدد كافٍ من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يتوافر فيهم القدرة على الحكم الموضوعي على مهام قد يحدث فيها حالات تعارض المصالح المحتملة مثل التقارير المالية والتعيينات ومكافآت التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.
- يجب أن يتوافر لأعضاء مجلس الإدارة سهولة النفاذ إلى المعلومات المناسبة الدقيقة وفي التوقيت المناسب حتى يتسنى لهم القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه.

الفرع الثاني: مستجدات وتطورات مبادئ الـ OECD

خلال اجتماع قادة مجموعة العشرين G20 والمنعقد في مدينة انطاليا التركية في نهاية عام 2015، تم اقرار تعديلات على مبادئ حوكمة المؤسسات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تم اعتمادها من طرف مجلس منظمة الـ OECD في 8 جويلية 2015، والذي جاء اقرارا لسلسلة مطولة من المراجعات والأبحاث التي امتدت خلال الأعوام 2011-2014، وتم اصدار مبادئ حوكمة المؤسسات المعدلة والتي أطلق عليها تسمية مبادئ OECD / G20 بشأن حوكمة المؤسسات، حيث أكد الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية السيد تاماكي بالقول:¹ "أن مبادئ الحوكمة ليست هدفا بحد ذاتها، وإنما هي وسيلة لخلق الثقة بالأسواق المالية والأعمال التي تعتبر أساسية بالنسبة للمؤسسات الراغبة بالحصول على التمويل طويل الأجل، وبالمقابل فإن الضعف في تطبيق مبادئ الحوكمة، وخاصة فيما يتعلق بالمكافآت ومخاطر الإدارة وممارسات مجالس الإدارة وممارسة مالكي الأسهم لحقوقهم له انعكاسات كبيرة على استقرار الأسواق المالية، حيث اعتبر هذا الضعف أحد أهم الأسباب للأزمة المالية عام 2008"، كما أخذت هذه الطبعة بعين الاعتبار التطورات الحاصلة في كل من القطاع المالي وقطاع المؤسسات والتي قد تؤثر على كفاءة وملاءمة سياسات وممارسات حوكمة المؤسسات.

¹ جليل طريف، مبادئ الـ OECD / G20 للحوكمة، أخبار الاتحاد، اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، العدد 11، جانفي 2016، ص:

وفيما يلي ملخص لأهم التعديلات التي حصلت على تلك المبادئ:¹

1. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات: الهدف من التعديل هو تعزيز دور الإشراف

والإنفاذ للحوكمة، وكانت أهم التعديلات التي جاءت في المبدأ كما يلي:

- زيادة التأكيد على أهمية الإشراف العام والمستقل في الرقابة والإنفاذ.
- زيادة حوكمة الجهات الرقابية ذاتها.
- تغيير دور البورصات (حيث غالبيتها تحولت إلى شركات خاصة وليست مؤسسات عامة)، الهدف منها تعظيم الربح وانعكاس ذلك على الإشراف والإنفاذ في السوق المالي فيما يخص الحوكمة.
- إرشادات إضافية فيما يخص تأثير الحوكمة على الشركات المدرجة في عدة أسواق مالية.

2. الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: الهدف من

التعديل هو تعزيز حقوق المساهمين وحمايتهم، وتتمثل أهم التعديلات فيما يلي:

- إرشادات إضافية حول تعاملات الأطراف ذات العلاقة.
- المزيد حول تركيز الملكية وانعكاسها على حوكمة المؤسسات.
- المزيد حول شفافية المنتفع النهائي للملكية.

3. المستثمرون من المؤسسات وأسواق الأسهم وغيرهم من الوسطاء: الهدف هنا هو إضافة وتقديم

فصل جديد في المبادئ بخصوص دور المستثمرين المؤسساتيين وأسواق رأس المال في حوكمة المؤسسات، حيث نص هذا المبدأ الجديد على ما يلي:

- إرشادات إضافية حول دور الوكلاء الإستشاريين ومدراء الأصول في حوكمة المؤسسات، من حيث إيجاد منهج جديد بما يشمل التركيز على تركيبة الرسوم والعمولات وتضارب المصالح.
- مواضيع أخرى تشمل الإدراج في أكثر من سوق مالي وفي أكثر من دولة وانعكاس ذلك على حوكمة المؤسسات.

4. دور أصحاب المصالح في أساليب حوكمة المؤسسات: الهدف من التعديل هو التحديث وشمول

التطورات الحاصلة في الأدوات الأخرى الصادرة عن OECD، ولكن لم يحصل تغير كبير على هذا الفصل، حيث أكدت المراجعات على ضرورة ادخال متطلبات في الحوكمة تخص الموظفين وأصحاب المصالح، وتحديدًا لتأكيد دورهم في المساهمة على المدى الطويل في نجاح وأداء الشركة.

¹ النسخة الجديدة متوفرة باللغة العربية على موقع المنظمة على شبكة الانترنت: www.oecd.org

5. الإفصاح والشفافية: الهدف من التعديل هو تأكيد الإفصاح التام والملائم حول جميع الأمور الجوهرية، من خلال تبني المقترحات التالية:

- العديد من المواضيع مغطاة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- تأكيد ازدياد أهمية الإفصاحات غير المالية.
- الإفصاح حول تعاملات الأطراف ذات العلاقة.
- مسؤولية رئيس مجلس الإدارة مقابل مسؤوليات المدير العام.
- الجهات الرقابية على المدقق المستقل وجودة التدقيق والإشراف والرقابة على أعمالهم.

6. مسؤوليات مجلس الإدارة: الهدف من التعديل هو تحديد وتوضيح مسؤوليات مجلس الإدارة في مواضيع وحالات خاصة، وذلك من خلال ادخال التعديلات الموالية:

- الرقابة والإشراف على أنظمة إدارة المخاطر.
- دور ومسؤوليات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وتحديد لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.
- جميع اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة غير موصى بها لجميع الشركات مثل لجنة المخاطر.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للمبادئ

بالرغم من أن المبادئ الواردة بدليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مفيدة كنقطة بداية لبناء نظام لحوكمة المؤسسات، ورغم أهمية الدور الذي تحققه في نشر ثقافة الحوكمة، واعتبارها المعايير الدولية الواقعية لحوكمة المؤسسات التي تمتلك الدعم الدولي، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن هذه المبادئ هي الأفضل وأنها كافية بشكل نهائي¹، فعلى الرغم من وجودها منذ 1999 فإنها لم تستطع حماية الأسواق من خطر التلاعب في الشركات والمحافظة على أموال المساهمين، فعانت اقتصاديات عملاقة، وخاصة الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية ومحاسبية لشركات أمريكية عالمية، ويرجع الاخصائيون ذلك إلى مجموعة من الملاحظات والانتقادات الموجهة لهذه المبادئ، أهمها:

- تركز هذه المبادئ على الضوابط الداخلية ومصممة في المقام الأول للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية، والتي تعمل في بيئة قانونية وتنظيمية فعالة ويقدر كاف من التنافس، ولكن كثير من

¹ Xiaochuan, Zhou, **Improve Corporate Governance and Develop Capital Market**, at the Euro money China forum, capital Market and Corporate Governance, Beijing, china, Dec,2004, p.4.

الأسواق الصاعدة إما أن تكون خالية من أسواق الأوراق المالية أو تكون أسواقها لا تزال في مراحل تطورها الأولية¹.

- أن هذه المبادئ ليست ثابتة، بل هي دائمة التطور بطبيعتها، وبالتالي فإنها قابلة للتغير كلما طرأت تغيرات كبيرة على الظروف المحيطة في عالم تسوده تغيرات مستمرة، مما يتعين معه ادخال تجديدات وتغييرات مستمرة على أساليب حوكمة المؤسسات، وأن يتم تطويع هذه الأساليب بالشكل الذي يواكب المتطلبات والتحديات الجديدة.

- يتسم دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالعمومية، ولذلك فإنه مناسب لكل من النظام الأنجلو أمريكي والنظام الأوربي (أو الألماني)، ومع ذلك هناك ضغوط متزايدة لإضافة المزيد من آليات التنفيذ إليه، وسيكون التحدي هو أن تتم إضافة هذه الآليات بطريقة تتوافق مع اجراءات التوجه نحو السوق بوضع اجراءات ذاتية التنفيذ لا تفرض على الشركات تكاليف كبيرة جدا².

وبالرغم هذه المآخذ والانتقادات؛ فإن هذه المبادئ تساعد صانعي السياسات على تقييم وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي لحوكمة المؤسسات، كما أنها توفر ارشادات لأسواق الأوراق المالية والمستثمرين والشركات وغيرها من الجهات التي تلعب دورا في عملية تطوير الحوكمة الجيدة للمؤسسات.

نستنتج من استقراء المبادئ التي جاءت بها مختلف المنظمات والهيئات أن هناك مجموعة من المبادئ، اتفقت عليها وكانت نقطة تقاطع بين مبادئ كل جهة تمثلت أساسا في حماية حقوق المساهمين وضمان المعاملة المتساوية بينهم بالإضافة إلى مسؤوليات مجلس الإدارة وقدرة المساهمين على مساءلة أعضاء مجلس الإدارة كما أجمعوا على تحقيق الافصاح والشفافية.

¹ نظير رياض محمد الشحات، إدارة محافظ الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، المكتبة العصرية، مصر 2007، ص: 384.

² مركز المشروعات الدولية الخاصة ، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة، ص: 22-23.

المطلب الرابع: آليات حوكمة المؤسسات

لتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات لا بد من وجود آليات تعتمد عليها الإدارة للتأكد من حسن استخدام أصول الشركة وتكفل بها حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

الفرع الأول: مفهوم آليات الحوكمة وتصنيفاتها المختلفة

تعرف آليات حوكمة المؤسسات بأنها مجموعة الممارسات التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق السليم لقواعد حوكمة المؤسسات، التي تحدد طبيعة العلاقة بين حملة الأسهم وأصحاب المصالح كافة، والتي تضمن للشركة إدارة سليمة ومستقرة وبقاءها في بيئة الأعمال¹.

وهناك تصنيفات متعددة لتلك الآليات والتي يمكن استخدامها لتطبيق مفهوم الحوكمة بالشكل الذي يلائم ظروف الشركات، وبيئة الأعمال الخاصة بها، وكذلك نظام الحوكمة المطبق داخل البلد، فعلى سبيل المثال يتم تصنيفها إلى: آليات محاسبية، آليات قانونية ورقابية، آليات إدارية وتنظيمية، كما يتم تصنيفها إلى آليات داخلية وآليات خارجية وهذا ما سيتم اعتماده في هذه الدراسة بسبب اجماع العديد من الكتاب على هذا التصنيف. ومع ذلك توجد اختلافات بينهم فيما يتعلق بمحتوى كل فئة ومدى كفاءة هذه الآليات.

الفرع الثاني: الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات

وتتمثل في مجموعة آليات الحوكمة التي يتم تصميمها من داخل الشركة لضمان التزام الشركة بمبادئ الحوكمة ومن ثم تحقيق الهدف من تصميم وتنفيذ الإطار العام لحوكمة المؤسسات، وتتمثل أهم الآليات الداخلية في:

1. مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء استعماله من قبل الإدارة، من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا. كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية الشركة يمارس القيادة ويوجه الشركة بنزاهة وحكمة

¹ الطائي بشرى فاضل، الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، غير منشورة، جامعة بغداد، 2009، ص:110.

ويعمل لمصلحتها بشفافية ومسؤولية، كما يقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أداءها، ويسعى لتعظيم قيمة الشركة.¹

2. لجان المجلس:

لكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من أعضائه غير التنفيذيين، وهذه اللجان بصفة عامة هي: لجنة المراجعة، لجنة التعيينات ولجنة المكافآت والتعويضات. ويقرر مجلس الإدارة مدى احتياجه من عدمه لإنشاء تلك اللجان أو اللجان الأخرى، وتتشكل كل لجنة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين والذين تتوفر لديهم الخبرة والمهارات المناسبة للعمل في تلك اللجان، ويجوز لعضو مجلس الإدارة الانضمام لأكثر من لجنة طالما لديه المهارات والخبرات المتوفرة لديه التي تؤهله لذلك.² أبرزها ما يأتي³:

أ. **لجنة المكافآت:** توصي أغلب الدراسات الخاصة بحوكمة المؤسسات، بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. أما فيما يخص المؤسسات المملوكة للدولة، فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تأكيداً على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة، بهدف ضمان تعزيز مصالح المؤسسة في الأمد البعيد، من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية.

ب. **لجنة التدقيق:** هي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة وتقتصر عضويتها على أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين (الاستقلالية) تتوفر لديهم الخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، وتتعلق مسؤوليتها بتدقيق عمليات إعداد التقارير المالية ومراجعة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، وكذلك مراجعة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة من قبل إدارة الشركة.

ت. **لجنة التعيينات:** يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين، من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة. ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين.

¹ Private Sector Corporate Trust , **Good Corporate Governance in State-Owned Corporations –Final Draft Guidelines**, 2002 , p: 17

² محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص: 142.

³ Singh, H. and Harianto, F. , **Management-Board Relationships, Takeover Risk and Adoption of Golden Parachutes**, Academy of Management Journal, Vol.(32), 1989, p:127

3. هيكل الملكية:

يقصد بهيكل الملكية تحديد من هم أصحاب رأس المال المملوك، بقيمة ونسبة مساهمتهم في المؤسسة، ويعتبر هيكل الملكية أحد أهم الآليات الهامة في الحوكمة، وأن الفصل الكامل بين الملكية والرقابة في حوكمة المؤسسات يعتبر شيئاً نادر الحدوث، فغالباً المتحكمون في المؤسسة يكون لهم حصة من الملكية (ملكية المؤسسات التي يتحكمون فيها)، وبعضهم قد يكون له الملكية بالكامل، كما أنهم أشاروا أيضاً إلى المواقف المختلفة للفئات المسيطرة على الملكية، من ثم كيفية تأثيرهم على إدارة الشركة¹.

تعتمد كافة نظم حوكمة المؤسسات على أربعة مبادئ هي: العدالة وقابلية المحاسبة عن المسؤولية، والمسؤولية والشفافية، وتعتمد التحديات الخاصة بمراعاة هذه المبادئ والالتزام بها على هيكل الملكية، فهناك نوعان شائعان لهياكل الملكية للمؤسسات: هيكل مركز يسمى نظام الداخليين، وهيكل مشتت يسمى نظام الخارجيين يتم التعرض لكل منهما فيما يلي:

أ. الهيكل المركز (نظام الداخليين): تتركز الإدارة والملكية في أيدي عدد قليل من الأفراد أو العائلات أو المديرين، ولأن هؤلاء الأطراف يؤثرون بشدة على طريقة تشغيل وعمل المؤسسة يطلق عليهم "الداخليون". ومعظم الدول وخاصة التي يحكمها القانون المدني لديها هياكل ملكية مركزة، ويقوم الداخليون في هياكل الإدارة المركزة، بممارسة السيطرة أو التحكم في الشركات بعدة طرق منها قيامهم بملكية أغلبية حقوق التصويت، حيث غالباً ما يقوم المساهمون أصحاب الملكيات الضخمة من الأسهم، بالتحكم في الإدارة عن طريق التمثيل المباشر في مجلس الإدارة وفي بعض الأحيان يملك الداخليون عدداً قليلاً من الأسهم ولكنهم يتمتعون بأغلبية حقوق التصويت، ويحدث ذلك عندما تتعدد أنواع الأسهم مع تمتع بعضها بحقوق تصويت أكثر من بعضها الآخر، وإذا ما تمكن بضعة أفراد من امتلاك أسهم ذات حقوق تصويت ضخمة فإن ذلك سيمكنهم فعلاً من أن يتحكموا في الشركة، حتى لو لم يكونوا هم أصحاب أغلبية رأس المال².

¹ بهاء الدين سمير علام، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية دراسة تطبيقية، مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار، مصر، 2009، ص: 26-27.

² محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص: 27.

ومما لا شك فيه أن لكل نظام من هياكل الملكية مزاياه وعيوبه ومن ثم له تحديات لنظام الحوكمة الخاص به، ومثال ذلك أن لدى كبار حملة الأسهم ومن يمتلكون الأصوات الكثيرة العديد من الوسائل الكفيلة بتدمير الشركات ومنها¹:

- تشجيع المجلس على الموافقة على شراء شركة منافسة لا لشيء إلا لتوسيع حصة شركتهم في السوق إسكاتا لصوت المنافسة.

- إقناع المجلس برفض الدمج أو الانضمام إلى شركات أخرى خشية فقدان السيطرة على الشركة حتى ولو كان الانضمام سيؤدي إلى تحسين أداء الشركة.

وباختصار فإن الداخليين الذين يستخدمون قوتهم دون مراعاة للمسؤولية، يهدرون موارد الشركة ويضعفون قدراتها الإنتاجية. ويشجعون المستثمر على التردد، ويحرمون الشركة من السيولة الموجودة في أسواق رأس المال.

ب. الهيكل المشتت (نظام الخارجيين): في هياكل الملكية المشتتة، يكون هناك عدد كبير من المالكين الذين يمتلك كل منهم عددا صغيرا من أسهم الشركة، وعادة ما لا يكون هناك لدى صغار المساهمين ما يحفزهم على مراقبة نشاط الشركة عن قرب، كما أنهم يميلون إلى عدم المشاركة في القرارات أو السياسات الإدارية. ومن ثمة يطلق عليهم "الخارجيون"، كما يشار إلى نظم الملكية المشتتة بنظم الخارجيين، وتميل الدول التي تطبق القانون العام مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى تطبيق هياكل الملكية المشتتة في الشركات².

وعلى النقيض من نظم الداخليين، فإن المنشآت في نظم الخارجيين تعتمد على الأعضاء المستقلين في مجالس الإدارة، لمراقبة السلوك الإداري والإشراف على بقائه تحت السيطرة. ويميل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى الإفصاح بشكل واضح وبدرجة متساوية عن المعلومات، وتقييم الأداء الإداري بشكل موضوعي، وحماية مصالح وحقوق المساهمين بقوة، ونتيجة لهذا يعتبر نظم الخارجيين أكثر قابلية للمساءلة وأقل فسادا، وتميل نحو تعزيز السيولة في الأسواق المالية³.

وعلى الرغم من تلك المزايا فإن الملاك المشتتون يميلون إلى الاهتمام بتعظيم الأرباح في الأجل القصير، ومن ثمة فإنهم يتجهون إلى الموافقة على السياسات والاستراتيجيات التي تنشأ عنها مكاسب في

¹ مركز المشروعات الدولية الخاصة ، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة، مرجع سابق، ص: 16.

² أمين السيد أحمد لطفى، المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص: 148.

³ عقبة قطاف، مرجع سابق، ص 63.

الأجل القصير، لكنها قد لا تعمل بالضرورة على تشجيع الأداء طويل الأجل للشركة، وقد يؤدي هذا في بعض الأحيان إلى إثارة الخلافات بين أعضاء مجلس الإدارة وأصحاب الشركات، وإلى تواتر التغييرات في هيكل الملكية نظرا لأن المساهمين قد يرغبون في التخلي عن استثماراتهم على أمل تحقيق أرباح أكثر ارتفاعا في مكان آخر، وكلا الأمرين يؤدي إلى إضعاف استقرار الشركة. أما صغار المستثمرين فلا يتوافر لديهم سوى حافز أقل لمراقبة قرارات مجلس الإدارة بيقظة وحرص، ولمحاسبة أعضاء مجلس الإدارة عن مسؤولياتهم، ونتيجة لهذا فقد يظل أعضاء الإدارة الذين يؤيدون اتخاذ تلك القرارات غير الصائبة في مناصبهم، بينما تكون مصلحة الشركة في التخلص منهم¹.

4. التدقيق الداخلي:

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي (المراجعة الداخلية) دورا مهما في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية، وذلك بزيادة قدرة الجمهور على مساءلة الشركة. فهي وظيفة إدارية تابعة لإدارة المؤسسة تعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى، لتقييم مدى مسابرة التطبيق العملي للخطط والسياسات المرسومة لتحقيق الأهداف المرجوة والعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى، والهدف الأساسي من المراجعة الداخلية هو مساعدة أعضاء الإدارة في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم وبقيا المراجع الداخلي لعمليات الفحص والتقييم وإعطاء نصائح للإدارة والتعليق حول العمليات التي تم مراجعتها، وعليه فيمكن القول أن المراجعة الداخلية هي عبارة عن نشاط مستقل داخل المنشأة يهدف إلى التأكد من دقة وفعالية الأنظمة والتعليمات والإجراءات المطبقة داخلها، وتزويد الإدارة بتقارير عن أي انحرافات أو نقاط ضعف حتى يتمكن الاعتماد عليها كأساس سليم لرسم السياسات والمحافظة على أموال المؤسسة وموجوداتها من أي ضياع أو اختلاس أو تلاعب أو سوء استعمال².

¹ نفس المرجع ونفس الصفحة.

² لطفى شعباني، المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناظراك، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004، ص ص: 70-72.

الفرع الثالث: الآليات الخارجية لحوكمة المؤسسات

تتمثل آليات حوكمة المؤسسات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة، ومن الأمثلة على هذه الآليات ما يأتي¹:

1. منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري:

تعد منافسة سوق المنتجات (الخدمات) أحد الآليات المهمة للحوكمة، فإذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح، فإنها ستفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس. وعليه فإن منافسة السوق تهذب سلوك الإدارة، وبخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا، وهذا يعني أن الإفلاس سوف يكون له تأثير سيئ على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة².

2. الاندماج والاستحواذ

مما لا شك فيه أن الاندماج والاستحواذ هي من الأدوات التقليدية لإعادة هيكلة الشركات. فالاستحواذ هو آلية مهمة من آليات الحوكمة وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاستحواذ أو الاندماج³.

3. التدقيق الخارجي

يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية التقارير المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك التقارير، وليس مصداقيتها فقط، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه،

¹ John, Kose and Kedia, Simi, **Design of Corporate Governance: Role of Ownership Structure, Takeovers, and Bank Debit**, 2003, p: 09.

² البشير زبيدي، مرجع سابق، ص: 31.

³ Abbott, L. G. and Parker, S., **Auditor Selection and Audit Committee Characteristics**, Auditing : A Journal of Practice and Theory Vol. (19), 2000, p:47

حيث أن لجان التدقيق المستقلة والنشيطة سوف تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة¹.

يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية للحوكمة الجيدة، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والجمهور بشكل عام.

4. التشريعات والقوانين

إذ ترتبط حوكمة المؤسسات بعدد من القوانين والتشريعات، مثل: ²قوانين الشركات، وأسواق المال، والبنوك، والإيداع والحفظ المركزي، والمحاسبة والمراجعة، والمنافسة ومنع الاحتكار، والضرائب والعمل، والخصخصة، والبيئة، وغيرها، وغالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآلية على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة³. لقد أثرت بعض التشريعات الخاصة بمهنة المحاسبة والقوانين المرتبطة بالنظام المحاسبي المالي في الجزائر على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم، يتمثل دوره بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية، ووضع خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق وتحديد قدرة المسؤولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة، والتي قد تكون مضرّة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة.

¹ The Institute of Internal Auditors (IIA), **The Role of Auditing in Public Sector Governance**, 2006, p :03.

² نعيم فهيم حنا، **نحو حوكمة النظام الضريبي المصري-نموذج مقترح-**، المؤتمر العلمي الخامس حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة الإسكندرية، مصر، 2005، ص:82.

³ Sarbanes, P. and Oxley ,M., **Sarbanes-Oxley Act of 2002** , A Congress , Washington DC. p:24.

المبحث الثالث: الإطار القانوني والتوجيهي لحوكمة المؤسسات في الجزائر

أدى الاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة المؤسسات إلى قيام العديد من الدول بإصدار تقارير وتوصيات خاصة بتطبيق هذا المفهوم، والجزائر قد بذلت جهودا لتعزيز أداء مؤسساتها، عن طريق القيام ببعض الإصلاحات لإيجاد مناخ مناسب يتوافق ومتطلبات الحوكمة، لذلك سوف نتطرق في هذا الجزء إلى واقع الجهود المبذولة في هذا المجال، وكذا التحديات التي تواجه الشركات الجزائرية لتطبيق حوكمة المؤسسات.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتشريعي للحوكمة في الجزائر

إن مفهوم الحوكمة في الجزائر ومبادئها متواجدة في نسيج عدد من القوانين الحاكمة ولوائها التنفيذية وتعديلاتها، فهذه التشريعات تسهم في إرساء البنية التحتية القانونية المنظمة للأعمال والتي تشكل بدورها الإطار الملائم لتطبيقات الحوكمة.

الفرع الأول: تطبيقات الحوكمة في القانون التجاري

لقد تمت مراجعة القانون التجاري؛ بشكل يوضح كيفية إسناد وتوزيع المسؤوليات داخل المؤسسات بإصدار المرسوم التشريعي رقم 08-93 المعدل والمتمم للقانون التجاري المتعلق بشركات المساهمة والتجمعات، الأمر رقم 27-69 المتضمن القانون التجاري. والقانون التجاري الموضوع وفقا للنموذج الفرنسي يحظى بترتيب منخفض من ناحية تقديم حماية تتسم بالكفاءة لحقوق المساهمين أو المقرضين. ومع ذلك بذلت الجزائر جهودا معتبرة في تعزيز أداء مؤسساتها، وذلك بقيامها بإصلاحات جذرية لإيجاد مناخ مناسب يتوافق ومتطلبات الحوكمة. وقد كللت هذه الجهود من خلال قيام المشرع الجزائري، بتنظيم إدارة الشركات التجارية بكافة أنواعها؛ بناء على بعض التشريعات من نصوص القانون التجاري الجزائري، دون أن يكون الهدف منها تطبيق أو ممارسة حوكمة المؤسسات.

نجد تطبيقات الحوكمة في القانون التجاري من خلال النصوص التي تحدد شروط اختيار أعضاء مجلس الإدارة وتحديد اختصاصاته، وتنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة بالشركة؛ إذ يمنع على عضو مجلس الإدارة أو غيره من الأطراف ذوي العلاقة بالشركة، أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيما يجريه من صفقات أو عقود لحسابها.

ويتجسد هذا الاهتمام كذلك، من تقرير مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة اتجاه الشركة والمساهمين والغير عن الأضرار الناتجة عن أعمالهم المخالفة للقانون، وعن أعمالهم التي تتجاوز حدود صلاحيتهم، وعن أي غش أو إهمال يرتكبونه في أداء مهامهم. وقد وردت في القانون التجاري الجزائري 129 مادة تذكر على الأقل مرة واحدة " مجلس الإدارة"، مجلس المديرين، عضو مجلس المديرين، مجلس المراقبة، عضو مجلس المراقبة، وهو ما يمثل 40% من المواد المتعلقة بالشركات التجارية، وقد تمحورت هذه المواد حول وظائف مجلس الإدارة واللجان التابعة له، بما يعزز حقوق وواجبات مجلس الإدارة¹.

كذلك أورد القانون التجاري مجموعة عبارات ومصطلحات عامة حول مراقب الحسابات (مراجع الحسابات)، إذ أطلق عليه تسمية مندوب الحسابات، حيث حصر دوره في التحقيق بالدفاتر والأوراق المالية للشركة، ومراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها، والتدقيق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها، والمصادقة على انتظام الجرد وحسابات الشركة والموازنة، وصحة ذلك. وكذلك التحقق من احترام مبدأ المساواة بين المساهمين، إضافة إلى إجراء التحقيقات والمراقبة المناسبة طيلة السنة المالية².

ونلاحظ أن مهام مندوب الحسابات في هذا القانون تحقق مبدئين أساسيين من مبادئ الحوكمة، الأول هو مبدأ الإفصاح والشفافية والثاني هو تحقيق العدالة بين المساهمين، ولكن يؤخذ على هذا القانون عدم اتساقه مع قانون تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر رقم 10-01، من خلال التسمية حيث يسمى مراقب الحسابات بمحافظ الحسابات، واختلاف في تحديد المهام. كما أن هذا القانون لم يذكر آليات واضحة لتحقيق مبدأ المساواة بين المساهمين، وأن الأهداف المشار إليها في هذا التعديل فيها الكثير من المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة المؤسسات.

¹ Houria Kherraf, **La gouvernance des entreprises familiales : Etudes de cas algerien**, Mémoire de magister en management, université d'oran, 2013-2014, p.131.

² الجريدة الرسمية، الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم، المادة 715 مكرر 4.

الفرع الثاني: تطبيقات الحوكمة في البنوك الجزائرية

من بين الأسباب التي دفعت السلطات الجزائرية لتبني تطبيقات الحوكمة في البنوك هي:¹

أ. أزمة البنوك الخاصة: نجمت عن ضعف رقابة بنك الجزائر لهذه البنوك قبل وبعد بداية نشاطها، مما أدى إلى وقوع أزمات مالية هزت القطاع المصرفي، ولعل أهم هذه الأزمات هي تلك التي هزت بنكي الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، وهو ما جعل اللجنة البنكية ومجلس النقد والقرض بسحب الاعتماد من عدة بنوك خاصة ذات رأس المال الجزائري على غرار: يونيون بنك، البنك الدولي الجزائري.

ب. معاناة البنوك العمومية من سوء الحوكمة: وقد ظهر ذلك جليا من خلال عمليات الاختلاس التي وقعت فيها بعض البنوك، إضافة إلى معاناتها الدائمة من إشكالية القروض المتعثرة، خاصة تلك المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية العمومية، كما أن هذه البنوك تعاني أيضا من ضعف الرقابة الداخلية والخارجية، وعدم تطبيقها لقواعد الحيطة والحذر المعتمدة عالميا².

مما جعل السلطات الجزائرية تبذل مجهودات كبيرة في سبيل ارساء الحوكمة بالبنوك والعمل على تطبيقها بشكل سليم، ونذكر من بين هذه المجهودات ما يلي:

1 . سن قوانين معززة لتطبيق الحوكمة بالبنوك: ومن أهم هذه القوانين نجد قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية (02-03) الذي أصدره بنك الجزائر في 14 نوفمبر 2002، والذي يجبر فيه البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل2، إضافة إلى قوانين محاربة الفساد المالي والإداري من خلال إصدار الأمر (96-22) والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاص بالصرف الأجنبي وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، والقانون رقم (01-06) المتضمن الوقاية من الفساد ومحاربتة.

¹ محمد بوطلاعة، مرجع سابق، ص: 151-152.

² عمر شريقي، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أكتوبر 2009، ص:10.

2 . برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة: والذي تضمن تحديث أنظمة الدفع بإدخال وسائل دفع وشبكات تبادل تضمن سرعة وتأمين العمليات البنكية، وتحسين إدارة المخاطر وتعزيز قواعد الحذر وترقية انضباط السوق وذلك في إطار بازل 2¹.

الفرع الثالث: تطبيقات الحوكمة في قوانين أخرى

تجدر الإشارة إلى أن التعديلات المتلاحقة الأخرى، الصادرة والمتعلقة بقواعد الإفلاس وقوانين بورصة الجزائر. وإصدار قانون مكافحة غسل الأموال في 5 أبريل 2005، وذلك بعد قضية بنك الخليفة² والقوانين المتعلقة بدعم الاستثمار جاءت مكملة لما جاءت به تعديلات القانون التجاري، باعتبارها الأدوات الرئيسية للتحوّل التام والسليم نحو اقتصاد السوق الذي ينبغي أن يكون محاطاً بإطار قانوني فعال يضمن الدعائم الائتمانية فيه، وهو ما يحققه النظام القانوني لحوكمة المؤسسات.

ويعتبر القانون الصادر سنة 2006 المتعلق بمحاربة الفساد خطوة رئيسية لدعم مبادئ حوكمة المؤسسات في الجزائر ومن أهم ما جاء به³:

- دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته.
- تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العمومي والخاص.
- تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية، من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته بما في ذلك استرداد الموجودات.
- عند توظيف مستخدمي القطاع العام، يجب مراعاة ضرورة إعداد برامج تعليمية تكوينية ملائمة لتمكين الموظفين العموميين من الأداء الصحيح والنزيه والسليم لوظائفهم، وإفادتهم من تكوين متخصص يزيد من وعيهم بمخاطر الفساد.

¹ تقرير الجزائر حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحكامة، الجزائر 1999-2008، نوفمبر 2008، ص: 10.

² خليصة مجيلي، مرجع سابق، ص: 30.

³ المواد 01 و 03 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 مؤرخ في 08 مارس 2006.

المطلب الثاني: ميثاق الحكم الراشد

بعد إطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمغرب في يناير 2008 والإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة المؤسسات بتونس في يونيو 2000، انضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة للشركات، وقد جاء إصدار المدونة الجزائرية لحوكمة المؤسسات في 11 مارس 2009 في الوقت المناسب تماما، فتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات ستساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال، وتعزيز النمو الاقتصادي، الذي يعد حجر الزاوية في تخطي الأزمة المالية العالمية وتقليل تداعياتها. وغياب الحوكمة في نطاق الشركة ذاتها، يحد من إمكانيات الابتكار والتطور، ولن يقوم رجال المصارف أو الشركاء أو المستثمرون بالاستثمار في مشروعات ضعيفة الحوكمة، ولذا فإن الالتزام بقانون حوكمة المؤسسات سيخلق موارد أكبر ويساعد على تنمية الأعمال¹.

الفرع الأول: استعراض الميثاق

قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة، بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007، بإنشاء مجموعة لحوكمة المؤسسات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات، ومؤسسة التمويل الدولية وبرنامج ميديا لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوضع إطار حوكمة المؤسسات الجزائرية².

كما انعقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009، أعلنت فيه كل من جمعية (LARE) واللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر، عن إصدار دليل حوكمة المؤسسات الجزائري بمساعدة المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية ويتضمن الميثاق جزأين وملاحق كما يلي³:

¹ صابرينا بوهراوه، الجزائر تنضم إلى ركب حوكمة الشركات، الإصلاح الاقتصادي، نشرة غير دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 23، 2009، ص:26.

² عمر علي عبد الصمد، نحو اطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص: 185-184.

³ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية، 2009، ص:17.

- يوضح الجزء الأول دوافع ضرورة الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية.
- يتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي يبني عليها الحكم الراشد؛ فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة، ومن جهة علاقة الأطراف الأخرى مع المؤسسة، بالإضافة إلى نوعية عرض المعلومات وأساليب نقل الملكية.
- تتضمن الملاحق أدوات ونصائح عملية تمكن المؤسسات من اللجوء إليها، بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق، كقائمة مرجعية لممارسة التقييم الذاتي لإدارة المؤسسات.

والهدف المنتظر من الميثاق هو تزويد المؤسسات الجزائرية بأداة إرشادية بسيطة؛ تسمح بفهم المبادئ الأساسية للحوكمة والالتزام بها مع رفع الوعي الجماهيري بالحوكمة. وقد عرف هذا الميثاق الحوكمة أو كما أطلق عليها الحكم الراشد بأنها: "عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة في آن واحد، لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة، وتقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك".¹

أما مبادئ الحكم الراشد، يتم شرحها في الميثاق كما يلي:²

1. **الإنصاف:** يعني توزيع الحقوق والواجبات بين الأطراف الفاعلة، وكذا الامتيازات المرتبطة بها بطريقة منصفة، بمعنى المساواة.
2. **الشفافية:** وتعني أن تكون الحقوق والواجبات وكذا الصلاحيات والمسؤوليات، واضحة ومفهومة بالنسبة للجميع.
3. **المسؤولية:** يجب أن تكون المسؤولية محددة بأهداف دقيقة وليست مقسمة بين الأفراد.
4. **التبعية:** كل طرف فاعل مسؤول أمام الآخر بشأن ممارساته لمسؤولياته.

وبعدها قامت مجموعة عمل حوكمة المؤسسات الجزائرية بإطلاق مركز "حوكمة الجزائر" Hawkamah El-Djazair في أكتوبر 2010، بالجزائر العاصمة ليكون بمثابة منبر لمساعدة المؤسسات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل، واعتماد أفضل ممارسات حوكمة المؤسسات الدولية، ورفع الوعي

¹ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مرجع سابق، ص:13.

² وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، المرجع نفسه، ص:27.

الجماهيري بحوكمة المؤسسات، ويعتبر هذا المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في البلاد، وتحسين قيم الحوكمة والديمقراطية، بما فيها الشفافية، والمساءلة، والمسؤولية¹.

الفرع الثاني: الأطراف الفاعلة في إطار ميثاق الحكم الرشيد

يقصد بها الأطراف التي لها علاقة في عملية الحوكمة وهي عبارة عن هيئات وأطراف داخلية وخارجية، بالنسبة لأصحاب المصلحة أو الأطراف الفاعلة الداخلية، فقد حاول ميثاق الحكم الرشيد أن يوضح المهام لكل طرف ودعا لاحترامها حتى لا يكون هناك خلط فيما بينها.

أولاً: أطراف فاعلة داخلية وعلاقتهم المتبادلة: هي الهيئات التي بواسطتها يتم مد الجسور بين وظائفها المختلفة وتتمثل في²:

1. **الجمعية العامة للمساهمين:** حسب ميثاق الحكم الرشيد فإن حقوق المساهمين تترجم بالامتيازات التي يمارسونها في إطار جمعيتهم العامة، مثل المشاركة في تقاسم الأرباح بطريقة نزيهة وشفافة، تسجيل السندات المالية بطريقة فعالة، إمكانية التنازل وتحويل السندات بشكل عقلاني، المشاركة والتصويت في الجمعيات العامة للمساهمين والحصول على المعلومات اللازمة والضرورية في الوقت المناسب وبالشكل الملائم. وحتى يتمكن المساهمون من التمتع بحقوقهم فعليا، على عاتق الجمعية العامة وجوب اعتماد مبادئ التنظيم والتسيير، التي تسمح للمساهمين من ممارسة صلاحيتهم كاملة، والمشاركة الفعلية في نقاشات ومداولات الجمعية العامة.

2. **مجلس الإدارة:** يتكون مجلس الإدارة من إداريين يعينون من طرف الجمعية العامة، أما بالنسبة للمهام التي يتكفل بها مجلس الإدارة؛ فهي محددة بواسطة القانون الأساسي للمؤسسة، وتكمل بواسطة اللوائح التي تتخذها الجمعية العامة لضمان توجيه استراتيجية المؤسسة وتنظيمها، ومراقبة تنفيذ أنظمتها وعلى مجلس الإدارة أن يراعي مبادئ الحوكمة للمؤسسة وتتمثل مهام مجلس الإدارة أساسا في:

أ. **مهام القيادة:** والتي من أهمها وضع استراتيجيات المؤسسة، بتناسق مع مصلحتها وبطريقة مفهومة وتوظيف أعضاء الفريق التنفيذي؛ بطريقة شفافة وتحديد رواتب الإداريين، بما يتوافق مع مصالح المؤسسة.

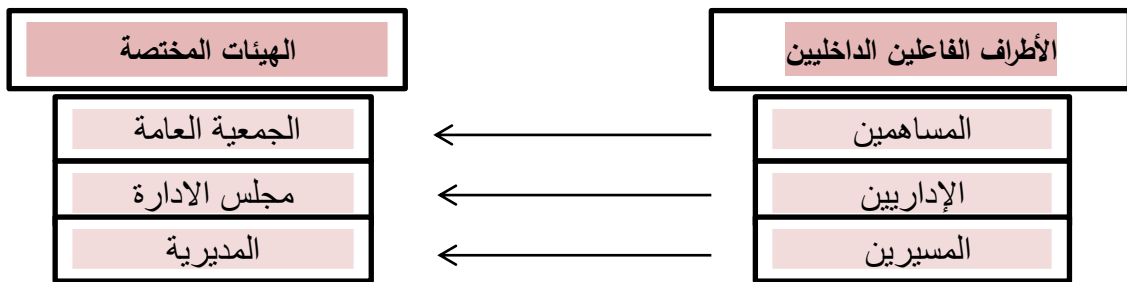
¹ علي العيادي، القطاع الخاص يدفع حوكمة الشركات في الجزائر، نشرة دورية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 21، 2011، ص: 01.

² وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الرشيد للمؤسسة الجزائرية، ص: 31-42.

ب. مهام الرقابة: حيث يقع على عاتق مجلس الإدارة، واجب التأكد من وجود أجهزة مناسبة في هذا المجال، وتتص التشريعات عن توظيف محافظ حسابات يتولى المراقبة القانونية باستقلالية ويتفاعل وثيق مع مجلس الإدارة، إذ يجب على هذا الأخير مراقبة تنفيذ البرامج والمشاريع والميزانيات وتقييم النتائج، والتأكد من سلامة النظام المحاسبي. وتنظيم أنشطة مجلس الإدارة والإشراف على الفريق التنفيذي؛ بطريقة فعالة والحرص على استقرار المؤسسة، وحتى يتمكن مجلس الإدارة من القيام بعمله يجب توفير ثلاث شروط على الأقل:

- أن يكون على الإداريين واجب القيام بالمهام الموكلة لهم وبطريقة متفانية.
 - أن يكون بوسعهم الوصول إلى المعلومات الدقيقة والحاسمة في الوقت المناسب.
 - أن يتمتعوا بمهارات تكفل لهم ممارسة مسؤولياتهم .
3. المديرية: تختار المديرية وتتصب من قبل مجلس الإدارة وتضطلع بمهامها تحت إشرافه، ويجب أن تكون أهدافها متناسقة مع مصالح المؤسسة وأهم الواجبات المنوطة بها هي:
- اقتراح استراتيجية المؤسسة وعرضها على مجلس الإدارة وتنفيذها في شكل مخططات وميزانيات معتمدة.
 - ضمان الإشراف والمراقبة على تسيير المؤسسة وتقديم تقرير بالنتائج المحققة مقارنة بالأهداف المحددة.
 - تزويد مجلس الإدارة بالمعلومات التي تفيده في القيادة والرقابة.
 -

الشكل رقم (2-4): الأطراف الفاعلين الداخليين وعلاقتهم المتبادلة

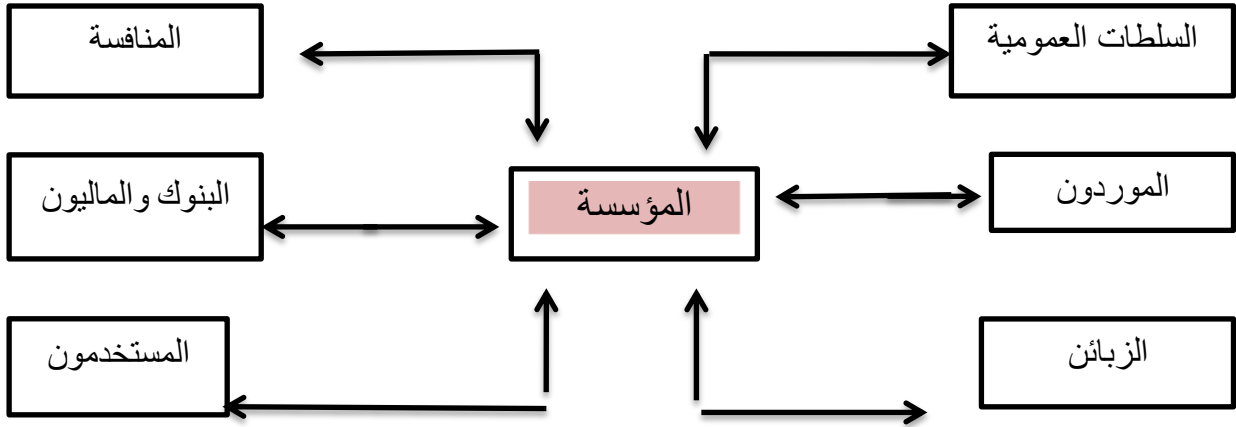


المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية، الجزائر، 2009، ص:30.

ثانيا: علاقة المؤسسة مع الأطراف الفاعلين الخارجيين

وهم أصحاب المصالح من خارج المؤسسة والمؤثرين في عمليات المؤسسة ونشاطها، وأهم هؤلاء الأطراف يُلخصهم الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-5): علاقة المؤسسة مع الأطراف الفاعلين الخارجيين



المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية، الجزائر، 2009، ص: 44.

ينص ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية على نشر التقارير المالية السنوية المطلوبة من المؤسسات وجميع المعلومات التي يكون لها تأثير مادي على تقييم المؤسسة، ويسمح لها بتسيير المعلومات عن أصحاب المصلحة الخارجيين؛ في إطار الالتزامات التعاقدية من أجل الشفافية الطوعية. كما يلزم مجلس الإدارة بتحديد سياسة نشر المعلومات، بما يتفق مع القانون وإيصال المعلومات المالية في الوقت المناسب بشكل كامل وموثوق منه.

الفرع الثالث: تقييم المبادرة

وجهت لميثاق الحكم الراشد مجموعة من الانتقادات يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

- عدم تناسقها مع مبادئ الحوكمة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالرغم من اعتبار الأخيرة نقطة استرشادية لجميع لوائح حوكمة المؤسسات على المستوى العالمي. ولقد توصلت نتائج إحدى الدراسات

¹ محمد بوظاعة، مرجع سابق، ص 156.

إلى أن أهم متطلبات الـ (OECD) لم يلبيها ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية إلا بنسبة 50% من المجموع الكلي، كما أن ما نسبته 21% موجود بصفة سطحية، وعليه يمكن القول أن المتطلبات الواردة في هذا الميثاق لا تلبي متطلبات مبادئ (OECD) بصفة اجمالية¹.

- عدم اشراك كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في صياغتها، حيث لاحظنا تغييب فعاليات المجتمع المدني، غرف الصناعة والتجارة، بورصة الجزائر، المؤسسات المالية والبنوك، النقابات... إلخ
- وجود العديد من متطلبات مبادئ الحوكمة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية مدرجة بشكل سطحي كإشارات فقط رغم أهميتها، كعدم تضمينه وصفا وافيا لمواصفات ومؤهلات عضو مجلس الإدارة، حيث اكتفى بالإشارة الى أعضاء ذوي خبرة ومهارات، بالإضافة إلى عدم وجود شرح دقيق ومفصل للجان مجلس الإدارة، عددها، كيفية إعدادها وتركيبها ومهامها².
- الحوكمة هي مسؤولية الحكومة بكل وزاراتها وليس وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط، حيث يتبادر للذهن أن هذه اللائحة موجهة فقط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي كان من الأجدر تبني الميثاق من طرف الحكومة الجزائرية ممثلة بكل الوزارات ذات الطابع الاقتصادي والإداري خاصة.
- على صعيد التسمية كذلك تطرح اشكالية عدم انسجامها مع المصطلحات العالمية السائدة، حوكمة الشركات أو المؤسسات، كما تم ترجمتها من طرف المجمع العربي للترجمة التابع لجامعة الدول العربية.
- عدم وجود اتساق وتوافق في المحتوى، من حيث المضمون وطريقة تناول متطلبات الحوكمة مع الأطر والأدلة التي أصدرتها مختلف الدول والهيئات الدولية، خاصة مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

¹ علي عبد الصمد عمر، نحو اطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، مرجع سابق، ص: 190.

² علي عبد الصمد عمر، إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر-دراسة مقارنة مع مصر-، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد12، 2013، ص.43.

المطلب الثالث: تحديات تطبيق الحوكمة في الجزائر

لاشك في أن الحوكمة في الجزائر تعتبر من بين الرهانات الكبرى التي يجب أن تسعى إلى تحقيقها، إلا أن هذا ليس بالأمر الهين نظرا للمشاكل التي تعاني منها والتي تحول دون تحقيق سير آليات الحوكمة فيها. ولعل أهم الأسباب التي كانت بمثابة حجر العثرة أمام الجزائر نذكر ما يلي¹:

- انتشار الفساد المالي والإداري، وهذا ما توضحه التقارير التي تصدرها الهيئات الرسمية الدولية. ففي تقرير أصدرته المنظمة الدولية للشفافية عن الفساد في العالم، يشير فيما يتعلق بالجزائر إلى أنها احتلت مراتب متأخرة جدا في انتشار ظاهرة الفساد. هذا ما يدل على أن الجزائر لم تقم بأي إجراءات لمحاربة هذه الظاهرة أما بالنسبة للفساد في المؤسسات الوطنية، حتى 75% من المؤسسات التي شملها استطلاع المنظمة الدولية للشفافية، نجد 6% من رقم أعمال هذه المؤسسات يوجه للعمولات والرشاوى.
- انعدام الشفافية وغياب المساءلة.
- الاقتصاد الجزائري يفتقر إلى سوق مالي بالمفهوم المتعارف عليه، مما عرقل المضي في تجسيد الخصوصية وكذا في تطوير النظام المصرفي بالشكل المطلوب.
- أما على مستوى المؤسسات فقد تواجه بعضا من²:
 - نقص المعلومات الكافية والضرورية، مما قد يعطي صورة غير صادقة عن الشركات.
 - غياب العلاقات السليمة بين أصحاب المصالح واستفحال عمليات التواطؤ والفساد بين مجالس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين.
 - غياب لجان مجلس الإدارة وأهمها لجنة التدقيق، ولجنة المكافآت والترشيحات، ومدى فعاليتها واستقلاليته، وتوفر أعضاء غير تنفيذيين مستقلين فيهما.
 - عدم توفر أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة بعدد مناسب يكونون قادرين على تقديم آراء واجتهادات مستقلة نابعة من إحساسهم بالمسؤولية، ومن خبراتهم وتفهمهم لعمل الشركة.
 - مشكل تركيز السلطات، مما يستدعي توضيح المسؤوليات داخل الفريق التنفيذي بوضع تنظيم هيكلي لضبط الصلاحيات والتقسيم الدقيق للوظائف.
 - العلاقات العدائية إن أمكن القول بين الشركات والمصالح الجبائية، مما يؤدي إلى انعدام النزاهة والشفافية.

¹ بشير زيدي، مرجع سابق، ص 53.

² خليصة مجبلي، مرجع سابق، ص: 36-37.

- انتشار الشركات العائلية وعدم الفصل بين الملكية والإدارة ، فأغلب الاقتصاديات العالمية التي يكون فيها تطبيق حوكمة المؤسسات فعالا تحاول أن تتباعد قدر الإمكان في تأسيس شركاتها عن الشركات العائلية، كما أنه ليس بالضرورة أن يكون رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي من يمتلك النسبة الأكبر من أسهم الشركة أو ممن يتمتعون بعلاقات واسعة مع مساهمي الشركة، ولكن من الضروري أن يتمتع هذا الرئيس بقدرة وكفاءة عالية في إدارة الشركة.

كما توجد نقطة أخرى تعبر عن الضعف الموجود في النظم التسييرية في الجزائر، حيث أنه من أجل الحصول على نظام جيد لا بد من التنسيق بين أربعة عناصر مهمة هي: القيم، الهياكل، إطارات التسيير والوسائل، إلا أن هذا التناسق للأسف غير موجود في الجزائر، ولا يوجد تطبيق فعلي للحوكمة بل هناك بعض المحاولات التسييرية من يوم لآخر، كما أن الطابع التسييري لا زال ذو طابع إداري، ومازال في الإطار البيروقراطي، إذ يولد عدم التناسق بين العناصر الأربعة السابقة مجموعة من الصراعات هي¹:

- صراع عدم الثقة.
- صراع تنظيمي: على مستوى جميع شركات الدولة هياكل لا تقدم النتائج التي انشئت من أجلها.
- صراع تسييري: هل الهياكل قادرة على تحقيق النتائج؟ هل تتمكن إطارات التسيير من تسيير الأدوات العمومية بالطريقة الجيدة؟
- صراع الوسائل: استعمال وسائل غير ملائمة مع الإطار التسييري مثل التقييم، كيفية التقييم، من يقوم بعملية التقييم.

وقد ورد في ميثاق الحكم الراشد الوطني بعض التحديات التي تواجه الشركات الجزائرية والتي تؤثر بشكل محسوس على نظام الحوكمة فيها، وإبراز هذه المشاكل نطرح التساؤلات التالية²:

• كيفية تحسين العلاقة مع البنك؟

هناك مشكلة واسعة الانتشار في بيئة الأعمال الجزائرية؛ تتمثل في صعوبة حصول الشركات على قروض بنكية، ذلك في ظل شكاوي البنك من نقص رأسمال هذه الشركات أو حساباتها السابقة أو المتوقعة والتي لا تعكس الحقيقة الاقتصادية، والحوكمة تهتم أساسا من خلال مبادئها بصحة الحسابات وارتباطها بالحقيقة الاقتصادية وزيادة شفافية الشركة في الجانب التاريخي والتوقعي.

¹ ناريمان بن عبد الرحمان وسارة بن الشيخ، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، 2013 ، جامعة ورقلة، ص: 06.

² وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية، مرجع سابق، ص: 24.

• **كيف يمكن جذب مستثمرين خارجيين إلى النواة الأولية للشركة التي غالبا ما تكون عائلية؟**
وهذا غالبا يطرح مشكلة الحذر المتبادل من الطرفين خاصة أصحاب الأقلية، خشية فقدان حقهم في المراقبة اللازمة لتسيير الشركة بالنظر إلى الأغلبية، وحل هذه المشكلة في التطبيق الصارم لمبادئ الحوكمة المتعلقة بحماية حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم.

• **كيف يمكن للشركة إقامة علاقة مع الإدارة الجبائية؟**
بمرور الوقت توسعت علاقة الحذر لدى الشركات الجزائرية حتى الخاصة منها مع الإدارة الجبائية، والحل في اتباع الشفافية والنزاهة في الإفصاح عن الحسابات، هو ما يعد عنصرا أساسيا في بناء مستقبلها بطريقة أكثر صفاء.

• **كيف يمكن توضيح العلاقة مع المساهمين؟**
تعرف الشركات نزاعات داخلية بين المساهمين والتي تعطي لفكرة الجمعية مفهوما سلبيا، والحل هو اعتماد مبدأ معاملة المساهمين على قدر من المساواة وتحديد حقوقهم وواجباتهم.

• **كيف يمكن توضيح العلاقات بين المساهمين والمسيرين غير المساهمين؟**
إن وجود المسيرين غير المساهمين أو غير المنتمين للعائلة يطرح العديد من المشاكل منها الثقة والامتنياز والأجر، وهذا يظهر الحاجة إلى توضيح العلاقات بين المساهمين والمسيرين، وتحديد هيئات مجلس الإدارة والمراقبة للجنة المديرين وغيره.

• **كيف يمكن توضيح المسؤوليات داخل الفريق؟**
إن تبني قواعد الحكم الراشد يسمح بتحديد أفضل للمسؤوليات التنفيذية التي تعاني؛ إما من تمييعها أو من تركيزها المبالغ فيه، وهذا يؤدي إلى ظهور الأزمات الداخلية سواء لدى الفريق التنفيذي أو بينه وبين المساهمين.

ومن أجل الوصول إلى ترسيخ مفهوم الحوكمة في المؤسسات الجزائرية يجب¹:

- مواجهة مظاهر الفساد بمختلف أشكاله.
- نشر ثقافة النزاهة وتوعية المجتمع والشركات بضرورة الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات، من خلال تأسيس هيئات خاصة وجمعيات تعمل على تنظيم ندوات ومؤتمرات من أجل نشر الوعي بأهمية الحوكمة.

¹ بشير زيدي ، مرجع سابق، ص: 54.

- الاستفادة من خبرة البلدان الرائدة في هذا المجال.
- تفعيل الأدوات الرقابية المختلفة.
- تفعيل وسائل الإعلام في إطار حوكمة الشركات خاصة في مجال تنشيط الأوراق المالية.
- تأسيس نظام حوكمة المؤسسات يكون قائما على أساس القواعد لا على أساس العلاقات.
- التأكيد على ضرورة الالتزام بأخلاقيات العمل في الشركات.

وفي هذا الصدد يقترح الخبراء ثلاث نواحي عامة تعتبر ناضجة ومعدة للإصلاح، من أجل تشجيع الحوكمة، الأولى هي ما يتعلق بالإطار القانوني، والثانية تتصل بالهيئة القائمة بالرقابة، والثالثة هي مهمة بعض اللاعبين الرئيسيين في السوق¹.

وباختصار فإن قوة حوكمة المؤسسات تتطلب ايجاد التفاعل بين الأنظمة الخارجية والداخلية، بين متطلبات نظام الشركات والمعايير المهنية الصادرة من جهة، وبين مجالس إدارات الشركات ولجان المراجعة من جهة أخرى، كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري².

من خلال ما سبق نلاحظ أن هناك بعض المساعي لتطبيق حوكمة المؤسسات في الجزائر، من خلال جملة الإصلاحات الهيكلية والمبادرات الفعلية؛ لتفعيل إطار الحوكمة ورغم كل ذلك تعتبر الجزائر من الدول المتأخرة في هذا المجال، ولا زالت تسير بخطى بطيئة. لذا فمن المهم العمل على زرع ثقافة الحوكمة، وزيادة جهود الدولة لتفعيل الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية.

¹ سميحة فوزي، حوكمة الشركات في مصر مقارنة بالأسواق الناشئة، دليل ارساء حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2003، ص:368.

² مصطفى حسن بسيوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي حول مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسبين والمدققين، الامارات العربية المتحدة، ديسمبر 2007، ص:27.

خلاصة الفصل:

يعد موضوع حوكمة المؤسسات من الموضوعات الهامة التي لاقت قبولا كبيرا من طرف كبرى الشركات؛ نظرا لأهميتها وللمزايا الإيجابية التي يمكن تحقيقها من ورائها، وخاصة ما يتعلق بمواجهة الأزمات المالية والحد من الآثار السلبية المترتبة عن الفساد المالي والإداري. حيث أصبحت أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة الشركات حاجة ملحة، في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والأزمات الناجمة عن سوء ممارسات الإدارة. وقد أظهرت السنوات السابقة أن اقتصاديات العديد من الدول قد تعثرت نتيجة افتقارها إلى الحوكمة الجيدة، مما ألقى أضرارا بالغة بالمساهمين والدائنين والموردين والغير، وأصبحت مبادئ حوكمة المؤسسات طرفا محوريا في عملية الإصلاح.

وينتظر من تبني مفهوم حوكمة المؤسسات تعزيز الإفصاح والشفافية، الأمر الذي يساعد في محاربة الفساد ومنع الأزمات والانهيارات المالية، ويمكن القول أن أهمية الحوكمة تتضح من خلال أهدافها؛ التي تتمثل في تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة المؤسسة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة السندات جميعا، مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة. أما نجاحها فيعتمد على تضافر جهود الأطراف المرتبطة بتطبيقها، الذي يختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروف وبيئة أعمال كل دولة.

ولاشك أن الهدف الأساسي من الإفصاح والشفافية كأحد أهم مبادئ الحوكمة، هو التأكد من توفر المعلومات المالية وغير المالية لكافة المتعاملين، بالشكل الذي يساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار، والإفصاح بشكل عام عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية، وأداء الشركة وهيكل الملكية وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية، لذلك يخصص الفصل الموالي لدراسة العلاقة التبادلية بين معايير المحاسبة الدولية وحوكمة المؤسسات، من جهة وكيفية تحقيق الهدف المشترك بينهما في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع الإشارة لحالة الجزائر.

الفصل الثالث

العلاقة المتبادلة بين محكمة
المؤسسات ومعايير المحاسبة
الدولية ودورها في جذب
الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

إن الأزمات المالية التي حدثت بسبب افتقار الإدارة إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف، وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية؛ التي تحقق الإفصاح والشفافية في إظهار حقيقة الأوضاع المالية للشركات. والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى، أثارت مسألة مهمة جدا تتعلق بنوعية وجودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية.

مما حتم البحث عن وسيلة لتغيير هذه الصورة واستعادة ثقة المستثمرين، من خلال تطبيق حوكمة المؤسسات والتي تمكن من إبراز سياسات الشركات والاستراتيجيات المتبعة في عمليات اتخاذ القرارات. اعتمادا على المعلومات المحاسبية باعتبارها وسيلة لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة، وبما أن المعلومات المطلوبة قد تختلف من شخص إلى آخر، فإن النظام المحاسبي لأي مؤسسة يجب أن يكون قادرا على توفير أنواع مختلفة من التقارير المالية، والتي يمكن اعتبارها أداة من أدوات الرقابة وتقييم الأداء، وحتى يتمكن الفرد من قراءة هذه القوائم والتقارير المالية المعقدة ينبغي عرضها وفق معايير محاسبية مقبولة على المستوى الدولي.

ولتوضيح العلاقة بين حوكمة المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية ودور تلك العلاقة في جلب المستثمر الأجنبي، نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل إلى معايير المحاسبة الدولية وتبنيها في الجزائر.
- المبحث الثاني: العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية.
- المبحث الثالث: أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية والحوكمة في جلب المستثمر الأجنبي مع الإشارة إلى حالة الجزائر.

المبحث الأول: مدخل إلى معايير المحاسبة الدولية وتبنيها في الجزائر

اختلفت الممارسات المحاسبية في الدول، إذ يوجد عدة أنماط لمعالجة العمليات المالية، مما أدى إلى السعي لتقليص هذه الاختلافات والوصول إلى قواعد ومبادئ محاسبية متفق عليها، سعيا نحو توحيد محاسبي دولي. لذلك نسعى من خلال هذا المبحث إلى توضيح الأسباب التي جعلت من الدول تتجه نحو التوحيد المحاسبي ومراحل تطور المعايير المحاسبية الدولية، وتطبيق الجزائر لها من خلال تبني النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: تعريف المعايير المحاسبية الدولية والخلفية التاريخية لها

نتناول في هذا الإطار تعريف المعايير المحاسبية ومنها الدولية، أسباب نشوئها وخلفيتها التاريخية.

الفرع الأول: تعريف المعايير المحاسبية الدولية وأسباب نشوئها

تعرف المعايير المحاسبية بأنها: "نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق، بحيث تختلف المعايير عن الإجراءات فالأولى لها صفة الإرشاد، أما الثانية فتتناول الصيغة التنفيذية لهذه المعايير".¹

كما تمثل المعايير المحاسبية: "أحكاما خاصة بعنصر محدد من القوائم المالية أو بنوع من العمليات أو الأحداث"، هناك من يشير إلى أن المعايير تمثل أحكاما خاصة بعنصر محدد من القوائم المالية، أو بنوع معين من العمليات أو الأحداث. إلا أن هناك من يشير إلى أن المعايير تمثل محاولة هامة لتقليص فرص الاختلاف بين التطبيق العملي وجعل نتائج الوظيفة المحاسبية قابلة للمقارنة.²

من التعاريف السابقة يمكن القول أن المعيار المحاسبي هو مرشد لما سيكون عليه التطبيق العملي، يساعد على قياس الأحداث وتوصيل المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرار، تصدره هيئات رسمية دولية أو جهات حكومية حتى يقبل ويعترف به.

¹ حسين القاضي ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008، ص: 103.

² تيجاني بالرقى، موقف المنهج المعياري والمنهج الإيجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 05، جامعة سطيف، 2005، ص: 80.

أما المعايير المحاسبية الدولية (IAS¹) فهي المعايير المحاسبية التي تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية عبر العالم. حيث تعرف المحاسبة الدولية بأنها: "نظام عالمي تتبناه جميع الدول، عن طريق وضع مجموعة من المبادئ والمعايير المقبولة دولياً، تحديد الأساليب، الإجراءات وكيفية تطبيقها في جميع الدول"².

مما يعني أن المحاسبة الدولية هي مجموعة من المعايير المحاسبية المقبولة، التي تستعمل على نطاق دولي. ويعتبر ارتباط الأسواق المالية العالمية العنصر الرئيسي الذي جعل من الضروري التوفيق بين القواعد المحاسبية، إذ لوحظ في الواقع ما يلي³:

- عدم إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية في نفس الوقت، لنفس المؤسسة، وكذلك بين مختلف المؤسسات.
- مستوى الذاتية الهام في مسك الحسابات وإعداد القوائم المالية.
- المعلومات المالية غير معترف بها وغير مدرجة في جميع بورصات الأوراق المالية في العالم.
- اللغة المالية غير متجانسة على المستوى الدولي وتتسم في بعض الأحيان بانعدام الشفافية وتدني نوعية المعلومات المقدمة.

هذا أظهر الحاجة إلى مرجع محاسبي دولي موضوعي يلقي القبول من الجميع، تبدأ خطاه بتوفيق القواعد والممارسات المحاسبية إلى حين الوصول إلى التوحيد المحاسبي الدولي. على العموم يمكن رصد محورين أساسيين استدعيا العمل على تنظيم المحاسبة دولياً⁴:

أولاً: الحاجة إلى تقدم وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة نفسه

ظهرت في منتصف سبعينيات القرن الماضي، حاجة ملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة، بين المحاسبات الوطنية في مختلف الدول. فتعددت وتناقضت

¹ IAS: International Accounting Standards.

² يوسف محمد جريوع وسالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص: 28.

³ Stephan BRUN, Essentiel des normes comptables internationales IAS-IFRS, Ed. GUALINO, Paris, 2004, P:18.

⁴ مدونة صالح محمد القرا، لماذا معايير المحاسبة الدولية، وثيقة انترنيت متوفرة على الموقع:

(تم الاطلاع عليها يوم 2014/02/08). <http://sqarra.wordpress.com/mater>

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المعالجات لنفس الظاهرة في المؤسسة الواحدة، من دورة محاسبية إلى دورة أخرى (مخالفة مبدأ الثبات)، كذلك الحلول المتناقضة بين المؤسسات على المستوى الوطني (مخالفة مبدأ قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة)، ناهيك عن الاختلاف الكبير القائم على المستوى الدولي، نجد مثلا:

- الإيجار التمويلي، مرة يعتبر أصلا وأحيانا يعتبر مصروفا دون ضوابط.
 - تقويم المخزون السلعي آخر الدورة، فقد أحصت لجنة توجيه المعايير المحاسبية وجود خمس عشر طريقة مختلفة للتقويم تؤدي إلى أرباح مختلفة.
 - وجود اختلافات كبيرة في شكل ومضمون القوائم المالية حتى في الدولة الواحدة.
- ظهرت أيضا اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية، أي الانتقال إلى لغة محاسبية تلقى قبولا وطنيا ودوليا، فمثلا: هناك اختلافات في تحديد مفهوم الأصول، المصروفات والخسارة، الأمر الذي أدى إلى إعداد ميزانيات وقوائم دخل متناقضة البيانات، وغير قابلة للتوحيد وغير قابلة للمقارنة.

ثانيا: انفتاح البورصات وأسواق المال عالميا

تماشيا مع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية؛ فقد ألح المجتمع الاستثماري الدولي، على ضرورة تحسين المعايير الدولية القائمة وإصدار معايير جديدة تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق المال. خلال سنوات 1994-1999، تم الاتفاق مع الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية (¹IOSCO)، على عدد من المعايير الشاملة الواجب إصدارها بغية اعتمادها وقبولها لأغراض متطلبات الأسواق المالية. فقد أدى الانفتاح الاقتصادي العالمي إلى ما يلي²:

- عولمة الاقتصاد، نمو وتحرير التجارة الدولية والاستثمار الدولي المباشر.
- تطور الأسواق المالية العالمية.
- الخصخصة في معظم دول العالم.
- تغيرات في أنظمة النقد الدولية.
- تزايد قوة الشركات العابرة للقارات، سواء عن طريق إنشاء فروع لها في الأقاليم والدول، أو السيطرة على شركات أخرى.

¹ IOSCO: International Organization of Securities Commission.

² مسعود صديقي ومرزوق مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، 2010، ص: 09-10.

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية وحدورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

- تضاعف المعاملات التجارية الدولية سواء بين الحكومات أو المؤسسات.
- تزايد نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، التي أعطت مؤشرات لوجوب إيجاد توازن بين الاستثمار في الأوراق المالية والاستثمار المباشر واحتمالية تضاعفه في المستقبل بين الدول.
- الحاجة إلى أسس ومعايير تتعدى الحدود الإقليمية، من شأنها أن تضبط التعاملات التجارية، المصرفية والمالية.
- تزايد نسبة العدوى من الأزمات الاقتصادية والمالية والظواهر الاقتصادية الأخرى، وخاصة التضخم وتقلب أسعار الصرف.
- العملات الأجنبية وسرعة تبادلها بين دول العالم والشركات الدولية.
- ظهور هيئات ومنظمات محاسبية مالية دولية تدعو إلى إيجاد الحلول للمشاكل المحاسبية الدولية.
- التطور الكبير في أنظمة المعلوماتية والاتصال.
- التنقل الدولي غير المقيد لعوامل الإنتاج خاصة حركة رؤوس الأموال بين مختلف القارات، الناتجة عن التحفيز التي تمنحها الدول من أجل جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات.

الفرع الثاني: الخلفية التاريخية للمعايير

بدأت فكرة ظهورها سنة 1973، وهناك اتفاق على أن تطورها يتم تلخيصه في ثلاث مراحل، حيث أن كل مرحلة لها مميزات الخاصة بها، والأحداث والوقائع التاريخية التي بلورت فلسفتها، ونحاول في هذا العنصر التعمق أكثر في دراسة هذه المراحل، لما لذلك من أهمية في معرفة كيفية صناعة هذه المعايير.

المرحلة الأولى: من عام 1973 الى غاية عام 1992 (مرحلة تأسيسية)

تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية¹ IASC بتاريخ 29 جوان 1973 في لندن، بموجب اتفاق أبرم بين ممثلي المنظمات المحاسبية المهنية لـ: 10 دول هي "استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، أيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية"²، والتي شكل ممثلوها أول مجلس إدارة للجنة، وقد كان هدف تأسيس اللجنة في تلك المرحلة مقتصرًا على ما يلي:³

¹ IASC: International Accounting Standards Committee.

² Robert Obert, **Pratiques des normes, Normes IFRS et USGAAP**, 5^e édition, DUNOD, 2013, p:08.

³ مركز الدراسات والمعلومات، صناعة معايير المحاسبة الدولية-التطور ودور المحاسن والهيئات الوطنية والدولية، هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2005، ص:13.

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسّمات ومعايير المحاسبة الدولية وحورهما في جلب الاستثمار الأجنبي المباهر

- مناقشة القضايا المحاسبية الوطنية فيما بين الدول المشاركة على نطاق دولي.
 - طرح أفكار محاسبية يمكن تبنيها وإصدارها كمعايير محاسبية دولية تخدم المصلحة العامة.
 - تحقيق قدر من التوافق بين الممارسات المحاسبية فيما بين الدول المشاركة يسمح بالقابلية للمقارنة.
 - العمل على تحقيق قدر من القبول الدولي لما يصدر عن اللجنة من معايير.
- ونشير هنا إلى أنه على الرغم من أن تاريخ تأسيس اللجنة، يرجع لنفس السنة التي تم فيها تأسيس مجلس معايير المحاسبة الأمريكي¹، إلا أن الغرض منه لم يكن خلق كيان محاسبي منافس، كما لم يكن في تصور مؤسسيه في ذلك الوقت، أنه سيكون له ذلك الوزن والقبول العالمي الذي يحظى به الآن في صناعة وتطوير المعايير المحاسبية، كما تميزت هذه الفترة بضعف القبول الدولي لهذه المعايير وانتشارها المحدود نسبياً، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل أهمها²:
- الدور التنسيقي والتوحيقي في إصدار المعايير، والخلل في إجراءات إصدارها.
 - عدم استقلالية لجنة معايير المحاسبة الدولية وتبعيتها للاتحاد الدولي للمحاسبين.
 - الخلل الهيكلي في عضوية لجنة معايير المحاسبة الدولية وعدم شمولها على كافة الأطراف المستفيدة من المحاسبة.
 - عدم وجود جهة تنفيذية قادرة على إلزام الشركات بتطبيق المعايير.
- كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة ميزتها بعض الأحداث التي ساهمت في زيادة قبولها ولو بشكل نسبي، نذكر منها³:

- سنة 1975 تم إصدار أول معيارين محاسبين في صيغتهما النهائية.
- سنة 1982 تم توسعة مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى 17 عضواً.
- سنة 1989 أصدرت جمعية الخبراء المحاسبين الأوروبية، إصداراً يشير إلى أن المصالح الأوروبية يخدمها تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ويحث الدول الأوروبية على المزيد من المشاركة الفعالة في

¹ FASB: Financial Accounting Standards Board.

² حسين يوسف القاضي وسمير معذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول: عرض البيانات المالية، دار الثقافة، عمان، 2012، ص: 20-25.

³ Guide de référence sur les IFRS , Deloitte, Edition 2014, P17.

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسّمات ومعايير المحاسبة الدولية ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

أنشطة اللجنة، وفي نفس السنة كذلك أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين¹ IFAC، منشورا بحث فيه الشركات المملوكة للقطاع العام على تبني معايير المحاسبة الدولية.

نشير كذلك إلى أنه خلال هذه الفترة وبالضبط سنة 1989، تم اعتماد لأول مرة إطار مفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية، تحت مسمى: إطار إعداد وعرض البيانات المالية.

المرحلة الثانية: من سنة 1993 إلى غاية سنة 2001 (مرحلة انتقالية)

تميزت هذه الفترة ببدء الأنشطة الرامية إلى زيادة قبول الهيئات النظامية الدولية وأهمها المنظمة الدولية للبورصات العالمية IOSCO، حيث وبداية من سنة 1993 بدأت هذه المنظمة في دراسة معايير المحاسبة الدولية وإقرار قبولها، وأول معيار تم قبوله هو IAS7 قائمة التدفقات النقدية، وخاطبت المنظمة رسميا لجنة معايير المحاسبة الدولية؛ حيث طلبت منها ضرورة العمل على تطوير مجموعة من معايير المحاسبة، تشكل في مجموعها هيكلًا متكاملًا أطلق عليه عصب المحاسبة. يفي بأغراض التقرير المالي، حتى يمكن مطالبة الشركات المقيدة في الأسواق المالية الدولية بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.²

المرحلة الثالثة: من عام 2001 إلى غاية الآن (مرحلة عادة الهيكلة)

في الشهر الأول من سنة 2001 حل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB³، محل لجنة معايير المحاسبة الدولية، وتم تسمية المعايير الجديدة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS⁴، أما المعايير القديمة غير المعدلة تبقى تحتفظ باسم IAS إلى حين تعديلها إذا لزم الأمر، حيث صدر أول معيار سنة 2003: IFRS₁: "تبني معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة"، والذي صدر لتغطية الإجراءات المحاسبية، الواجب إتباعها عند تبني أي مؤسسة لمعايير التقارير المالية الدولية لأول مرة.⁵ وقد بلغت عدد المعايير الصادرة عن اللجنة 41 معيارًا حتى سنة 2000، ليتم بعد ذلك دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء بعض منها لينخفض عددها إلى 22 معيارًا، أما المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فقد تم إصدار 17 معيارًا، ومع إلغاء المعيار الرابع (عقود التأمين) أصبح لدينا 16 وذلك إلى غاية سنة 2020.

¹IFAC: International Federation of Accountants .

² حسين يوسف القاضي وسمير معذى الريشاني، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، (مرجع سابق)، ص:27.

³ IASB: International Accounting Standards Board

⁴ IFRS: International Financial Reporting Standards

⁵ محمد أبو نصار، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2016، ص:11.

وقد ساهمت عدة عوامل في الحاجة إلى تبني هذا المدخل الجديد في صياغة معايير المحاسبة الدولية، تتمثل في¹:

- النمو السريع في أسواق رأس المال الدولية.
- جهود المنظمات العالمية (مثل منظمة التجارة العالمية) والهيئات الإقليمية (مثل الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة في دول أمريكا الشمالية...) لإزالة الحواجز أمام التجارة الدولية.
- التأثير المتزايد لمعايير المحاسبة الدولية على متطلبات المحاسبة وممارساتها على المستوى القومي.
- طلب المستخدمين المتزايد على الأنواع الجديدة من المعلومات المالية ومعلومات الأداء الأخرى.
- التطورات الجديدة في التوزيع الإلكتروني للمعلومات المالية ومعلومات الأداء الأخرى.
- ويمكن تلخيص أهم أحداث هذه المرحلة، نحو تحقيق معايير المحاسبة الدولية فيما يلي:
- في سنة 2001: وافق مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية، على برنامج مشترك من أجل تحسين معايير كل منها وتحقيق التقارب فيما بينهما.
- في سنة 2002: يوافق الاتحاد الأوروبي على اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بدءاً من عام 2005.
- في سنة 2004: مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة في اليابان، يوافقان على تقارب معايير التقارير المالية الدولية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في اليابان.
- عام 2005: انتقلت نحو 7.000 شركة من الاتحاد الأوروبي دفعة واحدة إلى تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة.

الفرع الثالث: التطور المستمر للمعايير

إن المعايير المحاسبية تتميز بالمرونة وقابلية التعديل والتغيير، استناداً إلى التغيير في الظروف الاقتصادية، فوضع المعايير وتحديثها عبارة عن عملية مستمرة، تستجيب للمستجدات على ساحة الأعمال في البيئة الدولية وتواكب التغيرات والتطورات على الساحة الاقتصادية باعتبار المحاسبة جزءاً لا يتجزأ منها ، فهي بالتالي بعيدة عن الجمود شأنها في ذلك شأن مواضيع العلوم الإنسانية الأخرى.

¹ - ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، تعريب خالد علي أحمد وإبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006، ص: 119.

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسّمات ومعايير المحاسبة الدولية ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

وقد يحدث التغيير في المعايير المحاسبية الدولية بسبب ظهور معايير محاسبية محلية، كالمعايير البريطانية والمعايير الأمريكية، تعالج بعض الأمور المستجدة، أو من أجل الارتقاء بمستوى الإفصاح في التقارير المالية وزيادة الموثوقية والدقة في المعلومات المالية.

ويأخذ التطور المستمر في المعايير المحاسبية الدولية أشكالاً عديدة يمكن إدراجها فيما يلي¹:

- تعديل المعايير الموجودة، وذلك بإلغاء بعض البدائل المحاسبية أو تعديل التعريفات أو الغاء بعض الممارسات المحاسبية.
- دمج التفسيرات في المعايير.
- دمج بعض المعايير ببعضها البعض لوجود عامل مشترك بينها.
- سحب بعض المعايير لعدم وجود اتفاق عالمي على صيغة تطبيقها.
- الغاء بعض المعايير بمعايير لاحقة.

المطلب الثاني: أهمية وخصائص تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

من المعروف أن المحاسبة تهدف بشكل عام إلى تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة وإيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي يستوجب وجود معايير محددة يتم القياس بموجبها، من ثم تظهر أهمية ومزايا تطبيقها.

الفرع الأول: أهمية ومزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS

تعد المعايير المحاسبية الدولية الأساس لإعداد القوائم المالية على الصعيد الدولي وتستمد أهميتها من القبول الدولي والاعتراف بها عالمياً، علاوة على أنها تزيد من ثقة المتعاملين في الأسواق المالية الدولية اتجاه القوائم المالية، كما تسمح بإجراء المقارنات على عدة مؤسسات وتقديم الواقع الاقتصادي عن تعاملات المؤسسة.

كما توفر مجالاً لغوياً مشتركاً للمحاسبة التي تعالج كل العمليات وتتوافق مع التطورات الاقتصادية باستمرار. كما تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي بتوفيرها لمعايير

¹ - خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2007، ص: 34-36.

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسّمات ومعايير المحاسبة الدولية وحورمها في جلب الاستثمار الأجنبي المباهر

محاسبية دولية موحدة، تسمح بإعداد قوائم مالية مجمعة للشركات المتعددة الجنسيات. كما تسهل مهمة مصالح الضرائب في مختلف الدول نظرا للتنسيق في تطبيق أساليب الاعتراف بالإيرادات والتكاليف¹.

يمكن تلخيص مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في النقاط التالية²:

- الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية، فقد سمح تطبيق المعايير الدولية للشركات الأوروبية مثلا بالاستفادة من أسواق المال الأمريكية خصوصا بورصة STREET WALL في نيويورك. كذلك بدأت بوادر تداول بيني في أسواق المال للشركات المساهمة في دول الخليج، نظرا لكونها تعتمد عموما معايير المحاسبة والتدقيق الدولية في إعداد تقاريرها المالية.
- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.
- إن تأسيس معايير محاسبية دولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل في الأسواق العربية وحتى الدولية؛
- توفر معايير دولية يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا.

الفرع الثاني: خصائص المعايير الدولية للمحاسبة

تتميز المعايير المحاسبية الدولية بخصائص يمكن إيجازها فيما يلي³:

- تتميز بإطار مرجعي مستمد من نموذج التوحيد المحاسبي الأنكلوساكسوني، معدة من طرف الممارسين لمهنة المحاسبة.

¹ عاشور كتوش وبلعزوز بن علي، المحاسبة العامة والمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS)، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، 2009، ص: 16.

² بن عيشي بشير، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية: متطلبات التطبيق، صفحة 02-03، وثيقة انترنيت متاحة على الموقع: www.eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/04/10.rtf (تم الإطلاع عليها يوم 2010/02/08).

³ Stephan BRUN, Op.cit, Page 37.

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسّمات ومعايير المحاسبة الدولية ودورهما في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

- إعداد المعايير يتم بالاعتماد على مقارنة تعكس الواقع الاقتصادي للعمليات، بتغليب جوهر العملية على شكلها القانوني.
- تفضيل مصلحة المستثمرين، المساهمين والدائنين في المؤسسة.
- تتم معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة، أي وفق إطار تصوري.
- توحيد شامل للقواعد المحاسبية وعناصر القوائم المالية وأهمية الملحق.
- إدخال مفهوم القيمة العادلة للتمكين من التقدير الجيد للوضع الحقيقية للمؤسسة.
- إدخال مفهوم الاستحداث أو القيمة الحالية بهدف معرفة أثر عنصر الزمن على عملية تقييم الأصول والخصوم.
- الأخذ بعين الاعتبار قياس الخسارة والتناقص في قيمة الأصول.
- التطبيق بأثر رجعي للتوحيد المحاسبي، أي كما لو كانت المعايير مطبقة من قبل.

الفرع الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تعد التقارير المالية بمثابة المنتج النهائي لمخرجات النظام المحاسبي للوحدة الاقتصادية، والذي مدخلاته بيانات المعاملات والأحداث الاقتصادية، حيث يتم عمل المعالجات المحاسبية وتسجيل بيانات المعاملات والأحداث الاقتصادية، التي تدخل النظام المحاسبي ويتم الحصول على المخرجات في صورة التقارير المالية، في حين تعد هذه الأخيرة مدخلات لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بعد دراستها وتحليلها¹. قبل أن نتعرف على المقصود بجودة المعلومات المحاسبية نقوم أولاً بتعريف المعلومات المحاسبية، التي يمكن القول بأنها: "كل المعلومات الكمية المالية، التي تخص أحداث اقتصادية ماضية، حاضرة ومستقبلية، التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبي في شكل كشوف وتقارير مالية مقدمة للجهات الخارجية وفق قواعد محددة"².

أما جودة المعلومات فيقصد بها الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية. هذه الخصائص تكون ذات فائدة بالنسبة للمسؤولين عن وضع المعايير المناسبة، والمسؤولين عن إعداد التقارير

¹ أحمد شوقي، جودة التقارير المالية، الأهرام الاقتصادي، متاح على الموقع، articles.aspx.htm ، (تم الاطلاع يوم: 2018/07/12).

² Nadédjo BIGOU-LARE, **Le Syscoa et la pertinence de l'information comptable: Une analyse de La pratique dans les entreprises togolaises**, P: 04, Document internet disponible sur le site :

www.afc-cca.com/archives/docs.../BIGOU-LARE.pdf (Consulté le 21/10/2010).

المالية، في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة. كما تستمد المعلومات قيمتها من تأثيرها على القرارات من جهة، ومن تكلفة الحصول عليها من جهة أخرى¹. والجودة تعني مصداقية المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها². يؤدي التركيز على أهمية التقارير المالية، كمصدر أساسي للحصول على المعلومة المحاسبية الضرورية لاتخاذ القرارات، لمساعدة المستفيدين الخارجيين، في اتخاذ القرارات المناسبة، وحتى يتحقق هذا لا بد وأن تتصف المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص والتي تمثل المعايير التي تحدد من خلالها درجة جودتها، وقد حاولت عدة جهات متخصصة تحديد وتوضيح هذه الخصائص، غير أن ما اعتمد عالمياً هي الخصائص أو المعايير التي وضعت وتم تعريفها من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية³. وهذه الخصائص تتمثل في ما يلي:

- 1. القابلية للفهم:** إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالتقارير المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، مع افتراض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية للمؤسسة، ويجب عدم استبعاد المعلومات المتعلقة بالمسائل المعقدة في التقارير المالية إذا كانت ملائمة لاتخاذ القرارات بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين⁴.
- 2. الملاءمة:** يمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومة المحاسبية والتقليل من البدائل المتاحة أمامه، وحتى تكون ملائمة يجب أن تستوفي الشروط التالية⁵:

¹ تيجاني بالرفي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الأسواق المالية الناشئة، الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، أبريل 2009، ص: 501.

² ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، جامعة غزة، 2009، ص: 54.

³ علي عبد الغني اللايذ وآخرون، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، مجلة التقني، المجلد 26، العدد 04، 2013، ص: 103.

⁴ طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص: 89-90.

⁵ مبارك بوعشة وهبة بوشوشة، دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات، الفرص والآفاق"، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009، ص: 03.

- أن تتوفر في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة، فأجل الحصول على المعلومة يكون على حساب فائدتها.
- أن تحسن من قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.
- أن تتميز بإمكانية التحقق من التوقعات وذلك عن طريق الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية.
- أن تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.

3. المصادقية (الموثوقية): لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها، وتتميز المعلومات بالمصادقية إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز وبإمكان المستخدمين الاعتماد عليها، وحتى تتسم المعلومات المالية بالمصادقية ويمكن الاعتماد عليها والوثوق بها يجب أن تكون خالية من الخطأ والتحيز، معروضة بأمانة، قابلة للتحقيق ومكتملة وهي الخصائص الفرعية لخاصية الموثوقية.¹

4. القابلية للمقارنة: إن هذه الخاصية تسمح بإجراء المقارنة ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى خلال نفس الفترة وهذا ما يعرف بالمقارنة في حالة السكون، كما تسمح بإجراء المقارنة بين أداء نفس المؤسسة خلال حقب زمنية مختلفة وهو ما يعرف بالمقارنة في حالة الحركة، والهدف من هذه المقارنة هو معرفة مدى تطور المؤسسة أو تراجعها.

ويحتاج المستخدمون لمقارنة القوائم المالية للوحدات المختلفة إلى معرفة السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم وأي تغيير في تلك السياسات وأثار ذلك التغيير، وبما أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة عبر الزمن فإنه من الضروري أن تعرض القوائم المالية المعلومات لفترات سابقة.²

5. الثبات في السياسات المحاسبية: الثبات لا يعني الجمود ورفض التعديلات المنطقية المفيدة، وإنما إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل وتثبيت الأحداث الاقتصادية والإفصاح عنها بطريقة موحدة من دورة مالية إلى أخرى، و تطبيق نفس المفاهيم وطرق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر أو بند من عناصر وينود القوائم المالية.

¹ سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، أفريل 2009، ص: 545.

² طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل (مرجع سابق)، ص: 50.

إن تطبيق خاصية الثبات تجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة، وأكثر فائدة ومنفعة للمستخدمين ومساعدتهم على ترشيد قراراتهم الاقتصادية، فالتزام المحاسب بخاصية الثبات في تطبيق الطرق المحاسبية ليس مطلقا إذ يجوز له أن يغير طريقة تسعير المواد أو طريقة حساب الإهلاك، وغيرها من الطرق ولكن بشرط توفر ما يلي¹:

- وجود ضرورة مقنعة للتغيير.
- أن يتم الإفصاح التام عن آثار التغيير في القوائم المالية.
- أن يستمر في تطبيق الطرق الجديدة.

المطلب الثالث: تبني معايير المحاسبة الدولية في الجزائر

يعتبر النظام المحاسبي المالي إعادة صياغة للمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، والذي يندرج في إطار عمليات التحديث التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي الذي باشرته الجزائر، كما يعتبر في الحقيقة تغييرا في الثقافة المحاسبية الحالية ومحاولة التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **IFRS**، التي تشكل المرجع العالمي. باعتبار أنها مطبقة من طرف أكثر من 100 دولة من بينها دول الاتحاد الأوربي وأكثر من 120 منظمة مهنية في العالم.

الفرع الأول: الإصلاحات المحاسبية في الجزائر

قام المشرع الجزائري بإحداث نقلة نوعية فيما يخص الإصلاحات المحاسبية في إطار تحديث نظامها المحاسبي، تمثلت في اعتماد النظام المحاسبي المالي الذي يستجيب ولو جزئيا للمعايير المحاسبية الدولية، وذلك من أجل ضمان وتعزيز أنظمتها المحاسبية والمالية بما يتوافق وهذه المعايير. الأمر الذي يسمح للمؤسسات الجزائرية بصفة خاصة في الاندماج في الاقتصاد العالمي؛ من خلال الاستثمار خارج الجزائر، وبصفة عامة من خلال تسهيل استثمار المؤسسات الأجنبية داخل الجزائر، حيث تم اصدار المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، وذلك من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي الذي شرع العمل به في بداية سنة 2010، وأصبح اجباري التطبيق على كل المؤسسات الاقتصادية

¹ كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 296.

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية وحدورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباهر

التي تحكمها قواعد القانون التجاري، ليحل محل المخطط المحاسبي الوطني¹ PCN لسنة 1975، وترجع أهم أسباب هذا الإصلاح إلى ما يلي²:

- تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية، وفق ركيزة ومرجعية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر.
- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس الصورة الصادقة المعبرة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- التقليل من الأخطار المتعلقة بالتلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد والمبادئ المحاسبية، وتسهيل مراجعة الحسابات من خلال تبني قواعد أكثر وضوحا.
- توفير النظام المحاسبي المالي على الإجابات الملائمة لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية.
- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الاجراءات المالية والمحاسبية، لوقايته من المشاكل في اختلاف النظم المحاسبية.

الفرع الثاني: الخلفية الفكرية للنظام المحاسبي المالي

نشير هنا إلى أنه هناك أربع استراتيجيات للتحويل إلى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وهي: التبني **Adoption** ، التقارب **Convergence** ، المصادقة **Endorsement**، التقارب المدروس **Condorsement**، وكل استراتيجية من هذه الاستراتيجيات لها مزاياها وعيوبها، وبالتالي على كل دولة اختيار الاستراتيجية التي تراها مناسبة لظروفها السياسية والاقتصادية.³

لذلك لا بد من التفريق أو التمييز بين التوافق والتوحيد المحاسبي؛ فالتوافق المحاسبي هو: "محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها البعض لمزج وتوفيق الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب يعطي نتائج متناسقة، عن طريق التخلص من العمليات غير الضرورية الموجودة بين دول العالم من خلال تخفيض مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية، بالتالي إحداث نوع من التقارب بين

¹ PCN: Plan Comptable National.

² ياقوت مصباح، دور الإصلاحات المحاسبية في إعادة هيكلة المنظمات المحاسبية المهنية -حالة الجزائر، بحث مقدم للملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات -اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، جامعة ورقلة، 2014، ص: 434.

³ ولاء ربيع عبد العظيم، تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على إدارة الأرباح -دراسة تحليلية لتجارب الدول القائمة على التطبيق، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS IFRS IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، نوفمبر 2014، ص: 122.

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

الأنظمة والسياسات المحاسبية المطبقة بين مختلف الدول¹. مما يعني أن التوافق هو عملية تقليل الفروق في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول، مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية.

أما التوحيد فهو يعني تطبيق معيار واحد وقاعدة واحدة في كل الحالات، لذلك فإن التوحيد ينطوي على فرض مجموعة من القواعد الموحدة الصارمة والضيقة. فالتوحيد عبارة عن: "نظام موحد موجه لمجموع محاسبات المؤسسات المنتجة في الأمة أو مجموعة من الأمم، مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه، بذلك فالتوحيد المحاسبي يشمل سن جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل وتبسيطها"².

بالتالي يمكن القول بأن التوافق أكثر واقعية من التوحيد التام للمعايير؛ حيث أن لكل دولة قواعدها، ثقافتها، فلسفتها وأهدافها على المستوى الوطني، فالتوافق يسعى للاعتراف بالاختلافات النظرية ومحاولة تسويتها مع أهداف البلاد الأخرى كخطوة أولى، أما الخطوة الثانية فتكون بتصحيح أو حذف بعض هذه القيود لتحقيق درجة مقبولة من التوافق. فالتوافق المحاسبي يعتبر خطوة من خطوات التوحيد المحاسبي، كما يعتبر صيغة مخففة للتوحيد.

تجدر الإشارة هنا إلى أن التوحيد المحاسبي يجري على المستويات الثلاثة التالية³:

أ- **على مستوى المبادئ:** في هذا المستوى يقتصر التوحيد على الأسس، المبادئ المحاسبية والمعايير الأساسية التي يتم اعتمادها (تطبيقها).

ب- **على مستوى القواعد:** يشمل توحيد القواعد والإجراءات والوسائل المحاسبية، تتطلب هذه العملية؛ حصر القواعد والإجراءات والأساليب المحاسبية المستخدمة أو التي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف المحاسبة، والاختيار من بين هذه القواعد والإجراءات الأفضل تماشياً مع متطلبات المبادئ الموضوعية، والحذر عند استخدام القواعد والإجراءات البديلة.

¹ مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 104.

² مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الأول، 2002، ص: 52.

³ مدني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سابق، ص: 67-68.

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسّمات ومعايير المحاسبة الدولية ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباهر

ج- على مستوى التنظيم: يشتمل التوحيد في هذا المستوى توحيد النظام المحاسبي بأسره وما يقوم عليه من أسس، مبادئ، قواعد، وسائل وإجراءات. يمتد إلى ترميط النتائج المحاسبية والقوائم المالية، بالإضافة إلى نظم التكاليف والأسس والمبادئ التي تقوم عليها.

إذا تحقق التوحيد المحاسبي فإنه يترتب عليه فوائد نذكر منها ما يلي¹:

- زيادة دلالة البيانات المحاسبية، لقيامها على أسس موحدة ومفاهيم مشتركة بما يزيد من إمكانية الاعتماد عليها لتحقيق أهداف المحاسبة.
 - زيادة إمكانية وسهولة المقارنة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة بهدف قياس كفايتها النسبية أو لغرض اتخاذ القرارات.
 - زيادة قابلية البيانات المحاسبية المستخرجة على أساس موحد للتعديل، بما يتفق مع الاحتياجات والمفاهيم الاقتصادية.
 - إمكانية وسهولة تعديل البيانات المحاسبية القائمة على أسس موحدة ومفاهيم محددة لما قد يطرأ من تقلبات في المستوى العام للأسعار.
 - إذا تم الاتفاق على أسس ومبادئ محاسبية عالمية، فإن ذلك سيكون له جليل الأثر في توجيه البحث الأكاديمي المحاسبي على تحسين أداء المحاسبة لوظائفها عن طريق البحث في الوسائل البديلة بدلا من التركيز حول الجدل في مزايا و عيوب البدائل المحاسبية الموحدة.
 - توفير إمكانية التجميع المرحلي للبيانات المحاسبية بما يخدم احتياجات المستويات الاقتصادية.
- وعلى الرغم من إصرار السلطات المحاسبية في الجزائر على أن النظام المحاسبي المالي (SCF²) متوافق ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS حسب التعليمات الوزارية رقم 02 الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة المتضمنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، إلا أن المتمعن في خلفيته الفكرية يلاحظ أنه من حيث الجوهر متوافق مع معايير المحاسبة الدولية بوجود إطار مفاهيمي، ولكن من حيث الشكل وبنية الحسابات نجده متكيف مع المحاسبة الأوروبية-القارية والتي تعتمد على مخطط محاسبي³، حيث نلاحظ

¹ تيجاني بالرقى، التطورات الاقتصادية الحديثة المؤثرة على الإطار العلمي للنظرية المحاسبية، ملتقى وطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007، ص: 05-06.

² SCF: Système Comptable Financier.

³ Smail Ouldameur, la normalisation comptable en Algérie, présentation du SCF, revue des sciences économiques et de gestion, Université de Sétif, N°10, 2010, p:42.

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

اعتماد بنية حساباته بشكل كبير على المخطط المحاسبي العام (PCG¹) الفرنسي، حيث تم اقتباس أغلب حسابات المخطط الفرنسي في نسخته لسنة 1983، المعدل سنة 1999، رغم أن هذا الأخير أجريت عليه تعديلات أخرى في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2007، بالرغم من أن المحاسبة في فرنسا تتميز بالتحفظ والسرية وهي غير متطورة مقارنة بالمحاسبة الأنجلو سكسونية، التي هي مرجعية لمعايير المحاسبة الدولية، والتي تتميز بالشفافية المطلقة.

وهو في حقيقة الأمر؛ ما جعل النظام المحاسبي المالي يتسم ببعض الأمور الغامضة غير الواضحة، وصعوبة المعالجة المحاسبية لبعض العمليات بسبب الخلط بين المخطط المحاسبي العام الفرنسي ومعايير المحاسبة الدولية.

الفرع الثالث: المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي

حمل النظام المحاسبي المالي جملة من التغييرات الناجمة عن الدور المنوط بالمحاسبة، والتي يجب أن ترتبط بالواقع الاقتصادي للمعاملات أكثر من طبيعتها القانونية، وقد تميز النظام المحاسبي المالي بأربعة استحداثات جديدة²:

- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب الممارسة المحاسبية الجزائرية مع الممارسات المحاسبية العالمية، والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة مفاهيمية ومبادئ أكثر تكيفا مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة.

- إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسيّر العمل المحاسبي لا سيما تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، والذي يحد من مخاطر التدخل الإداري واللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد، وكذا تسهيل فحص الحسابات.

- التكفل باحتياجات المستثمرين، الحالية أو المحتملة، الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة، قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار.

- إمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

إضافة إلى تميز النظام المحاسبي المالي عن الممارسات المحاسبية السابقة بما يلي³:

¹ PCG: Plan Comptable General.

² وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، تعليمية وزارية رقم 2 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، ص:02.

³ حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، منشورات كليك، الجزائر، 2015، ص:27.

- أولوية الحقيقة الاقتصادية عن الظاهر أي الحقيقة القانونية.
- طرق جديدة لتقييم الأصل والخصوم مثل ادخال مفهوم القيمة العادلة.
- مفاهيم جديدة للأعباء والناتج أو الإيرادات: تغيير طرق الاهتلاك والمؤنات مثلا.
- إضفاء الصبغة المالية على المحاسبة، هذا ما يظهر خاصة في مخرجات النظام (شكل تقديم القوائم المالية).
- إدراجه للاستثمارات المالية ضمن التثبيات، بينما كانت في السابق ضمن الحقوق.
- التخلي عن قاعدة المساس بالميزانية الافتتاحية.
- يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وكان يهدف إلى:¹
- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.
- فرض رقابة على الشركات التابعة وفروع الشركة الأم .
- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة أو الفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم.
- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، إعادة تقييم عناصر الميزانية، حساب الاهتلاكات ، كيفية معالجة المؤنات، وتوحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.
- يتضح مما سبق أن استحداث هذا النظام يعتبر خطوة هامة انتهجتها الجزائر بهدف تحقيق التوحيد المحاسبي الدولي من خلال اعتماد معايير المحاسبة الدولية. فهذا النظام يقرب الممارسة المحاسبية الوطنية من الممارسات العالمية، فهو يعمل على ركيزة مرجعية، ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر، كما أنه يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين، بخصوص الحصول على معلومات مالية دقيقة، تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركات وكفيلة بإجراء المقارنات لاتخاذ القرارات.

¹ فتحة بكطاش، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص: 158.

المبحث الثاني: العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية

إن زيادة الاهتمام بحوكمة المؤسسات من الناحية المحاسبية، يرجع إلى محاولة إعادة الثقة لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية، من داخل وخارج الوحدة الاقتصادية في التقارير المالية. ولتحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، يجب أن تكون معدة وفق معايير مقبولة عالمياً، لذلك نحاول من خلال هذا المبحث إبراز طبيعة العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية وحوكمة المؤسسات.

المطلب الأول: الأبعاد المحاسبية لحوكمة المؤسسات

من خلال دراسة مبادئ حوكمة المؤسسات في الفصل السابق، يتضح جلياً أن للحوكمة أبعاداً محاسبية تظهر من خلال جملة من المتطلبات المحاسبية، التي تتحقق من خلال توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لذلك، لذلك يمكن القول أن للحوكمة أبعاداً محاسبية، يتم تناول تلك الأبعاد بناءً على منظور بعض الهيئات.

الفرع الأول: الأبعاد المحاسبية لحوكمة المؤسسات في مبادئ OECD

تناولت المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البعد المحاسبي لحوكمة المؤسسات، ويلخص الجدول الموالي البعد المحاسبي لكل مبدأ:

الجدول رقم (3-1): الأبعاد المحاسبية لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال الحوكمة

المبدأ	البعد المحاسبي للمبدأ
إطار فعال لحوكمة المؤسسات	<ul style="list-style-type: none"> - من واجبات المراجعة الداخلية التأكيد من وجود نظام للحوكمة في الوحدة وتقييم تطبيقه بشكل سليم. - تمثل المحاسبة بأدواتها وأهدافها جزءا هاما من إطار الحوكمة.
حماية حقوق المساهمين	<ul style="list-style-type: none"> - الحصول على المعلومات المادية ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب، وعلى أساس منظم وهذا ما توفره وظيفة العرض والإفصاح المحاسبي. - الحق في نصيب من أرباح الشركة وهذا ما تظهره قائمة الدخل. - الحق في الحصول على المعلومات عن العمليات الاستثنائية التي تؤثر على الشركة، وهذا ما توفره متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الأحداث الهامة. - الحق في الحصول على المعلومات التي تبيّن التغيرات في حقوقهم، وهذا ما تظهره قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
المعاملة المتساوية للمساهمين	<ul style="list-style-type: none"> - حماية حقوق الأقلية من خلال الإفصاح عن حقوقهم في القوائم المالية. - الإفصاح عن مخاطر تركيز الأسهم في يد فئة قليلة من كبار المساهمين. - الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بما فيهم كبار المساهمين.
دور أصحاب المصالح	<ul style="list-style-type: none"> - تعمل المحاسبة على توفير المعلومات لأصحاب المصالح بالشكل الذي يمكنهم من اتخاذ القرارات التي تحفظ حقوقهم. - من جوانب الإفصاح المحاسبي، الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركة.
الإفصاح والشفافية	<ul style="list-style-type: none"> - يعتبر الإفصاح من أهم الوظائف المحاسبية الأمر الذي يمكن معه القول أن هذا المبدأ بكامل قواعده تحققه المحاسبة؛ حيث يتم الإفصاح محاسبيا عن: نتائج العمليات في قائمة الدخل، والحقوق والالتزامات في قائمة المركز المالي، والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وعوامل المخاطرة، والموضوعات المتعلقة بالعاملين وأصحاب المصالح الأخرى في الايضاحات وملحقات القوائم المالية. - ينبغي القيام بمراجعة الحسابات بواسطة مراجع خارجي مستقل كفاء ومؤهل لتأكيد صدق البيانات المالية، ويكون مسؤولا أمام المساهمين، والمراجعة إحدى فروع المحاسبة.
مسؤوليات مجلس الإدارة	<ul style="list-style-type: none"> - اتخاذ القرارات على أساس معلومات كاملة ودقيقة. - إعداد الموازنات التقديرية. - الرقابة المالية بناء على التقارير المحاسبية. - ضمان نزاهة الحسابات ونظم إعداد القوائم المالية من خلال الاعتماد على معايير محاسبية معتمدة ونظام رقابة داخلي سليم، ومراجعة خارجية. - وجود نظام لإدارة المخاطر تتحقق المراجعة الداخلية من وجوده وتطبيقه.

المصدر: خليصة مجيلي، دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة

الأعمال الجزائرية - دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف - رسالة دكتوراه للطور الثالث في العلوم التجارية،

جامعة سطيف، 2017-2018، ص:44.

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

يتضح من الجدول أعلاه أهمية الوظيفة المحاسبية في تحقيق كل مبدأ من مبادئ الحوكمة الستة، وأن تبني هذه المبادئ للعديد من الجوانب المحاسبية، يؤكد أهمية الدور المحاسبي في حوكمة المؤسسات والعلاقة الوطيدة التي تربط بينهما، فالمعايير المحاسبية إحدى الآليات الأساسية في حوكمة المؤسسات وخاصة فيما يتعلق بمبدأ الإفصاح والشفافية.

الفرع الثاني: الأبعاد المحاسبية في الاصدارات الدولية الأخرى لحوكمة المؤسسات

إلى جانب ما أكدته مبادئ OECD، احتوت الاصدارات الدولية الأخرى لحوكمة المؤسسات على مجموعة من المتطلبات التي تبرز الدور المحاسبي في الحوكمة، فقد أكد قانون **Sarbanes Oxley act**، على أن الإدارة العليا ملزمة بتأكيد سلامة وصدق القوائم والتقارير المالية للشركات، من خلال نظام الرقابة الداخلي. وأكد نفس القانون الصادر عقب فضائح مالية اجتاحت كبرى الشركات الأمريكية ضرورة تفعيل حوكمة المؤسسات، من خلال ضرورة تفعيل عملية الرقابة، فاحتوى فصلا عنون بـ "تعزيز الإفصاح المحاسبي"، فقد أكد على ضرورة الإفصاح بشكل مفصل عن تعاملات المديرين مع الشركة سواء مباشرة أو من خلال التعامل في أسهمها، وضرورة إصدار قواعد تحدد آداب وسلوك المديرين. كما تضمنت مبادئ الحوكمة الصادرة عن معهد التمويل الدولي IIF هي الأخرى مبدأ خاصا بالمحاسبة والمراجعة والذي أكد بدوره ضرورة إتباع معايير المحاسبة الدولية أو معايير المحاسبة الأمريكية بغية ضمان جودة للقوائم المعدة.¹

من جهة أخرى، أشار تقرير لجنة **Cadbury** الصادر سنة 1992 إلى قيام المساهمين بمساعدة مجلس الإدارة، ودور كلا منهما في تفعيل تلك المساءلة، فمجلس الإدارة يقوم بتوفير المعلومات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بإبداء رغبتهم في ممارسة مسؤوليتهم كمالك، يضاف إلى ذلك ما أشارت إليه معايير بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003 والخاصة بحوكمة المؤسسات، إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للمؤسسة.²

¹ عبد المطلب محمود، نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة سوق الأوراق المالية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2015، ص: 163.

² إبراهيم سيد أحمد، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسل الأموال، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص: 192-197.

الفرع الثالث: الأبعاد المحاسبية في ميثاق الحكم الراشد بالجزائر

تناول ميثاق الحكم الراشد في الجزائر بعض المتطلبات التي تعكس الأبعاد المحاسبية في حوكمة المؤسسات، فقد تناول الجزء الثاني منه الالتزامات القانونية المرتبطة بالإفصاح والشفافية ومنها إلزام الشركات بنشر الوضعية المالية السنوية، أما عن تلك المساهمة في البورصة فهي مطالبة بنشر حالتها المالية في كل ثلاثي، وكذا كل المعلومات التي لها أثر مادي على تقييم الشركة، وأن تكون هذه المعلومات كاملة وصحيحة وفي الوقت اللازم بحيث يتسنى إطلاع الشركاء الماليين على الفور بكل التغيرات التي قد تؤثر على العلاقات فيما بينهم. بالإضافة إلى أن الشركة ملزمة بنشر المعلومات لفائدة الأطراف الفاعلة (كالمؤسسات المالية، الموردين، الزبائن، العمال، الأعضاء المشاركة) في إطار الالتزامات التعاقدية أو بنية إبداء الشفافية الإدارية. كما أشار الميثاق إلى ضرورة أن يحدد مجلس الإدارة سياسة واضحة لنشر وتوزيع المعلومة، وسياسة العلاقة مع الأطراف الفاعلة المعتمدين ونص على أن سياسة نشر المعلومة يجب أن تدقق في نوع المعلومة القابلة للنشر، وتحديد رزنامة النشرات والواحق التي تستعمل في كل حالة.¹

الفرع الرابع: الأبعاد المحاسبية في تقييم مدى تطبيق المؤسسات للحوكمة

أصبحت جودة الحوكمة بالمؤسسات معيارا حتى تكون محلا للاستثمار، ويتم الاستناد في ذلك على الدراسات التي قامت بها العديد من المؤسسات الدولية وكذا العديد من الباحثين، حيث تم تقييم مستوى تطبيق حوكمة المؤسسات، وقد قامت مؤشرات حوكمة المؤسسات هذه على بعد محاسبي، نأخذ منها بعض الأمثلة:²

- قيام البنك الدولي بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي، بإعداد تقارير عن مستوى حوكمة المؤسسات في الدول المتخلفة عن طريق برنامج (ROSC³) وذلك في ضوء مبادئ OECD. كما تضمن "نموذج شرق آسيا لحوكمة المؤسسات" مبدأ مستقلا للإفصاح والشفافية يحتوي على مجموعة من المعايير في مجال هيكل ملكية الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والمخاطر وتبؤات الإدارة والإفصاح الإلكتروني، كما احتوى نموذج الفلبين لحوكمة المؤسسات على أوزان ترجيحية لكل بعد من الأبعاد المحاسبية لحوكمة

¹ وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 46.

² كاترين ل. كوشتا هلبينج، كيفية استخدام نظم التصنيف و قوالب التقسيم لتعزيز الحوكمة الجيدة للشركات، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003، ص: 174-203.

³ ROSC: Reports on the Observance of Standards and Codes.

المؤسسات، حيث تضمن مبدأ الشفافية مجموعة من المؤشرات المرتبطة بمدى معاملة المستثمرين والمحللين الماليين معاملة عادلة فيما يتعلق بنشر المعلومات، مدى الإفصاح عبر شبكة الانترنت، مدى مساهمة التقارير المالية للمستويات العالمية من حيث الشكل والإعداد، ومدى توفير المعاملات في التقارير بشكل يمكن من تقييم الموقف المالي وغير المالي للشركة.

- قام بنك الكريدي ليونيه (Credit Lyonnais) بوضع سبعة معايير تستخدم لتقييم حوكمة المؤسسات، ومنها مبدأ الشفافية الذي يحتوي بدوره على عدة مؤشرات منها تقديم الحسابات طبقاً للمبادئ المحاسبية العامة المقبولة دولياً، كما أشار تقرير بنك **Lyonais** عام 2002 إلى أن دور مجلس الإدارة اشرافي أكثر منه تنفيذي وأنه قادر على القيام بالمراجعة الفعالة.

- قام ماكينزي (Mckinsey) بوضع تسعة مؤشرات لتقييم حوكمة المؤسسات، منها مؤشرات تحت مسمى "المعايير المحاسبية" كما حدد ستيفن ديفيز عشرة مؤشرات مهمة تضمن الحوكمة الجيدة في الأسواق المتقدمة والتي تحمي الشركات من الفشل والانهيار، ومنها الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.¹
إن الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة تغطي ثلاث مراحل من العمل المحاسبي²:

1. **مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي:** وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما الرقابة القبلية والأخرى الرقابة البعدية للعمل المحاسبي.

2. **مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي:** بداية من الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة وتقييم ومتابعة الأداء وانتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.

3. **مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية:** وتشمل دور لجنة المراجعة، والمراجعة الخارجية وما تحققه من اضاء الثقة والمصادقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

وبذلك يتضح أن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هي انتاج معلومات محاسبية، حيث يمكن عن طريق هذه المعلومات المحافظة على حقوق الأطراف أصحاب المصالح اتجاه المؤسسة الاقتصادية، لذلك يجب أن تعد هذه المعلومات بمستوى شامل من الجودة، بحيث يمكن الاعتماد عليها ويزيد من ثقة مختلف الأطراف فيها.

¹ عبد المطلب محمود، مرجع سابق، ص 163 - 164 .

² عبير بيومي محمود، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2011، ص: 122.

المطلب الثاني: دور المعايير المحاسبية الدولية في دعم حوكمة المؤسسات

تعتمد آليات الحوكمة ومراقبة أنشطة الشركات على التقرير المالي وإعداد القوائم المالية، وبما أن الإدارة تعد القوائم والتقارير المالية، فهناك احتمال بأن تشوه الإدارة تلك البيانات باستخدام معايير محاسبية غير ملائمة أو من خلال عدم الالتزام بالمعايير المقبولة. من هنا تبرز أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية في تحقيق متطلبات الحوكمة من خلال بعض العناصر، التي يتم تناولها فيما يلي:

الفرع الأول: معايير المحاسبة الدولية وتضييق الفجوة بين طرفي الوكالة¹

يسعى القائمون على الشركة من إداريين وماليين ومحاسبين إلى الاختيار بين البدائل المحاسبية التي يستطيعون من خلالها إظهار نتائج الشركة ومركزها المالي بأفضل صورة ممكنة. فمن خلال إمكانية الاختيار بين البدائل المحاسبية المتاحة والتي لا تتعارض في الظاهر مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، يتم اللجوء إلى التضليل والتلاعب بالبند المحاسبية بطريقة تؤدي إلى إظهار الأداء المالي بشكل طبيعي ولا يثير الشكوك نحو إدارة الشركة. مما أدى إلى ظهور فجوة بين طرفي الوكالة ممثلة من جهة في الإدارة ومصالحها الذاتية، ومن جهة أخرى المساهمين أصحاب المصلحة المباشرة في الشركة.

هناك جملة من العوامل والتشريعات التي تحكم الممارسات المحاسبية، حيث أن غياب التنسيق بين هذه العوامل يؤدي إلى مشكلة وجود خلل أخلاقي بين إدارة الشركة والمساهمين ناتجة عن الاختلاف في دلالة الأهداف بين الإدارة. فالشك في مقدرة المعايير المحاسبة الدولية على حل هذه المشكلة بين الإدارة والمساهمين، انطلاقاً من الاختلافات في الممارسات المحاسبية والخيارات المتاحة فيما يخص تقييم المخزون والأصول الثابتة واحتساب مخصصات الاهتلاك، والطرق المتعددة لمعالجة تكلفة الاقتراض وغيرها؛ أدى إلى جملة من المشاكل الإجرائية والفكرية، وقادت كلها إلى وجود مجموعة من الثغرات في الممارسات المحاسبية ووجود خلل أخلاقي بين الإدارة والمساهمين وباقي أصحاب المصلحة في الشركة، من هنا جاءت معايير المحاسبة الدولية والتشريعات والأنظمة المحلية، وتدخلت في وضع الضوابط لتنظيم العلاقة بين الإدارة والمساهمين. وذلك بهدف وضع قيود على سلوك الإدارة والأطراف أصحاب المصلحة المهتمة بالمعلومات المالية.

¹ محمد سفير، مرجع سابق، ص: 180-182.

فمن طريق المعايير المحاسبية الدولية والضوابط المحاسبية المتعارف عليها الواجبة الإلتزام من قبل الشركات، يمكن وصف وتفسير وتحليل والتنبؤ بسلوك الإدارة فيما يخص اختيار السياسات والبدائل المحاسبية وتأثير هذا الاختيار على إدارة الأرباح. مما لا شك فيه أن حرية الاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية من قبل ساهمهم في اتساع الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين. والأمر لم يقف عند هذا الحد في تعدد السياسات المحاسبية لمعالجة الحدث الواحد بالاعتماد على التفضيل الذاتي القائم على العملية المحاسبية، بل تجاوز الأم ذلك من خلال خلو الإطار الفكري المحاسبي من وجود أساس علمي للمفاضلة بين تلك السياسات، فعند اختيار سياسة محاسبية معينة، في أوقات وظروف معينة يؤدي إلى أرباح أو نتيجة أعمال مخالفة تماما عندما يتم اختيار سياسة محاسبية أخرى.

لذلك فإن دور المعايير المحاسبية كمدخل أساسي لتفعيل الإطار العام للحوكمة، بمثابة معالج لكثير من الأمور الناجمة من الخلل الأخلاقي المؤثر على تطبيق أهم خصائص نظم الحوكمة في الكثير من الشركات، والتي تنعكس بشكل مباشر على كفاءة جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة وتأثيرها على الأسواق، حيث أن الرفع من جودة المعلومات المحاسبية المطلوبة هي الهدف الرئيسي لتحقيق المسار الاستراتيجي للشركة في ظل إطار الحوكمة¹.

الفرع الثاني: أهمية معايير المحاسبة الدولية في دعم الإفصاح والشفافية

يتجلى الدور المحاسبي في حوكمة المؤسسات، من خلال المعلومات المحاسبية المفصح عنها، والتي تهدف من خلالها إلى زيادة الإفصاح بهدف زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية وحماية المساهمين وأصحاب المصالح، وهي بذلك تتفق مع جوهر حوكمة المؤسسات، الذي يركز على حماية المساهمين وأصحاب المصالح فكل معيار يتضمن جزءا منفردا عن المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، وبالتالي تحقيق مبدأ أساسي من مبادئ حوكمة المؤسسات وهو الإفصاح والشفافية، كما أن الاعتماد على الصورة الصادقة والعرض العادل من خلال تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني الذي تنص عليه معايير المحاسبة الدولية للحد من التلاعب في نتائج الشركات والتقليل من الممارسات الابداعية، وبالتالي تهيئة البيئة المحاسبية اللازمة لإرساء مبادئ الحوكمة وحماية حقوق المساهمين².

¹ سمر السواح، قياس تأثير البات الحوكمة على زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للشركات المقيدة في البورصة المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2015، ص: 67-68.

² محمد سيفير، مرجع سابق، ص: 178-179.

ويظهر دور معايير المحاسبة الدولية في إضفاء الشفافية على القوائم المالية من خلال ما يلي¹:

- شفافية المعاملات والأحداث الاقتصادية الجوهرية التي تمت خلال الفترة المحاسبية، والتي يمكن أن تؤثر على وضعية وأداء الشركة.
- شفافية المبادئ والطرق المحاسبية التي تم استخدامها في تحديد وقياس أثر المعاملات؛ والأحداث الاقتصادية على وضعية وأداء الشركة.
- شفافية التقديرات والأحكام الشخصية الإدارة ذات التأثير الجوهري على الشركة.
- شفافية الحصول على المعلومات؛ أي أن تكون القوائم المالية وما تحتويه من معلومات متاحة أمام الجميع بدون تمييز، بما يحقق تكافؤ فرص الحصول على المعلومات بين جميع المستثمرين.
- الشفافية في مجال هيكل الملكية وحقوق المستثمرين فالقوائم المالية يجب أن تتضمن إفصاحا كافيا عن أنواع الأسهم، أنواع المستثمرين وأسماء كبار المستثمرين في الأسهم.
- الشفافية في مجال هيكل وعمليات الإدارة، بحيث يجب أن تتضمن القوائم إفصاح كافيا عن رئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة للمجلس والتفاصيل عن عمل أعضاء مجلس الإدارة، وما تقاضوه من مكافآت، ولا يعني ذلك أن يكون الإفصاح بلا حدود؛ فهناك أنواع من المعلومات قد يكون الإفصاح عنها من الأمور الضارة بالشركة من حيث تأثيرها السلبي على الوضع التنافسي للشركة في السوق، ومن هذه المعلومات على سبيل المثال، المتعلقة بالتجديدات التكنولوجية في عملية الإنتاج؛ وفنون الإنتاج، وفنون تحسين الجودة، ومداخل التسويق وخطط تطوير المنتجات والأسواق الجديدة المستهدفة .

الفرع الثالث: جهود تحسين المعايير المحاسبية لتحقيق متطلبات حوكمة المؤسسات

مما سبق تتجلى ضرورة تحقيق الجودة المطلوبة في المعايير المحاسبية من أجل جودة التقارير المالية ومن ثم تحقيق متطلبات حوكمة المؤسسات، ونتيجة لقصور المعايير المحاسبية في تعبير التقارير المالية عن الواقع الاقتصادي للمؤسسات، فقد تعرضت بعضها للفشل والانهيار وهو ما أدى إلى الشك حول جودة المعايير المحاسبية المستخدمة. لذلك نتطرق فيما يلي إلى بعض الجهود المبذولة من قبل الهيئات الدولية

¹ - عبد القادر بكحيل، النظام المحاسبي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الشلف، 2016-2017، ص: 112-113.

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

لتحسين جودة المعايير، كان الغرض منها تضييق المعالجات البديلة وتوفير معلومات قابلة للمقارنة والحد من التلاعب في القوائم المالية مما يخدم متطلبات الحوكمة:¹

- في سنة 1989، أعدت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) مشروعاً يهدف إلى مراجعة المعايير القائمة في ذلك الوقت ومحاولة تضييق المعالجات المحاسبية البديلة المسموح بها، وكان المشروع تحت مسمى "التحسينات/القابلية للمقارنة". وعلى الرغم من نجاح هذا المشروع في تضييق المعالجات المحاسبية البديلة، إلا أنه لم يقض عليها تماماً، فقد بقي هناك معالجة معيارية أساسية وأخرى بديلة.

- في سنة 2001، تبني مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بعد إعادة هيكلته مشروعاً آخر لتطوير وتحسين المعايير المحاسبية القائمة، وقد تضمن هذا التحسن إلغاء الكثير من المعالجات البديلة في المعايير مما يزيد من القابلية للمقارنة، كما تضمن التحسين متطلبات إضافية في الإفصاح المحاسبي.

- في سنة 2002، توصل كل من (IASB) و (FASB) إلى تفاهم من أجل العمل على إصدار مجموعة واحدة من المعايير ذات الجودة العالية يمكن تطبيقها في كل دول العالم، ونظراً لأهمية الإطار التصوري وفاعليته في عملية إصدار المعايير عقد اجتماع مشترك بين المجلسين في أكتوبر 2004، تم فيه الاتفاق على إعداد إطار مفاهيمي محسن ومشارك، يستخدم كأساس لإعداد المعايير المحاسبية في إطار مشروع التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية، وقد تم الاتفاق على الانتهاء من هذا المشروع على مراحل حتى سنة 2010.²

وحسب هذا الإطار المستحدث لسنة 2010 فإن توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرار هو الهدف الأساسي للقوائم المالية، من هنا يمكن القول بأن تطوير المعايير المحاسبية وتحقيق الجودة المنتظرة منها يتضمن ضرورة أن يكون هناك تطويراً في ضوء الاحتياجات الفعلية والظروف البيئية ومتطلبات التنسيق على المستويين الإقليمي والدولي وتحديد الأسلوب المناسب لإصدارها.

من جهة أخرى، فإن تطوير المعايير المحاسبية يتطلب ضرورة أن تعكس المعايير المحاسبية من جهة وجهة نظر مستخدمي المعلومات المحاسبية باعتبارهم المستفيد النهائي من التقارير المالية، وإن تعكس

¹ خليصة مجبلي، مرجع سابق، ص: 49-50.

² صلاح الدين بولعراس، التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية - دراسة استقصائية لمجموعة من الخبراء والمختصين في المحاسبة بالجزائر - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية جامعة سطيف، 2015-2016، ص: 96-99.

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسّمات ومعايير المحاسبة الدولية ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباهر

من جهة أخرى وجهة نظر معديها؛ عن طريق توافر خصائص معينة في المعيار، تحقق متطلبات هذه الجهات باعتبارهم الجهة التي تتحمل المسؤولية عن مدى صدق وكالة القوائم المالية. كما يجب أن تعكس المعايير المحاسبية من جهة أخرى وجهات نظر سوق الأوراق المالية على طريق تقييم جودة المعايير المحاسبية عمليا بدراسة تأثير المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين وانعكاس ذلك على مؤشرات أداء الأسهم في السوق.

الفرع الرابع: دور النظام المحاسبي المالي في ارساء الحوكمة بالجزائر

إن المنتبغ للأحداث المتعلقة بالإصلاح المحاسبي في الجزائر يلاحظ أن تاريخ صدور القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي كان في 25 نوفمبر 2007 وهي نفس السنة التي تبلورت فيها فكرة "إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة"؛ خلال انعقاد الملتقى الدولي الأول حول "الحكم الراشد للمؤسسات" في جويلية 2007، بالرغم من أن تطبيق النظام المحاسبي المالي كان سنة 2010، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تاريخ إصدار ميثاق الحكم الراشد كان في 11 مارس 2009، وهي نفس السنة التي كان مقررا فيها بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي، وهذا دليل على وجود علاقة متداخلة ومتكاملة بين النظام المحاسبي المالي وميثاق الحكم الراشد، فكلاهما يدعم وجود الآخر.

أولا: توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية

إن النظام المحاسبي المالي مستمد من معايير المحاسبة الدولية، حيث تعتبر هذه المعايير الإطار المرجعي والأساس الذي بني عليه هذا النظام، لكن هذا لا يعني أنه متوافق تماما مع المعايير الدولية، بل هناك اختلافات على عدة مستويات، حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتغيير تسميته من الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، إلى الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، حيث توسع هدفه ليشمل جميع مكونات التقرير المالي، بعد أن كان يهتم فقط بالقوائم المالية، والمشرع الجزائري لم يأخذ بهذا التعديل، بما أنه اعتمد على معايير المحاسبة الدولية الصادرة في سنة 2003، ولم يأخذ بعين الاعتبار تلك التعديلات التي صدرت سنة 2010¹، ورغم هذا نجد أن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي يتطابق إلى حد بعيد مع ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية، لاسيما فيما يخص تعاريف كل من الأصول، الخصوم، الإيرادات، الأعباء والأموال الخاصة، إضافة إلى القواعد والمبادئ المحاسبية باستثناء بعض

¹ Djelloul Boubir, **Les Provisions Comptables En SCF- IFRS**, Manue1,ITCIS Editions, 2010, P: 17. .

الفروقات المسجلة فيما يخص بعض المصطلحات التي تختلف بين المرجعين، كما أن النظام المحاسبي المالي تعرض لكل من الوحدة الاقتصادية والوحدة النقدية؛ وهو ما لم تتعرض له معايير المحاسبة الدولية ضمن إطارها التصوري.

أما من حيث مجال التطبيق فإن النظام المحاسبي المالي يطبق في جميع المؤسسات ذات الشكل القانوني (مؤسسات خاضعة للقانون التجاري والتعاونيات)، وذلك بصفة اجبارية بينما تطبق معايير المحاسبة الدولية- وبصفة اجبارية أيضا- في الشركات المدرجة في البورصة، أما الشركات الأخرى فهي مخيرة نظرا لغياب القوة الإلزامية لمعايير المحاسبة الدولية، وبهذا يتضح خضوع النظام المحاسبي المالي إلى القانون التجاري بينما لا ترتبط معايير المحاسبة الدولية بأية تشريعات خاصة¹.

ثانيا: مساهمة النظام المحاسبي المالي في ارساء مبدأ الإفصاح الشفافية

ساهم النظام المحاسبي المالي في إصدار معلومات مالية أفضل نوعية، فضلا على تحقيق درجة أكبر من الشفافية، حيث أن تطبيق معايير محاسبية ذات جودة عالية، عمل على إحداث تحسين جوهري في قدرة المستثمرين على الإشراف على الشركة من خلال تقديم تقارير يمكن الوثوق بها ومقارنتها وتحسين النظرة إلى أداء الشركة، وتعتمد نوعية المعلومات والبيانات التي يتم الإفصاح عنها في درجة كبيرة على المعايير المحاسبية التي تدعم مبادئ حوكمة المؤسسات.

فقد نصت المادة رقم 10 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أنه "يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصادقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها". وهو بالتحديد ما تنص عليه الحوكمة من خلال بعدها المحاسبي؛ الذي يشكل فيه مبدأ الإفصاح والشفافية ركيزة أساسية. يجب التنويه بأن هذا النظام أعطى أولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، والتي تتمثل في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 01) عرض القوائم المالية والمعيار المحاسبي الدولي (ISA 07) قائمة التدفقات النقدية، وأهمل باقي المعايير المرتبطة بالإفصاح؛ حيث تطرق إليهم بشكل جد مختصر في الملاحق. لكن حقيقة أن معايير المحاسبة الدولية هي المرجعية التي يستند عليها النظام المحاسبي المالي يمكننا من الاعتماد عليها في باقي معايير الإفصاح التي تم

¹ أحمد طرطار وعبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دار جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص: 25.

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسّمات ومعايير المحاسبة الدولية ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباهر

التطرق إليها بشكل مختصر في هذا النظام. وفيما يلي يتم توضيح أهمية النظام المحاسبي المالي في إرساء مبدأ الإفصاح والشفافية¹:

- توفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالي للشركة.
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم؛ وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب.
- تدعيم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضع المالي للشركة، وتسهيل عملية مراقبة الحسابات التي يركز إعدادها على مبادئ محددة بوضوح.
- تقديم صورة وافية عن الوضع المالي للشركة من خلال اعتماد القيمة العادلة في تقييم أصول الشركة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين من ناحية متابعة التطورات الحقيقية المسجلة على أموالهم في الشركة.

ولعل أهم ما يوفره هذا النظام لجميع أصحاب المصالح الأمور التالية:²

- يوفر القوائم المالية والتقارير المالية التي تخدم المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى في اتخاذ القرارات.
 - يوفر المعلومات التي تحقق عنصر الشفافية والإفصاح عن الأداء المالي للشركة.
 - يوفر الوثائق والضوابط المالية للمحافظة على أصول الشركة.
 - يخدم المساهمين، الأكثرية والأقلية في تحديد حصة كل فئة منها من أرباح الشركة.
 - يوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق جميع معاملات الشركة مع الغير.
- من خلال توفير العناصر السابقة يساهم في استمرارية الشركة وتحقيق العدالة والمساواة في كيفية توزيع الأرباح على المساهمين، ويساعدهم في الحصول على حقوقهم ويوفر لهم الإرشادات في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

¹ هشام دغموم، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS / IFRS في د وإرساء مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر - دراسة ميدانية استقصائية، مجلة جديد الاقتصاد؛ جامعة الجزائر 3، العدد 10، 2015، ص: 60-61.

² محمد بوظاعة، مرجع سابق، ص: 191-192.

المطلب الثالث: التكامل بين الحوكمة ومعايير المحاسبة الدولية

تعتمد آليات الحوكمة ومراقبة أنشطة الشركات على التقرير المالي وإعداد القوائم المالية، وبما أن الإدارة تعد القوائم والتقارير المالية، فهناك احتمال بأن تشوه الإدارة تلك البيانات باستخدام معايير محاسبية غير ملائمة أو من خلال عدم الالتزام بالمعايير المقبولة، ولهذه الأسباب فإن أهم إجراءات الحوكمة والمراقبة لتحقيق وحماية مصالح جميع الأطراف، تكمن في¹:

- وجود معايير محاسبية مقبولة تحقق المصلحة العامة لكافة الأطراف المهتمة بالشركة.
- وجود مراجعة مستقلة للقوائم المالية قبل تقديمها للمستفيدين منها.

حيث أن اعتماد الشركات في إعداد التقارير والقوائم المالية، بناء على ما تم إصداره من معايير المحاسبة الدولية (IAS)، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، بالإضافة إلى تطبيق القواعد التنفيذية لنظم حوكمة المؤسسات؛ ما هي إلا عملية تنظيمية متكاملة بين أهداف كل من المعايير المحاسبية الدولية ومخطط نظم حوكمة المؤسسات، إلا أن عدم الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية أثناء ممارسة نظم وآليات الحوكمة، يؤثر بشكل عام على جودة المعلومات المفصح عنها. وبالتالي تهتز جودة القوائم والتقارير المالية، لذلك الترابط بين المعايير المحاسبية والحوكمة جزء لا يتجزأ من تفعيل المقومات الأساسية المتمثلة في (الأداء المالي والأداء الإداري) للمؤسسات على النطاق المحلي والدولي وقياس الفجوة بينهما.

فتطبيق معايير محاسبية ذات مستوى جيد يؤدي الى تحسين جوهري في قدرة المستثمرين على الاشراف على الشركة من خلال موثوقية التقارير المالية، ويتوافق هذا مع العمل على تدعيم مبادئ حوكمة عالية الجودة تعمل على تحسين الشفافية وتنظيم العلاقات داخل الشركة. كما أشارت إلى ذلك مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في بحثها ودعمها ارساء معايير محاسبية عالية الجودة ومعتترف بها دوليا. حيث أوصت في نسختها المعدلة لسنة 2015 صراحة الشركات باتباع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، وهذا التقارب بين المعايير المحاسبية الدولية ومبادئ الحوكمة يتجلى من خلال العمل على تدعيم العناصر التالية²:

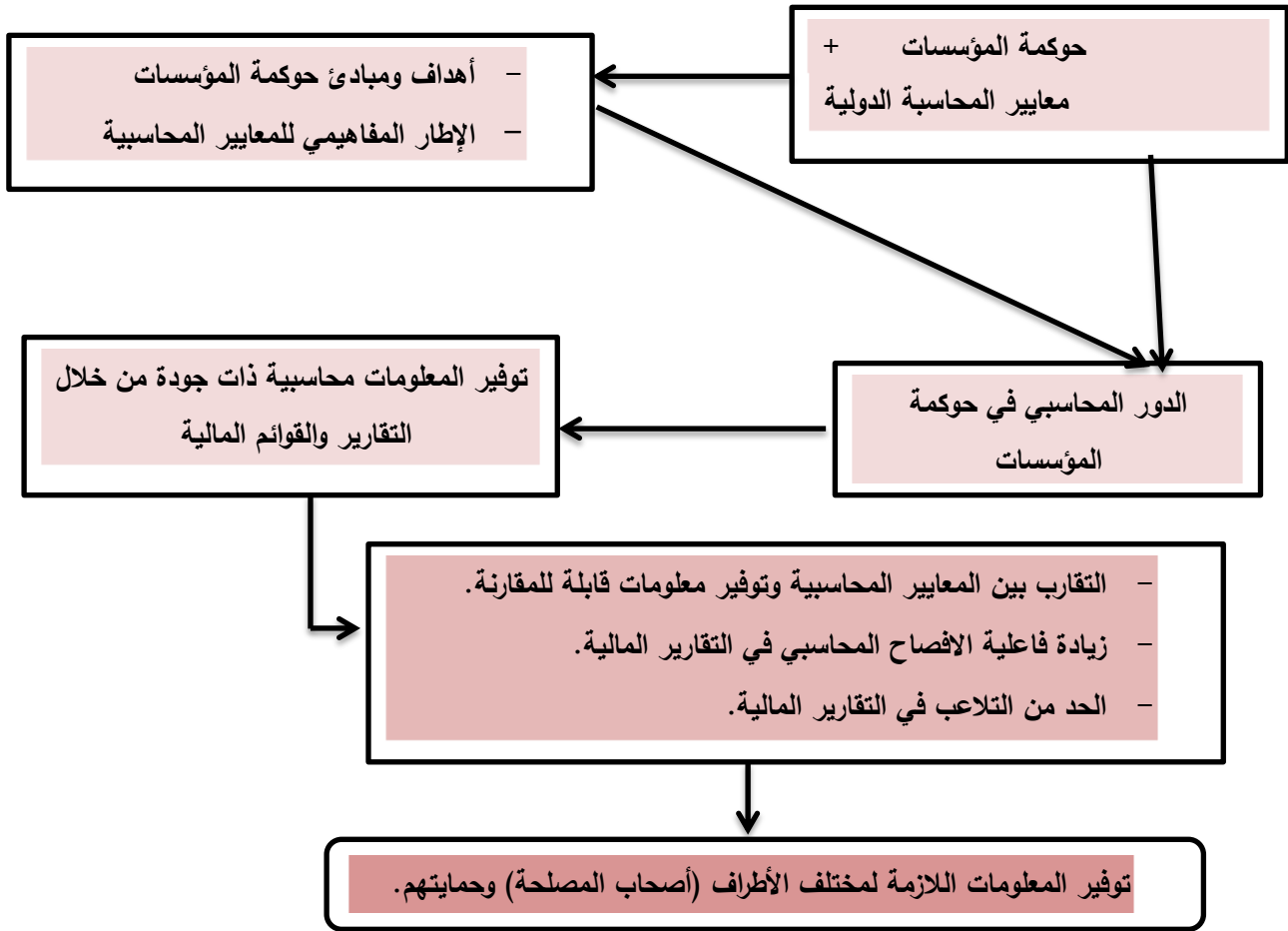
¹ حسين يوسف القاضي و سمير معذى الريشاني، مرجع سابق، ص: 51.

² - محمد سفير، مرجع سابق، ص: 179.

- تدعيم الاتجاه الى التوحيد المحاسبي الذي تسعى اليه معايير IFRS الصادرة عن مجلس IASB، دون التوافق المحاسبي الذي كانت تسعى اليه معايير IAS الصادرة عن هيئة IASC، فيسمح لنا بإمكانية المقارنة بين القوائم المالية للشركات بصورة صادقة وصحيحة لأجل حماية المستثمرين.
 - الاتجاه إلى زيادة فاعلية الإفصاح المحاسبي وهذا يتجلى في ثنايا معايير المحاسبة الدولية حيث يتضمن كل معيار جزءاً مفرداً على المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، وبالتالي تحقيق مبدأ أساسي من مبادئ حوكمة المؤسسات وهو الإفصاح والشفافية.
 - الاعتماد على الصورة الصادقة والعرض العادل، من خلال تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني الذي تنص عليه معايير المحاسبة الدولية، للحد من التلاعب في نتائج الشركات والتقليل من الممارسات الابداعية، وبالتالي تهيئة البيئة المحاسبية اللازمة لإرساء مبادئ الحوكمة وحماية حقوق المساهمين.
- لذلك فإن دور المعايير المحاسبية كمدخل أساسي لتفعيل الإطار العام للحوكمة، بمثابة معالج لكثير من الأمور الناجمة عن الخلل الأخلاقي، المؤثر على تطبيق أهم خصائص نظم الحوكمة في الكثير من الشركات. والتي تنعكس بشكل مباشر على كفاءة جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة وتأثيرها على الأسواق، حيث أن الرفع من جودة المعلومات المحاسبية المطلوبة هو الهدف الرئيسي لتحقيق المسار الاستراتيجي للشركة في ظل إطار الحوكمة¹. ويمكن تلخيص العلاقة معايير المحاسبة الدولية ومبادئ حوكمة المؤسسات من خلال الشكل التالي:

سمر السواح، مرجع سابق، ص: 67-68.¹

الشكل رقم (3-1): التقارب بين المعايير المحاسبية وحوكمة المؤسسات



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على ما سبق.

يلخص الشكل السابق ثلاث نقاط أساسية هي:

- التقارب بين المعايير المحاسبية وتوفير معلومات قابلة للمقارنة: إن تبني معايير المحاسبة الدولية، يحفظ حقوق المستثمرين؛ من خلال تمكينهم من تحقيق المقارنة بين مختلف الشركات خاصة في ظل عولمة الأسواق المالية. كما أن توفير قوائم مالية مستندة إلى معايير محاسبية موحدة ومعترف بها دولياً يقلل تكاليف الحصول على المعلومات ويضمن تماثلها مما يخفض بدرجة كبيرة من مشكل هام من مشاكل الوكالة وهو عدم تماثل المعلومات.
- زيادة فاعلية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية: يعتبر الإفصاح من بين المبادئ الأساسية ضمن حوكمة المؤسسات، فعدم القدرة على كشف تلاعب المسيرين بنتائج الشركة قائم أساساً على ضعف في الإفصاح عن معلوماتها وعدم شفافيته. إذن فاعتماد معايير محاسبية معتمدة دولياً يزيد الشفافية

والإفصاح ضمن مخرجات المحاسبة، مما يحقق هذا المبدأ. ومن جهة أخرى فالإفصاح المحاسبي يعتبر المبدأ الرابط بين باقي مبادئ حوكمة المؤسسات، مما يسمح بتحقيق ممارسات فعالة للحوكمة، من خلال توفيره المعلومات المحاسبية لكافة حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، فالإفصاح المحاسبي يمنح المساهمين القدرة على الرقابة على الشركة وبالتالي حماية استثماراتهم فيها، بالإضافة إلى تقييم الأداء الإداري والمالي للشركة، مما يسمح لهم باتخاذ أفضل القرارات الإدارية والاستثمارية، كما يسمح الإفصاح المحاسبي على تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة والشركة من أجل العمل على تميمتها وديمومتها من خلال توفيره للمعلومات اللازمة.

- **الحد من التلاعب في التقارير المالية:** إن اعتماد معايير محاسبية معترف بها على الصعيد الدولي يتيح إمكانية الكشف عن تلاعبات المسيرين؛ من خلال الشفافية، خاصة في ظل توفر المعرفة اللازمة بالقوائم المالية وكيفية إعدادها في ظل اهتمام دولي بها.

في الأخير يتضح بأن لمعايير المحاسبة الدولية دور في تدعيم حوكمة المؤسسات، وذلك من خلال إرساء أهم مبادئها المتمثلة في الإفصاح والشفافية، فالمعايير المحاسبية الدولية تسمح بتوفير مستوى جيد من المعلومات الكافية والكاملة والعادلة بما تتوافق ومتطلبات الحوكمة، أما التطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات فيضمن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم درجة الشفافية والرقابة على الأداء المالي والإداري في الشركات وتوليد الثقة في جودة وشفافية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية وحمايتها من التلاعب، بما يعزز ثقة المساهمين وأصحاب المصالح.

المبحث الثالث: أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية والحوكمة في جلب المستثمر الأجنبي مع الإشارة إلى حالة الجزائر

زاد الاهتمام بحوكمة المؤسسات بهدف زيادة الثقة في الاقتصاديات الوطنية، وتعميق دور الأسواق المالية، وتشجيع زيادة الاستثمارات من خلال الحفاظ على حقوق ومصالح كافة الأطراف. ومن الناحية المحاسبية زاد الاهتمام بالحوكمة في محاولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية؛ ممثلين في كافة الأطراف ذوي المصالح، في مدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها، من جانب إدارة المؤسسة من خلال القوائم المالية المعتمدة من المراجع الخارجي. يتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى الآليات التي من خلالها، يمكن أن يؤثر كل من تطبيق معايير المحاسبة الدولية وحوكمة المؤسسات في جلب الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى تحليل واقع المعلومة المحاسبية وحوكمة المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، من خلال بعض المؤشرات، كما يتم التطرق إلى تحليل واقع المناخ المحاسبي في الجزائر.

المطلب الأول: دور معايير المحاسبة الدولية وحوكمة المؤسسات في جلب الاستثمار الأجنبي

رأينا فيما سبق أن تطبيق المعايير المحاسبية يدعم مبادئ الحوكمة، وتطبيق الحوكمة يؤدي إلى تفعيل دور المعايير، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى كيفية تأثير كل منهما في جلب المستثمر الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: دور المعايير في جلب المستثمر الأجنبي

تعتمد عملية اتخاذ القرار الاستثماري وبشكل كبير على التقارير والقوائم المالية، المتضمنة للمعلومات المحاسبية، ويقدر ما توفره هذه المعلومات من جودة، بقدر ما تصبح تلك التقارير وسيلة لترشيد عملية اتخاذ القرار الاستثماري، وهذا ما يتم تناوله في هذا المطلب.

أولاً: أهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمر

تعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات الاقتصادية وأخطرها لارتباطها بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بسلوكها أحياناً، فهي قرارات تتميز بدرجة كبيرة من المخاطرة وعدم التأكد، وباعتبار القرار الاستثماري قرار استراتيجي، فإنه يحتاج إلى دراسة مبنية على أسس علمية تكون فيها المعلومات عموماً والمحاسبية خصوصاً، القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية،

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسّمات ومعايير المحاسبة الدولية ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

فلقد أوضحت جمعية المحاسبة الأمريكية أهمية دور المعلومات الواردة في القوائم المالية " بأن المعلومات المحاسبية تعد الوسيلة الرئيسة لتخفيض ظروف عدم التأكد التي يواجهها المستثمر الخارجي¹.

بالرغم من تعدد أهداف القوائم المالية، إلا أن هناك اتفاق عام على أن الهدف الأساسي لها هو توفير معلومات محاسبية ملائمة لإمكانية اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، لخدمة المستثمرين الحاليين والمحتملين بالدرجة الأولى²، وعليه فإن رشادة أي قرار استثماري تعتمد على ما توفره القوائم المالية من جودة في المعلومات المحاسبية.

على هذا الأساس تعتبر جودة المعلومات المحاسبية عاملاً ذات صلة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر³، فالمستثمرون الأجانب يفضلون الأسواق التي تتوفر فيها معلومات عالية الجودة، والتي تمكنهم من تقييم آفاق استثماراتهم وبتكلفة أقل، ففائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية عبر الحدود معترف بها من قبل الاقتصاديين، حيث وجد كل من Rossi و Volpin، أن حجم عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الأقطار أكثر بكثير في الدول ذات المعايير المحاسبية الأفضل، كما أن الشركات ذات محاسبة جيدة غالباً ما تكون محل استحواذ من قبل المستثمرين الأجانب⁴. ذلك أن عوائد المستحوذ أعلى عندما تتمتع الشركة المستهدفة بجودة معلومات محاسبية أعلى، هذه الأخيرة تسمح بتقييم أكثر دقة للشركة المستهدفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى الجودة العالية للمعلومات المحاسبية تزيد من كفاءة قرارات تخصيص رأس المال عن طريق تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المشاركة في المعاملة⁵.

فعدم تماثل المعلومات الناتج عن الاختلافات في القوائم المالية يؤثر على الاستثمارات الأجنبية لأنه يؤثر على أداء الشركات في تحديد مكان الاستثمار في الخارج⁶. مما يعني أن توفر المعلومات المحاسبية

¹ صلاح الدين سوالم، مرجع سابق، ص: 141.

² صلاح الدين سوالم، مرجع سابق، ص: 150.

³ David Prochazka, Cristina Prochazkova Ilinitchi, **The Theoretical Relationships among Foreign Direct Investments, Migration and IFRS Adoption** European Financial and Accounting Journal, Vol. 6, Issue. 4, 2011, p: 92-93.

⁴ Charles J.P.Chen qnd al, **Convergence of Accounting Standards and Foreign Direct Investment**, The International Journal of Accounting, vol 49 ,issue 01, 2014, p:56.

⁵ Charles J.P.Chen, Op.Cit, p:60.

⁶ Laura Márquez-Ramos, **The Effect of IFRS Adoption on Trade and Foreign Direct Investments**, presented at the 18th International Conference of the International Trade and Finance Association, Portugal, 23 May, 2008, p:8

الملائمة والموثوقة يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بعملية اتخاذ القرار لدى المستثمرين، حيث تساعد المستثمر على دراسة الوضعيات المالية المختلفة للمؤسّمات، وإجراء المقارنات اللازمة مما يمكنه من توجيه استثماراته نحو أحسن بديل.¹ فإذا كانت المؤسسة قائمة فسيميل المستثمر للاهتمام بالمعلومات المتعلقة بالربحية وتوزيعات الأرباح والسيولة وعوائد الأسهم وغيرها، أما إذا كانت قيد الإنشاء فسينصب اهتمامه على المعلومات المتعلقة بطبيعة نشاطها، أهدافها، والعوائد المتوقعة، وكذا الجدوى الاقتصادية.

ثانياً: اسهامات معايير المحاسبة في تحقيق جودة التقارير المالية وجلب المستثمر الأجنبي

يتجه المستثمرون الأجانب إلى الدول التي تتوفر فيها أنظمة محاسبية قادرة على مدهم بالمعلومات التي تساعد على اتخاذ أفضل القرارات، في أي مرحلة من مراحل المشروع الاستثماري، هذا من جهة ومن جهة أخرى، وجود اختلافات كبيرة بين مختلف الأنظمة المحاسبية المحلية، سيؤدي إلى عدم تماثل المعلومات للمستثمر المحلي على حساب المستثمر الأجنبي. وبناء على ذلك تحدث عوائق معلوماتية مانعة للاستثمار عبر الحدود²، كما أن ضرورة فهم مجموعات عدة لمعايير محاسبية محلية، يمكن أن ينجم عنه تكاليف المعاملات، فالاستثمار بثقة في دولة أجنبية مع قوائم مالية مختلفة يكبد المستثمرين مبالغ مالية، إضافة إلى الوقت، والجهد المبذول لفهم المعايير الأجنبية، والطريقة المناسبة للحد من هذه التكلفة المضافة هو اعتماد معايير المحاسبة الدولية³ (IFRS/IAS). إن الاعتماد التدريجي للمعايير في جميع أنحاء العالم يقلل ويزيل من تكاليف الحصول على المعلومات لاتخاذ القرار، حيث تستخدم الشركات نفس نظام معايير القوائم المالية بغض النظر عن موطنها، وبهذه الطريقة فإن معايير IFRS/IAS، باعتبارها معايير محاسبية عالية الجودة تسهم في حسن سير أسواق رأس المال العالمية، وتشجع تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المعتمدة لها⁴، وهذا ما أعلن عليه المفوض الأوروبي Mc Creevey بأن التبني الواسع لها، يجب أن يؤدي إلى كفاءة لرأس المال، واستثمار أكبر عبر الحدود وبالتالي تعزيز النمو والعمالة في أوروبا.⁵

¹ سليمة نشنتش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري المالي، مرجع سابق، ص: 14.

² David Prochazka, Cristina Prochazkova Ilinitchi, **Op.Cit.**, P:93

³ جمعة هوام وعمار لمزاودة، أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة قياسية-

مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس، العدد 34 ، تشرين الأول، 2014، ص: 416.

⁴ David Prochazka, Cristina Prochazkova Ilinitchi, **Op.Cit.**, P:94 .

⁵ Charles J.P.Chen and al, **Op.Cit.**, P:55.

فلقد كان الغرض الرئيسي لاعتماد هذه المعايير في الاتحاد الأوروبي هو تحسين قابلية المقارنة، وعلى العموم جودة القوائم المالية مع الهدف النهائي المتمثل في زيادة المعاملات عبر الحدود، وعلى أساس ذلك؛ فإنه من الممكن أن يكون للمستثمرين الأوروبيين رد فعل ايجابي نحو تبني IFRS/IAS، إذا توقع بأن تطبيقها يؤدي إلى معلومات في القوائم المالية ذات جودة أعلى، وبالتالي الحد من عدم تماثل المعلومات، وزيادة التعاقد مع الجهات الخارجية، بالإضافة إلى ذلك ستكون أسواق رأس المال الأوروبية أكثر تنافسية على مستوى العالم، وبالتالي ستزداد سيولة الشركات الأوروبية.¹

وأشارت إحدى الدراسات على أهمية الممارسات المحاسبية الجيدة كعامل مهم يزيد من فرص الاستثمار عبر الحدود، وهذا ما أكدته دراسة حول علاقة IFRS/IAS، بالاستثمار الأجنبي المباشر بروسيا.² فلقد أكدت هذه الدراسة على أن أحد العوامل التي تؤثر سلباً على القدرة على جذب رأس المال الأجنبي هو الافتقار إلى مصداقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها، حيث بدأت بعض الشركات الروسية تدرك بأن رداءة نوعية قوائمها المالية تجعل من الصعب جذب رأس المال الأجنبي، إضافة إلى صعوبة اقتراض الأموال دولياً، أو وضع أسهمها في البورصات الأجنبية، فقوائمها المالية الحالية لا تلبّي احتياجات المستثمرين الحاليين والمحتملين على حد سواء، نتيجة لذلك فقد أدرك بعض المديرين التنفيذيين لهذه الشركات ضرورة إعداد قوائم مالية تستجيب لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، ذلك أن أحد الأسباب في تردد المستثمرين الدوليين في وضع الكثير من الثقة في معايير المحاسبة الروسية هو عدم الإلمام بها، بينما يشعر المستثمرون بمزيد من الارتياح في قراءة القوائم المالية، التي يتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، كون هذه المعايير تحظى بالقبول الدولي، كما أنها تملك خصائص معينة تكون مرغوبة من قبل المستثمرين الأجانب مقارنة مع معظم معايير المحاسبة الوطنية، وهذه الخصائص تشمل ما يلي:

- تم تصميم معايير IFRS/IAS لتعكس الواقع الاقتصادي أكثر من الواقع القانوني، لتعكس المكاسب والخسائر الاقتصادية في الوقت المناسب، إضافة إلى تقليص قدرة الإدارة على التلاعب بالأحكام بإنشاء احتياطات سرية، وإظهار الأرباح، وإخفاء الخسائر³، ما يجعل حقوق المستثمرين الأجانب تحظى

¹ Laura Márquez-Ramos, Op.Cit, P: 4

² Galina G, and Robert W. The Role of International Accounting Standards in Foreign Direct Investment: A Case Study of Russia, Presented at the Thirteenth Conference of the International Trade and Finance Association, Vaasa, Finland, 28-31 May, 2003, P: 10-12.

³ Charles J.P .Chen, Op. Cit, P: 63.

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

بحماية أفضل، كما أن اتخاذ أفضل القرارات الإدارية التي تعتمد على الواقع الاقتصادي، ستؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام رأس المال.¹

- إن اعتماد معايير IFRS/IAS، يزيل حاجز عدم قابلية المقارنة للقوائم المالية بين الدول، ما يمكن من التخفيف من تكاليف معالجة المعلومات، ويزيد من المعاملات الاقتصادية عبر الحدود، كما يخفض من عدم تماثل المعلومات بين المستثمر المحلي والأجنبي.²

- إن الميزة الأساسية لمعايير IFRS/IAS أنها تقوم بإنتاج قوائم مالية أكثر دقة، وفي الوقت المناسب، ما يؤدي إلى تقييم أفضل، مع تخفيض المخاطر بالنسبة للمستثمرين الأجانب. فادخال مفهوم القيمة العادلة واحد من العوامل الرئيسية التي أثرت على جودة المحاسبة بعد اعتماد IFRS/IAS، من خلال تأثيرها الإيجابي على خاصية الملاءمة، فاعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، يجعل تشخيص الوضعية المالية الحقيقية أكثر دقة؛ ما يخلق نوعا ما من الشفافية، والثقة لدى المستثمرين.

- القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، باعتبار التنبؤ أحد أهم جوانب اتخاذ قرار الاستثمار. على أساس ذلك فإن التحول إلى معايير IFRS/IAS يساهم في إعداد قوائم مالية على درجة عالية من الجودة ما يعزز قدرة أي دولة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فاعتماد هذه المعايير هو وسيلة لتخفيض تكلفة الحصول على المعلومات للمستثمرين الأجانب، إضافة إلى توفير معلومات في شكل أكثر فائدة، ما يدعم ثقة المستثمرين الأجانب فيها، حيث تمثل عنصرا محددًا للاستثمار الأجنبي.

من خلال ما سبق يتضح بأن هناك العديد من الوقائع والأسباب، التي تجعل من اعتماد معايير المحاسبة الدولية، محفزا لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثاني: إسهامات الحوكمة في جلب المستثمر الأجنبي

يمكن أن تؤدي حوكمة المؤسسات إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال بعض العناصر

نتناولها فيما يلي:

¹ Galina G, and Robert W. **Op.Cit**, P:04.

² Charles J.P.Chen and al, **Op. Cit** , P: 55.

أولاً: دور الحوكمة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات¹

حالة عدم تماثل المعلومات هي الحالة التي تكون فيها المعلومات متاحة ومعروفة لطرف واحد، لكن الطرف الثاني لا تتوفر لديه مثل هذه المعلومات، وتؤدي هذه الحالة إلى عدم كفاءة الأسواق لأن معظم المستثمرين سيكونون غير قادرين على الوصول إلى المعلومات، التي يحتاجون إليها في عملية اتخاذ القرارات. ويؤثر عدم تماثل المعلومات على الكثير من القرارات المالية مثل سياسات توزيعات الأرباح، التمويل، قرارات التكوين الرأسمالي، الإفصاح الاختياري للمعلومات، احتفاظ الإدارة بالملكية في إصدارات الأسهم الجديدة، والانتقاء الاختياري للمدققين الخارجيين، فالمعلومات لها محتوى إعلامي، وبالتالي فإن عدم تماثل المعلومات المحاسبية سيؤدي للإضرار بكفاءة السوق وقدرتها على تشجيع الاستثمار.

هذا ما يترتب عليه إمكانية تحقيق بعض الأطراف لأرباح غير عادية على حساب الأطراف الأخرى التي ليس لديها معلومات، وتحقيق هذه الأرباح غير العادية سيؤدي بالطبع إلى الإضرار بالسوق، حيث يترتب عليه انسحاب بعض المتعاملين منها خوفاً من تحقيق خسائر وهذا ما سيؤدي إلى انكماش السوق وانخفاض السيولة وارتفاع تكلفة المعاملات؛ مما يؤدي إلى التأثير السلبي على الاقتصاد القومي، ويعتبر المستثمرون أكثر الأطراف المرتبطة بالشركة تعرضاً للمخاطرة، كما أنهم أكثر الأطراف التي تجني المكاسب في حال نجاح الشركة وفي نفس الوقت أكثر الأطراف تحملاً للخسائر في حال فشل الشركة، لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتقبون إلى معلومات بصفة مستمرة لتمكنهم من تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات المتعلقة بتوظيف مواردهم بصورة ناجحة. كما أنهم يحتاجون إلى المتابعة المستمرة وتقدير الاحتمالات المستقبلية للشركة لتقييم وضع الشركة وتحديد ما إذا كان سوف يزيد من استثماراته أو يخفضها أو يتحول إلى شركة أخرى. إن الهدف الأساسي لأسواق ذات طابع المستثمر هو حماية المستثمرين من خلال توفير المعلومات في الوقت المناسب وحمايتهم من خلال المراقبة، ويجب أن يكون الإفصاح كافياً بما يسمح للمستثمرين مقارنة الشركات بعضها ببعض حسب الصناعات أو المكان، ويفترض أن الشفافية في القوائم المالية والإفصاح الكامل يشجع على اكتساب ثقة المستثمر والتي ستؤدي إلى زيادة السيولة ويخفض من تكلفة التبادل ويرفع من الجودة الكلية للسوق.

¹ محمد خميسي بن رجم وسعاد صلاح، دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد الثاني، جوان 2015، ص: 88-89.

ثانياً: دور الحوكمة في تحقيق جودة التقارير المالية

إن الاهتمام المتزايد للمحاسبة بحوكمة المؤسسات يرجع إلى محاولة زيادة ثقة مستخدمي التقارير والقوائم المالية المعروضة من قبل المؤسسات في المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي الخاص بها، والسعي لتحقيق جودة تلك التقارير والقوائم المالية.

1. تأثير الإفصاح والشفافية على ثقة ومصداقية التقارير المالية

يتطلب الإفصاح تجميع معلومات شاملة عن المؤسسة، وأن يتم نشر هذه المعلومات بطريقة تسمح بوصولها لكافة المستخدمين، ويعتبر وجود نظام إفصاح قوي يشجع على الشفافية الحقيقية أحد الملامح المحورية للإشراف والرقابة على الشركات، و يعتبر الإفصاح أمر في غاية الأهمية لتحديد قدرة المساهمين في ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة لأن الإفصاح أداة تلعب دوراً مهماً في التأثير على سلوك المؤسسات وقرارات المستثمرين، فنظام الإفصاح القوي يساعد على جلب رؤوس الأموال والمستثمرين حيث يساعد للوصول إلى معلومات منتظمة وموثوقة تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة، ويجب التركيز على ضرورة الإفصاح وفي الوقت المناسب على كافة التطورات المادية وبتنظيم التقارير المالية لكافة المساهمين مما يدعم ثقة المستخدمين بالشركة وبالتالي بتقاريرها المالية¹.

ويمكن القول أن زيادة ثقة المستخدمين بمصداقية التقارير المالية التي تقدمها المؤسسات من خلال سعي المؤسسة إلى تحسين بيئة الشفافية والإفصاح وذلك عن طريق تركيزها على النقاط التالية²:

- التركيز على أخلاقيات العمل والدقة المحاسبية والتي دفعت بالكثير من المؤسسات لتوظيف كافة الوسائل اللازمة لتأمين سلامة أخلاقيات طواقم الإدارة ومراعاة الدقة المحاسبية واختيار الموظفين الأكفاء ذوي الخبرة والسمعة الحسنة.

- إيجاد آليات تحث على العدالة والإتقان في العمل والالتزام بأخلاقيات وآداب المهنة.

- العمل على بناء بيئة مناسبة تمكن الموظفين من الإبلاغ على التصرفات الخاطئة بدل السكوت عنها، أو الإبلاغ عن ذلك بعد فوات الأوان، كأن تقوم المؤسسة بتنظيم لقاءات بين موظفيها ومجلس إدارتها لحثهم على توصيل المعلومات عن أي تجاوزات قد تقوم بها الإدارة وتأمين الحماية الكاملة لهم.

¹ عماد أحمد الشرع، دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2008، ص: 70.

² نفس المرجع، ص: 70-71.

- التركيز على جودة الدخل ومراقبة عمليات التحكم في توقيت المناسب وشروطها.
- التركيز على تحسين فهم جمهور المستخدمين لهيكل ونشاط المؤسسة وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقيات وفتح قنوات لتسهيل اتصال هؤلاء المستخدمين بالمؤسسة.
- إتباع معايير مالية ومحاسبية عالية الجودة ومعترف بها دولياً عند إعداد المعلومات المالية والإفصاح عنها، وضمان فهم هذه المعايير وحسن استخدامها والعدالة في تطبيقها.
- الإفصاح الفوري عن المعلومات الحساسة والجوهرية وبيث المعلومات على شبكة الانترنت وتحديثها بشكل فوري وضمان عدم أي تسريب للمعلومات قبل الإعلان عنها.
- التركيز على جودة أعمال المراجعة من خلال حماية استقلالية المراجع الخارجي وإلزامه للعمل طبقاً لما تقتضيه العناية والأصول المهنية.

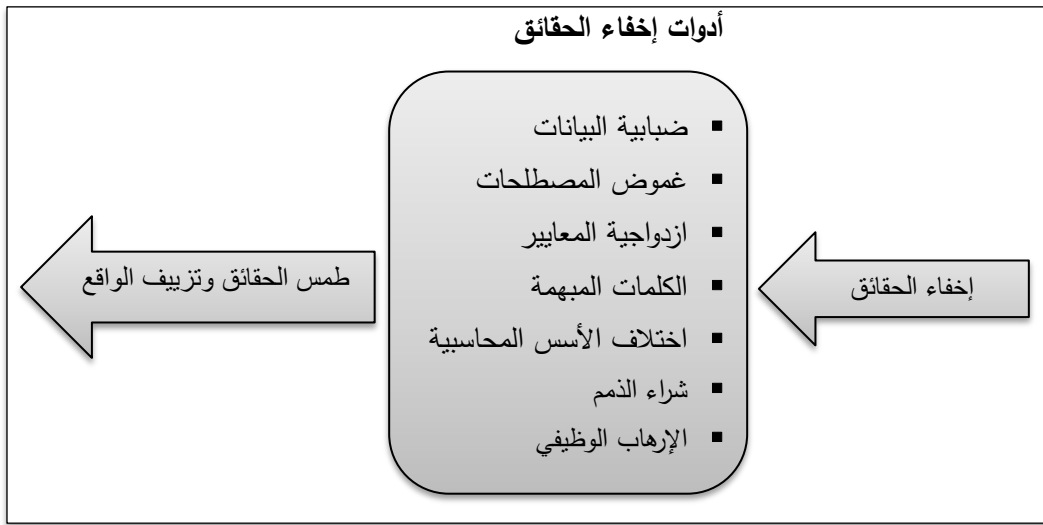
2. حوكمة المؤسسات كآلية للقضاء على ظاهرة إخفاء الحقائق

إن مبدأ الإفصاح والشفافية يعد مطلباً أساسياً أفرزته ضروريات الحوكمة وهذا بهدف تحقيق الهدف الأساسي الذي تسعى إليه وهو الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، وكل شركة ملزمة قانونياً بإعطاء معلومات ضرورية، وصادقة وكافية لكل المتعاملين، إخفاء المعلومات يعد إجهاضاً لمتطلبات الحوكمة، فعندما يعتمد البعض لانتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين، كإخفاء الديون وتضخيم الأرباح من أجل رفع قيمة سهم الشركة على مستوى السوق، وفي هذه الأوضاع يستفيد أصحاب المعلومات الحقيقيين من تحقيق صفقات رابحة وبيع حصصهم بأعلى الأسعار في الوقت الذي كانت الشركة تغرق ببطء. وبوجود نظام جيد لحوكمة المؤسسات يوفر إطاراً حامياً ومانعاً لظهور مثل هذه التصرفات والحد من محاولات التضليل هذه وخاصة إمكانية التواطؤ مع مراجعي الحسابات الخارجيين، فحوكمة المؤسسات تسعى لتحسين الصورة الذهنية للشركات ومصداقيتها وتدعو إلى إدخال الاعتبارات الأخلاقية وتحسين درجة الوضوح والشفافية¹.

والشكل التالي يوضح بعض طرق إخفاء الحقائق:

¹ ماجد إسماعيل أبو حماد، مرجع سابق، ص: 52-53.

الشكل رقم (3-2): طرق إخفاء الحقائق



المصدر: ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص 52.

بشكل مختصر فإن الحوكمة ينظر إليها على أنها مدخل لتحسين المعلومات المحاسبية، اعتماداً على مبدأ الإفصاح عن كل المعلومات التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية التي تضم هذه المعلومات، وهو ما يتيح شفافية تحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، التي تجرنا من جديد إلى الحديث عن نزاعات الوكالة أحد الأسباب الرئيسية في ظهور الحوكمة، وبالتالي فإن الأثر المباشر للحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية، هذه الأخيرة التي تؤثر في ما بعد على كل القطاعات والمجالات الاقتصادية.

ثالثاً: أهمية حوكمة المؤسسات كمكسب للاقتصاد الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد الحوكمة ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد كله، حيث أن هناك ارتباط وثيق بين حوكمة المؤسسات ونظام الاقتصاد المطبق في كل دولة، فالمشاكل الناجمة عن ضعف حوكمة المؤسسات لا تعود فقط إلى فشل الاستثمارات، وإنما تمتد إلى أبعد من ذلك متمثلة في ضعف مستويات الثقة العامة في الأعمال كلها. حيث أن المسألة لا تعد مجرد انهيار سمعة القليل من الشركات، بل إن المسألة تشير إلى فقدان المصداقية في النظام الاقتصادي كله، وعليه يجب النظر إلى تحسين حوكمة المؤسسات وكأنه يمثل كسباً لكافة الأطراف ذات الصلة، فهو يعد كسباً للشركة من خلال تحسين الأداء وتخفيض تكاليف الحصول على رأس

المال، ويعد مكسبا لحملة الأسهم من خلال تعظيم القيمة، وفي المدى الطويل يعد مكسبا للاقتصاد الوطني من خلال النشاط المستقر والمستمر والأكثر كفاءة للشركات التي تعمل في ظلها.¹

كما تبرز أهمية حوكمة المؤسسات في كونها أسلوب لجذب الاستثمار في شركات أسواق رأس المال فهي الأسلوب الذي يستطيع من خلاله صغار المساهمين ضمان الحصول على عوائد لاستثماراتهم، كما أن الحوكمة تؤدي إلى زيادة التنافسية خاصة في ظل العولمة وإزالة الحواجز التجارية وتزايد حركة انتقال رؤوس الأموال²، فمفهوم حوكمة المؤسسات يعد كجزء هام من صناعة القرار الاستثماري ليس فقط بالنسبة لمستثمري المحافظ على الأمد القصير بل الأكثر أهمية بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الأمد الطويل، وذلك لكون حوكمة المؤسسات تركز على قيم الشفافية والإفصاح والعدالة والمساءلة وإدارة المخاطر، فهي تهدف إلى إيجاد نظام حماية ضد الفساد و سوء الإدارة³، وعلى هذا الأساس فإن الالتزام بتطبيق الحوكمة يعد أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار ولا سيما في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم بالعولمة واشتداد المنافسة بين الشركات من أجل الاستثمار، لذا فإن الشركات التي تطبق الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال من تلك التي لا تطبق الحوكمة في خلال ثقة المستثمرين فيها.

إن الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة ترفع من قدرتها التنافسية على المدى الطويل نظرا لتمتعها بالشفافية في معاملاتها وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية، وفي جميع العمليات التي تقوم بها، الشيء الذي سيدعم حتما رصيد الثقة من جانب المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، ومن ثم الاستثمار في هذه الشركات، مما يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال ويسمح بتحقيق المزيد من الاستقرار لمصادر التمويل⁴.

¹ رضا جاوحدو وعبد الله مايو، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم -متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وآفاق، ديسمبر 2010، جامعة أم البواقي، ص: 05-06.

² رامي حسين الغزالي، دور تطبيق حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2015، ص: 40

³ في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة IAS / IFRS هشام دغوم، دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (الجزائر - أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2015، ص: 142.

⁴ جمعة هوام ونوال لشعوري، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الدولي الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، 8 ديسمبر 2010، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص: 7.

المطلب الثاني: واقع جودة المعلومة والحوكمة وتدفق الاستثمار الأجنبي بالجزائر في ظل تطبيق SCF

كما رأينا سابقا فإن الهدف الرئيسي من تبني نظام محاسبي جديد في الجزائر، هو تحسين جودة المعلومات وصدق التقارير المالية وتعزيز الشفافية والافصاح، بهدف حماية حقوق المستثمرين، ومن ثم جلب الاستثمار الأجنبي للبلد، لذلك سيتم فيما يلي تقييم هذه العناصر فيما يلي:

الفرع الأول: واقع جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر

هناك مؤشر يعبر عن جودة القوائم المالية بصفة عامة، يسمى قوة التدقيق ومعايير اعداد التقارير، ضمن مؤشر فرعي لمؤشرات التنافسية والمتمثل في مؤشر المؤسسات، والجدول الموالي يوضح تطور المؤشر خلال الفترة 2006-2019:

الجدول رقم (3-2): مكانة الجزائر ضمن مؤشر قوة التدقيق ومعايير إعداد التقارير المالية حسب مؤشر التنافسية العالمية للفترة 2006-2019

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الترتيب	101/125	-	125/134	120/133	104/139	130/142	143/144
قيمة المؤشر (0-7)	3,7	3,4	3,5	3,6	4	3,5	2,8
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب	141/148	134/144	135/140	135/138	129/137	131/140	120/141
قيمة المؤشر	3	3,4	3,2	3,1	3,4	3,4	3,8

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير التنافسية العالمية للسنوات (2006-2019) المتاحة على الموقع:

<https://www.weforum.org>.

يبين الجدول أعلاه تأخر الجزائر الواضح ضمن الترتيب العالمي في هذا المؤشر، رغم تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010، وبقيت قيمة المؤشر قريبة من المتوسط، ماعدا سنة 2010 وهي سنة التطبيق، حيث احتلت المرتبة 104 من ضمن 139 دولة، وعرفت أسوأ ترتيب وتقيط سنة 2012، ليشهد بعد ذلك تحسنا في السنوات اللاحقة. وإذا ما قارنا الجزائر ببعض الدول العربية بالنسبة لهذا المؤشر (قوة التدقيق ومعايير إعداد التقارير المالية) نجدها متأخرة، ففي تقرير سنة 2019 تحصل المغرب على 5.4 من 7، كذلك بالنسبة لقطر، السعودية حصلت على 5.7 وتونس على 4.2 والإمارات على 5.3 نقطة.

مما يمكننا من القول بأن مؤشر جودة القوائم المالية متوسط على العموم في المؤسسات الجزائرية، وأن تطبيق النظام المحاسبي لم يعط قيمة مضافة لجودة المعلومة المحاسبية المتاحة في الجزائر، وربما يعود

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

السبب للمشاكل التي أدت إلى عرقلة تطبيق النظام المحاسبي الجديد، بالإضافة إلى النقائص التي اعترته من البداية.

بما أن أغلب مفاهيم النظام المحاسبي المالي المستمدة من معايير المحاسبة الدولية أعدت في الأصل لتتلاءم مع البيئة الاقتصادية للدول المتقدمة، والتي تفترض اقتصاديات تطورت فيها مساحة المساهمة؛ وذلك بازدياد أشكال شركات المساهمة، وانتشار فروعها في مناطق متعددة من العالم، واعتمادها في التمويل على الأسواق المالية الدولية، مما يجعل العلاقة الأساسية التي يجب إدارتها وتسييرها على مستوى هذه الشركات هي العلاقة الموجودة بين المستثمرين (حملة الأسهم) في الأسواق المالية بكونهم أصحاب رؤوس الأموال، والمديرين باعتبارهم مفوضين من المستثمرين لتسيير أعمالهم، وهذا ما يفسر توجيه محتويات القوائم المالية بالدرجة الأولى إلى المستثمرين، وهذا عكس ما نتصف به البيئة الاقتصادية للجزائر.

نجد أن البنية الاستثمارية للبيئة الاقتصادية الجزائرية قائمة على مزيج من الشركات العمومية، وشركات القطاع الخاص غالبيتها شركات عائلية، والتي تعتمد على التمويل الذاتي، مع اللجوء إلى التمويل البنكي الداعم، بينما التمويل عن طريق السوق المالي يكاد لا يذكر. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تتسم بخاصية اجتماعية صلبة وعلى نطاق واسع كونها شركات عائلية مزودة بقوانين أساسية تفضل الشركة ذات الشخص الوحيد وذات مسؤولية محدودة وبنسبة أقل للشركة ذات المسؤولية المحدودة، أما بالنسبة للشركة ذات أسهم فتبقى قليلة الانتشار، فحسب احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2018، نجد نسبة شركات المساهمة لا تصل 6% من مجموع الشركات في الجزائر، وفي المقابل بلغت نسبة الشركات ذات المسؤولية المحدودة أكبر من 52%، مما قد يؤثر على تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق هذا النظام.

الفرع الثاني: واقع حوكمة المؤسسات بالجزائر حسب بعض المؤشرات

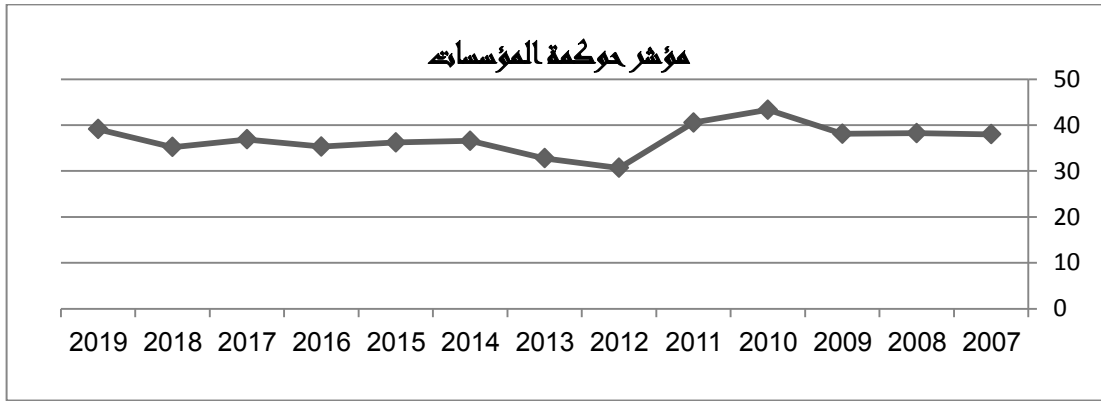
أولاً: الحوكمة في الجزائر وفق مؤشر التنافسية

نظراً لأهمية مؤشر التنافسية العالمي بالنسبة للمستثمرين الأجانب في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المتعلقة بتحديد وجهة الاستثمار، ارتأينا أن نقوم بتقييم وضعية حوكمة المؤسسات بالجزائر بالاستعانة بمؤشر فرعي ضمن مؤشر التنافسية؛ وهو مؤشر المؤسسات الذي يضم بدوره مؤشر حوكمة المؤسسات،

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

الذي يضم مجموعة من المؤشرات. يأخذ المؤشر الدرجة من مائة. بالنسبة لسنة 2019 تحصلت الجزائر على 39.1 درجة من مائة في مرتبة جد متأخرة (المرتبة 133) من ضمن 141 دولة. ويلخص الشكل الموالي تطور مؤشر حوكمة المؤسسات للفترة 2007-2019 حسب تقارير مؤشر التنافسية العالمي:

الشكل رقم (3-3): تطور مؤشر حوكمة المؤسسات في الجزائر للفترة (2007-2019)

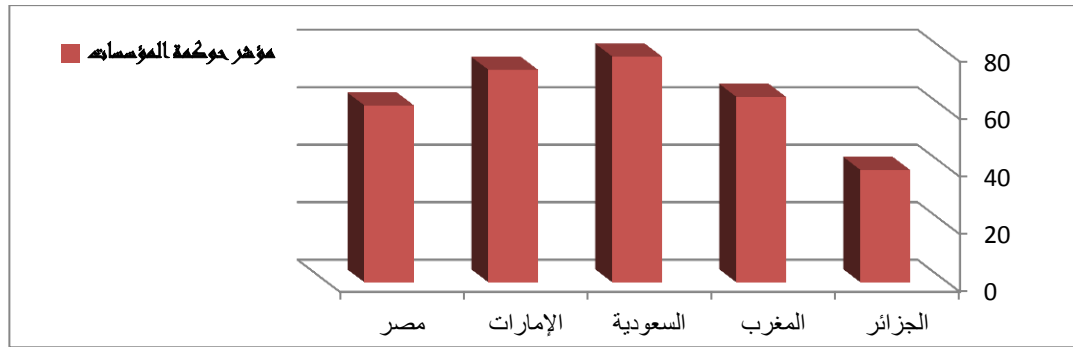


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير التنافسية العالمية للسنوات (2007-2019) المتاحة على الموقع:
<https://www.weforum.org>.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن مستوى مؤشر حوكمة المؤسسات في المؤسسات الجزائرية ضعيف للغاية، حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2010، وهي السنة التي تم فيها تطبيق النظام المحاسبي المالي، وتلت صدور ميثاق الحكم الراشد سنة 2009. لينخفض بعد ذلك ويصل إلى أدنى مستوى له سنة 2012، ليبدأ مجددا في الارتفاع، ليصل سنة 2019 إلى أحسن مستوى له. ويعود تأخر الجزائر في هذا المؤشر لتدني مؤشرات الفرعية، فمثلا تحصلت الجزائر على 3.3 نقطة من عشرة في مؤشر تنظيم تضارب المصالح، و3.7 في مؤشر حوكمة المساهمين في تقرير سنة 2019.

ولمعرفة مكانة الجزائر في مؤشر حوكمة المؤسسات مقارنة ببعض الدول العربية، ضمن مؤشر التنافسية لتقرير سنة 2019 نستعرض الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-4): مكانة الجزائر في مؤشر حوكمة المؤسسات مقارنة ببعض الدول العربية لسنة 2019



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على تقرير التنافسية العالمية لسنة 2019 متاح على الموقع:

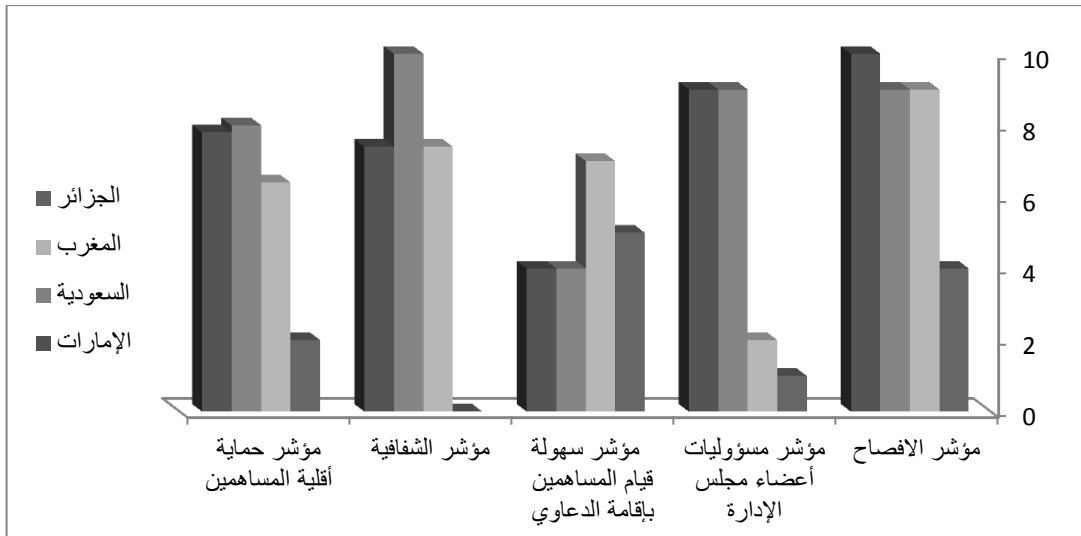
<https://www.weforum.org>

من خلال الشكل أعلاه يتضح جليا تأخر الجزائر في مؤشر الحوكمة مقارنة بالدول العربية والتي رأينا سابقا (في الفصل الأول)، أن هاته الدول محل المقارنة كانت متفوقة على الجزائر بكثير، من حيث حجم التدفقات الواردة إليها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فحسب تقرير سنة 2019 تحصل المغرب على المرتبة 46 عالميا في مؤشر حوكمة المؤسسات، بفضل تحسن المؤشرات الفرعية خاصة مؤشر جودة التقارير المالية (المرتبة 30 عالميا). بالنسبة للسعودية فقد قطعت شوطا كبيرا في مجال الحوكمة حيث تحصلت على المرتبة السادسة عالميا، فمؤشر حوكمة المساهمين الخاص بها احتل المرتبة الثانية عالميا، كذلك الشأن بالنسبة للإمارات، احتل مؤشر الحوكمة المرتبة 16 عالميا ومصر المرتبة 63 عالميا. مما يثبت أن الجزائر لا زالت بعيدة جدا عن مثيلاتها من الدول العربية والجارّة المغرب في مجال حوكمة المؤسسات، وأن هناك تشوه كبير يشوب مناخها الاستثماري، يعطي نظرة سلبية للمستثمر المحلي والأجنبي.

ثانيا: الحوكمة في الجزائر وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال

فيما يخص المؤشرات التي تقيس جوانب أخرى للحوكمة مثل الإفصاح والشفافية، فقد أخذنا بعضها من مؤشر حماية المستثمر؛ وهو مؤشر فرعي ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال، الذي يصدر عن البنك الدولي سنويا منذ سنة 2004. يقيس عدة جوانب تدور كلها حول مبادئ حوكمة المؤسسات، اخترنا بعضها بغية مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية والخاص بتقرير سنة 2019، كما هو موضح بالشكل الموالي:

الشكل رقم (3-5): مكانة الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر حماية المستثمر حسب تقرير سنة 2019

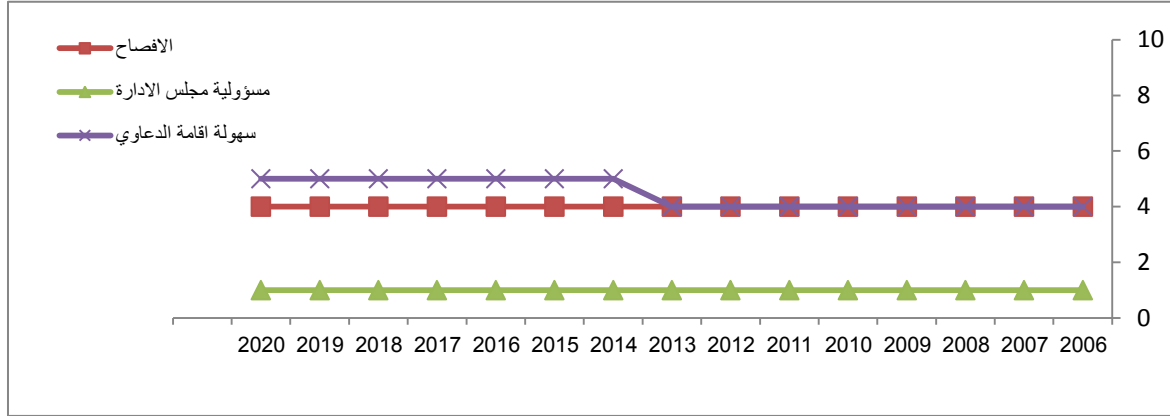


المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على تقرير سهولة أداء الأعمال لسنة 2019 متاح على الموقع:

<https://www.doingbusiness.org>

يبدو من الشكل أن الدول العربية المختارة للمقارنة قد تجاوزت قضية الإفصاح، فقد تحصلت الإمارات على العلامة الكاملة، والمغرب والسعودية على 9 من 10، في حين تتذيل الجزائر المجموعة، بمعدل 4 من 10، أما بالنسبة لمؤشر الشفافية فقد تحصلت الجزائر على علامة 0 مقابل تحصل السعودية على العلامة الكاملة، كذلك الشأن بالنسبة لباقي المؤشرات، فأحسن نقطة تحصلت عليها (5 من 10)، في مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي. ويعرض الشكل الموالي تطور بعض المؤشرات في الجزائر (الإفصاح، مسؤولية مجلس الإدارة ومؤشر سهولة إقامة الدعاوي) خلال الفترة 2006-2020:

الشكل رقم (3-6): تطور مؤشر الإفصاح، مسؤولية مجلس الإدارة ومؤشر سهولة إقامة الدعاوي بالجزائر خلال الفترة 2006-2020



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بسهولة أداء الأعمال متاح على الموقع: <https://www.doingbusiness.org>

يتبين من الشكل أعلاه بوضوح بأن؛ مؤشر الإفصاح ومؤشر مسؤوليات مجلس الإدارة لم يتغير ولم يتطور بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، وتطور مؤشر سهولة القيام بإقامة الدعاوي من طرف المساهمين بتحسّن بدرجة واحدة سنة 2014، مما يجعلنا نتساءل عن السبب والذي يمكن إرجاعه إلى:¹

- غياب ثقافة الاستخدام الداخلي للمحاسبة كوسيلة للتسيير واتخاذ القرارات باستثناء بعض المؤسسات الخاصة الكبيرة.
- غياب ثقافة الإفصاح المحاسبي واستخدام المحاسبة محدود جدا ومقتصر بشكل كبير على الأغراض الجبائية.
- غياب ثقافة الطلب على المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات.
- غالبية الشركات الجزائرية عملت لمدة طويلة في إطار يتميز بسرية ومحدودية نشر المعلومات. ولعل من أهم أسباب ضعف تطبيق الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية بصفة عامة هو انتشار الشركات العائلية؛ والذي يؤدي إلى:²
- صعوبة الفصل بين مهمة مجلس الإدارة ومهمة الإدارة التنفيذية ومسؤوليات إدارة الشركة، ومستوى الرقابة، وعدد اجتماعات المجلس.

¹ فريد عوينات، مرجع سابق، ص: 169.

² نوال صبايحي، مرجع سابق، ص: 12.

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

- عدم توفر أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة بعدد مناسب، بحيث تكون لديهم القدرة على تقديم آراء واجتهادات مستقلة نابعة من احساسهم بالمسؤولية.
- صعوبة تشكيل لجان مجلس الإدارة مستقلة وقادرة على القيام بدورها على أكمل وجه، خاصة لجنة التدقيق، ولجنة المكافآت والترشيحات.

فضعف مستوى فعالية مجلس إدارة الشركة، ناتج عن عدم الفصل بين الملكية والإدارة، ذلك أن أغلب الاقتصاديات العالمية التي يكون فيها تطبيق حوكمة المؤسسات فعالا تحاول أن تتعد قدر الامكان في تأسيس شركاتها عن الشركات العائلية.

بما أن طبيعة النسيج المؤسسي في الجزائر يغلب عليه المؤسسات الصغيرة بنسبة 97.2%¹، من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بتصنيف الشركات حسب عدد اليد العاملة، وهي غير معنية بميثاق الحكم الراشد، ولا بمبادئ حوكمة المؤسسات. أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجه إليها أساسا ميثاق الحكم الراشد تواجهها مشاكل ترتبط في أغلبها بنمط تسييرها، باعتبارها في الأغلب مؤسسات عائلية يصعب فيها الفصل بين الملكية والإدارة، فتطبيق حوكمة المؤسسات يكون فعالا كلما ابتعدت الشركات عند تأسيسها عن الشركات العائلية، وعليه فإن حوكمة المؤسسات في الجزائر لا تزال في بداياتها خاصة في ظل عدم وجود قوانين ملزمة بتطبيق مبادئها، ذلك أن الالتزام بقواعدها حسب ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة يعد مسعى حر وتطوعي.

الفرع الثالث: تحليل واقع تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قبل وبعد تطبيق scf

يتم في الجدول الموالي عرض حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي. حيث يتم تقسيم الجدول إلى فترتين متساويتين (عشر سنوات قبل تطبيق SCF وعشر سنوات أخرى بعد التطبيق) من أجل المقارنة، وقد تم استثناء فترة ما قبل سنة 2000، بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية الاستثنائية التي مرت بها البلاد:

¹ Ministère de l'industrie et des mines, **Bulletin d'information statistique de la PME, N 35**, données du 1er semestre, Algérie, 2019, P: 07.

الجدول رقم (3-3): مقارنة تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر قبل وبعد تطبيق SCF

بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي		قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي	
حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	السنة	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	السنة
2301.2	2010	280.1	2000
2580.4	2011	1131	2001
1499.5	2012	1065	2002
1696.9	2013	637.9	2003
1506.7	2014	881.9	2004
-584.5	2015	1145.3	2005
1637	2016	1888.2	2006
1232.3	2017	1743.3	2007
1461	2018	2631.7	2008
1381.2	2019	2753.8	2009
1471.17	المتوسط	1415.22	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المحملة من الموقع:

<http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi/>

يتبين من خلال الجدول أن متوسط حجم التدفقات بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، يساوي تقريبا متوسط حجمها بعد التطبيق. أي أن النظام المحاسبي المالي لم يحقق غايته في جلب تدفقات معتبرة من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولم نلاحظ أية إضافة.

ربما يعود السبب إلى المناخ العام للاستثمار بالجزائر، بما في ذلك تطبيق قاعدة (51/49) سنة 2009؛ والتي تشكل أحد أهم العوائق التي تقف أمام المستثمر الأجنبي، وانخفاض حجم الاستثمار العالمي بعد الأزمة المالية العالمية وأزمة أسعار النفط. كما قد يعود السبب إلى جودة المعلومة المحاسبية التي لم تشهد تحسنا ملحوظا بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (كما رأينا في الفرع السابق). وهذا ما يدفعنا إلى تحليل أسباب ضعف جودة المعلومة المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية. انطلاقا من تحليل واقع التعليم المحاسبي بشقيه الأكاديمي والمهني (باعتبار المحاسب

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

المسؤول عن إعداد القوائم المالية وجودتها)، بالإضافة إلى التطرق لأهم الصعوبات التي تواجه التطبيق الفعلي لهذا النظام.

المطلب الثالث: واقع المناخ المحاسبي في الجزائر

في هذا المطلب سيتم تحليل واقع المناخ المحاسبي بهدف تشخيص نقاط الضعف الخاصة به.

الفرع الأول: واقع التعليم المحاسبي المهني والأكاديمي في الجزائر

أولت الجزائر اهتماما بهذا الجانب من خلال تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة، إذ أشارت التشريعات المنظمة للمهنة، إلى ضرورة توافر التأهيل العلمي للأشخاص الراغبين في الحصول على الاعتماد كمهنيين. في ظل الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر، بهدف إصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، بعد تبني النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية، بعد ما عرفته المهنة من اختلالات وانتكاسات عديدة منذ فترة طويلة، والتي يمكن إرجاعها إلى عدة أسباب أهمها ضعف تأهيل المهنيين.¹

وذلك بصدور العديد من النصوص القانونية، أهمها: القانون رقم 10-01 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. ويتضمن هذا إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، وكذا تحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة، وإعادة تنظيم المنظمات المهنية. ثم توالى بعد ذلك عملية الإصدار للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمهنة المحاسبة وذلك من خلال مجموعة من المراسيم التنفيذية سنة 2011 والمتعلقة أساساً بالتغيرات التي مست السلطة التي تحكم مهنة المحاسبة في الجزائر وتوضيح الصلاحيات، بالإضافة إلى مراسيم متعلقة بتنظيم مسابقات الالتحاق بمعهد التعليم العالي المتخصص لمهنة المحاسب، ومرسوم يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكالها وآجال إرسالها. ومرسوم يحدد شروط وكيفيات سير التريص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المترصين.²

¹ صلاح الدين سوالم، مرجع سابق، ص: 236.

² صلاح الدين سوالم، مرجع سابق، ص: 238.

شهدت المهنة ابتداء من سنة 2013 العودة لتنظيم الامتحان النهائي بصفة انتقالية للحصول على شهادة خبير محاسب. والملاحظ هو زيادة كبيرة في عدد المهنيين، لكنهم كانوا غائبين عن التأثير في الممارسة من خلال:¹

- غياب الاهتمام والقيام بممارسات خاطئة خاصة في السنوات الأولى للانتقال، حيث اكتفى معظم المحاسبون لضمان الانتقال؛ بالاعتماد على نفس قواعد المخطط السابق، مع تحويل حسابات المدونة القديمة وما يقابلها في المدونة الجديدة.
- غياب الوعي الكافي بأهمية التأهيل المهني الدولي، واكتفاء الإطارات المحلية بالتأهيل الأكاديمي المحلي التقليدي، وأحيانا انعدام هذا الأخير.
- غياب سيطرة الهيئات المهنية المشرفة على تنظيم المهنة في تحديد المعرفة المتخصصة التي يجب أن يكتسبها المرشح لممارسة المهنة سواء في المرحلة الجامعية أو بعدها.

أما بالنسبة للتعليم يتم حاليا تدريس مجموعة من المقاييس بالجامعة الجزائرية، تتعلق بالممارسة المحاسبية الوطنية مثل المحاسبة المالية، ومقاييس أخرى تتعلق بالممارسة المحاسبية الدولية مثل المعايير المحاسبية الدولية، معايير المراجعة الدولية. لكن ضعف الحجم الساعي للدروس بحيث أن السداسي بالجامعة يمثل على الأكثر شهرين، وعدم وجود طلب اقتصادي واجتماعي حقيقي على منتجات البحث المحاسبى سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص أدى إلى ضعف مردود التعليم المحاسبى بالجزائر.²

مع العلم أن المسار التعليمي لمهنة محاسب معتمد في الجزائر لا يتوافق مع معايير التعليم الدولي، والتي من المفروض أن تكون المرجعية الأساسية لتأهيل المحاسب للقيام بمهامه، خاصة بعد تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا وجود لسياسة تكوين حقيقية تعد المحاسب للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد؛ فالمسار التعليمي لهذه المهنة يشوبه العديد من النقائص، والتي تعد أساس تأهيله لممارسة المهنة، حيث لم يتم تحديد مكونات برامج التعليم المناسبة والتي يتم من خلالها تحديد مخرجات التعلم مطلوبة الإظهار من المحاسب المهني المحتمل، كما لم يتم تحديد طبيعة الكفاءات مطلوبة

¹ فريد عوينات، الممارسات المحاسبية الجزائرية في ظل النظام المحاسبى المالى الاحتياجات والتحديات ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02، 2016، ص: 167.

² فريد عوينات ، مرجع سابق، ص: 168.

الإظهار من المتربص كما أن التنظيم الحالي للمهنة لا يلزم المحاسبين المهنيين بأنشطة التطوير المهني المستمر.¹

الفرع الثاني: صعوبات تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي

كانت ولا تزال هناك صعوبات تحول دون التطبيق الفعلي لمضمون هذا النظام نجد من أهمها:²

1. عدم ترابط تبني النظام المحاسبي الجديد بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة والنظام الضريبي من جهة أخرى: فإذا أخذنا كمثال على ذلك تسجيل قرض الإيجار في الأصول وإدراج الإهلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر، ضمن أعباء الدورة كما نص عليه هذا النظام، فإن القانون الضريبي الحالي يسمح للمؤسسات بإدراج الإهلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤسسة فقط. كما أن القانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت (75%) من رأس مالها الاجتماعي، غير أن النظام المحاسبي الجديد يعتبره عنصرا هامشيا، فهو عبارة عن الفرق بين الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزولة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي.
2. صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحياسة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر، مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية.
3. غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية: فالنقيّم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاريا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية، فضلا عن قلتها.
4. ضعف المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي.

¹ هاجر مزوار، أثر تبني النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة تحليلية-، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2019-2020، ص: 213.

² عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية دراسة حالة ولاية بسكرة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 2017، ص: 89-91.

5. مستوى التقدم الاقتصادي: في الجزائر نجد أن ملكية الشركات تميل إلى أن تكون في يد الحكومة، وفي الوقت نفسه نرى أن الاحتمال ضئيل، في وجود عدد كبير من المحاسبين القانونيين الذي يزاولون المهنة ويعملون على تطوير الروح المهنية في المحاسبة. وهكذا نرى أن غياب الحاجة وعدم المقدرة على إعداد تقارير مالية رفيعة المستوى لهما تأثير قوي على الحد من قدرة الجزائر على تطوير معايير محاسبية بالمعنى الحقيقي للكلمة.

6. النظام الضريبي: في بعض الحالات قد يكون للنظام الضريبي وما يرافقه من تشريعات أثر لا يستهان به على تطوير النظام المحاسبي والمالي. حيث تعد قوانين الضرائب من المعوقات الرئيسية التي تعيق تطبيق النظام المحاسبي والمالي، لأنها من العوامل الهامة، التي تؤثر على وضع وتطوير النظام المحاسبي والمالي. ومن ثم فإن النظام المحاسبي والمالي يجب أن يتطابق مع القوانين الضريبية، أي أن الهدف الأساسي للنظام المحاسبي والمالي وكذا معايير التقارير المالية الدولية، هو تحصيل الضرائب وبالتالي عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، سيكون هناك تعارض بين الربح المقبوض ضريبيا وبين الربح الحقيقي الناتج عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. ومما لا شك فيه أن تضارب النصوص القانونية النافذة مع المعايير المحاسبية الدولية، سيجعل النظام المحاسبي والمالي والمعايير المحاسبية صعبة التطبيق. فبالرغم من الإصلاحات التي تمت على مستوى النظام الجبائي لمواكبة مستجدات النظام المحاسبي المالي إلا أن الكثير من المعالجات المحاسبية بقيت مرفوضة من قبل النظام الجبائي مثل: التأجير التمويلي، تكاليف الاقتراض، مصاريف البحث والتطوير، الاهتلاكات. وفي ظل تغليب القاعدة الجبائية فإنه يتم القبول بكل قواعد النظام المحاسبي المالي شريطة عدم تعارضها مع القوانين الجبائية، وفي حالة وجود تعارض بين القاعدتين فالأولوية لتطبيق القواعد الجبائية¹.

7. صعوبة حساب بعض القيم المطلوبة في النظام المحاسبي المالي: مثل²:

- حساب منحة الذهاب إلى التقاعد، الذي يتطلب بورصة نشطة، خاصة فيما يتعلق بتحديد الافتراضات المالية، وكون بورصة الجزائر لا ترقى إلى هذا المستوى، بالإضافة إلى إمكانية حدوث تغييرات في الافتراضات الديموغرافية التي تؤدي بالضرورة إلى تغيير التقديرات، ما يجعل الأمر أكثر تعقيدا، وبالتالي فإنه من الصعوبة حساب هذه المنحة في ظل هذه الظروف. حيث ينص قانون النظام المحاسبي المالي إثبات في شكل أرصدة مبلغ التزامات الشركة في مجال المعاش، وتكميلات التقاعد،

¹ هاجر مزوار، مرجع سابق، ص: 216.

² هاجر مزوار، مرجع سابق، ص: 107-109.

وتعويضات مقدمة بسبب الانصراف إلى التقاعد، وتحدد هذه الأرصدة على أساس القيمة المحيئة لمجموع التزامات الشركة حيال المستخدمين لديها باستعمال فرضيات حسابية وطرق حسابية ملائمة.

- اشكالية تطبيق طريقة التقدم في الأشغال أو طريقة الإتمام في العقود طويلة الأجل؛ فالطريقة التي اعتمدها النظام المحاسبي المالي، تجبر الشركات الجزائرية التي تعمل في مجال البناء والأشغال العمومية، على تطبيق المحاسبة التحليلية حتى تستطيع المعالجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي غير أن الهدف من هذا النظام ليس حساب التكاليف بدقة وطرق توزيعها بل هو متابعة تحرك المشتريات، والمخزونات ما يجعل من الصعوبة معالجة العقود طويلة الأجل.

8. جمود النظام المحاسبي وعدم مسابريته لمعايير المحاسبة الدولية، يفقد التوافق أهميته وي طرح مشكلة جديدة يجب حلها قبل أن تتطور وتؤدي على إصلاح شامل آخر. فمعايير المحاسبة الدولية تتميز بالتغير المستمر لتتماشى مع التطورات والتحويلات على الساحة الدولية، مثلا القيمة العادلة والانتقادات التي وجهت لها بعد الأزمة المالية لسنة 2008. تمت إعادة النظر في المعايير الخاصة بالأدوات المالية وإصدار المعيار IFRS13 سنة 2011. كما توجد معايير مستوحاة من معايير المحاسبة الدولية في النظام المحاسبي المالي قد أُلغيت أو عدلت، كما لا يحتوي على المعايير الجديدة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتفسيرات والشروحات الخاصة بها). لذا يجب العمل على تعديل النظام المحاسبي المالي بما يتماشى والتغيرات التي حدثت، وستحدث، في معايير المحاسبة الدولية، ولما لا فقد يساعد هذا في وضع معايير محاسبة جزائرية تتلاءم مع بيئتها المحاسبية تشارك كافة الفاعلين في مجال المحاسبة (مهنيين، أكاديميين وجهات حكومية)¹.

9. غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة: التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا. وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر، الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي الجديد بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر.

إن عدد الشركات التي تم إدراجها في بورصة الجزائر قليل جدا، كما لا يوجد اختلاف في عددها قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، ويرجع ذلك إلى أن معظم الشركات الاقتصادية العمومية نشأت في اقتصاد مغلق موجه ومدعوم بمساعدات الدولة مما خلق نوعا من الركود في نشاطها، هذا من جهة ومن جهة أخرى غالبية شركات القطاع الخاص هي شركات عائلية ترى في دخولها للبورصة فقدا للسيطرة، وزيادة الشفافية والإفصاح، وهو ما يتعارض مع الذهنية المتوقعة لمعظم ملاك هذه الشركات، حيث

¹ غنية بن حركو، النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية -دراسة مقارنة-، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 01، العدد 04، جوان 2017، ص: 127.

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يفضلون الاستعانة بالقروض البنكية عالية الفوائد على التمويل عن طريق البورصة. وغياب نشاط البورصة يرجع لعدة أسباب منها:¹

- بالنسبة للمؤسسات: تتمثل أساسا في الخوف من الإفصاح والشفافية وأيضا إمكانيات الحصول على قروض وتمويل دون اللجوء إلى السوق المالي، هذا فضلا عن النسيج المؤسساتي الذي يغلب عليه شركات فردية وعائلية تمويلها ذاتي.

- بالنسبة للمستثمرين: تتمثل في صعوبة الوصول إلى المعلومة عن المؤسسات ومدى مصداقيتها، وأيضا تدهور القدرة الشرائية للفرد هذا فضلا عن التعامل بالسندات التي يعترها بعض الحرج من الناحية الدينية.

إن موضوع الإفصاح والشفافية في بورصة الجزائر لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب، بسبب غياب نصوص قانونية واضحة وصريحة تنظم عملية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المسعرة بالبورصة، وبالرغم من أن النظام المحاسبي المالي جاء ليدعم الإفصاح المحاسبي والشفافية لأهميتهما، إلا أنه لغاية اليوم لم تصدر أية قوانين أو لوائح تنظيمية في بورصة الجزائر تدعم هذا الاتجاه.

¹ فريد عوينات، مرجع سابق، ص: 166.

خلاصة الفصل:

تبين لنا في هذا الفصل أن لتطبيق معايير المحاسبة دور كبير في إرساء مبادئ الحوكمة وخاصة ما يتعلق بالإفصاح والشفافية، كما أن التطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات له دوره في تفعيل الدور الأساسي الذي جاءت من أجله معايير المحاسبة الدولية وهو إعطاء صورة صادقة وواضحة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، عن طريق إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

كما تعرفنا في هذا الفصل على أسباب تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية، من خلال تطبيق نظام محاسبي مالي جديد، فقد كان الهدف الأساسي منه هو تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية، لتفادي مشاكل اختلاف النظم المحاسبية، وفق ركيزة ومرجعية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر، وإعداد معلومات دقيقة تعكس الصورة الصادقة المعبرة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والتقليل من أخطار التلاعب الإداري والمالي والاستجابة لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كل هذا بهدف جلب المستثمر الأجنبي.

لكن وحسب مؤشر التنافسية، فجودة القوائم المالية في الشركات الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي بقيت قريبة من المستوى المتوسط، وأن مستوى حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر لم يعكس المستوى المرجو منه. وبالبحث عن الأسباب وجدنا أن المسار التعليمي لمهنة محاسب معتمد في الجزائر لا تتوافق مع معايير التعليم المحاسبي الدولي، فضلا عن غياب سياسة تكوين حقيقية تعد المحاسب للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد؛ كما أن عملية الإصلاح المحاسبي أهملت المسار الذي تتولد عنه المعايير المحاسبية، وهو أمر ضروري لتطوير النظام المحاسبي المالي؛ هذا الأخير يعتمد على المعايير الصادرة سنة 2003، دون تحيين التعديلات المستمرة التي يحدثها مجلس معايير المحاسبة الدولية. كما أن السوق المالي الجزائري لم يساعد في نشر ثقافة الإفصاح والشفافية، وبورصة الجزائر لا تزال الأضعف على المستوى العربي والإقليمي.

أما بالنسبة لواقع حوكمة المؤسسات في الجزائر، فحسب المؤشر الفرعي لمؤشر التنافسية المتعلق بحوكمة المؤسسات، وبعض المؤشرات الفرعية لمؤشر حماية المستثمر المرتبطة بقياس حوكمة المؤسسات بالبلد، ما زالت الجزائر من الدول المتأخرة في هذا المجال، خاصة بالمقارنة مع بعض الدول العربية، خاصة فيما يتعلق بمؤشر الشفافية والإفصاح ومسؤوليات مجلس الإدارة.

..... العلاقة المتبادلة بين حوكمة المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

ويرجع السبب إلى أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات فردية وعائلية يصعب فيها الفصل بين الملكية والإدارة، فضلا عن عدم وجود قوانين ملزمة لتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات فحسب ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة يعد الالتزام بهذه القواعد مسعى حر وتطوعي.

لذلك نسعى من خلال الفصل الموالي دراسة حالة بعض المؤسسات الجزائرية، وهي شركات ذات أسهم، فالحكم على حوكمة المؤسسات بالجزائر عن طريق مؤسسات أغلبها مؤسسات مصغرة غير صائب، لأن حوكمة المؤسسات في الأصل مخصصة لشركات المساهمة. بغية تحديد مدى تأثير التزام تلك المؤسسات بمبادئ الحوكمة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

الفصل الرابع

دراسة ميدانية لمدى مساهمة

مبادئ حوكمة المؤسسات في

استقطاب الاستثمار الأجنبي

المباشر إلى مجموعة من

المؤسسات

تمهيد:

بعد توضيح الإطار النظري لكل متغير من متغيرات الدراسة، وبعد فحص المناهج المستخدمة في الدراسات السابقة والدراسات المشابهة لهذه الدراسة، قمنا باختيار عينة لدراستها والإجابة على الأسئلة المطروحة في بداية الدراسة، بالإضافة إلى تحديد الأطر المنهجية والوسائل الأنسب لجمع وتحليل البيانات للوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة على إشكالياتها.

وقد تم اختيار مجموعة من المؤسسات الاقتصادية وهي عبارة عن شركات مساهمة تضم رأسمال من مصدر أجنبي، لإجراء الدراسة بها، يساهم في رأسمالها الأجنبي مؤسسات رأس المال المخاطر؛ وقد تم اختيار هذا النوع من المؤسسات لأنها تهتم بالاستثمار في المؤسسات التي تتمتع بنظام حوكمة جيد، وحتى أنها تشترط عليها تطبيق الحوكمة عند الاتفاق على الشراكة، حيث كثيرا ما تثار مشاكل الوكالة بين شركات رأسمال المخاطر والمؤسسات المستثمر فيها؛ حيث صاحب المشروع يملك معلومات أكبر من مؤسسة رأسمال المخاطر حول مشروعه المقترح للتمويل، والبيئة التي سوف ينشأ فيها هذا المشروع (مشكلة عدم تماثل المعلومات)، هذا في مرحلة الاتفاق على الشراكة. أما بعد إمضاء العقد؛ فتتمثل نتائج عدم تماثل المعلومات في الخطر الأخلاقي أو المعنوي، وتتلخص في: إخلال أحد الأطراف بالالتزامات المتفق عليها في العقد وتحدث في حالة عدم قدرة المساهم (من مؤسسة رأس المال المخاطر) على مراقبة سلوك المسير. لذلك لابد من تنظيم العلاقة بين الطرفين عن طريق تطبيق حوكمة المؤسسات من طرف المؤسسات المستثمر فيها.

ولتحقيق هدف الدراسة، يتم استقصاء آراء عينة من المتخصصين والذين لهم علاقة مباشرة بالمؤسسات محل الدراسة، لتحديد مدى التزامها بمبادئ الحوكمة من وجهة نظرهم، وعلاقة ذلك بحجم رأس المال الممنوح من قبل الممولين الأجانب. ونقوم بدورنا بتحليل الإجابات واستخلاص النتائج التي تؤكد أو تنفي الفرضيات التي أسس عليها هذا العمل.

لأجل ذلك نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تصميم الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان.

المبحث الثالث: دراسة العلاقات بين المتغيرات واستخلاص النتائج.

المبحث الأول: تصميم الدراسة الميدانية

تم اختيار مجموعة من المؤسسات الاقتصادية ذات أسهم، تضم رأسمال من مصدر أجنبي لإجراء الدراسة عليها، ويتم الاعتماد في اعتبار الاستثمار الأجنبي مباشراً أو غير مباشر، على أساس المعيار الذي قدمه IMF و OCDE. فإذا كان المستثمر الأجنبي يسيطر على المشروع بصفة مطلقة أو بالمشاركة، بنسبة 10% فما فوق، نقول أن المشروع يحتوي على استثمار أجنبي مباشر. وبسبب عدم وجود بنك للمعلومات خاص بكافة المؤسسات الناشطة في الجزائر، يتم الاعتماد في الدراسة على مجموعة شركات المساهمة الناشطة بالجزائر والتي تساهم في رأسمالها شركات رأسمال المخاطر الأجنبية والمختلطة بشكل مباشر.

من خلال هذا المبحث نتطرق للتعريف بالمؤسسات التي أجريت عليها الدراسة، المجتمع والعينة المدروسة، المنهج المعتمد، الأداة المستخدمة، وطرق جمع البيانات والإجراءات اللازمة لذلك وأساليب تحليل البيانات وتفسيرها.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسات محل الدراسة

تعتبر شركات المساهمة المقيمة بالجزائر؛ والممولة بالكامل أو جزئياً من طرف شركات رأسمال المخاطر الأجنبية وذات رأس المال المختلط أجنبي وجزائري كلها معنية بالدراسة. بالنسبة لهذا الأخير يوجد شركتين وهما: شركة أفريك انفست **Africinvest** وشركة أسيكوم **Asicom**.

أما المؤسسات التي شملتها الدراسة فتتمثل في عشر مؤسسات، خمس مؤسسات تساهم في رأسمالها شركة أفريك انفست، وخمس مؤسسات تساهم في رأسمالها شركة أسيكوم. وقد تم اختيار هذا النوع (شركات رأسمال المخاطر) بالذات للدراسة لبعض الأسباب التالية:

- يهتم هذا النوع من المؤسسات بمدى التزام المؤسسات المستهدفة بالاستثمار، أو المستثمر فيها بتطبيق الحوكمة. حيث تثار مشاكل الوكالة كثيراً في هذا النوع من الاستثمارات.
- حصر مجال الدراسة لتسهيل عملية جمع البيانات.
- سهولة الحصول على بعض المعلومات، بسبب الإفصاح عنها بالمواقع الإلكترونية الخاصة بها.
- تيسير الاتصال بالمستثمرين الأجانب لأنهم يمثلون نقطة مشتركة بالنسبة للمؤسسات الممولة من نفس الجهة.

الفرع الأول: التعريف بشركة أفريك إنفست¹

تأسست شركة أفريك إنفست في عام 1994 وهي جزء من مجموعة إنغرا، وهي شركة خدمات استثمارية ومالية مقرها تونس. تركز على إفريقيا، وتوظف 80 متخصصاً في أحد عشر مكتباً. جمعت أفريك إنفست 1.7 مليار دولار من خلال 18 صندوقاً واستفادت من الدعم القوي طويل الأجل من المستثمرين المحليين والدوليين، بما في ذلك مؤسسات تمويل التنمية الرائدة في الولايات المتحدة وأوروبا. استثمرت أفريك إنفست في أكثر من 160 شركة في 25 دولة أفريقية في مجموعة متنوعة من القطاعات عالية النمو وتحافظ على شبكة واسعة من المديرين التنفيذيين ذوي الجودة العالية في جميع أنحاء إفريقيا. تستهدف شركة أفريك إنفست استثمارات نمو رأس المال في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتمتع بمكانة جيدة في أسواقها المحلية مع إمكانية توسيع نطاق أنشطتها خارج حدود بلدها. تحقق أفريك إنفست قيمة مضافة كبيرة للشركات المستثمرة فيها من خلال:

- ✓ تقوية فرقهم الإدارية ومواءمة مصالح جميع المساهمين مع مصالح الإدارة.
- ✓ خلق التعاون من خلال الاستفادة من شبكتها الواسعة في جميع أنحاء إفريقيا.
- ✓ الجمع بين النهج المالي والصناعي، والتركيز على خلق قيمة حقيقية من خلال النمو طويل الأجل وتحسين الأعمال التجارية.
- ✓ تعزيز هياكل الحوكمة القوية والرقابة في التدقيق وإدارة المخاطر وتضارب المصالح والتعويضات والسياسات التي تهدف إلى مواءمة مصالح المساهمين مع مصالح الإدارة.
- ✓ الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية، حيث تضمن شركة أفريك إنفست امتثال الشركات المستثمر فيها للوائح البيئية المعمول بها وقوانين العمل والمشاركة بشكل إيجابي مع مجتمعاتها المحلية.
- ✓ ضمان النمو والاستدامة طويلة الأجل لصالح جميع أصحاب المصلحة، مع الحفاظ على إمكانية الوصول والاستجابة والمساءلة.
- ✓ تلتزم أفريك إنفست بتوفير معلومات شفافة وفي الوقت المناسب، وذات صلة حول استثماراتها على مدار دورة حياتها.

تمت الدراسة الميدانية بخمس مؤسسات يساهم في رأسمالها أجنب عن طريق شركة أفريك إنفست، يتم التعريف بها في الجدول الموالي:

¹ <https://www.africinvest.com/site/en/index.php>

الجدول رقم (4-1): المؤسسات الجزائرية محل الدراسة المستثمر فيها من طرف أفريك انفست

اسم المؤسسة	حجم رأس المال في 31-12-2019 (دج)	نسبة مساهمة أفريك انفست في 31-12-2019 (%)
سناكس SNAX	498.189.000	43
Sodinco	229.583.000	16
Tmf	2.500.000	23
NCA-ROUIBA	849.195.000	28
ICOSNT	327.362.500	43

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسات وبيانات السجل الوطني التجاري

مع العلم أنه تم استبعاد عدد من الشركات الجزائرية الممولة من طرف Africinvest؛ وقد تم استبعاد بعضها لأنها شركات ذات مسؤولية محدودة، والبعض الآخر لأنها لم تبد استعدادا للتعاون.

الفرع الثاني: شركة أسيكوم¹

أنشئت الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار "أسيكوم" بموجب الاتفاقية الموقعة في سنة 2004 بين حكومتي الجمهورية الجزائرية والمملكة العربية السعودية. باشرت نشاطها في شهر يونيو 2008. حدد رأسمال الشركة بـ 8.000.000.000 دج (حوالي 75 مليون USD)، بالتساوي بين الدولتين. يتمثل غرض الشركة في تمويل الاستثمار في كل المجالات وجميع القطاعات، وذلك عن طريق:

- ✓ المساهمة في رأسمال مشاريع (شركات) جديدة أو اقتناء حصص في شركات قائمة.
- ✓ تمويل المشاريع التي تساهم فيها الشركة عن طريق حساب المساهمين.

والجدول الموالي يلخص المؤسسات الخمس التي تمت بها الدراسة، والتي يساهم في رأسمالها أجاناب من خلال شركة أسيكوم:

¹ <http://www.asicom.dz/index.php/ar/>

الجدول رقم (4-2): المؤسسات الجزائرية محل الدراسة المستثمر فيها من طرف أسيكوم

اسم الشركة	حجم رأس المال في 2019-12-31 (دج)	نسبة مساهمة أسيكوم في 2019-12-31 (%)	نسبة المساهمة الأجنبية (%)
EPRA "مؤسسة المواد الحمراء أوراس	870.000.000	33	16.5
شركة المنشآت الأكوى فندقية	3.800.000.000	55	27.5
ATA أرماتور تكنيك ألجيري	833.000.000	51	25.5
أوسيانو سانتر	58.133.000	51	25.5
هابير توزيع الجزائر	720.000.000	26	13

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسات

نفس الشيء بالنسبة للمؤسسات الممولة من طرف أسيكوم تم استبعاد بعضها من الدراسة لأنها عبارة عن شركات ذات مسؤولية محدودة، والبعض الآخر لأنها لم تبد استعدادا للتعاون ويوجد منها ما لم يصل رأس المال الأجنبي بها إلى 10%.

المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

يتناول هذا المطلب مجتمع وعينة الدراسة، المنهج المتبع في الدراسة، متغيرات الدراسة وأدوات جمع بيانات الدراسة.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة المستهدفة بالاستبيان من المدير والمديرين الفرعيين والمحاسبين، وأعضاء مجلس الإدارة، الموظفين في المؤسسات العشر وكذلك المساهمين المحليين والأجانب، وكل من لهم مصلحة في تلك المؤسسات العشر.

ونظرا لصعوبة الاتصال بالمتعاملين المختلفين مع المؤسسات محل الدراسة، ارتأينا أن تتكون عينة الدراسة من الأفراد الذين تربطهم علاقة مباشرة ودائمة بالمؤسسة، وأن تكون لديهم الدراية الكافية بموضوع البحث، لذلك تم التركيز على فئة معينة، تمثلت في أعضاء مجالس الإدارة، المديرين، رؤساء المصالح والمحاسبين والمساهمين الأجانب والمحليين، وقد تم توزيع 10 استبيانات لكل مؤسسة (مع استخدام الاستبيان

الإلكتروني)، وقد تم استرجاع 7 استبيانات صالحة للمعالجة على الأقل من كل مؤسسة، لذلك تم اعتماد 7 استبيانات لكل مؤسسة.

الفرع الثاني: منهج الدراسة

لأجل تحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في التعرف على اتجاهات وآراء عينة الدراسة التطبيقية بشأن موضوع البحث، والتعرف على واقع تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات بمجموعة من المؤسسات المتضمنة استثمار أجنبي مباشر، وعلاقة تطبيق تلك المبادئ بحجم رأس المال الأجنبي المستثمر بها، يتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي القائم على استطلاع الآراء والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ووصفها بدقة، حيث تم توزيع استبيانات لدراسة مفردات البحث وحصص وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع الدراسة. وكون أي بحث علمي يحتاج إلى بيانات ومعلومات في ضوءها يتم تحليل النتائج، والوصول إلى تفسيرات علمية للمشكلات المتعددة والاستعانة بأحد أبرز أدوات جمع البيانات والمعلومات، وهي "الاستمارة" أو الاستبيان أو الاستبانة، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي: "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" ¹SPSS.

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

تنقسم متغيرات الدراسة إلى مجموعتين:

المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع للدراسة في الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتم قياسه بحجم الاستثمار الأجنبي أي حجم رأس المال من مصدر أجنبي الذي تقدمه شركة رأسمال المخاطر في المؤسسة المستثمر فيها (الفرع التابع لها) مقومة بالدينار الجزائري في تاريخ 31-12-2019. وقد تم اعتماد هذا القياس بناء على ماجاء ببعض الدراسات السابقة مثل دراسة (ريا ماجد باصول، 2018)² ودراسة ³ (Suwaidan et al, 2013)، بالإضافة إلى قابلية هذا العنصر للقياس، واعتباره أكثر واقعية.

1. **المتغير المستقل:** يعبر عن التزام المؤسسات محل الدراسة بمبادئ حوكمة المؤسسات، حيث تم اعتماد

المبادئ الستة التي جاءت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهي كما يلي:

¹ SPSS: Statistical Package for the Social Sciences.

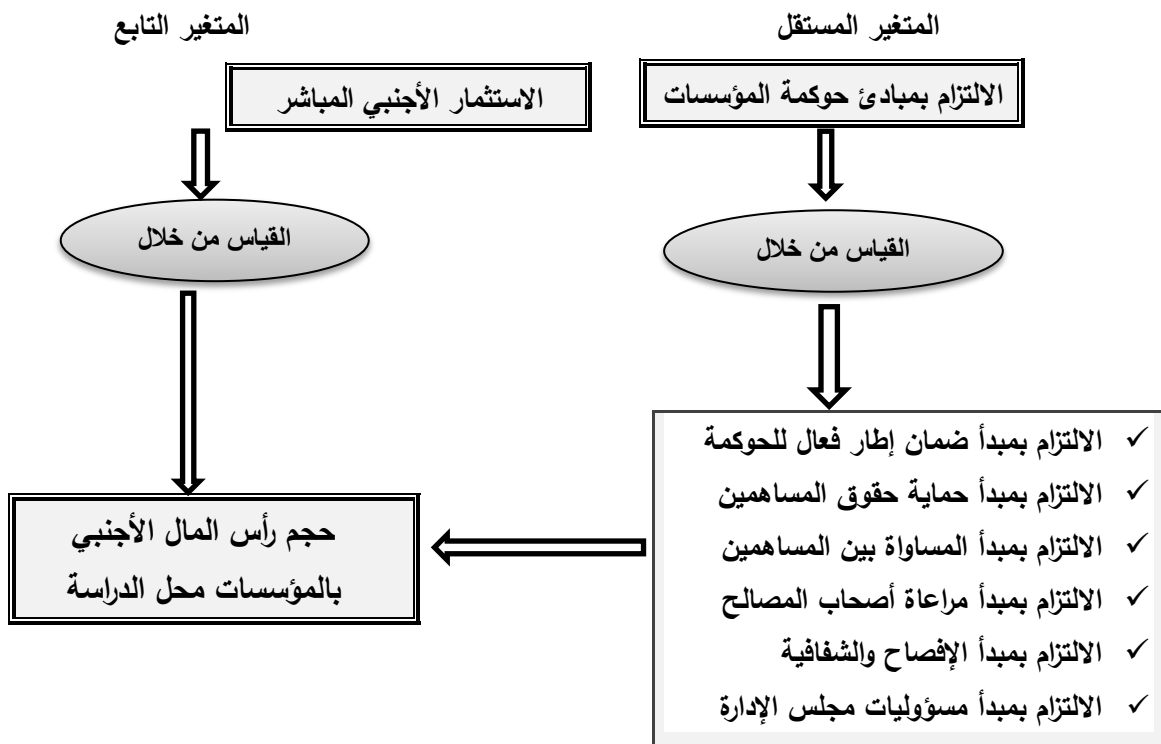
² ريا ماجد باصول، أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية "دراسة تحليلية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2018.

³ Suwaidan, M., Abed, S & Al-khoury ,A, **Corporate Governance and Non- Jordanian Share Ownership : the Case of Amman Stock Exchange** . International Journal of Business and Management, Vol 8(20),2013, P: 14-24 .

- ✓ الالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة.
- ✓ الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين.
- ✓ الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين.
- ✓ الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح (العمال، الموردون، الجهات الرسمية، البنوك الزبائن... إلخ)
- ✓ الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية.
- ✓ الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

يمكن تلخيص المتغيرات في نموذج موضح بالشكل التالي:

الشكل رقم (4-1): نموذج متغيرات الدراسة



المصدر: من تصور الطالبة

الفرع الرابع: أداة الدراسة وإجراءاتها

نظرا للطبيعة الوصفية للمتغيرات المستقلة للدراسة؛ فقد استخدمنا الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، أما المتغير التابع فنستطيع قياسه كميا، وفي هذا الفرع سيتم تناول طريقة جمع البيانات والمصادر المستخدمة في ذلك، كما يتم وصف الأساليب المستخدمة لمعالجة تلك البيانات.

أولاً: أداة الدراسة

وبما أن استمارة الأسئلة هي الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف الدراسة، باعتبارها وسيلة لجمع المعلومات اللازمة مع تدعيمها بالمقابلات والملاحظات الشخصية، عند توزيعها على المستجوبين من أجل ضمان جودة ومصداقية أكثر للبيانات المتحصل عليها، قامت الطالبة ببناء وتصميم استبيان الدراسة مستفيدة من الأدبيات السابقة المشابهة، وعرضها على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم، وقد تم توزيع الاستبيانات الورقية والإلكترونية. بالنسبة لموظفي الشركات فقد تم التقرب منهم بطريقة مباشرة، أما المساهمين وأعضاء مجالس الإدارة سواء الأجنبي أو المحليين، فقد التواصل معهم بطريقة غير مباشرة وتم الحصول على البيانات عن طريق الاستبيانات الإلكترونية، مع العلم أن هناك مؤسسات تم التعامل معها بالهاتف والبريد الإلكتروني، بسبب الظروف المتعلقة بالوضع الصحي الذي اجتاحت العالم بسبب وباء كورونا، وما سببه من إجراءات حالت دون إجراء المقابلات كما يلزم، وعزوف الكثير من المؤسسات عن استقبال الطلبة والباحثين.

وقد تم تقسيم الاستبانة إلى مجموعتين:

- **المجموعة الأولى:** تتكون من جميع البيانات الشخصية للمبحوثين (المستجوبين) والمتمثلة في: السن المؤهل العلمي، المنصب الوظيفي الحالي، سنوات الخبرة المهنية.
- **المجموعة الثانية:** تتناول مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمبادئ حوكمة المؤسسات، وتم تقسيمها إلى ستة محاور تتكون من (47) عبارة، حيث يناقش كل محور واقع تطبيق مبدأ من المبادئ الستة المعتمدة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتعتبر هذه المحاور عن المتغيرات المستقلة للدراسة. وكل مبدأ يتكون من مجموعة من الفقرات مقسمة كما يلي:
- يقيس المحور الأول مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمبدأ ضمان إطار فعال لحوكمة المؤسسات، ويشتمل هذا المحور على (4) عبارات.
- يقيس المحور الثاني مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمبدأ حماية حقوق المساهمين، ويشتمل هذا المحور على (9) عبارات.
- يقيس المحور الثالث مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمبدأ المساواة بين المساهمين، ويشتمل هذا المحور على (6) عبارات.

- يقيس المحور الرابع مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح (العمال، الموردون، الجهات الرسمية، البنوك الزبائن... إلخ)، ويشتمل هذا المحور على (7) عبارات.
 - يقيس المحور الخامس مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمبدأ الإفصاح والشفافية، ويشتمل هذا المحور على (14) عبارة.
 - يقيس المحور السادس مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، ويشتمل هذا المحور على (7) عبارات.
- تمت صياغة أسئلة الاستبانة وفق أسلوب الأسئلة المغلقة ذات البدائل المحددة، وقد حاولنا قدر الإمكان أن تكون الأسئلة بسيطة، بحيث تتصف بالسهولة والقابلية للفهم من قبل المستجوبين.
- ويتم استخدام مقياس (likert scale) ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبيان، بحيث تمثل 5 أعلى درجة من الموافقة، والدرجة 1 تعني أقل درجة من الموافقة، حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (4-3): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة (الوزن)	5	4	3	2	1

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين، دال وائل للنشر، عمان، 2006، ص 115.

ولتحديد طول الخلايا لمقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) يتم حساب المدى كما يلي:

$$\text{المدى} = \text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى} = 5 - 1 = 4$$

ليتم تقسيم المدى على عدد الخلايا (4/5 = 0,8)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، والجدول التالي يفسر النتائج:

الجدول رقم (4-4): مجالات الوسط الحسابي ومستوى الموافقة

الإجابة	الرمز	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
غير موافق تماما	1	من 1 إلى أقل من 1.80	أقل من 36%
غير موافق	2	من 1.80 إلى أقل من 2.60	36% أقل من 52%
محايد	3	من 2.60 إلى أقل من 3.40	52% أقل من 68%
موافق	4	من 3.40 إلى أقل من 4.20	68% أقل من 84%
موافق تماما	5	4.20 فأكثر	84% فأكثر

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين، دال وائل للنشر، عمان، 2006، ص 115.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

بعد أن تم تحصيل العدد النهائي للاستبيانات الصالحة للتحليل وإدخالها للحاسب الآلي، وتجميع المعلومات اللازمة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار "25" (Statistical Package For Social Sciences –SPSS25)، نستخدم عدة أساليب إحصائية واختبارات أهمها ما يلي:

1. **التكرارات المطلقة والنسبية:** يتم استخدام التكرارات المطلقة والنسب المئوية في وصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة محل الدراسة، وكذلك من أجل تحديد الأهمية النسبية أو الوزن النسبي لإجابات المبحوثين.

2. **المتوسط الحسابي المرجح:** يتم استعمال هذا المتوسط لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة.

3. **الانحراف المعياري المرجح:** يستخدم هذا المقياس لمعرفة مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة، لكل عبارة من عبارات متغيراتها، ولكل محور من محاورها عن متوسطها الحسابي، وكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما دل ذلك على تركيز وانخفاض تشتت استجابات أفراد عينة الدراسة، وكلما كان الانحراف أقل من الواحد الصحيح كلما قل التشتت بين استجابات أفراد عينة الدراسة، والعكس صحيح في حالة إذا كانت قيمة الانحراف تساوي أو تفوق الواحد الصحيح.

4. **اختبار ت للعينة الواحدة (One Sample T- TesT):** يتم استخدام هذا الاختبار لتحديد مدى دلالة البيانات في خانة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وبالتالي فإذا ما تمّ الحكم على مستوى المتوسط الحسابي من خلال جدول الفئات في مقياس ليكرت؛ فإنّ الحكم على مدى إجماع الباحثين من خلال الانحراف المعياري يكون باختبار معنوية المتوسطات والانحرافات، وهذا ما يمكننا منه اختبار t لمتوسط عينة واحدة.

5. **معامل الارتباط بيرسون:** يبين هذا المعامل العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والتابعة في الدراسة، وكذلك درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة ببعضها البعض، لاختبار مدى الاتساق الداخلي.

6. **معامل ألفا كرونباخ:** يستخدم هذا المعامل لاختبار مدى ثبات ومصدقية إجابات مفردات عينة الدراسة على أسئلة قائمة الاستبيان، حيث يركز هذا المعامل على اختبار الصدق للمحتوى، والثبات الخاص بالاتساق الداخلي، ويتراوح معامل الثبات بين الصفر والواحد الصحيح، ويكون هذا المقياس ذو مصداقية

إذا كانت القيمة المحسوبة تساوي (60%) فأكثر، أما معامل الصدق فيتم حسابه على أساس الجذر التربيعي لمعامل الثبات، ويطلق عليه الصدق الذاتي.

7. اختبار المعنوية الكلية **F-Test**: هناك شروط معينة للتأكد من مدى صلاحية تطبيق نموذج انحدار لمتغيرين، ومن بين هذه الشروط أن تكون هنالك معنوية كلية في النموذج، وهو ما يتم التحقق منه من خلال اختبار **F-Test**.

8. اختبار كولموغروف-سيمرنوف **Kolmogrov-Simernov**: يُستخدم بغرض التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

9. الانحدار البسيط (**Simple Regression**): من خلال تقدير تأثير المتغير المستقل ككل على المتغير التابع من جهة، وادخال أبعاد المتغير المستقل كل واحد على حدى مع المتغير التابع في المعادلة، ويتم تقييم كل متغير مستقل بناء على قدرته التنبؤية بالمتغير التابع.

10. اختبار **T** لمتوسط عينتين مستقلتين (**Independent sample T Test**): لاختبار الفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين.

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة

حرصا على الخروج بأداة قياس تتمتع بدرجة عالية من الصلاحية، يجب عند إعداد الاستمارة الاعتماد على أدوات قياس سبق استخدامها في العديد من الدراسات السابقة، حيث يتم اختبارها، وإثبات صلاحيتها بالتأكد من خاصيتي الصدق والثبات، وذلك لتمكين الباحث من الوثوق في النتائج ودقتها؛ وللتحقق من صدق وثبات الاستمارة ومدى ملاءمة محاورها وعباراتها لقياس متغيرات الدراسة، يتم الاعتماد على الصدق الظاهري للأداة، صدق الاتساق الداخلي للأداة وثبات أداة الدراسة.

الفرع الأول: الصدق الظاهري للأداة

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه، يتم إتباع أسلوب صدق المحكمين، حيث تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على بعض الأساتذة الأكاديميين المتخصصين، ومن لهم خبرة وإطلاع في مجال الحوكمة والمحاسبة، من أجل التأكد من صدق الأداة، والاسترشاد بأرائهم حول الفقرات التي تضمنتها الاستبانة، وإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم، حتى تم التوصل للصورة النهائية للاستبانة. وفي ضوء تصويبات المحكمين قمنا بإعداد أداة هذه الدراسة (الاستبانة)

بصورته النهائية والملحق رقم (01) و(02) يوضح الاستبانة في صورتها النهائية، والملحق رقم (03)، يعرض قائمة بالأساتذة المحكمين للأداة.

الفرع الثاني: صدق الاتساق الداخلي للأداة

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم تطبيقها ميدانيا على بيانات العينة الكلية. حيث قمنا بحساب معامل الارتباط (بيرسون)، لمعرفة درجة الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه، ويتم عرض النتائج في الجداول الموالية:

الجدول رقم (4-5): معاملات ارتباط بيرسون لعبارة المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور

العبارات	قيمة R	مستوى الدلالة
العبرة الأولى	0.511**	0.000
العبرة الثانية	0.515**	0.000
العبرة الثالثة	0.654**	0.000
العبرة الرابعة	0.752**	0.000
** دال عند مستوى الخطأ (0.01).		
* دال عند مستوى الخطأ (0.05).		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط لجميع عبارات المحور الأول موجبة ودالة عند مستوى دلالة (0.00) تتراوح قيمة المعامل بين (0.511 و 0.752)، وبالتالي جميع العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (4-6): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور

العبارات	قيمة R	مستوى الدلالة
العبارة الأولى	0.356**	0.002
العبارة الثانية	0.433**	0.000
العبارة الثالثة	0.574**	0.000
العبارة الرابعة	0.570**	0.000
العبارة الخامسة	0.690**	0.000
العبارة السادسة	0.604**	0.000
العبارة السابعة	0.451**	0.000
العبارة الثامنة	0.269*	0.024
العبارة التاسعة	0.319*	0.007
** دال عند مستوى الخطأ (0.01).		
* دال عند مستوى الخطأ (0.05).		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط لجميع عبارات المحور الثاني موجبة ودالة عند مستويات دلالة أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة (0.05)، تتراوح قيمة معامل الارتباط بين (0.269 و0.690)، وبالتالي جميع العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (4-7): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث بالدرجة الكلية للمحور

العبارات	قيمة R	مستوى الدلالة
العبارة الأولى	0.545**	0.000
العبارة الثانية	0.472**	0.000
العبارة الثالثة	0.395**	0.001
العبارة الرابعة	0.388**	0.001
العبارة الخامسة	0.357**	0.002
العبارة السادسة	0.390**	0.001
** دال عند مستوى الخطأ (0.01).		
* دال عند مستوى الخطأ (0.05).		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط لجميع عبارات المحور الثالث موجبة ودالة عند مستويات دلالة أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة (0.05)، تتراوح قيمة معامل الارتباط بين (0.357 و0.545)، وبالتالي جميع العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (4-8): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الرابع بالدرجة الكلية للمحور

العبارات	قيمة R	مستوى الدلالة
العبرة الأولى	0.533 ^{**}	0.000
العبرة الثانية	0.649 ^{**}	0.000
العبرة الثالثة	0.516 ^{**}	0.000
العبرة الرابعة	0.314 ^{**}	0.008
العبرة الخامسة	0.343 ^{**}	0.004
العبرة السادسة	0.371 ^{**}	0.002
العبرة السابعة	0.308 ^{**}	0.010
** دال عند مستوى الخطأ (0.01).		
* دال عند مستوى الخطأ (0.05).		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة معامل الارتباط لجميع عبارات المحور الرابع موجبة ودالة عند مستويات دلالة أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة (0.05)، تتراوح قيمة معامل الارتباط بين (0.308 و0.649)، وبالتالي جميع العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (4-9): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الخامس بالدرجة الكلية للمحور

العبارات	قيمة R	مستوى الدلالة
العبرة الأولى	0.343 ^{**}	0.004
العبرة الثانية	0.474 ^{**}	0.000
العبرة الثالثة	0.373 ^{**}	0.001
العبرة الرابعة	0.568 ^{**}	0.000
العبرة الخامسة	0.371 ^{**}	0.002
العبرة السادسة	0.538 ^{**}	0.000
العبرة السابعة	0.458 ^{**}	0.000
العبرة الثامنة	0.636 ^{**}	0.000
العبرة التاسعة	0.300 [*]	0.012

0.000	0.736**	العبرة العاشرة
0.001	0.397**	العبرة الحادية عشر
0.000	0.636**	العبرة الثانية عشر
0.000	0.686**	العبرة الثالثة عشر
0.000	0.405**	العبرة الرابعة عشر
** دال عند مستوى الخطأ (0.01).		
* دال عند مستوى الخطأ (0.05).		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط لجميع عبارات المحور الخامس موجبة ودالة عند مستويات دلالة أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة (0.05)، تتراوح قيمة معامل الارتباط بين (0.3 و0.686)، وبالتالي جميع العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (4-10): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور السادس بالدرجة الكلية للمحور

العبارات	قيمة R	مستوى الدلالة
العبرة الأولى	0.403**	0.001
العبرة الثانية	0.522**	0.000
العبرة الثالثة	0.637**	0.000
العبرة الرابعة	0.640**	0.000
العبرة الخامسة	0.331**	0.005
العبرة السادسة	0.548**	0.000
العبرة السابعة	0.468**	0.000
** دال عند مستوى الخطأ (0.01).		
* دال عند مستوى الخطأ (0.05).		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط لجميع عبارات المحور السادس موجبة ودالة عند مستويات دلالة أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة (0.05)، تتراوح قيمة معامل الارتباط بين (0.331 و0.637)، وبالتالي جميع العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

الفرع الثالث: صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة، ويقاس مدى تحقيق الأهداف المرجوة منها، وذلك من خلال التعرف على مدى ارتباط كل محور من محاور الاستبيان مع المعدل الكلي لجميع عبارات هذه المحاور، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-11): معامل الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للاستبانة

المحاور	قيمة R	مستوى الدلالة
الالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة	0.633**	0.000
الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين	0.578**	0.000
الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين	0.555**	0.000
الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح	0.473**	0.000
الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية	0.458**	0.000
الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	0.784**	0.000
** دال عند مستوى الخطأ (0.01).		
* دال عند مستوى الخطأ (0.05).		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅ (الملحق رقم 04)

يظهر الجدول معاملات الارتباط بين معدّل كل محور من محاور الاستبيان مع معدل المحور الكلي والذي يبيّن معاملات ارتباط دالة عند مستوى دلالة (0.000)، تراوحت بين 45.8% و 78.4%، وعليه يمكن الحكم على أنّ هناك اتساق بنائي جيد لمحاور الاستبيان وتعتبر بذلك جميع محاور الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

الفرع الرابع: ثبات أداة الدراسة

قبل القيام بالاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل فرضيات الدراسة، لابد من التأكد من موثوقية أداة الدراسة المستخدمة، حيث تعكس الموثوقية هنا درجة ثبات أداة القياس. يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي الاستبانة نفس النتائج في حالة تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أي أن تكون

النتائج التي تعطيها الاستبانة متقاربة إذا تم تكرار توزيعها على نفس عينة الدراسة. ويعتبر مؤشرا إحصائيا دقيقا على مدى اعتمادية نتائج الدراسة، ويعبر عن هذا المعامل بالصيغة التالية:¹

$$\alpha = n \frac{n}{n-1} \left(1 - \frac{\sum_i V_i}{V_t} \right)$$

حيث تمثل:

n: عدد فقرات الاستبيان.

v_t: التباين الكلي للاستبيان.

v_i: تباين نتيجة الفقرات.

يأخذ معامل الثبات قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإن لم يكن هناك ثبات في البيانات المكونة للاستبانة، فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، وبالتالي أي زيادة في قيمة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة في مصداقية البيانات، وبالتالي إمكانية عكس نتائج العينة للمجتمع المدروس.

الجدول رقم (4-12): معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)

المحور الكلي	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
واقع الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات في المؤسسات محل الدراسة	47	0.712

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅ (الملحق رقم 05)

نلاحظ من خلال الجدول أن معاملات الثبات لمجموع فقرات الاستبانة ككل يساوي (0.712)، أكبر من النسبة المقبولة إحصائيا (0.6)، ومنه يمكننا القول أن للاستبانة درجة عالية من الثبات تؤهلها لأن تكون وسيلة جيدة لبناء الدراسة الميدانية وجمع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات. أما عن معاملات الثبات لجميع فقرات الاستبيان، فقد بلغت كلها أكبر من (0.6)، وهذا ما يوضحه الملحق رقم 05.

¹ أحمد محمد الطيب، الإحصاء في التربية وعلم النفس، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث الأزريطية، الإسكندرية 1999، ص:

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

بعد تحديد الأطر المنهجية للدراسة وتوضيح مختلف الأدوات الإحصائية التي يجب استخدامها للوصول إلى أهداف الدراسة، والتأكد من ثبات واتساق أداة الدراسة. سنقوم من خلال هذا المبحث بوصف المتغيرات الشخصية للمبحوثين، وتحليل نتائج المعالجة الإحصائية لإجاباتهم. وذلك بهدف الوصول إلى إجابة عن السؤال الأول الخاص بالدراسة الميدانية المطروح في بداية الدراسة واختبار الفرضية الثالثة، والتي مفادها: "تلتزم المؤسسات محل الدراسة بمبادئ حوكمة المؤسسات".

المطلب الأول: النتائج المتعلقة بوصف خصائص عينة الدراسة

يتم فيما يلي تحليل خصائص عينة الدراسة حسب توزيعهم على المؤسسات الاقتصادية التابعين لها، وحسب خصائصهم وبياناتهم الشخصية المتمثلة في أربعة عناصر هي: سن المبحوث، الخبرة المهنية، المؤهل العلمي والمنصب الذي يشغله حالياً.

الفرع الأول: توزيع المبحوثين حسب المؤسسات الاقتصادية

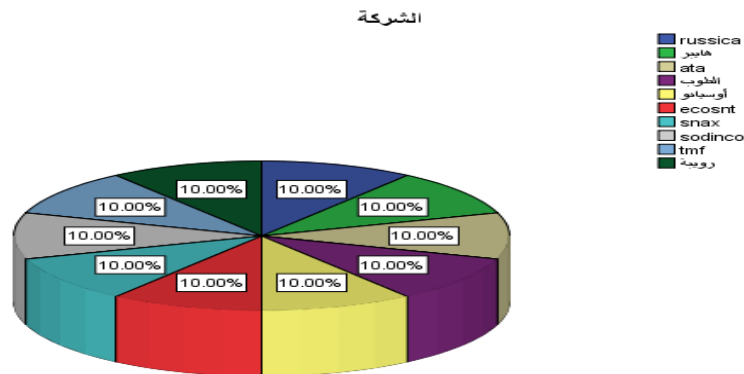
كما رأينا سابقاً، فإن عينة الدراسة موزعة على 10 مؤسسات، خمسة منها جزء من رأسمالها (الأجنبي) تموله شركة رأس المال الاستثماري أسيكوم، وخمسة أخرى جزء من رأسمالها (الأجنبي) تموله شركة أفريك انفست، ويوضح الجدول والشكل الموالين كيفية توزيع العينة على حسب المؤسسات:

الجدول رقم (4-13): توزيع المبحوثين حسب شركات رأسمال المخاطر الممولة

النسبة المئوية	التكرارات	توزيع المبحوثين	
50	35	Africinvest	المجموعة الأولى
50	35	Asicom	المجموعة الثانية
100	70	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (4-2): توزيع المبحوثين حسب الشركات محل الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول رقم (4-13) والشكل رقم (4-2)، يتبين بأن الطالبة أخذت عدد المبحوثين من الشركة الأم (الممولة) والشركة التابعة بقدر متساو من الأفراد، حيث 50% من المبحوثين تابعين للشركات الممولة من طرف شركة أفريك انفست و 50% الآخرين تابعين للشركات الممولة من طرف شركة أسيكوم، وكل مؤسسة تابعة أخذنا منها 10% من المبحوثين.

الفرع الثاني: توزيع المبحوثين حسب السن

أظهرت النتائج الإحصائية توزيع المبحوثين حسب متغير السن، على أربع فئات على النحو الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-14): توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

النسبة المئوية	التكرارات	السن
1.4	1	أقل من 30 سنة
15.7	11	من 30 إلى 35 سنة
38.6	27	من 36 إلى 40 سنة
44.3	31	أكبر من 40 سنة
100	70	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب فئات العينة ممن أعمارهم تتجاوز 40 سنة، بتكرار 31 مبحوثاً، تمثل نسبتهم 44.3% من المجموع الكلي، تليها الفئة التي أعمارهم ما بين 36 و40 سنة بنسبة قدرها 38.6% من مجموع المبحوثين، في حين تمثل نسبة 15.7% الفئة العمرية من 30 إلى 35 سنة، أما من هم أقل من 30 سنة فلا يمثلون سوى 1.4% من المجموع الكلي.

الفرع الثالث: توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة المهنية

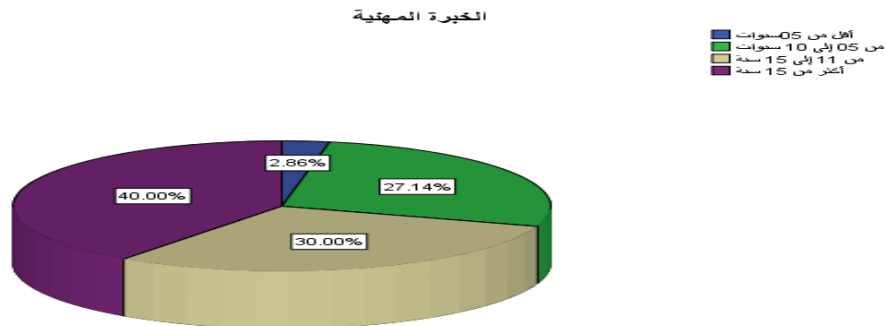
يوضح الجدول الموالي كيفية تقسيم أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

الجدول رقم (4-15): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	2	2.9
من 05 إلى 10 سنوات	19	27.1
من 11 إلى 15 سنة	21	30
أكثر من 15 سنة	28	40
المجموع	70	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (4-3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (4-15) والشكل رقم (4-3)، يتضح لنا أن نسبة 40% من عينة الدراسة كانت خبرتهم أكبر من 15 سنة، 30% منهم كانت خبرتهم تتراوح بين 11 سنة و15 سنة، ونسبة 27.1%، كانت

دراسة ميدانية لمدى مساهمة مباحثي مؤسسة المؤسسة في امتداد الامتياز الأجنبي المباحث إلى مجموعة من المؤسسات

خبرتهم تتراوح ما بين 10 سنوات و 15 سنة، وما نسبته 2.9% منهم فقط كانت خبرتهم أقل من خمس سنوات، وهذا ما يدل على أن النتائج التي سنحصل عليها من إجاباتهم، نابعة من تجربة وخبرات جيدة، تمكنهم من إبداء آرائهم بموضوعية ومهنية حول مشكلة الدراسة.

الفرع الرابع: توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي

يوضح الجدول الموالي النتائج الخاصة بتوزيع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم (4-16): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرارات	المؤهل العلمي
47.1	33	ليسانس
27.1	19	ماستر
2.9	2	ماجستير
2.9	2	دكتوراه
8.6	6	مهندس
11.4	8	تقني سامي
100	70	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS25

من خلال الجدول رقم (4-16)، نلاحظ أن معظم عينة الدراسة من حملة شهادة ليسانس ونسبتهم 47.1%، ونسبة 27.1% من حملة ماستر ونسبة 2.9% من حملة ماجستير ونفس النسبة لحملة الدكتوراه بتكرار شخصين من ضمن 70 مبحوثاً. وتوضح النتائج أيضاً أن ما نسبته 8.6% فقط من أفراد العينة عبارة عن مهندسين، أما 11.4% يحملون شهادة تقني سامي، وهذا ما يعني أن أفراد العينة لديهم القدرة للإجابة على أسئلة الاستبانة، ويمكن الوثوق في النتائج التي نحصل عليها من خلال التحليل لإجاباتهم.

الفرع الخامس: توزيع المبحوثين حسب المنصب الحالي

يوضح الجدول الموالي النتائج الخاصة بتوزيع أفراد عينة الدراسة، حسب متغير المنصب الحالي الذي

يشغله المبحوث:

الجدول رقم (4-17): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المنصب الحالي

النسبة المئوية	التكرارات	المنصب الحالي
4.28	3	مساهم محلي
7.14	5	مساهم أجنبي
7.14	5	عضو مجلس إدارة
5.71	4	مدير عام
28.57	20	رئيس مصلحة
47.1	33	محاسب
100	70	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (4-17)، يتضح لنا أن المحاسبين يمثلون أكبر شريحة معتمد عليها في ملء الاستبيان، ويمثلون نسبة (47.1%) من عينة الدراسة. يليهم منصب رئيس المصلحة أو القسم بنسبة (28.57%) من عينة الدراسة. أما أعضاء مجلس الإدارة والمديرين العاميين فيمثلون نسبة (7.14%، 5.71%) على التوالي. أما المساهمين أو المستثمرين في شركات الدراسة فقد مثل المساهمون الأجانب نسبة أكبر مما مثله المحليون (7%، 4%) على التوالي، ويعود السبب إلى أن المساهمين الأجانب في الشركات محل الدراسة يساهم في رأسمالها عنصر مشترك.

المطلب الثاني: تفسير وتحليل اتجاهات آراء أفراد العينة حول الاستبيان

نقوم من خلال هذا المطلب بعرض وتحليل نتائج عبارات الاستبيان المتعلقة بالمتغير المستقل (الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات)، والذي تم تقسيمه إلى ستة محاور تكوّن المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على مستوى تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات، وبالتالي اختبار الفرضية الثالثة، والتي مفادها: "تلتزم المؤسسات محل الدراسة بمبادئ حوكمة المؤسسات"، ويقاس كل مبدأ منها بمحور من محاور الاستبانة.

يتم الاعتماد في اختبار الفرضية وأبعادها الستة على اختبار t للعينة الواحدة، والذي يقتضي صياغة الفرضية الصفرية والفرضية البديلة للفرضية الرئيسية كما يلي:

H_0 : متوسطات إجابات أفراد العينة حول المحور الكلي (الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات)، تساوي المتوسط الفرضي (3)، تكون قيمة t غير دالة عند مستوى الدلالة (0.05).

H_1 : متوسطات إجابات أفراد العينة حول المحور الكلي (الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات)، تختلف عن المتوسط الفرضي (3)، تكون قيمة t دالة عند مستوى الدلالة (0.05).

وبعد اختبار t إن أثبتنا صحة الفرضية البديلة نحدد الاتجاه، إن كان موجبا أو سالبا. ولتحليل فقرات الاستبانة يتم حساب المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوزن النسبي، قيمة T ومستوى الدلالة لكل فقرة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T دالة وموجبة (مستوى الدلالة أقل من 0.05 عند درجة حرية 69) والوزن النسبي أكبر من 60% (المتوسط الحسابي يكون أكبر من المتوسط الفرضي). وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T سالبة ودالة (مستوى المعنوية أقل من 0.05 عند درجة حرية 69)، والوزن النسبي أقل من 60% (المتوسط الحسابي يكون أقل من المتوسط الفرضي). وتكون آراء أفراد العينة في الفقرة موافقة بدرجة متوسطة إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05 أو أن المتوسط الحسابي يكون قريب من المتوسط الفرضي.

مع العلم أن المتوسط الفرضي المعتمد في الدراسة ($\mu = 3$) والذي يحسب بالعلاقة التالية:

$$\mu = (1 + 2 + 3 + 4 + 5) / 5 = 3$$

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي

قبل عرض نتائج المعالجة الإحصائية باستخدام اختبار t، يجب إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة هل تتبع البيانات التوزيع الطبيعي أم تتبع التوزيع الغير طبيعي، بحيث إذا كان التوزيع طبيعيا سيتم استخدام الاختبارات المعلمية، وإذا كان التوزيع غير طبيعي فسيتم استخدام الاختبارات اللامعلمية. ومن أجل ذلك تم إجراء اختبار "كلموجروف-سمير نوف" **Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon** لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا. حيث يبنى هذا الاختبار على الفرضيتين الصفرية والبديلة كما يلي:

H_0 : تتبع البيانات التوزيع الطبيعي، وذلك إذا كانت قيمة Z غير دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

H_1 : تتبع البيانات التوزيع الغير طبيعي، وذلك إذا كانت قيمة Z دالة عند مستوى الدلالة 0.05.

ونتائج الاختبار يلخصها الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-18): نتائج اختبار كولموغوروف-سمرنوف للتوزيع الطبيعي

المحور	قيمة Z	مستوى الدلالة	القرار
المحور الأول	1.186	0.120	(غير دال) توزيع طبيعي
المحور الثاني	0.948	0.330	(غير دال) توزيع طبيعي
المحور الثالث	1.186	0.120	(غير دال) توزيع طبيعي
المحور الرابع	0.888	0.410	(غير دال) توزيع طبيعي
المحور الخامس	0.819	0.513	(غير دال) توزيع طبيعي
المحور السادس	0.921	0.365	(غير دال) توزيع طبيعي
الالتزام بمبادئ الحوكمة	0.802	0.542	(غير دال) توزيع طبيعي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS25 (الملحق رقم 06)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع محاور الاستبانة تحقق مستوى دلالة أعلى من 0.05 (غير دال)، وكذلك بالنسبة للمحور الكلي، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي مفادها أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، الأمر الذي يسمح لنا في المراحل التالية من استخدام الاختبارات المعلمية لاختبار صحة الفرضيات.

الفرع الثاني: تقييم مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بالمبادئ الستة للحوكمة

أولاً: الالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة

بغية اختبار مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة، نعتمد على نتائج

فقرات المحور الأول، حيث نقوم باختبار (T-Test)، المبني على الفرضيتين التاليتين:

H0: متوسطات إجابات أفراد العينة حول محور الالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة، تساوي المتوسط الفرضي (3)، غير دالة عند مستوى الخطأ (0.05).

H1: متوسطات إجابات أفراد العينة حول محور الالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة تختلف عن المتوسط الفرضي (3)، دالة عند مستوى الخطأ (0.05).

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار t واتجاهات إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الأول:

الجدول رقم (4-19): نتائج الاستبيان واختبار (T-Test) للمحور الأول

الترتيب	القرار	مستوى الدلالة	قيمة "t"	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	هل توفر المؤسسة العناصر التالية؟
							العبارات
01	دال (موافق جدا)	,000	30,894	94.8	,472	4,74	هيكل تنظيمي يحدد الصلاحيات بشكل واضح.
02	دال موافق جدا	,000	20,720	92	,646	4,60	قوانين وتشريعات واضحة لتشجيع الشفافية.
03	غير دال (محايد)	,795	-,261	59.4	,916	2,97	دليل مكتوب للحوكمة يتم نشره من طرفها.
04	غير دال (محايد)	,224	-1,227	56.8	1,072	2,84	هيئات تنظيمية ورقابية تضبط كافة جوانب الحوكمة.
-	دال (موافق)	,000	14.305	75.8	,462	3,79	الالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة

* يتم اتخاذ القرار عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05)، استنادا إلى المتوسط الفرضي (03) $[5/(5+4+3+2+1)]$.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS25 (الملحق رقم 07)

يعرض الجدول رقم (4-19) نتائج معالجة المحور الأول والذي كان عدد الأسئلة التي تقيسه هو (4) أسئلة، كما جاء في أداة الدراسة. نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة المتوسطات الحسابية لمدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة تقدر بـ (03.79) بانحراف معياري قدره (0.46) بنسبة موافقة قدرها (75.8%) وهذا يعني أن المبحوثين أجابوا بـ موافق على هذا المحور. ولكن هذا لا ينفي وجود اختلافات في إجابات المبحوثين حول عبارات هذا المحور من عبارة لأخرى مقسومة إلى مستويين:

1. المستوى الأول: المتوسطات الحسابية للعبارات أكبر من المتوسط الفرضي (03) وقيمة "t" لتلك العبارات موجبة ودالة عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05)، وهي تمثل العبارات التي أجاب عليها المبحوثين **بموافق جدا**؛ تأتي في المرتبة الأولى العبارة الأولى، بمتوسط حسابي قدره (4,74)، أي أن أفراد العينة يوافقون على أن المؤسسات محل الدراسة تحتوي على هيكل تنظيمي يوضح الصلاحيات بما نسبته 94.8%، مما يخدم المبدأ الأول من مبادئ الحوكمة. كما أن نتائج الاستبيان حول العبارة الثانية كانت موجبة بمتوسط حسابي (4.60) وانحراف معياري قدره (0.646)، فأفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على هذا العنصر بنسبة 92%، فهناك لائحة بالقوانين والتنظيمات الداخلية للمؤسسات محل الدراسة تشجع الشفافية، التي هي أحد أهم مبادئ الحوكمة وتضمن وجود إطار فعال للحوكمة.

2. المستوى الثاني: هنا نجد المتوسطات الحسابية للعبارات قريبة جدا من المتوسط الفرضي (03) وقيمة "t" لتلك العبارات غير دالة عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة تفوق (0.05)، وهي تتمثل في العبارتين الأخيرتين للمحور، **العبارة الثالثة** (دليل مكتوب للحوكمة يتم نشره من طرفها)، والتي أجاب عليها المبحوثين، بمتوسط حسابي قدره (2.97) وانحراف معياري (0.916)، **والعبارة الرابعة** (هيئات تنظيمية ورقابية تضبط كافة جوانب الحوكمة) بمتوسط حسابي (2,84) وانحراف معياري (1,072)، فكانوا محايدين.

إذا بصفة عامة يمكن القول أنه: تلتزم المؤسسات محل الدراسة بتطبيق مبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة، فبحكم المقابلات الشخصية ببعض المؤسسات، نجد بعضها تملك إطارا فعالا للحوكمة دون إدراكها، بمعنى أن تطبيق الحوكمة لديها ضمنى من خلال الهيكل التنظيمي وبعض اللوائح والقوانين.

ما يؤكد ذلك هي قيمة "t" المحسوبة المقدرة ب(14.305) وهي دالة عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة؛ فمتوسطات إجابات أفراد العينة حول محور الالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة تختلف عن المتوسط الفرضي (3)، دالة عند مستوى (0.05). باتجاه موجب فالمتوسط الحسابي المرجح (03.79) أكبر من المتوسط الفرضي. وعليه فالمؤسسات محل الدراسة **تلتزم بدرجة عالية بمبدأ ضمان إطار فعال لحوكمة المؤسسات.**

ثانيا: الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين

يقيس المحور الثاني مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمبدأ حماية حقوق المساهمين، لذلك يجب تحليل نتائج الإجابات المتعلقة به، ولتحقيق ذلك نقوم باختبار (T-Test). حيث يتم صياغة الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

H₀: متوسطات إجابات أفراد العينة حول المحور الثاني (الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين)، تساوي المتوسط الفرضي (3)، تكون قيمة t غير دالة عند مستوى الخطأ (0.05).

H₁: متوسطات إجابات أفراد العينة حول المحور الثاني (الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين)، تختلف عن المتوسط الفرضي (3)، تكون قيمة t دالة عند مستوى الخطأ (0.05).

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار t واتجاهات إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني:

الجدول رقم (4-20): نتائج الاستبيان واختبار (T-Test) للمحور الثاني

الترتيب	القرار	مستوى الدلالة	قيمة "t"	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	هل توجد آليات في المؤسسة تكفل للمساهمين الحق في؟
							العبارات
01	دال (موافق جدا)	,000	21,759	92.2	,621	4,61	المشاركة في القرارات الأساسية المتعلقة بالمؤسسة.
03	دال (موافق جدا)	,000	13,134	85.8	,819	4,29	توكيل شخص آخر للاشتراك في اجتماعات الجمعية العامة.
02	دال (موافق جدا)	,000	16,557	86.8	,679	4,34	تعيين أو عزل أعضاء مجلس الإدارة.
06	دال (موافق)	,000	9,829	80	,851	4,00	اقترح بنود إضافية تناقش في اجتماع الجمعية العامة.
08	دال (موافق)	,000	9,603	77.8	,772	3,89	مساءلة مجلس الإدارة.
04	دال (موافق جدا)	,000	18,906	85.4	,563	4,27	مناقشة تقرير المراجع الخارجي في الجمعية العامة.
07	دال (موافق)	,000	10,682	79.4	,761	3,97	المشاركة في وضع سياسات المكافآت.
09	دال (موافق)	,000	3,873	65.8	,617	3,29	تأمين أساليب تسجيل تحويل ملكية الأسهم.
05	دال (موافق جدا)	,000	13,443	84.6	,765	4,23	الحصول على المعلومات في الوقت المناسب.
-	دال (موافق)	,000	26,884	82	,342	4,10	الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين

* يتم اتخاذ القرار عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05)، استنادا إلى المتوسط الفرضي (03) $[5/(5+4+3+2+1)]$.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS25 (الملحق رقم 07)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل إجابات المبحوثين جاءت موجبة حول كل عبارة من عبارات هذه المحور، فمتوسطاتها الحسابية أكبر من المتوسط الفرضي (03) وقيمة "t" لتلك العبارات موجبة ودالة عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05) بمستويات دلالة قدرها (0.00)، وهي تمثل العبارات التي أجاب عليها المبحوثين بموافق جدا وموافق، ونقسم نتائج إجاباتهم بالترتيب وفق المتوسط الحسابي:

أنت العبارة الأولى في المرتبة الأولى، فأفراد العينة يوافقون بنسبة 92.2% على أنه توجد بالمؤسسات محل الدراسة آليات تضمن للمساهمين المشاركة في القرارات الأساسية المتعلقة بها، بمتوسط حسابي قدره

(4.61) وانحراف معياري (0.621)، وقيمة "t" قدرها (21,759). تليها العبارة الثالثة، بمتوسط حسابي قدره (4,34) وانحراف معياري (0,679)، وقيمة "t" قدرها (16,557). وهذا يعني أن المبحوثين يوافقون بشدة وبنسبة 86.8% على أن المؤسسات محل الدراسة تكفل للمساهمين تعيين أو عزل أعضاء مجلس الإدارة. أما العبارة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.29) وانحراف معياري (0.819)، وقيمة "t" قدرها (13.134)، فاحتلت المرتبة الثالثة، وأكد أفراد العينة أن المؤسسات تكفل لمساهميها توكيل شخص آخر للاشتراك في اجتماعات الجمعية العامة، من وجهة نظر 85.8% من المبحوثين. تليها العبارة السادسة، بمتوسط حسابي (4,27) وانحراف معياري (0,563)، وقيمة "t" قدرها (18,906)، أي أن 85.4% من المبحوثين يوافقون بشدة على أن المؤسسات محل الدراسة توفر للمساهمين الآليات التي تمكنهم من مناقشة تقرير المراجع الخارجي في الجمعية العامة. بعدها العبارة التاسعة، بمتوسط حسابي قدره (4.23) وانحراف معياري قدره (0.765)، وقيمة "t" قدرها (13.443). فالمساهمون تتوفر لديهم آليات تمكنهم من الحصول على المعلومات في الوقت المناسب، من وجهة نظر 84.6% من المبحوثين.

بالنسبة للعبارات التي أجاب عليها المبحوثين بموافق، احتلت العبارة الرابعة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4,00) وانحراف معياري (0,851)، وقيمة "t" قدرها (9,829). أي أن المبحوثين يوافقون على أن المؤسسات محل الدراسة توفر للمساهمين الآليات التي تمكنهم من اقتراح بنود إضافية تناقش في اجتماع الجمعية العامة. تليها العبارة السابعة، بمتوسط حسابي (3,97) وانحراف معياري (0,761)، وقيمة "t" قدرها (10,682). أي أن 79.4% من المبحوثين يوافقون على أن المؤسسات محل الدراسة توفر للمساهمين الآليات التي تمكنهم من المشاركة في وضع سياسات المكافآت. تليهم العبارة الخامسة، حيث يرى المبحوثون بنسبة 77.8% بأنه في المؤسسات محل الدراسة يستطيع المساهمون فيها مساءلة مجلس الإدارة، بمتوسط حسابي (3,89) وانحراف معياري (0,772)، وقيمة "t" قدرها (9,603). وفي المرتبة الأخيرة العبارة الثامنة والقائلة: "تستطيع المؤسسات محل الدراسة تأمين أساليب تسجيل تحويل ملكية الأسهم للمساهمين"، بنسبة موافقة قدرها 65.8%، بمتوسط حسابي (3,29) وانحراف معياري (0,617)، وقيمة "t" قدرها (3,873).

إذا بصفة عامة يمكن القول أنه: تلتزم المؤسسات محل الدراسة بتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين، من خلال مجموعة من الآليات توفرها المؤسسات بإجماع 82% من المبحوثين. فقيمة المتوسطات الحسابية لمدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمبدأ حماية حقوق المساهمين، يقدر بـ (4.10)

بانحراف معياري قدره (0.342) وهي أكبر من المتوسط الفرضي المقدر بـ (03)، وهذا يعني أن الاتجاه العام لإجابات المبحوثين كان موجبا.

وما يؤكد ذلك هي قيمة "t" المحسوبة المقدر بـ (26,884) وهي دالة عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05)، بمستوى دلالة قدره (0.00)، وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة؛ فمتوسطات إجابات أفراد العينة حول محور الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين تختلف عن المتوسط الفرضي (3)، وهي دالة عند مستوى الخطأ (0.05). باتجاه موجب فالمتوسط الحسابي المرجح (04.10) أكبر من المتوسط الفرضي. وعليه فالمؤسسات محل الدراسة تلتزم بدرجة عالية بمبدأ حماية حقوق المساهمين.

ثالثا: الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين

تتعلق عبارات المحور الثالث بقياس مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمبدأ المساواة بين المساهمين"، وللتعرف على اتجاه آراء أفراد العينة حول عبارات هذا المحور، نقوم باختبار (T-Test)، حيث يتم صياغة الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

H_0 : متوسطات إجابات أفراد العينة حول المحور الثالث (الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين)، تساوي المتوسط الفرضي (3)، تكون قيمة t غير دالة عند مستوى الخطأ (0.05).

H_1 : متوسطات إجابات أفراد العينة حول المحور الثالث (الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين)، تختلف عن المتوسط الفرضي (3)، تكون قيمة t دالة عند مستوى الخطأ (0.05).

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار t واتجاهات إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثالث:

الجدول رقم (4-21): نتائج الاستبيان واختبار (T-Test) للمحور الثالث

الترتيب	القرار	مستوى الدلالة	قيمة "t"	الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	هل توفر المؤسسة العناصر التالية؟
							العبارات
02	دال (موافق جدا)	,000	12,373	87.8	,937	4,39	آليات تحمي حق المستثمرين الصغار في التعويض عن الأضرار الناتجة عن سلوك كبار المستثمرين.
03	دال (موافق جدا)	,000	15,420	86.2	,713	4,31	يتم معاملة كافة المساهمين المنتمين إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.
04	دال (موافق جدا)	,000	14,107	84.2	,720	4,21	يحق لكافة المساهمين بأن يحصلوا على معلومات متساوية والخاصة باجتماعات الجمعية العامة.
06	دال (موافق)	,000	7,281	72	,689	3,60	تقوم جهة محايدة بالإشراف على عملية التصويت وفرز الأصوات.
05	دال (موافق)	,000	6,945	73.8	,826	3,69	استشارة جميع المساهمين من قبل إدارة المؤسسة في حال اتخاذ قرارات تؤثر على مصالحهم.
01	دال (موافق جدا)	,000	19,381	90.2	,654	4,51	سهولة التصويت من قبل الأجانب.
	دال (موافق)	,000	28,813	82.4	,325	4,12	الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين

* يتم اتخاذ القرار عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05)، استنادا إلى المتوسط الفرضي (03) $[5/(5+4+3+2+1)]$.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS25 (الملحق رقم 07)

يتكون المحور الثالث من ست عبارات كما يوضحه الجدول رقم (4-21)، وفي نفس الاتجاه جاءت إجابات المبحوثين حول عبارات هذا المحور فكلها كانت إيجابية، حيث متوسطاتها الحسابية أكبر من المتوسط الفرضي (03) وقيمة "t" لتلك العبارات موجبة ودالة عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05) بمستويات دلالة أقل أو يساوي (0.01)، وهي تمثل العبارات التي أجاب عليها المبحوثين بموافق جدا وموافق، وهي: ترتب العبارات من الأكبر إلى الأصغر حسب قيمة المتوسطات الحسابية. فقد احتلت العبارة السادسة المرتبة الأولى، حيث أجمع المبحوثون حول هذه العبارة بموافقتهم بشدة بنسبة 90.2% حول سهولة التصويت من قبل الأجانب، في المؤسسات محل الدراسة بمتوسط حسابي (4,51) وانحراف معياري (654)، وقيمة "t" قدرها (19,381). لتليها العبارة الأولى، والتي تؤكد إجابات المبحوثين حولها بأن المؤسسات محل الدراسة تتوفر على آليات تحمي حق المستثمرين الصغار في التعويض عن الأضرار

الناجمة عن سلوك كبار المستثمرين، حسب رأي 87.8% من المبحوثين، بمتوسط حسابي (4,39) وانحراف معياري (0,937) ، وقيمة "t" قدرها (12,373)، وهاتين العبارتين تقيسان جانبا ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين أو المساهمين، وخاصة الأجانب، ونفس درجة الموافقة تحصلت عليها العبارة الثانية والعبارة الثالثة، حسب رأي أفراد العينة المستقصاة بنسبة 86.2%، 84.2%، على التوالي.

أما العبارة الخامسة، فوافق عليها المبحوثون بنسبة 73.8%، بمتوسط حسابي (3,69) وانحراف معياري (826) ، وقيمة "t" قدرها (6,945)، تليها العبارة الرابعة، والتي تنص هذه العبارة على أنه: تقوم جهة محايدة بالإشراف على عملية التصويت وفرز الأصوات، بالمؤسسات محل الدراسة، وقد وافق المبحوثون عليها بنسبة 72%، بمتوسط حسابي (3,60) وانحراف معياري (0,689) ، وقيمة "t" قدرها (7,281).

بصفة عامة يوافق المبحوثون بنسبة 82.4 % على أن المؤسسات محل الدراسة تلتزم بتطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين، ويعتبر هذا المبدأ من بين أكثر المبادئ التي تمس مصلحة المستثمر الأجنبي بصفة مباشرة. وكانت قيمة المتوسطات الحسابية لمدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمبدأ المساواة بين المساهمين تقدر بـ (4,12) بانحراف معياري قدره (0,325)، وهذا يعني أن المبحوثين أجابوا بموافق على هذا المحور. وما يؤكد ذلك هي قيمة "t" المحسوبة المقدرة بـ(28,813)، وهي دالة عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، إذا فالمؤسسات محل الدراسة تلتزم بدرجة عالية بمبدأ المساواة بين المساهمين، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة؛ فمتوسطات إجابات أفراد العينة حول محور الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين تختلف عن المتوسط الفرضي (3)، وقيمة t دالة عند مستوى (0.05)، باتجاه موجب فالمتوسط الحسابي المرجح أكبر من المتوسط الفرضي. وعليه فالمؤسسات محل الدراسة تلتزم بدرجة عالية بمبدأ المساواة بين المساهمين.

رابعاً: الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح

لقياس مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح، يجب معالجة عبارات المحور الرابع، والقيام باختبار (T-Test). حيث يتم صياغة الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:
 H_0 : متوسطات إجابات أفراد العينة حول المحور الرابع (الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح)، تساوي المتوسط الفرضي (3)، تكون قيمة t غير دالة عند مستوى الخطأ (0.05).

H_1 : متوسطات إجابات أفراد العينة حول المحور الرابع (الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح)، تختلف عن المتوسط الفرضي (3)، تكون قيمة t دالة عند مستوى الخطأ (0.05).

من خلال الجدول الموالي نعرض نتائج اختبار t واتجاهات إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور:

الجدول رقم (4-22): نتائج الاستبيان واختبار (T-Test) للمحور الرابع

الترتيب	القرار	مستوى الدلالة	قيمة "t"	الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	هل تراعي المؤسسة أصحاب المصالح بالطرق التالية؟
							العبارات
01	دال (موافق جدا)	,000	26,817	93.8	,526	4,69	يتم إعلامهم بحقوقهم القانونية قبل ارتباطهم بالمؤسسة.
03	دال (موافق جدا)	,000	19,015	89.8	,654	4,49	يتم إعلامهم بالتزاماتهم القانونية قبل ارتباطهم بالمؤسسة.
04	(موافق جدا)	,000	12,689	84	,791	4,20	يحصلون على تعويض عند انتهاك حقوقهم.
06	موافق	,000	6,736	70.8	,674	3,54	احترام حقوقهم بما تكفله القوانين والأنظمة السارية المفعول.
07	غير دال (محايد)	,124	2,361	64.2	,759	3,21	الحصول على المعلومات المالية وغير مالية.
05	دال (موافق)	,000	9,595	76.8	,735	3,84	لهم القدرة على إيصال شكاويهم حول الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية إلى مجلس الإدارة بحرية.
02	دال (موافق جدا)	,000	26,344	93.4	,531	4,67	تشارك في دعم القضايا البيئية والاجتماعية.
-	دال (موافق)	,000	31,626	81.8	,289	4,09	الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح

* يتم اتخاذ القرار عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05)، استنادا إلى المتوسط الفرضي (03) [(5+4+3+2+1)/5].

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS25 (الملحق رقم 07)

بناء على معطيات الجدول أعلاه نلاحظ وجود اختلافات في إجابات المبحوثين حول عبارات هذا المحور من عبارة لأخرى مقسومة إلى مستويين:

- **المستوى الأول:** متوسطاتها الحسابية أكبر من المتوسط الفرضي (03) وقيمة "t" لتلك العبارات موجبة ودالة عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05) بمستويات دلالة أقل أو يساوي (0.01) وهي تمثل العبارات التي وافق عليها المبحوثون، وهي ترتب العبارات المنتمية لهذه الحالة حسب قيمة المتوسط

الحسابي من الأكبر إلى الأصغر، حيث احتلت العبارة الأولى المرتبة الأولى، مما يعني أن المؤسسات محل الدراسة تراعي أصحاب المصالح، حيث يتم إعلامهم بحقوقهم القانونية قبل ارتباطهم بالمؤسسة، هذا ما وافق عليه بشدة 93.8% من أفراد العينة، بمتوسط حسابي (4,69) وانحراف معياري (526)، وقيمة "t" قدرها (26,817). تليها العبارة السابعة، التي تؤكد على أن المؤسسات محل الدراسة تشارك في دعم القضايا البيئية والاجتماعية. كما وافق المبحوثون بشدة بنسبة 89.8%، على العبارة الثانية، حيث يتم إعلام أصحاب المصالح بالتزاماتهم القانونية قبل ارتباطهم بالمؤسسات محل الدراسة، بمتوسط حسابي (4,49) وانحراف معياري (0,654)، وقيمة "t" قدرها (19,015). تليهم العبارة الثالثة، بمتوسط حسابي (4,20) وانحراف معياري (0,791)، وقيمة "t" قدرها (12,689)، بعدها العبارة السادسة، فقد وافق المبحوثون على هذه العبارة بنسبة 76.8%، بمتوسط حسابي (3,84) وانحراف معياري (0,735)، وقيمة "t" قدرها (9,595). وقد وافق أفراد عينة الدراسة على محتوى العبارة الرابعة بنسبة 70.8%، حول احترام حقوق أصحاب المصالح بما تكفله القوانين والأنظمة السارية المفعول، بمتوسط حسابي (3,54) وانحراف معياري (0,674)، وقيمة "t" قدرها (6,736).

- **المستوى الثاني:** تتضمن العبارات التي تكون متوسطاتها الحسابية قريبة من المتوسط الفرضي (03) وهي العبارة الخامسة المتمثلة في أن المؤسسات محل الدراسة تمكن أصحاب المصالح من الحصول على المعلومات المالية والغير مالية، كانت إجابة المبحوثين محايدة بشأنها، بمستوى دلالة أكبر (0.05) بمتوسط حسابي (3,21). مما يعني أن المبحوثين غير متأكدين بشأن هذه العبارة.

إذا بصفة عامة يمكن القول أنه: تلتزم المؤسسات محل الدراسة بتطبيق مبدأ مراعاة أصحاب المصالح، وذلك لكون 81.8% من المبحوثين يوافقون على ذلك. قيمة المتوسطات الحسابية لمدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح تقدر بـ (4,09) بانحراف معياري قدره (0,289)، وهذا يعني أن المبحوثين أجابوا بـ موافق على هذا المحور. وما يؤكد ذلك هي قيمة "t" المحسوبة المقدره بـ (31,626) وهي دالة عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، إذا فالمؤسسات محل الدراسة تلتزم بدرجة عالية بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح.

وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة؛ فمتوسطات إجابات أفراد العينة حول محور الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح تختلف عن المتوسط الفرضي (3)، وقيمة t دالة عند مستوى (0.05). باتجاه موجب فالمتوسط الحسابي المرجح أكبر من المتوسط الفرضي.

خامساً: الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية

يعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة المؤسسات، ويتم التركيز عليه كثيرا عند تقييم الحوكمة على جميع المستويات، لذلك أخذ المحور الخاص به حيزا كبيرا من أداة الدراسة بـ 14 سؤالاً، على أساسها يمكن قياس إن كانت المؤسسات محل الدراسة تلتزم بمبدأ الإفصاح والشفافية، لذلك يجب تحليل إجابات تلك الأسئلة، ونقوم باختبار (T-Test). حيث يتم صياغة الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

H_0 : متوسطات إجابات أفراد العينة حول المحور الخامس (الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية)، تساوي المتوسط الفرضي (3)، تكون قيمة t غير دالة عند مستوى الخطأ (0.05).

H_1 : متوسطات إجابات أفراد العينة حول المحور الخامس (الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية)، تختلف عن المتوسط الفرضي (3)، تكون قيمة t دالة عند مستوى الخطأ (0.05).

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار t واتجاهات إجابات أفراد العينة حول فقرات هذا المحور:

الجدول رقم (4-23): نتائج الاستبيان واختبار (T-Test) للمحور الخامس

الترتيب	القرار	مستوى الدلالة	قيمة "t"	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	هل تلتزم المؤسسة بما يلي؟
							العبارات
14	دال (غير موافق)	,000	-4,243	48.8	1,099	2,44	تقارير المؤسسة وقوائمها المالية متاحة للجمهور العام.
07	دال (موافق)	,000	9,872	80.02	,860	4,01	الإفصاح عن مؤهلات الإطارات العليا بالمؤسسة.
08	دال (موافق)	,000	8,147	77.8	,910	3,89	الإفصاح عن سياسة المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.
01	دال (موافق جدا)	,000	21,408	93.4	,653	4,67	الإفصاح وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية.
05	دال (موافق)	,000	11,110	82.6	,850	4,13	الإفصاح عن أي تغيير هام حول الأصول والخصوم
09	دال (موافق)	,000	6,541	73.8	,877	3,69	الإفصاح عن الارتباطات المالية مع مختلف الأطراف.
10	دال (موافق)	,000	5,755	71.2	,810	3,56	الإفصاح عن مضمون السياسات المحاسبية المتعلقة بإعداد القوائم المالية.

11	دال (موافق)	,028	2,245	65.2	,958	3,26	الإفصاح عن التغييرات الجوهرية في الملكية.
12	غير دال (محايد)	,133	1,522	62.8	,785	3,14	الإفصاح عن المخاطر المتوقعة
13	دال (غير موافق)	,039	-2,108	56.6	,680	2,83	الإفصاح عن خططها المستقبلية بدقة.
04	دال (موافق جدا)	,000	18,072	85.2	,582	4,26	الإفصاح عن أعمالها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.
06	دال (موافق)	,000	12,082	82.2	,772	4,11	الإفصاح عن أهداف الشركة.
03	دال (موافق جدا)	,000	19,798	91.8	,670	4,59	اعتماد مراجع حسابات خارجي كفاء.
02	دال (موافق جدا)	,000	20,161	92.8	,682	4,64	منح الاستقلالية اللازمة لأداء مهام المراجع الخارجي.
	دال (موافق)	,000	20,966	76	,320	3,80	الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية
* يتم اتخاذ القرار عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05)، استنادا إلى المتوسط الفرضي (03) $[5/(5+4+3+2+1)]$.							

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS25 (الملحق رقم 07)

نلاحظ من خلال هذا الجدول، أن هناك اختلافات في إجابات المبحوثين حول عبارات هذا المحور

من عبارة لأخرى مقسومة إلى ثلاث مستويات:

1. **المستوى الأول:** تكون فيه المتوسطات الحسابية للعبارات أكبر من المتوسط الفرضي (03) وقيمة "t" لتلك العبارات موجبة ودالة عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05) وهي تمثل العبارات التي أجاب عليها المبحوثين **بموافق جدا وموافق**، وهي: ترتب العبارات المنتمية لهذه الحالة حسب قيمة المتوسطات الحسابية من الأكبر للأصغر، بداية **بالعبارة الرابعة**، حيث يوافق المبحوثون بشدة على أن المؤسسات محل الدراسة تقوم بالإفصاح وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية، بنسبة %93.4 بمتوسط حسابي (4,67) وانحراف معياري (0,653)، وقيمة "t" قدرها (21,408). وهذا يتجسد من خلال إجبارية تطبيق النظام المحاسبي المالي منذ سنة 2010، والذي يستمد من معايير المحاسبة الدولية. بعدها **العبارة الرابعة عشر** بشأن منح الاستقلالية اللازمة لأداء مهام المراجع الخارجي"، بما نسبته %92,8 وبمتوسط حسابي (4,64) وانحراف معياري (0,682) ، وقيمة "t" قدرها (20,161)، هذه العبارة التي تجسد مستوى الشفافية في القوائم المالية. ثم **العبارة الثالثة عشر:** بمتوسط حسابي قدره (4,59) وانحراف معياري (0,670) ، وقيمة "t" قدرها (19,798). كما يوافق المبحوثون بشدة على أن المؤسسات محل الدراسة

تقوم بالاعتماد على مراجع حسابات خارجي كفاء بنسبة 91,8%. مما يزيد من الثقة في مصداقية القوائم المالية. أما العبارة الحادية عشر، يوافق عليها المبحوثون بشدة بنسبة 85.2%. تليها عبارات تحصلت على الموافقة أيضا لكن بدرجات أقل، أولها العبارة الخامسة، حيث يرى المبحوثون بنسبة 82.6%، بأن المؤسسات محل الدراسة تلتزم بالإفصاح عن أي تغيير هام حول الأصول والخصوم، ثم العبارة الثانية عشر بنسبة موافقة قدرها 82.2%، بأن المؤسسات محل الدراسة تلتزم بالإفصاح عن أهدافها، بمتوسط حسابي (4,11) وانحراف معياري (0,772) ، وقيمة "ت" قدرها (12,082). لتليهم العبارة الثانية، العبارة الثالثة، العبارة السادسة، العبارة السابعة بنسبة موافقة قدرها 80.02% ، 77.8% ، 73.8% ، 71.8%، على التوالي.

2. **المستوى الثاني:** تكون فيه المتوسطات الحسابية للعبارة قريبة جدا من المتوسط الفرضي (03) وقيمة "t" لتلك العبارات غير دالة عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة تفوق (0.05)، وهي تمثل العبارة التي أجاب عليها المبحوثين بمحايد، وهي العبارة التاسعة المتمثلة في الإفصاح عن المخاطر المتوقعة، بمتوسط حسابي (3,14) وانحراف معياري (0,785) ، وقيمة "ت" قدرها (1,522) عند مستوى دلالة (0,133)، فالمبحوثون غير متأكدون بشأن هذه العبارة، مما يدل على التحفظ الذي بقي ملازما المؤسسات الجزائرية، حتى بعد تبني معايير المحاسبة الدولية.

3. **المستوى الثالث:** تكون فيه المتوسطات الحسابية للعبارة أقل من المتوسط الفرضي (03) وقيمة "t" لتلك العبارات سالبة عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة أقل من (0.05)، وهي تمثل العبارتين اللتين أجاب عليها المبحوثين بغير موافق وهما: العبارة الأولى، التي مضمونها: تقارير المؤسسة وقوائمها المالية متاحة للجمهور العام، بمتوسط حسابي (2,44) وانحراف معياري (1,099)، وقيمة "ت" قدرها (-4,243)، لم يوافق أفراد العينة على هذه العبارة وكانت نسبة الموافقة قدرها 48.8%، مما يعني أن أغلبية تلك المؤسسات لا تقوم بنشر قوائمها المالية للجمهور. كما لم يوافق المبحوثون على العبارة الثانية عشر والمتعلقة بالإفصاح عن خططها المستقبلية بدقة، بمتوسط حسابي (2,83) وانحراف معياري (0,680)، وقيمة "ت" سالبة قدرها (-2,108)، عند مستوى دلالة (0.03). فالمؤسسات محل الدراسة لا تنشر قوائمها وتقاريرها المالية، عبر صفحات الانترنت، فهي غير ملزمة قانونا بذلك؛ ما عدا مؤسسة روية، والتي هي مدرجة ببورصة الجزائر.

لكن بصفة عامة يمكن القول أنه: تلتزم المؤسسات محل الدراسة بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية. فقيمة المتوسطات الحسابية لمحور التزام المؤسسات محل الدراسة بمبدأ الإفصاح والشفافية يقدر بـ (3,80)

بانحراف معياري قدره (0,320) وهذا يعني أن المبحوثين أجابوا بموافق على هذا المحور. وما يؤكد ذلك هو قيمة "t" المحسوبة المقدرة بـ(20,966) وهي دالة عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة؛ فمتوسطات إجابات أفراد العينة حول محور الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية تختلف عن المتوسط الفرضي (3)، فقيمة t دالة عند مستوى (0.05). باتجاه موجب فالمتوسط الحسابي المرجح أكبر من المتوسط الفرضي. وعليه فالمؤسسات محل الدراسة تلتزم بدرجة عالية بمبدأ الإفصاح والشفافية.

سادسا: الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

خصص المحور السادس لقياس مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، وقد خصصت سبعة عبارات لذلك، حيث يتم قياس مدى الالتزام بهذا المبدأ نقوم بتحليل نتائج الاستبيان للمحور السادس ونقوم باختبار (T-Test). حيث يتم صياغة الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

H_0 : متوسطات إجابات أفراد العينة حول المحور السادس (الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة)، تساوي المتوسط الفرضي (3)، تكون قيمة t غير دالة عند مستوى الخطأ (0.05).

H_1 : متوسطات إجابات أفراد العينة حول المحور السادس (الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة)، تختلف عن المتوسط الفرضي (3)، تكون قيمة t دالة عند مستوى الخطأ (0.05).

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار t واتجاهات إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور السادس:

الجدول رقم (4-24): نتائج الاستبيان واختبار (T-Test) للمحور السادس

الترتيب	القرار	مستوى الدلالة	قيمة "t"	الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	تحرص المؤسسة على أن يتوفر في مجلس الإدارة ما يلي؟
							العبارات
01	دال (موافق جدا)	,000	38,754	96.2	,392	4,81	أن يكونوا من ذوي السيرة والسمعة الحسنة.
02	دال (موافق جدا)	,000	27,813	93.4	,503	4,67	تتوفر فيهم المؤهلات العلمية والعملية.
05	دال (موافق)	,000	7,587	79.2	1,055	3,96	تطبيق نظام رسمي واضح لترشيح وانتخاب مجلس إدارتها.
07	دال (موافق)	,000	6,337	74.6	,962	3,73	تتم محاسبتهم عن مسؤوليتهم أمام المؤسسة والمساهمين.
03	دال (موافق جدا)	,000	12,139	84	,827	4,20	شفافية الأنظمة المحاسبية للمؤسسة من خلال إجراءات الرقابة الداخلية.
04	دال (موافق)	,000	9,367	79.4	,868	3,97	المساهمة في وضع أهداف واستراتيجية المؤسسة.
06	دال (موافق)	,000	8,657	75.8	,759	3,79	اختيار المسؤولين التنفيذيين ومتابعتهم.
/	دال (موافق)	,000	24,180	83.2	,402	4,16	الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

* يتم اتخاذ القرار عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05)، استنادا إلى المتوسط الفرضي (03) [5/(5+4+3+2+1)].

المصدر: من إعداد طالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS25 (الملحق رقم 07)

من خلال هذا الجدول يتضح أن إجابات المبحوثين جاءت في نفس الاتجاه حول كل عبارات هذا المحور، فمتوسطاتها الحسابية أكبر من المتوسط الفرضي (03) وقيمة "t" لتلك العبارات موجبة ودالة عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05) بمستويات دلالة أقل أو يساوي (0.01)، وهي تمثل العبارات التي أجاب عليها المبحوثين بموافق جدا وموافق وهي ترتب العبارات المنتمية لهذه الحالة حسب قيمة المتوسط الحسابي من الأكبر إلى الأصغر، فقد أكدت إجابات المبحوثين بشدة حول العبارة الأولى على أن المؤسسات محل الدراسة تختار أعضاء مجلس الإدارة من ذوي السيرة والسمعة الحسنة، بمتوسط حسابي (4,81) وانحراف معياري (0,392)، وقيمة "t" قدرها (38,754) كمرتبة أولى. بعدها الفقرة أو العبارة الثانية، بمتوسط حسابي (4,67) وانحراف معياري (0,503)، وقيمة "t" قدرها (27,813). وتليها العبارة

الخامسة، التي تؤكد شفافية الأنظمة المحاسبية للمؤسسة من خلال إجراءات الرقابة الداخلية، بمتوسط حسابي (4,20) وانحراف معياري (827,) ، وقيمة "t" قدرها (12,139).

أما العبارة السادسة، "المساهمة في وضع أهداف واستراتيجية المؤسسة"، فجاءت بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3,97) وانحراف معياري (0,868)، وقيمة "ت" قدرها (9,367). تليها العبارة الثالثة، بعدها العبارة السابعة، وفي الأخير العبارة الرابعة: بمتوسط حسابي (3,73) وانحراف معياري (0,962) ، وقيمة "ت" قدرها (6,337).

قيمة المتوسطات الحسابية لمدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة. تقدر بـ (4,16) بانحراف معياري قدره (0,402) وهو أكبر من المتوسط الفرضي المقدر بـ (03)، وهذا يعني أن الباحثين أجابوا بالموافقة على محور الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة. وذلك نسبة لوجهة نظر أفراد العينة الذين يوافقون بنسبة 83.2% على ذلك.

وما يؤكد ذلك هي قيمة "t" المحسوبة المقدرة بـ(24,180) وهي دالة عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة؛ فمتوسطات إجابات أفراد العينة حول محور الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة تختلف عن المتوسط الفرضي (3)، وقيمة t دالة عند مستوى (0.05). باتجاه موجب فالمتوسط الحسابي المرجح أكبر من المتوسط الفرضي. وعليه فالمؤسسات محل الدراسة تلتزم بدرجة عالية بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

المطلب الثالث: قياس الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات باستخدام One Sample T - test

بعد تفسير وتحليل اتجاهات آراء أفراد العينة نحو المحاور الستة والمتمثلة في مبادئ حوكمة المؤسسات للمحور الرئيسي؛ المتمثل في مستوى تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات بالمؤسسات محل الدراسة. وبعدما تم التأكد من تطبيق المؤسسات لكل مبدأ من مبادئ الحوكمة، يتم التأكد من المحور الرئيسي وترتيب عناصره بحسب الأهمية النسبية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-25): نتائج الاستبيان واختبار (T-Test) للمحور الكلي

الترتيب	القرار	مستوى الدلالة	قيمة "t"	الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحاور
06	دال (موافق)	,000	14,305	75.8	,462	3,79	الالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة
03	دال (موافق)	,000	26,884	82	,342	4,10	الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين
02	دال (موافق)	,000	28,813	82.4	,325	4,12	الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين
04	دال (موافق)	,000	31,626	81.8	,289	4,09	الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح
05	دال (موافق)	,000	20,966	76	,320	3,80	الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية
01	دال (موافق)	,000	24,180	83.2	,402	4,16	الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة
/	دال (موافق)	,000	39,990	80.2	,211	4,01	الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات

* يتم اتخاذ القرار عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05)، استنادا إلى المتوسط الفرضي (03) [5/(5+4+3+2+1)].

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS25 (الملحق رقم 07)

في نفس الاتجاه جاءت إجابات المبحوثين حول كل المحاور من هذا المتغير، فمتوسطاتها الحسابية أكبر من المتوسط الفرضي (03) وقيمة "t" لتلك العبارات موجبة ودالة عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05) بمستويات دلالة (0.00)، وهي تمثل العبارات التي أجاب عليها المبحوثون بالموافقة، ويتم ترتيب المحاور المنتمية لهذه الحالة حسب قيمة المتوسطات الحسابية من الأكبر إلى الأصغر (حسب أهميتها النسبية):

✓ **المحور السادس:** يقيس الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، حيث حصل على أعلى متوسط حسابي، فقد كان هذا المبدأ حسب رأي أفراد العينة الأكثر تطبيقاً في المؤسسات محل الدراسة، مما يعني أن أعضاء مجالس الإدارة يقومون بوظائفهم من خلال إجراءات الرقابة الداخلية، والمساهمة في وضع الأهداف الاستراتيجية وهذا بفضل اختيار أعضاء من ذوي الكفاءة والسمعة الحسنة وتعرضهم للمحاسبة من طرف المساهمين. فشركات رأسمال المخاطر تعتمد على مجلس الإدارة كميكانيزم لحوكمة العلاقة بين المسير وشركة رأس المال المخاطر، فهي عبارة عن مفتاح للرقابة يقلل من التصرفات الانتهازية للمسير، ومن جهة أخرى تحسين تسيير المؤسسة، وذلك بالمساهمة في اتخاذ القرارات الفعالة التي تساهم في تحسين أداء المؤسسة، فحسب دراسة لـ (Eric Stephany¹)، فإن تكوين مجلس الإدارة في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الناشئة بصفة عامة ينبغي أن يحظى باهتمام أكبر، بحيث يدخل في تكوينها وتنظيمها

¹ Eric Stephany, **la relation capital-risque/PME : Fondements et pratiques**, Ed : De Boeck, Bruxelles, 2003.

مبادئ أساسية لحوكمة المؤسسات كحضور المدراء المستقلين والأجانب عن المؤسسة، وإشراك قوي للمدراء في حياة المؤسسة.

✓ **المحور الثالث:** يقيس الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين، بمتوسط حسابي (4,12) وانحراف معياري (0,325)، أي أن هناك 82.4% نسبة موافقة من طرف المبحوثين على أن المساهمين الأجانب والمحليين، الكبار والصغار في المؤسسات محل الدراسة، يتم معاملتهم بطريقة متساوية من حيث مداهم بالمعلومات، التصويت، الاستشارة والتعويضات وغيرها، مما يمنح الثقة لدى المساهمين.

✓ **المحور الثاني:** يدور حول الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين، كذلك أثبتت الاستبانة تطبيق هذا المبدأ بالمؤسسات محل الدراسة، بمتوسط حسابي (4,10) وانحراف معياري (0,342)، حيث تقوم تلك المؤسسات بحماية حقوق مساهميها المحليين والأجانب، عن طريق عدة آليات أهمها المشاركة في صنع القرارات والسياسات المختلفة، تأمين أساليب تحويل الأسهم ومساءلة مجلس الإدارة.

✓ **المحور الرابع:** يدور حول الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح، بمتوسط حسابي (4,09) وانحراف معياري (0,289)، فالمؤسسات محل الدراسة تراعي أصحاب المصالح، من حيث إعلامهم بحقوقهم والتزاماتهم قبل الارتباط معهم، وتعويضهم في حالة انتهاك حقوقهم، ومشاركتها في دعم القضايا البيئية والاجتماعية، وهذا ما أجمع عليه المبحوثون بنسبة 81.8%.

✓ **المحور الخامس:** يقيس الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية، تحصل هذا المبدأ على المرتبة الخامسة، بمتوسط حسابي (3,80) وانحراف معياري (0,320)، فرغم موافقة ما نسبته 76% من المبحوثين عليه، إلا أن هذه النسبة منخفضة مقارنة بالمبادئ السابقة، بالنظر إلى أهمية هذا المبدأ وعلاقته بالمبادئ الأخرى، ولاحظنا من خلال عرض الإجابات، أن المؤسسات محل الدراسة لا تقوم بنشر قوائمها المالية للجمهور، ولا تفصح عن خططها المستقبلية، في حين نجدها تتمتع بمستوى جيد فيما يتعلق بالشفافية من خلال التعامل مع المراجعين الخارجيين، كما يلاحظ من خلال عباراته أن المبحوثين، قد وافقوا بشدة على أن المؤسسات محل الدراسة تقوم بالإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية بنسبة 93.4% بمتوسط حسابي قدره 4,67.

✓ **المحور الأول:** تحصل هذا المحور الذي يقيس الالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة على المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (3,79) وانحراف معياري (0,462)، بنسبة جد مقاربة لما تحصل عليه المحور الخاص بالإفصاح والشفافية، فبالرغم من وجود قوانين وهيكل تنظيمي يفصل الصلاحيات ويوضحها، إلا أن المؤسسات تفتقر لإطار مخصص فعلا للحوكمة وإن كانت هناك تطبيقات للحوكمة، فهي مطبقة بشكل ضمني غير مسمى بالحوكمة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-25)، أن قيمة المتوسطات الحسابية لمدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمبادئ حوكمة المؤسسات تقدر بـ (4,01) بانحراف معياري قدره (0,211) وهو أكبر من المتوسط الفرضي المقدر بـ(03)، وهذا يعني أن المبحوثين وافقوا على محور الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات.

وما يؤكد ذلك هي قيمة "t" المحسوبة المقدرة بـ(39,990) وهي دالة عند درجات الحرية (69) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وأن اتجاهات عينة الدراسة كلها إيجابية حول واقع تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات في المؤسسات محل الدراسة بنسبة 80.2%، وهي المؤسسات الممولة من طرف شركات رأسمال المخاطر برأسمال جزء منه من مصدر أجنبي. وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة؛ فمتوسطات إجابات أفراد العينة حول محور الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات تختلف عن المتوسط الفرضي (3)، و t دالة عند مستوى الخطأ (0.05). باتجاه موجب فالمتوسط الحسابي المرجح أكبر من المتوسط الفرضي. وعليه فالمؤسسات محل الدراسة تلتزم بدرجة عالية بمبادئ حوكمة المؤسسات. مما يجعلنا نؤكد صحة الفرضية الثالثة المطروحة في بداية الدراسة:

ف3: تلتزم المؤسسات محل الدراسة بمبادئ حوكمة المؤسسات

بصفة عامة يمكن القول أنه: تلتزم المؤسسات محل الدراسة بتطبيق مبادئ الحوكمة، فهي تتوفر على بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة بالإضافة إلى توفر عوامل أخرى كأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، تساعد على تطبيق مبادئ الحوكمة حتى لو كانت غير مقصودة، لتحقيق النتائج ومكافحة الفساد وسوء الإدارة والوقاية من الأزمات وتنظيم مصالح كل الأطراف ذوى العلاقة مع المؤسسات، ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.

المبحث الثالث: دراسة العلاقات بين المتغيرات واستخلاص النتائج

يتم في هذا المبحث تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة، واختبار الفرضية الرابعة المطروحة في بداية الدراسة، والتي مفادها: "يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمدى الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات محل الدراسة"، مروراً ببعض الاختبارات الإحصائية. حتى تتمكن من تحديد الأثر الذي يمثل العلاقة بين الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات، والاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عن طريق معادلة الانحدار. كما يتم اختبار الفرضية الخامسة، باستخدام اختبار "ت" لعينتين مستقلتين.

المطلب الأول: شروط تطبيق الانحدار الخطي البسيط

يتم الاعتماد على نماذج الانحدار لدراسة العلاقة السببية بين متغيرين، حيث لا يتم الاكتفاء بمعاملات الارتباط التي تبين وجود علاقة بينهما، بل تتعداه إلى محاولة تمثيل هذه العلاقة واستنتاج معادلة تأخذ شكل دالة رياضية، وبما أن دراستنا هاته تبحث في العلاقة السببية بين التزام المؤسسات بمبادئ الحوكمة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها (تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع)، فكان لا بد من استخدام نموذج الانحدار لتوضيح مدى تأثير العنصر المستقل في المتغير التابع، ومحاولة الوصول إلى دالة رياضية تعبر عن هذه العلاقة. وفق معادلة خطية من الدرجة الأولى تعكس المتغير التابع كدالة في

$$Y = ax + b \quad \text{المتغير المستقل كما يلي:}$$

حيث أن:

y : هو المتغير التابع

x : هو المتغير المستقل

b : هو الجزء المقطوع من المحور الرأسي y (الثابت)، وهو يعكس قيمة المتغير التابع في حالة انعدام

قيمة المتغير المستقل x ، أي في حالة $x = 0$

a : معامل المتغير المستقل.

الفرع الأول: خطوات توفيق نموذج الانحدار

إن استخدام نموذج الانحدار يستوجب توفر جملة من الشروط وأولها الشرط النظري، والذي يبين وجود علاقة نظرية تربط بين المتغيرين، فلا يمكن أن نربط بين متغيرين لا توجد بينهما علاقة منطقية نظرية، وتأتي هذه العلاقة من خلال الأبحاث النظرية ونتائج مختلف الدراسات السابقة التي بحثت في نفس المواضيع، (وقد تم التأكد من وجود علاقة نظرية من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والجزء النظري من هذه الدراسة في الفصول السابقة). بالإضافة إلى مجموعة من الشروط:¹

- أن تكون العلاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (تحليل معاملات الارتباط).
 - أن تكون للنموذج قدرة تفسيرية، بالاعتماد على معاملي التحديد في النموذج (R-Sq) و (R-Sq adj)، ويقاس هذا المعامل نسبة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع.
 - للتأكد من صلاحية النموذج يجب القيام ببعض الاختبارات أهمها:²
 - اختبار المعنوية الكلية للنموذج: والذي يفترض أن هنالك على الأقل واحد من المعاملات لا يساوي الصفر، هذه المعاملات هي: (a, b)، وبالتالي فإذا توصلنا إلى انعدام المعاملين معا فهذا يعني عدم صلاحية تطبيق النموذج أصلا، وللتأكد من المعنوية الكلية للنموذج نستخدم اختبار F أي اختبار فيشر (F- test).
 - اختبار المعنوية الجزئية: باختبار معنوية معاملات الانحدار لكل متغير من المتغيرات التفسيرية على حدى، بالإضافة إلى ثابت الانحدار من خلال اختبار ت (t-test).
- بالإضافة إلى توفر مجموعة من الشروط لتقدير معلمات النموذج "طريقة المربعات الصغرى العادية" (OLS³)، أهمها اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي، الاستقلال الذاتي للبواقي.

¹ محمد الشريف ناصري، تحليل الانحدار الخطي باستخدام برنامج SPSS ضمن بحوث علوم الرياضة، مجلة علوم الأداء الرياضي، المجلد 03، العدد 01، جامعة سوق أهراس، جوان 2021.

² أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS، ص: 105-107، كتاب إلكتروني متاح على الموقع:

<https://www.noor-book.com>

³ OLS: Ordinary Least Squares.

الفرع الثاني: تحليل الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

من أجل معرفة إن كانت هناك علاقة خطية بين المتغير المستقل (الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات)، والمتغير التابع (حجم الاستثمار الأجنبي المباشر)، نقوم بتحليل الارتباط، حيث يبين الجدول المالي معاملات الارتباط لبيرسون بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وبما أننا أمام حالة الارتباط من طرف واحد، فيتم صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): معامل الارتباط بين مدى الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات محل الدراسة أقل أو يساوي صفر (يوجد ارتباط سالب أو لا يوجد ارتباط)، عند مستوى الخطأ (0.05).

الفرضية البديلة (H_1): معامل الارتباط بين مدى الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات محل الدراسة أكبر من الصفر. (ارتباط موجب دال إحصائياً) عند مستوى الخطأ (0.05).

يتم تقسيم هذه الفرضية إلى ست فرضيات فرعية بحسب مبادئ الحوكمة (أبعاد المتغير المستقل)، ويلخص الجدول المالي قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل بأبعاده الستة:

جدول رقم (4-26): معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	قيمة R	مستوى الدلالة	القرار
حجم رأس المال الأجنبي	الالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة	0.407**	0,00	دال (ارتباط طردي)
	الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين	0.578**	0,00	دال (ارتباط طردي)
	الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين	0.414**	0,00	دال (ارتباط طردي)
	الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح	0.256**	0,016	دال (ارتباط طردي)
	الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية	0.336**	0,02	دال (ارتباط طردي)
	الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	0.628**	0,00	دال (ارتباط طردي)
	الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات	0.738**	0,00	دال (ارتباط طردي)
** دال عند مستوى الخطأ (0.01)				
* دال عند مستوى الخطأ (0.05).				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅ (الملحق رقم 08)

من خلال الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

- قيمة معامل الارتباط "R" بين حجم رأس مال المؤسسات محل الدراسة الأجنبي والتزامها بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة يقدر بـ(0.407)، وهو دال بمستوى دلالة قدره (0,00)، وهذا يعني أنه يوجد ارتباط طردي بين المتغيرين (هناك علاقة خطية موجبة بينهما). مما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه: "يوجد ارتباط موجب دال إحصائياً بين مدى الالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات محل الدراسة".
- قيمة معامل الارتباط "R" بين حجم رأس مال المؤسسات محل الدراسة الأجنبي، والتزامها بمبدأ حماية حقوق المساهمين يقدر بـ(0.578)، وهو دال بمستوى دلالة قدره (0,00)، وهذا يعني أنه يوجد ارتباط طردي متوسط بين حجم رأس مال المؤسسات محل الدراسة الأجنبي والتزامها بمبدأ حماية حقوق المساهمين (توجد علاقة خطية موجبة بين المتغيرين). وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وأنه: "يوجد ارتباط موجب دال إحصائياً بين مدى الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات محل الدراسة".
- قيمة معامل الارتباط "R" بين حجم رأس مال المؤسسات محل الدراسة الأجنبي والتزامها بمبدأ المساواة بين المساهمين يقدر بـ(0.414)، وهو دال بمستوى دلالة قدره (0,00)، وهذا يعني أنه يوجد ارتباط طردي بين حجم رأس مال المؤسسات محل الدراسة الأجنبي والتزامها بمبدأ المساواة بين المساهمين (علاقة خطية موجبة بين المتغيرين). وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها بأنه: "يوجد ارتباط موجب دال إحصائياً بين مدى الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات محل الدراسة".
- قيمة معامل الارتباط "R" بين حجم رأس مال المؤسسات محل الدراسة والتزامها بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح يقدر بـ(0.256)، وهو دال بمستوى دلالة قدره (0,016)، وهذا يعني أنه يوجد ارتباط طردي ضعيف بين حجم رأس مال المؤسسات محل الدراسة والتزامها بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح. وعليه نستنتج أنه توجد علاقة إيجابية، لكنها ضعيفة بين المتغيرين. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها بأنه: "يوجد ارتباط موجب دال إحصائياً بين مدى الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات محل الدراسة".
- قيمة معامل الارتباط "R" بين حجم رأس مال المؤسسات محل الدراسة الأجنبي والتزامها بمبدأ الإفصاح والشفافية يقدر بـ(0.336)، وهو دال بمستوى دلالة قدره (0,02)، وهذا يعني أنه يوجد ارتباط طردي (علاقة

خطية موجبة)، بين حجم رأس مال المؤسسات محل الدراسة الأجنبي والتزامها بمبدأ الإفصاح والشفافية. يوجد ارتباط موجب دال إحصائياً بين مدى الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات محل الدراسة. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها بأنه: "يوجد ارتباط موجب دال إحصائياً بين مدى الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات محل الدراسة".

• قيمة معامل الارتباط "R" بين حجم رأس مال المؤسسات محل الدراسة والتزامها بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يقدر بـ(0.628)، وهو دال بمستوى دلالة قدره (0,00)، وهذا يعني أنه يوجد ارتباط طردي بين حجم رأس مال المؤسسات محل الدراسة الأجنبي والتزامها بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها بأنه: "يوجد ارتباط موجب دال إحصائياً بين مدى الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات محل الدراسة".

• يبرز الجدول أن قيمة معامل الارتباط "R" بين حجم رأس مال المؤسسات محل الدراسة والتزامها بمبادئ الحوكمة (المحور الكلي)، يقدر بـ(0.738)، وهو دال بمستوى دلالة قدره (0,00)، وهذا يعني أنه يوجد ارتباط طردي قوي بين حجم رأس المال الأجنبي بالمؤسسات محل الدراسة والتزامها بمبادئ حوكمة المؤسسات. وعليه نستنتج أنه توجد علاقة خطية إيجابية بين المتغيرين، أي أن حجم رأس المال الأجنبي بالمؤسسة مرتبط كثيراً بالتزامها بمبادئ الحوكمة. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها بأنه: "يوجد ارتباط دال إحصائياً بين مدى الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات محل الدراسة".

المطلب الثاني: اختبار صلاحية نموذج الانحدار وعرض النتائج

بعد أن وجدنا أن هناك علاقة خطية بين متغيري الدراسة التابع والمستقل (بأبعاده الستة) بتطبيق معامل الارتباط، يتم تقدير معالم نموذج الانحدار الخطي البسيط واختبار صلاحية النموذج. فبعد معالجة البيانات من خلال برنامج SPSS، تحصلنا على معادلة الانحدار التي تمثل العلاقة بين المتغير المستقل (الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات) والمتغير التابع (حجم الاستثمار الأجنبي المباشر). لكن قبل عرضها يجب التأكد من صلاحية النموذج.

الفرع الأول: اختبار صلاحية النموذج

إن عدم التأكد من صلاحية نموذج الانحدار يؤدي إلى الوصول لنتائج مضللة وغير سليمة حيث يصبح النموذج غير قابل للتطبيق، لذلك نقوم ببعض الاختبارات الأكثر استخداماً:

أولاً: القدرة التفسيرية للنموذج:

نقوم بحساب معاملي التّحديد في النموذج، ويقاس هذا المعامل نسبة تفسير المتغير المستقل للتغير في المتغير التابع. ويفضل بالطبع معامل التحديد المصحح (R-Sq adj)

الجدول رقم (4-27): القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار

المعامل	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	الخطأ المعياري للتقدير
القيمة	R	R-Sq	R-Sq adj	Std. Er Es
	0.738	0.545	0.538	197504981.16

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅ (الملحق رقم 09)

يظهر الجدول أعلاه أنّ معامل التّحديد بلغت قيمته 54.5%، وتصحيح المعامل بلغ 53.8% وهو ما يعني وجود قدرة تفسيرية جيّدة في نموذج الانحدار، وتعبير آخر نقول أنّ ما يقارب 54% من التغيرات التي تحدث في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات محلّ الدراسة تفسرها ممارسات الحوكمة (الالتزام بمبادئها)، أي أنّ 54% من التغيرات في المتغير التابع تُعزى للمتغير المستقلّ.

ثانياً: اختبار المعنوية الكلية (F-Test)

اختبار المعنوية الكلية يفترض أنّ هنالك على الأقلّ واحداً من المعاملات لا يساوي الصّفر، هذه المعاملات هي: (a, b)، وبالتالي فإذا توصلنا إلى انعدام المعاملين معا فهذا يعني عدم صلاحية تطبيق النموذج أصلاً، وللتأكد من المعنوية الكلية للنموذج نستخدم اختبار F أي اختبار فيشر، وينطلق هذا الاختبار من صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة:

H_0 : جميع معاملات الانحدار غير معنوية (قيمة F غير دالة عند مستوى 0.05)

H_1 : واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوي (قيمة F دالة عند مستوى 0.05)

الجدول رقم (4-28): جدول تحليل التباين ANOVA (اختبار - F)

الانحدار	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدالة
1	1	3175614580015°	3175614580015°	81.409	0.000
الخطأ	68	2652558795911°	39008217586°	-	-
الكلية	69	5828173375926°	--	-	-

* الوحدة بالمليون دج وقد تم حذف ستة أرقام مقارنة بالملاحق لكبر حجم المبالغ

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅ (الملحق رقم 09)

يظهر الجدول أنّ قيمة F تبلغ 81.409 وهي دالة عند مستوى الخطأ 0,05. وهو ما يعني أنّه هناك على الأقل واحد من معاملات الانحدار غير معدوم. وبذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة (واحد على الأقل من معاملات الانحدار لا يساوي الصفر) وبالتالي هناك معنوية كلية في النموذج.

ثالثاً: اختبار المعنوية الجزئية

في الخطوة السابقة توصلنا إلى نتيجة مؤداها أنه يوجد واحد على الأقل من معاملات الانحدار لا يساوي الصفر، وفي هذه الخطوة يتم تحديد أي من هذه المعاملات تكون معنوية، نقوم باختبار المعنوية الجزئية باستخدام t-test. يقوم هذا الاختبار على الفروض التالية:

بالنسبة لـ الثابت b:

H_0 : الثابت b غير معنوي، وذلك إذا كانت قيمة t غير دالة عند مستوى الخطأ 0,05.

H_1 : الثابت b معنوي، وذلك إذا كانت قيمة t دالة عند مستوى الخطأ 0,05.

بالنسبة لـ معامل الانحدار a:

H_0 : معامل الانحدار a غير معنوي، وذلك إذا كانت قيمة t غير دالة عند مستوى الخطأ 0,05.

H_1 : معامل الانحدار a معنوي، وذلك إذا كانت قيمة t دالة عند مستوى الخطأ 0,05.

الجدول رقم (4-29): نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار

المعاملات	القيمة الاحصائية للمعاملات	قيمة t	مستوى الدلالة
B	*3856	8.537	0.000
A	*1015	9.023	0.000

* الوحدة بالمليون دج وقد تم حذف ستة أرقام مقارنة بالملاحق لكبر حجم المبالغ

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅ (الملحق رقم 09)

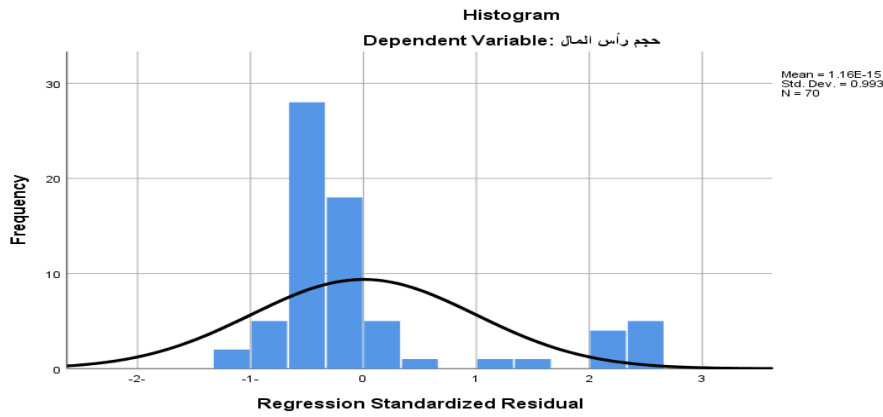
..... دراسة ميدانية لمعدى مساهمة مباحدي، حوكمة المؤسسات في امتداد الامتياز الأجنبي المباشر إلى مجموعة من المؤسسات

يوضح الجدول رقم (4-29) أن قيمة t الخاصة بالثابت b معنوية عند مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن الثابت b معنوي. ونفس النتائج بالنسبة لقيمة t الخاصة بالمعلمة a ، فهي دالة عند مستوى الدلالة 0.05، وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها بأن معامل الانحدار a معنوي.

رابعاً: اختبار اعتدالية التوزيع

وهو يعني أن التوزيع الاحتمالي للبواقي الناتجة عن التقدير يجب أن يأخذ شكل التوزيع الطبيعي، ويتم التأكد من التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام طريقتين، طريقة الرسوم البيانية، والطريقة الرياضية:

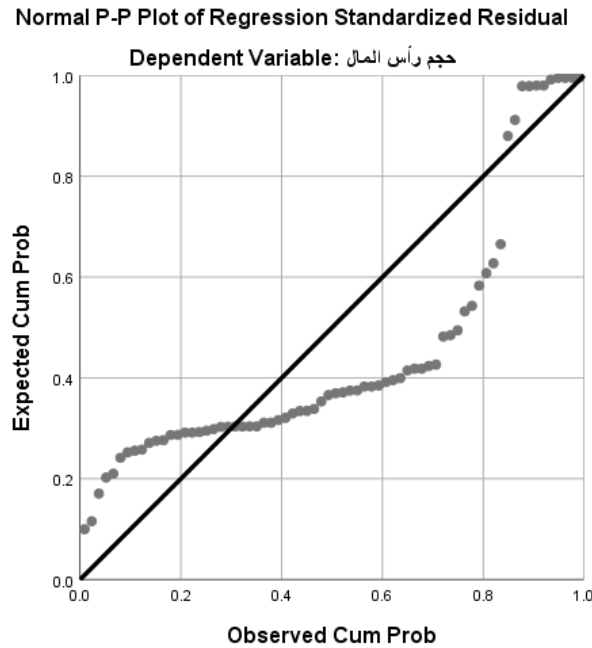
الشكل رقم (4-4): التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام اختبار (Histogram)



المصدر: مخرجات SPSS₂₅

يوضح الشكل أعلاه بأن البواقي تأخذ شكل التوزيع الطبيعي (شكل جرس)، فهناك تشابه كبير بين المنحنى التكراري ومنحنى التوزيع الطبيعي. أما فيما يتعلق بمنحنى (Normal Probability Plot)، فقد كان بالشكل التالي:

شكل رقم (4-5): التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام اختبار Normal Probability Plot



المصدر: مخرجات SPSS₂₅

يوضح هذا الشكل أن النقاط تتوزع بشكل منتظم على الخط المائل والذي يمثل منحنى التوزيع الطبيعي، لذا يمكن القول بأن المنحنى يظهر بوضوح أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يؤكد النتيجة السابقة بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

وبغية التأكد استخدمنا أيضا الطريقة الرياضية حيث اعتمدنا على اختبار (Shapiro-Wilk) و (Kolmogrov-Smirnov)، بحيث يشير كل منهما إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي في حالة كون مستوى المعنوية لأحد الاختبارين أكبر من مستوى الدلالة (5%)، ويعرض الجدول النتائج المتحصل عليها من الاختبار:

الجدول رقم (4-30): نتائج اختبار (Shapiro-Wilk) و (Kolmogrov-Smirnov)

Shapiro-Wilk			Kolmogrov-Smirnov			توزيع البواقي
الدلالة	درجة الحرية	القيمة الإحصائية	مستوى الدلالة	درجة الحرية	القيمة الإحصائية	
0.240	70	0.723	0.130	70	0.288	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅ (الملحق رقم 09)

وإذا ما نظرنا إلى الجدول أعلاه سنجد أنّ قيمة الإحصائية في اختبار كولومجروف-سميرنوف بلغت 0.288 عند مستوى دلالة 0.13، وبلغت قيمة الإحصائية في اختبار شابيرو وويلك قيمة 0.723 ، عند مستوى دلالة بلغ 0,240، وعليه فهي قيم غير دالة، وبالتالي كلا الاختبارين يشيران إلى كون البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

خامسا: اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)

ويعني التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وتظهر هذه المشكلة في حالة وجود ارتباط بين المشاهدات المتجاورة، وتظهر هذه المشكلة في حالة وجود ارتباط بين المشاهدات المتجاورة، وبعد اختبار Durbin-Watson من الاختبارات الأكثر استخداما من قبل الباحثين في الكشف عن هذه المشكلة، فإن تراوحت قيمة الاختبار المحصل عليها بين (1.5) و (2.5)، فمعنى ذلك عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي بما يفيد بخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، أما إذا حصلنا على قيمة أقل أو أكبر من المدى القيمي السالف الذكر فمعنى ذلك أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي والأمر يتطلب معالجة هذا الاشكال. وبالنظر إلى الملحق رقم (09) في الجدول الذي يحتوي على معامل التحديد، نجد قيمة Durbin-watson تساوي (1.950)، وهذه القيمة تقع بين (1.5) و (2.5). مما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ومنه خلو نموذج الانحدار من مشكلة الارتباط الذاتي.

الفرع الثاني: تفسير نموذج الانحدار واختبار الفرضية الرابعة

بعد التأكد من القوة التفسيرية للنموذج ومعنويته الكلية والجزئية، والتأكد من أهم الاختبارات التي تدل على صلاحيته، يتم تفسيره بما يخدم أهداف الدراسة. بغرض اختبار الفرضية الرابعة، والتي تقيس مدى تأثير المتغير المستقل (الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات)، في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)، والتي يتم صياغة الفرضية الصفرية الخاصة بها، والفرضية البديلة كما يلي:

H₀: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى الخطأ 0.05.

H₁: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى الخطأ 0.05.

والجدول الموالي يلخص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال نموذج الانحدار البسيط المقدر:

الجدول رقم (4-31): نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات والاستثمار الأجنبي المباشر

المتغير	المعامل B	المعامل Beta	قيمة T	مستوى دلالة T	R-Sq adj	معامل الارتباط	قيمة F	مستوى دلالة F
الثابت (b)	*3850	-	8.537	0.000	0.538	0.738	81.409	0.000
معامل X (a)	*1015	0.738	9.023	0.000				

معادلة الانحدار: الاستثمار الأجنبي المباشر = 1015 الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات + 3856

* الوحدة بالمليون دج وقد تم حذف ستة أرقام مقارنة بالملاحق لكبير حجم المبالغ.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅ (الملحق رقم 09)

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (4-31) إلى وجود دور للمتغير المستقل (الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات) في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) استناداً إلى أن قيمة T التي بلغت (9.023) وهي دالة (Sig=0.000)، أقل من مستوى الدلالة (الخطأ) المعتمد في الدراسة (0.05). مما يقتضي رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى الخطأ 0.05، وهذا الأثر موجب؛ والذي يؤكد ذلك معادلة الانحدار، ومعامل الارتباط الموجب والقوي (0.738)؛ حيث قيمة (Beta) توضح أن كل تغير في الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير بـ (0.738) وحدة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. والقدرة التفسيرية لنموذج الدراسة جيدة، أو بمعنى آخر قدرة المتغير المستقل على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ذات مستوى جيد. فالنتائج تشير إلى أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square)، وهو ما يعني أن المتغير المستقل يفسر لنا التغيرات الحاصلة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة بنسبة 53.8%، أما باقي التغيرات 46.2%، فترجع إلى الخطأ العشوائي أو عدم إدراج متغيرات أخرى ضمن النموذج. وعلى العموم فإن هذه النسبة تعتبر نسبة جيدة، مما يعني قدرة النموذج على تفسير التغيرات في حجم الاستثمار الأجنبي جيدة وفقاً للنتائج المحصل عليها.

ف4: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدى الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات محل الدراسة.

الفرع الثالث: نموذج الانحدار لأبعاد المتغير المستقل

لقد رأينا سابقاً أن المؤسسات محل الدراسة تلتزم بجميع مبادئ حوكمة المؤسسات، وبغية معرفة أي المبادئ أكثر تأثيراً في حجم الاستثمار الأجنبي، نلجأ إلى تفسير كل متغير على حدى في الخطوات اللاحقة. حيث يتم اختبار تأثير كل مبدأ من المبادئ الستة على المتغير التابع بشكل منفصل:

أولاً: نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بالمبدأ الأول والاستثمار الأجنبي المباشر

يقيس هذا الاختبار تأثير الالتزام بالمبدأ الأول في المتغير التابع، والاختبار يقوم على صياغة الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

H₀: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى الخطأ 0.05.

H₁: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى دلالة 0.05.

والجدول الموالي يلخص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال نموذج الانحدار البسيط المقدر:

الجدول رقم (4-32): نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر

المتغير	المعامل B	المعامل Beta	قيمة T	مستوى دلالة T	R-Sq adj	معامل الارتباط	قيمة F	مستوى دلالة F
الثابت (b)	756*	-	2.841	0.006	0.153	0.407	13.478	0.000
معامل X (a)	256*	0.407	3.671	0.000				
معادلة الانحدار: الاستثمار الأجنبي المباشر = 256 الالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة + 756								
* الوحدة بالمليون دج وقد تم حذف ستة أرقام مقارنة بالملاحق لكبير حجم المبالغ								

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅ (الملحق رقم 09)

من خلال نتائج الجدول أعلاه، يؤكد اختبار فيشر أن قيمة F دالة، مما يؤكد أن هناك معنوية كلية للنموذج. كما نستنتج من خلاله، أنه يوجد دور للمتغير المستقل الفرعي (الالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة) في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)، استناداً إلى أن قيمة T التي بلغت (3.676) وهي

دراسة ميدانية لمدى مساهمة مبادئ حوكمة المؤسسات في امتثالها لمتطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة من المؤسسات

دالة (Sig=0.000)، عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05). مما يقتضي رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة، على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى دلالة 0.05. واتجاه هذا الأثر موجب، والذي يؤكد ذلك معادلة الانحدار، ومعامل الارتباط الموجب لكنه متوسط (0.407)؛ حيث قيمة (Beta) توضح أن كل تغيير في الالتزام بمبدأ وجود إطار فعال للحوكمة، بوحدة واحدة يؤدي إلى تغيير بـ (0.407) وحدة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. تشير النتائج إلى أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square)، إلى أن المتغير المستقل الفرعي (المبدأ الأول) يفسر لنا التغيرات الحاصلة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة بنسبة 15.3%، أما باقي التغيرات، فترجع إلى الخطأ العشوائي والمتغيرات الأخرى الغير مدرجة ضمن النموذج.

ثانياً: نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بالمبدأ الثاني والاستثمار الأجنبي المباشر

ولاختبار العلاقة يتم صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة كما يلي:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى دلالة 0.05.

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى دلالة 0.05.

والجدول الموالي يلخص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال نموذج الانحدار البسيط المقدر:

الجدول رقم (4-33): نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين والاستثمار الأجنبي المباشر

المتغير	المعامل B	المعامل Beta	قيمة T	مستوى دلالة T	R-Sq adj	معامل الارتباط	قيمة F	مستوى دلالة F
الثابت (b)	*1620	-	4.495	0.000	0.267	0.526	26.071	0.000
معامل X (a)	*447	0.526	5.106	0.000				

معادلة الانحدار: الاستثمار الأجنبي المباشر = 447الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين + 1620

* الوحدة بالمليون دج وقد تم حذف ستة أرقام مقارنة بالملاحق بسبب كبر حجم المبالغ

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅ (الملحق رقم 09)

يؤكد اختبار فيشر أن قيمة F دالة، عند مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، مما يؤكد أن هناك معنوية كلية للنموذج. ومن خلال نتائج الجدول أعلاه، نستنتج أنه يوجد دور للمتغير المستقل الفرعي (الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين) في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)، استناداً إلى أن قيمة T البالغة (5.106) وهي دالة (Sig=0.000)، عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05). مما يقتضي رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين، على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى دلالة 0.05. واتجاه هذا الأثر كان موجبا، والذي يؤكد ذلك معادلة الانحدار، ومعامل الارتباط الموجب لكنه متوسط (0.526)؛ حيث قيمة (Beta) توضح أن كل تغير في الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين، بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير بـ (0.526) وحدة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تشير نتائج قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square)، إلى أن المتغير المستقل الفرعي (المبدأ الثاني) يفسر لنا التغيرات الحاصلة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة بنسبة 26.7%، أما باقي التغيرات، فترجع إلى الخطأ العشوائي والمتغيرات الأخرى الغير مدرجة ضمن النموذج. مما يعني أن التزام المؤسسات محل الدراسة بمبدأ حماية حقوق المساهمين له أثر موجب على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بها.

ثالثاً: نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بالمبدأ الثالث والاستثمار الأجنبي المباشر

يتم صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة لاختبار العلاقة بين المتغيرين كما يلي:

H_0 : لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى دلالة 0.05.

H_1 : يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى دلالة 0.05.

والجدول الموالي يلخص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال نموذج الانحدار البسيط المقدر، حتى تتمكن من اختبار العلاقة بين المتغيرين:

الجدول رقم (4-34): نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين والاستثمار الأجنبي المباشر

المتغير	المعامل B	المعامل Beta	قيمة T	مستوى دلالة T	R-Sq adj	معامل الارتباط	قيمة F	مستوى دلالة F
الثابت (b)	1312*	-	3.217	0.002	0.159	0.414	14.083	0.000
معامل X (a)	370*	0.414	3.753	0.000				
معادلة الانحدار: الاستثمار الأجنبي المباشر = 370الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين + 1312								
* الوحدة بالمليون دج وقد تم حذف ستة أرقام مقارنة بالملاحق لكبر حجم المبالغ								

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅ (الملحق رقم 09)

يؤكد اختبار فيشر أن قيمة F دالة، عند مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، مما يؤكد أن هناك معنوية كلية للنموذج. ومن خلال نتائج الجدول أعلاه، نستنتج أنه يوجد دور للمتغير المستقل الفرعي (الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين) في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)، استناداً إلى أن قيمة T البالغة (3.753) وهي دالة (Sig=0.000)، عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05). مما يقتضي رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين، على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى دلالة 0.05. واتجاه هذا الأثر كان موجبا، والذي يؤكد ذلك معادلة الانحدار، ومعامل الارتباط الموجب لكنه متوسط (0.414)؛ حيث قيمة (Beta) توضح أن كل تغير في الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين، بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير بـ (0.414) وحدة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. تشير نتائج قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square)، إلى أن المتغير المستقل الفرعي (المبدأ الثالث) يفسر لنا التغيرات الحاصلة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة بنسبة 15.9%، أما باقي التغيرات، فترجع إلى الخطأ العشوائي والمتغيرات الأخرى الغير مدرجة ضمن النموذج.

رابعا: نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بالمبدأ الرابع والاستثمار الأجنبي المباشر

لاختبار العلاقة بين المتغيرين، يتم صياغة الفرضية العدمية الخاصة بها والفرضية البديلة كما يلي:

H_0 : لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح على حجم الاستثمار

الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى دلالة 0.05.

H₁: يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى دلالة 0.05.

والجدول الموالي يلخص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال نموذج الانحدار البسيط المقدر، حتى تتمكن من اختبار الفرضيتين أعلاه:

الجدول رقم (4-35): نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح والاستثمار الأجنبي المباشر

المتغير	المعامل B	المعامل Beta	قيمة T	مستوى دلالة T	R-Sq adj	معامل الارتباط	قيمة F	مستوى دلالة F
الثابت (b)	838*	-	1.734	.087	0.052	0.256	4.758	0.033
معامل X (a)	257*	0.256	2.181	.033				
معادلة الانحدار: الاستثمار الأجنبي المباشر = 257 الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح + 838								
* الوحدة بالمليون دج وقد تم حذف ستة أرقام مقارنة بالملاحق لكبير حجم المبالغ								

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅ (الملحق رقم 09)

يؤكد اختبار فيشر أن قيمة F دالة، عند مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، مما يؤكد أن هناك معنوية كلية للنموذج. ومن خلال نتائج الجدول أعلاه، نستنتج أنه يوجد دور للمتغير المستقل الفرعي (الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح) في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)، استناداً إلى أن قيمة T البالغة (2.181) وهي دالة (Sig=0.000)، عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05). مما يقتضي رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح، على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى دلالة 0.05. واتجاه هذا الأثر كان موجبا، والذي يؤكد ذلك معادلة الانحدار، ومعامل الارتباط الموجب لكنه ضعيف (0.256)؛ حيث قيمة (Beta) توضح أن كل تغير في الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح، بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير بـ (0.256) وحدة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. تشير نتائج قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square)، إلى أن المتغير المستقل الفرعي (المبدأ الرابع) يفسر لنا التغيرات الحاصلة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة بنسبة 5.2%، أما باقي التغيرات، فترجع إلى الخطأ العشوائي والمتغيرات الأخرى الغير مدرجة ضمن النموذج.

خامساً: نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بالمبدأ الخامس والاستثمار الأجنبي المباشر

والتي يتم صياغة الفرضية العدمية الخاصة بها، والفرضية البديلة كما يلي:

H₀: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية، على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى دلالة 0.05.

H₁: يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى دلالة 0.05.

والجدول الموالي يلخص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال نموذج الانحدار البسيط المقدر، حتى نتمكن من اختبار الفرضيتين أعلاه:

الجدول رقم (4-36): نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية والاستثمار الأجنبي المباشر

المتغير	المعامل B	المعامل Beta	قيمة T	مستوى دلالة T	R-Sq adj	معامل الارتباط	قيمة F	مستوى دلالة F
الثابت (b)	946*	-	2.389	0.020	0.100	0.336	8.638	0.004
معامل X (a)	305*	0.336	2.939	0.004				
معادلة الانحدار: الاستثمار الأجنبي المباشر = 305 الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية + 946								
* الوحدة بالمليون دج وقد تم حذف ستة أرقام مقارنة بالملاحق لكبير حجم المبالغ								

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅ (الملحق رقم 09)

يؤكد اختبار فيشر أن قيمة F دالة، عند مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، مما يؤكد أن هناك معنوية كلية للنموذج. ومن خلال نتائج الجدول أعلاه، نستنتج أنه يوجد دور للمتغير المستقل الفرعي (الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية) في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)، استناداً إلى أن قيمة T البالغة (2.939) وهي دالة (Sig=0.000)، عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05). مما يقتضي رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية، على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى دلالة 0.05. واتجاه هذا الأثر كان موجبا، والذي يؤكد ذلك معادلة الانحدار، ومعامل الارتباط الموجب لكنه ضعيف

دراسة ميدانية لمدى مساهمة مبادئ حوكمة المؤسسات في امتثالها لمتطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة من المؤسسات

(0.336)؛ حيث قيمة (Beta) توضح أن كل تغير في الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية، بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير بـ (0.336) وحدة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. تشير نتائج قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square)، إلى أن المتغير المستقل الفرعي (المبدأ الخامس) يفسر لنا التغيرات الحاصلة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة بنسبة 10%، أما باقي التغيرات، فترجع إلى الخطأ العشوائي والمتغيرات الأخرى الغير مدرجة ضمن النموذج.

سادسا: نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بالمبدأ السادس والاستثمار الأجنبي المباشر

والتي يتم صياغة الفرضية العدمية الخاصة بها والفرضية البديلة كما يلي:

H_0 : لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى دلالة 0.05.

H_1 : يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى دلالة 0.05.

والجدول الموالي يلخص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال نموذج الانحدار البسيط المقدر، حتى نتمكن من اختبار الفرضيتين أعلاه:

الجدول رقم (4-37): نموذج الانحدار للعلاقة بين الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة والاستثمار الأجنبي المباشر

المتغير	المعامل B	المعامل Beta	قيمة T	مستوى دلالة T	R-Sq adj	معامل الارتباط	قيمة F	مستوى دلالة F
الثابت (b)	1677*	-	5.883	0.000	0.386	0.628	44.398	0.000
معامل X (a)	454*	0.628	6.663	0.000				

معادلة الانحدار: الاستثمار الأجنبي المباشر = 454الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة + 1677

* الوحدة بالمليون دج وقد تم حذف ستة أرقام مقارنة بالملاحق لكبير حجم المبالغ

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅ (الملاحق رقم 09)

يؤكد اختبار فيشر أن قيمة F دالة، عند مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، مما يؤكد أن هناك معنوية كلية للنموذج. ومن خلال نتائج الجدول أعلاه، نستنتج أنه يوجد دور للمتغير المستقل الفرعي

(الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة) في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)، استنادا إلى أن قيمة T البالغة (6.663) وهي دالة (Sig=0.000)، عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05). مما يقتضي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، عند مستوى دلالة 0.05. واتجاه هذا الأثر كان موجبا، والذي يؤكد ذلك معادلة الانحدار، ومعامل الارتباط الموجب القوي (0.628)؛ حيث قيمة (Beta) توضح أن كل تغير في الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير بـ (0.628) وحدة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. تشير نتائج قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R Square)، إلى أن المتغير المستقل الفرعي (المبدأ السادس) يفسر لنا التغيرات الحاصلة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة بنسبة 38.6%، أما باقي التغيرات، فترجع إلى الخطأ العشوائي والمتغيرات الأخرى الغير مدرجة ضمن النموذج.

من خلال اختبار العلاقة بين المبادئ الستة والاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة، وجدنا أن أكثر المبادئ تأثيرا على حجم الاستثمار الأجنبي هو مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمعامل ارتباط موجب قدره (62.8%)، والأكثر تفسيريا له من غيره (38.6%). يليه مبدأ حماية حقوق المساهمين بمعامل ارتباط موجب قدره (52.6%)، وبمعامل تفسير قدره (26.7%)، يليه مبدأ المساواة بين المساهمين، ثم مبدأ وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات، ليأتي في المرتبة الخامسة مبدأ الإفصاح والشفافية. ليحتل المبدأ الرابع، مبدأ مراعاة أصحاب المصالح المرتبة الأخيرة من حيث التفسير والتأثير، بمعامل ارتباط ضعيف قدره (25.6%)، مما يعني أن المستثمر الأجنبي في هذه المؤسسات أكثر ما يجلبه هو مدى قيام مجلس الإدارة بمسؤولياته اتجاه المؤسسة والمساهمين؛ كما ذكرنا سابقا بأن شركات رأسمال المخاطر تستخدم مجلس الإدارة كألية لحماية مصالحها، وحماية حقوق المساهمين ومساواتهم مع غيره من المساهمين المحليين. وآخر ما يهمه (من حيث المبادئ) هو مراعاة تلك المؤسسات لمصالح مختلف المتعاملين معها، وكذا الشأن فيما يخص مبدأ الإفصاح والشفافية، فالمستثمر الأجنبي يهتم به لكن بدرجة أقل لأنه يعلم قبل جلب استثماراته بأن معدلات الإفصاح والشفافية منخفضة بالجزائر، فحسب تقارير سهولة أداء الأعمال تحتل الجزائر مراتب جد متأخرة فيما يخص هذا المؤشر. وكذلك تقارير التنافسية أثبتت تأخر الجزائر في مؤشر قوة معايير المراجعة ومعايير إعداد التقارير المالية بدرجة 47.4 من مائة، فهناك عدة

معايير محاسبية لا يمكن تطبيقها كمعايير القيمة العادلة وكذا معايير الأدوات المالية بسبب غياب شبه كلي لبورصة الجزائر، وبالتالي انعدام سوق كفاء وشفاف.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الخامسة

نحاول في هذا المطلب اختبار الفرضية الخامسة المطروحة في إشكالية الدراسة والتي تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الشركات محل الدراسة تعزى إلى (الشركة الأم)". ونقصد هنا أننا نحاول أن نعرف إن كان هناك متغيرا آخر، يؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمؤسسات محل الدراسة سببه شركة رأس المال المخاطر الممولة (أي منهما تمنح رأسمال أجنبي أكثر) في المؤسسات محل الدراسة، واختبار هذه الفرضية نقوم باختبار ت لعينتين مستقلتين، ويقوم الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

H_0 : متوسط حجم الاستثمار الأجنبي في الشركات الممولة من طرف أفريك انفتت يساوي متوسط حجم الاستثمار الأجنبي في الشركات الممولة من طرف أسيكوم، (مستوى الدلالة أكبر من 0.05)

H_1 : متوسط حجم الاستثمار الأجنبي في الشركات الممولة من طرف أفريك انفتت لا يساوي متوسط حجم الاستثمار الأجنبي في الشركات الممولة من طرف أسيكوم، (مستوى الدلالة أصغر من 0.05)

قبل الإجابة على هاته الفروض يجب القيام باختبار التجانس **Levene's Test**، والذي على أساسه يتم الحكم على اختبار ت لعينتين مستقلتين، حيث نصادف حالتين:

- حالة وجود تجانس، ومن ثم فإننا سنعتمد على نتائج اختبار ت لعينتين مستقلتين، في حالة التجانس.
 - حالة عدم وجود تجانس، نقارن بين متوسط العينة الأولى ومتوسط العينة الثانية لتحديد أيهما أكبر، والاعتماد على نتائج اختبار t لعينتين مستقلتين في حالة عدم التجانس.
- والفروض الإحصائية لاختبار **Levene's Test** تكون بالشكل التالي:

H_0 : تباين المجتمع المسحوب منه العينة الأولى يساوي تباين المجتمع المسحوب منه العينة الثانية، (يوجد تجانس)، أي مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

H_1 : تباين المجتمع المسحوب منه العينة الأولى لا يساوي تباين المجتمع المسحوب منه العينة الثانية (لا يوجد تجانس)، مستوى الدلالة أصغر من 0.05.

الجدول رقم (4-38): نتائج اختبار (ت) في حالة عينتين مستقلتين

المتوسطات الحسابية		T-test				Levene's Test	
العينة الثانية**	العينة الأولى*	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القيمة الاحصائية T	مستوى الدلالة	القيمة الاحصائية F	
3018***	126***	68	0.010	2.638	في حالة التجانس	0.000	27.456
		38.210	0.012	2.638	في حالة عدم التجانس		

* الشركات الممولة من طرف أفريك انفست
** الشركات الممولة من طرف أسيكوم
*** الوحدة (مليون دج)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS₂₅ (الملحق رقم 10)

بناء على بيانات الجدول أعلاه يتبين أن احصائية اختبار **Levene's Test** دالة عند مستوى الدلالة 0,05، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على عدم التجانس. ومنه نعتمد على بيانات اختبار T في حالة عدم التجانس. كما يبين الجدول أعلاه، أن قيمة T الإحصائية دالة عند مستوى 0.05، وبذلك نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها: متوسط حجم الاستثمار الأجنبي في الشركات الممولة من طرف أفريك انفست لا يساوي متوسط حجم الاستثمار الأجنبي في الشركات الممولة من أسيكوم. و بالتالي تم نفي صحة الفرضية الخامسة، فهناك فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات الحسابية لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الشركات محل الدراسة تعزى للشركة الأم. فقد وجدنا أن حجم رأس المال الذي يمنحه الأجانب من خلال شركة أسيكوم يفوق بكثير ما يمنحه الأجانب عن طريق شركة أفريك انفست.

خلاصة الفصل:

تم خلال هذا الفصل تمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث يمثل الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات (بأبعادها الستة) المتغير المستقل، والاستثمار الأجنبي المباشر ممثلاً بحجم رأس المال الأجنبي؛ الممنوح من قبل شركات رأس المال المخاطر (أفريك انفست وأسيكوم) لمجموعة من المؤسسات المتغير التابع. وقد تم قياس المتغيرات المستقلة عن طريق الاستبانة والتي وجهت إلى مدراء المؤسسات ورؤساء الأقسام والمساهمين المحليين والأجانب، وأعضاء مجلس الإدارة والمحاسبين، باعتبارهم الفئة الأدرى بموضوع الحوكمة.

وبالاستعانة بجملة من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات المتحصل عليها من المؤسسات، لقياس واختبار العلاقة بين المتغيرات، تمت الإجابة على الفرضيات التي طرحت في بداية الدراسة. وقد توصلت أهم نتائج الدراسة الميدانية إلى ما يلي:

- فيما يخص قياس مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بمبادئ الحوكمة، تم التوصل إلى أن المؤسسات تلتزم بتلك المبادئ؛ فقد وافقت عينة الدراسة على ذلك بنسبة 80.2%. مع العلم أن مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة كان المبدأ الأكثر تطبيقاً بالمؤسسات، وكان المبدأ الأول الذي يخص وجود إطار فعال للحوكمة الأقل تطبيقاً، لكن على العموم كانت إجابات أفراد العينة إيجابية فيما يخص جميع المبادئ، وبالتالي يمكن القول بأن المؤسسات محل الدراسة تلتزم بمبادئ الحوكمة.
- فيما يخص العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، فقد كانت موجبة وما أكد ذلك هو معامل الارتباط الموجب القوي بينهما، بالإضافة إلى إثبات وجود أثر موجب للالتزام بمبادئ الحوكمة بحجم الاستثمار الأجنبي بالمؤسسات محل الدراسة، عبر عنه بمعادلة الانحدار، وأن لكل مبدأ من المبادئ أثر موجب في المتغير التابع، إلا أن هذا الأثر تختلف درجته من مبدأ لآخر. فقد توصلنا من خلال معادلات الانحدار لكل مبدأ مع المتغير التابع، إلى أن المبدأ الأكثر تأثيراً هو مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، والأقل تأثيراً هو مبدأ مراعاة أصحاب المصالح. مما يوصلنا إلى نتيجة مفادها أن المستثمر الأجنبي في هذه المؤسسات (شركات رأس المال المخاطر) أكثر ما يهمله لاستثمار أمواله بها هو أن تكون هناك رقابة فعالة لمجلس الإدارة على إدارة المؤسسة ومحاسبة مجلس الإدارة لمسؤولياته أمام المساهمين والمؤسسة.

..... دراسة ميدانية لمدى مساهمة مبادئ حوكمة المؤسسات في امتصاص الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة من المؤسسات

- فيما يخص الفرق بين ما تمنحه مؤسسة أفريك انفسه من تمويل أجنبي للمؤسسات محل الدراسة أقل بكثير مما تمنحه شركة أسيكوم، وهذا ما اثبته اختبارت لعينتين مستقلتين.

خاتمة

من خلال ما تم تناوله ضمن هذه الدراسة، توصلنا إلى أنه بالرغم من بعض الاصلاحات الاقتصادية والتشريعية، والتنظيمية التي قامت بها الجزائر؛ بما فيها تبني نظام محاسبي جديد مستوحى من معايير المحاسبة الدولية، إضافة إلى إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر لم تصل إلى المستوى المطلوب. فهي نتيجة حتمية لعدم وجود مناخ استثماري عام ملائم يحفز المستثمرين الأجانب على توجيه أموالهم للاستثمار في الجزائر، فقد احتلت الجزائر مراتب متأخرة في أغلب المؤشرات الدولية لقياس جاذبية الاستثمار، بما فيها جودة القوائم المالية في الشركات الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وجميع المؤشرات التي تقيس الحوكمة.

وبما أن هدف هذه الدراسة هو محاولة لقياس الدور الذي يلعبه الالتزام بمبادئ الحوكمة على مستوى المؤسسات في جلب المستثمر الأجنبي، وبما أن الحوكمة جاءت أساسا لحل مشاكل الوكالة التي قد تحدث بين الملاك والمسيرين، فهي موجهة للشركات ذات الأسهم، فلا يمكن الحكم على مستوى تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات عبر مؤشرات دولية تقيس المستوى العام، فالنسيج المؤسسي الجزائري يغلب عليه طابع المؤسسات المصغرة والشركات العائلية، لذلك كان لابد من إجراء دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات ذات الأسهم تحتوي على استثمار أجنبي مباشر، وقد تم اختيار مجموعة من المؤسسات لاختبار مدى التزام تلك المؤسسات بمبادئ حوكمة المؤسسات عن طريق تصميم استبيان، وأثر ذلك الالتزام في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بتلك المؤسسات. وعلى ضوء ما تقدم في الفصول الأربعة يتم مناقشة فرضيات الدراسة واستخلاص أهم نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية، بالإضافة إلى توصيات وآفاق الدراسة، فيما يلي:

أولاً: مناقشة فرضيات الدراسة

بناء على ما تقدم يمكن إثبات أو نفي صحة الفرضيات المطروحة في بداية الدراسة، كما يلي:

1. الفرضية الأولى: والتي مفادها: "ساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ممثلة بالنظام المحاسبي المالي في تحسين ترتيب الجزائر في المؤشرات المتعلقة بحوكمة المؤسسات"، من خلال ما تم استعراضه في الفصل الثالث، والمتعلق بمكانة الجزائر في بعض المؤشرات المتعلقة بحوكمة المؤسسات، ضمن مؤشر التنافسية العالمية وضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال، وجدنا أن جميع المؤشرات أخذت درجات من ضعيفة إلى متوسطة مثل مؤشر الإفصاح ومؤشر حماية أقلية المساهمين، أما الشفافية فكانت معدومة، كما لم يتحسن مؤشر جودة التدقيق ومعايير التقارير المالية. بالإضافة إلى أن المؤشر العام الخاص بحوكمة المؤسسات لم يعرف تحسنا بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، أي

بعد سنة 2010، مما يشير إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي بصفة عامة في الجزائر، لم يحسن من صورة الجزائر من حيث تطبيق حوكمة المؤسسات، مما يجعلنا ننفى صحة الفرضية الأولى.

2. الفرضية الثانية: نقول الفرضية الثانية بأنه: "لم يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ممثلة بالنظام المحاسبي المالي في رفع حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر"، لقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية، فمن خلال ما تم معالجته في الفصل الثالث، حيث وبالمقارنة بين التدفقات الواردة إلى الجزائر، قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي وبعده؛ وجدنا تقارب كبير في حجم التدفقات، مما يعني أنه لم تتحسن جودة المعلومة المالية المتاحة من خلاله، بسبب المشاكل المتعلقة بتطبيقه، والمستوى المهني والتعليمي للمحاسب الجزائري لا يرق للمعايير الدولية، كما أن ضعف السوق المالي الجزائري والنسيج المؤسسي الذي يغلب عليه طابع المؤسسات المصغرة، لا يمكننا من الحكم على جودة المعلومة المالية ولا حوكمة المؤسسات بشكل قطعي على المستوى الكلي للمؤسسة الجزائرية.

3. الفرضية الثالثة: من خلال الفصل الرابع الذي يضم الدراسة الميدانية، تم إثبات صحة الفرضية الثالثة والتي مفادها: "تلتزم المؤسسات محل الدراسة بمبادئ حوكمة المؤسسات"، حيث أثبتت المعالجة الإحصائية للاستبانة، أن أفراد العينة قد وافقوا بنسبة 80.2% على التزام المؤسسات محل الدراسة بمبادئ حوكمة المؤسسات. وكذا الشأن بالنسبة للمبادئ الستة؛ حيث وافق أفراد العينة على التزام المؤسسات محل الدراسة بجميع مبادئ حوكمة المؤسسات الستة، لكن بنسب متفاوتة.

4. الفرضية الرابعة: لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية والتي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدى الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات محل الدراسة"، من خلال الدراسة الميدانية وبالاعتماد على أسلوب الانحدار البسيط، وجدنا أن هناك أثر موجب عند مستوى الدلالة 0.05، لمستوى الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات على حجم الاستثمار الأجنبي بالمؤسسات محل الدراسة، كما وجدنا أن هناك أثر موجب لكل مبدأ من مبادئ حوكمة المؤسسات على حجم الاستثمار الأجنبي بالمؤسسات محل الدراسة.

5. الفرضية الخامسة: تم نفي صحة الفرضية الخامسة، والتي مفادها: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية، بين متوسط حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الشركات محل الدراسة تعزى إلى (الشركة

"الأم"، حيث أثبتت الدراسة الميدانية عن طريق إجراء اختبار "ت" لعينتين مستقلتين أنه هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط حجم الاستثمار في الشركات محل الدراسة، بين الشركات التي تمولها شركة أسيكوم والشركات التي تمولها شركة أفريك انفت، حيث وجدنا أن حجم الاستثمار (رأس المال) الذي يمنحه الأجانب من خلال شركة أسيكوم يفوق بكثير ما يمنحه الأجانب عن طريق شركة أفريك انفت، مما يجعل هذا المتغير متغيرا مهما في التأثير على حجم الاستثمار الأجنبي بتلك المؤسسات.

ثانيا: نتائج الدراسة

- من خلال ما تم عرضه في الفصول الأربعة توصلنا إلى عدة نتائج، نعرض أهمها فيما يلي:
- ✓ تميزت البيئة القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار بعدم استقرار القوانين وكثرة تغييرها، وغياب رؤية استراتيجية واضحة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، مما وضع المشرع في حيرة من أمره، خاصة فيما يتعلق بقاعدة الشراكة (49-51)، التي ألغيت واسترجعت عدة مرات.
 - ✓ الاستقرار الاقتصادي على المستوى الداخلي والخارجي مرتبط بارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وبالتالي لا يمكن الوثوق به.
 - ✓ احتلت الجزائر مراتب متأخرة في أغلب المؤشرات الدولية لقياس جاذبية الاستثمار، فحسب مؤشر سهولة أداء الأعمال، تعد الجزائر وجهة صعبة للمستثمرين المحليين والأجانب، في حين يشير مؤشر الحوكمة إلى أنها من الدول ذات المستويات العالية من الفساد والرشوة، وصنف مؤشر الحرية الاقتصادية الجزائر ضمن خانة الاقتصاديات معدومة الحرية، واعتبر مؤشر التنافسية الجزائر من أسوأ اقتصاديات العالم تنافسية ما يؤكد بأن البلاد لا تزال دولة منفرة للاستثمارات، وهذا على مدار عدة سنوات.
 - ✓ بسبب تشوه مناخ الاستثمار، لم تصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر إلى المستوى المطلوب. وبالتالي تضييع فرص تمويل هامة، بالنسبة لاقتصاد هش يعتمد في مداخله على قطاع وحيد وهو المحروقات، بالإضافة إلى المزايا الأخرى التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - ✓ يعتبر الإفصاح والشفافية في تقديم المعلومات المالية بالجودة اللازمة التي تعكس الواقع الاقتصادي، من العوامل المشتركة بين أهداف معايير المحاسبة الدولية وأهداف حوكمة المؤسسات، من هنا جاء التكامل بينهما، والالتزام بأحدهما يسهل مهمة الآخر.
 - ✓ يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية، في إضفاء الثقة على القوائم والتقارير المالية، التي تعرضها المؤسسات، وبالتالي تخفيض المخاطر بالنسبة للمستثمرين الأجانب، ويزيل حاجز عدم قابلية المقارنة

بين الدول، ما يمكن من التخفيف من تكاليف معالجة المعلومات، ويزيد من المعاملات الاقتصادية عبر الحدود مما يساعد في جلب المستثمر الأجنبي.

✓ يساعد تطبيق الحوكمة على وجود نظام إفصاح قوي يشجع على الشفافية الحقيقية، ويعتبر الإفصاح أداة تلعب دوراً مهماً في التأثير على سلوك المؤسسات وقرارات المستثمرين، فنظام الإفصاح القوي يساعد على جلب رؤوس الأموال والمستثمرين حيث يساعد للوصول إلى معلومات منتظمة وموثوقة تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة، مما يساعد على جلب المستثمر الأجنبي.

✓ تطبيق النظام المحاسبي المالي، لم يحقق الأهداف المرجوة منه بخصوص دعم حوكمة المؤسسات، وبخصوص جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ربما يعود السبب إلى المناخ الاستثماري المنفر بشكل عام، والأزمة العالمية التي مست قطاع الطاقة، وانخفاض حجم الاستثمار على مستوى العالم. لكن هذا لا ينفي وجود نقائص وعراقيل في تطبيقه فمستوى جودة القوائم المالية لم يتحسن بتبنيه.

✓ نقص المؤسسات المدرجة بالبورصة، وتخلف بورصة الجزائر باعتبارها أضعف بورصة على المستوى الإقليمي والعربي، ناهيك عن النسيج المؤسساتي الجزائري الذي يغلب عليه طابع المؤسسات المصغرة، لا نستطيع الحكم على مستوى الحوكمة بشركات المساهمة الجزائرية عن طريق المؤشرات المنشورة حسب التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية. كما أننا نجد ممارسات الحوكمة مطبقة ضمناً داخل العديد من المؤسسات دون تدرك ذلك، لذلك كان لا بد من إجراء دراسة ميدانية تتعلق بالموضوع.

✓ تلتزم المؤسسات محل الدراسة، بجميع مبادئ حوكمة المؤسسات، لكن الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، قد كان المبدأ حسب رأي أفراد العينة الأكثر تطبيقاً. فشرركات رأسمال المخاطر تعتمد على مجلس الإدارة كميكانيزم لحوكمة العلاقة بينها وبين المسير؛ فهي عبارة عن مفتاح للرقابة يقلل من التصرفات الانتهازية للمسير.

✓ حصل مبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة المرتبة الأخيرة في ترتيب الالتزام بالمبادئ، بالرغم من وجود قوانين وهيكل تنظيمي يفصل الصلاحيات ويوضحها، إلا أن المؤسسات تفتقر لإطار مخصص فعلاً للحوكمة وإن كانت هناك تطبيقات للحوكمة، فهي مطبقة بشكل ضمني غير مسمى بالحوكمة.

✓ هناك علاقة طردية بين ذات دلالة احصائية بين الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المؤسسات محل الدراسة.

✓ تؤثر جميع المبادئ على الاستثمار الأجنبي بالمؤسسات محل الدراسة، لكن بنسب متفاوتة؛ حيث نجد المبدأ الأكثر تأثيراً هو مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، والمبدأ الأقل تأثيراً هو مبدأ مراعاة أصحاب

المصالح، مما يعني أن المستثمر الأجنبي في هذه المؤسسات أكثر ما يجلبه هو مدى قيام مجلس الإدارة بمسؤولياته اتجاه المؤسسة والمساهمين، وحماية حقوقه وآخر ما يهمله مصالح بقية الأطراف.

ثالثاً: توصيات الدراسة

- بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، وخصوصاً التي تثير بالذهن عدد من التساؤلات وللتمكن من رفع ثقافة الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية، وتحسين جودة المعلومة، التي تساعد على رفع الثقة في قوائمها المالية، وتحسين المناخ الاستثماري، يمكننا الخروج بالتوصيات التالية:
- ✓ الدعوة إلى عقد ندوات ولقاءات بين الهيئات المهنية ومجالس إدارة المؤسسات قصد زيادة المعرفة وتنمية الفكر الإداري والتعرف على جميع المستجدات التي تحدث في ما يتعلق بحوكمة المؤسسات.
- ✓ رفع كفاءة المحاسبين من خلال تبني برامج تعليم محاسبي مستمر تهدف إلى تطوير معارفهم وخبراتهم، وإعادة النظر في منظومة التعليم المحاسبي من خلال تبني معايير التعليم المحاسبي الدولية.
- ✓ ضرورة وضع هيئة مستقلة وذات كفاءة لرصد التغييرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية IFRS ودمجها ضمن النظام المحاسبي المالي. بمعنى تحيين النظام حسب التطورات المحاسبية على المستوى الدولي.
- ✓ يعتبر وجود دليل لحوكمة المؤسسات أمراً ضرورياً لضبط الأداء لكافة الشركات المدرجة في السوق المالي، وغير المدرجة.
- ✓ ضرورة تطوير السوق المالي، والتنوعية بأهميته في تنشيط الاقتصاد الوطني، وتكييف نظامه مع ما يتماشى مع قيم المجتمع الجزائري، كالأخذ بعين الاعتبار التعاملات وفق الشريعة الإسلامية.
- ✓ ضرورة تضافر جهود المنظمات المهنية والجهات المعنية لتنمية الوعي لدى المساهمين والمستثمرين لتحسين جودة التقارير المالية وزيادة مصداقيتها وشفافيتها لجمع المستفيدين.
- ✓ إن نجاح حوكمة المؤسسات مرهون بقدرة الدولة على تهيئة البيئة الاقتصادية لعمل أليات السوق من خلال تحرير الاسعار والسياسات النقدية والمالية؛ ناهيك عن التنويع الاقتصادي والابتعاد عن قيود سوق الطاقة الذي يرهق الاقتصاد الجزائري، خاصة فيما يتعلق بالسياحة فالثروات والمناظر الطبيعية التي تملكها الجزائر مهمة جداً لا بد من استغلالها.
- ✓ إلزام المؤسسات التي تعمل بالجزائر بقوة القانون على نشر قوائمها وتقاريرها المالية، لتعميم الافصاح والشفافية خاصة، مما يعزز تطبيق الحوكمة وتحقيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

رابعاً: آفاق الدراسة

وفي الأخير يمكن القول أن هذا العمل كغيره من الأعمال البحثية يحتاج إلى دراسات أخرى لإثرائه، لذلك هناك جوانب أخرى لم نتطرق إليها يمكن أن تكون كمواضيع للدراسة والبحث مستقبلاً والتي نذكر منها ما يلي:

- ✓ آليات تحسين مناخ الاستثمار المحاسبي في الجزائر.
- ✓ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة.
- ✓ دور تنشيط السوق المالي في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ ضرورة توسيع وإجبارية الإفصاح المحاسبي كخطوة نحو حوكمة المؤسسات الجزائرية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. إبراهيم سيد أحمد، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسل الأموال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
2. أحمد طرطار وعبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
3. أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.
4. أحمد علي خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.
5. أحمد محمد الطيب، الإحصاء في التربية وعلم النفس، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث الأزريطة، الإسكندرية، 1999.
6. أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS، ص: 105-107، كتاب إلكتروني متاح على الموقع: <https://www.noor-book.com>
7. أمين السيد أحمد لطفي، "المحاسبة الدولية - الشركات المتعددة الجنسية -"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
8. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.
9. حسين يوسف القاضي وسمير معذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول عرض البيانات المالية، دار الثقافة، عمان، 2012.
10. حسين يوسف القاضي وآخرون، أصول المراجعة، الجزء الأول، منشورات جامعة دمشق - سوريا، 2012.
11. حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، منشورات كليك، الجزائر، 2015.
12. خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2007.
13. دريد كامل ال شبيب، "الاستثمار والتحليل الاستثماري"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
14. دريد محمود السامرائي، "الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.
15. ربا ماجد بصول، أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية "دراسة تحليلية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2018.
16. ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، تعريب خالد علي أحمد وإبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006.
17. سالم بن سلام بن حميد الفليني، حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2010.
18. سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

19. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، مصر، 2000.
20. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
21. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، ط3، مصر، 2007.
22. عبد السلام محمود أبو قحف، مقدمة في الأعمال، دار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2003.
23. عبد الوهاب نصر علي وشحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
24. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، منشورات اتحاد المصارف العربية، 2007.
25. عصمت أنور صحصاح، المراجعة و حوكمة البنوك، دار النشر للجامعات، القاهرة ، مصر، 2014.
26. علاء رزق، المحاسبة في ظل حوكمة الشركات، المكتبة العصرية، مصر، 2014.
27. علاء فرحان طالب وإيمان شيجان الشهداني، حوكمة الشركات المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
28. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2007.
29. علي عباس، "إدارة الأعمال الدولية - المدخل العام-"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.
30. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، الأردن، 2013.
31. عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.
32. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
33. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
34. كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الأردن، عبد السلام محمود أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
35. ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
36. مراد محمودي، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002.
37. محمد أبو نصار، المحاسبة المتوسطة، الجزء الاول، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2016.
38. محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان، 2005.
39. محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
40. محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين، دال وائل للنشر، عمان، 2006.

41. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري -دراسة مقارنة-، الدار الجامعية، مصر، 2006.
42. محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2010.
43. مراد محمودي، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002.
44. مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، مكتبة المجتمع العربي، عمان-الأردن، 2013.
45. ناصر عبد الحميد، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر، 2014.
46. نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات سبل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر، 2003.
47. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013.
48. نظير رياض محمد الشحات، إدارة محافظ الاوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، المكتبة العصرية، المنصورة - مصر، 2007.
49. هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، اليات العولمة الاقتصادية واثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
50. وليد ناجي الحياي وحسين عبد الجليل آل غروي، حوكمة الشركات أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015.
51. يوسف محمد جربوع وسالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

ب. المذكرات والأطروحات

52. البشير زيبيدي، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي- دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2015-2016.
53. الطائي بشرى فاضل، الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، غير منشورة، جامعة بغداد، 2009.
54. أمحمد بلقاسم، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012-2013.
55. أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 2000-2014، رسالة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2016-2017.
56. بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013.
57. بلال قندوز، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2014.

58. جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو) رسالة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2017-2018.
59. جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015.
60. حمودي بن عباس، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الصين-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر، 2011-2012.
61. حسام الدين غضبان، مساهمة في اقتراح نموذج لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013-2014.
62. خليصة مجيلي، دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية - دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف - أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة سطيف، 2017-2018.
63. رائد شحدة محمد الدودة، الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة مجاله ومحدداته خلال الفترة (1995-2007)، رسالة مقدمة لنيل ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين، 2010.
64. رامي حسين الغزالي، دور تطبيق حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2015.
65. صلاح الدين سولم، مدى مساهمة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة أم البواقي، 2013-2014.
66. صليحة مفتاح، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة قياسية-، رسالة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، 2020-2019.
67. صادق صفيح، الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015.
68. عبد القادر عيادي، جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات واتعكاساتها على كفاءة السوق المالية-حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013-2014.
69. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
70. عبير بيومي محمود، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2011.
71. عقبة قطاف، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة: شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2018-2019.
72. عماد أحمد الشرع، دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2008.
73. عمر قريد، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014-2015.

74. عمر علي عبد الصمد، نحو اطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.
75. فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
76. فتيحة بكطاش، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
77. فريد أحمد سليمان قبلان، مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي و وسائل التغلب عليها، دراسة مقارنة مع تجارب بعض الدول النامية الأخرى، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006.
78. لطفي شعباني، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.
79. ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، غزة، 2009.
80. محمد بوطلاعة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة الشركات الجزائرية -من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات، دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2017-2018.
81. محمد داودي، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2011-2012.
82. محمد سفير، أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في إرساء مبادئ حوكمة الشركات، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.
83. مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
84. مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية المستدامة-حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
85. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2006-2007.
86. نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين -دراسة حالة- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.
87. نورة بيري، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، الفترة 1996-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2015-2016.
88. هاجر مزوار، أثر تبني النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة تحليلية-، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2019-2020.
89. وسيلة سعود، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، جامعة محمد بالضيف، المسيلة، 2016.

90. وهيبة بن داويه، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2004-2005.
91. يحي سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

ت. المجالات العلمية والنشرات والتقارير

92. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، صندوق النقد العربي المحمل من الموقع: <http://www.amf.org.ae>
93. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2002.
94. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية 2017، الكويت، 2017.
95. المعهد العربي للتخطيط، تحليل تقرير التنمية البشرية (HDR- UNDP)، الكويت، 2018.
96. أمال يعيش تمام وعبد العالي حاحة، التدابير الجديدة المتعلقة بالاستثمار في قانون المالية لسنة 2016، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثالث، جامعة بسكرة، ديسمبر 2016.
97. بتول محمد نوري وعلي خلف سليمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، مجلة رماح للبحوث والدراسات، الأردن، العدد 14، 2014.
98. بسام عبد الله بسام، الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، 2014.
99. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، جويلية 2018.
100. بهاء الدين سمير علام، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية دراسة تطبيقية، مركز المديرين المصري، وزارة الاستثمار، مصر، 2009.
101. تيجاني بالريقي، موقف المنهج المعياري والإيجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبي، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 05، 2005.
102. جبر إبراهيم الداغور ومحمد نواف عابد، مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة "دراسة ميدانية"، مجلة جامعة الأزهر، غزة، المجلد 15، العدد 01، 2013.
103. جليل حمزة واعراب وهيبة، دور رأس المال المخاطر في دعم المؤسسات الناشئة مع دراسة حالة الجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020.
104. جليل طريف، مبادئ الـ OECD/ G20 للحوكمة، أخبار الاتحاد، اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، العدد 11، جانفي 2016.
105. جميل حسن النجار وعلي خليل عقل، قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، 2016.
106. حسين بن طاهر وسهيلة غنة، صندوق ضبط الموارد آلية لضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثالث، جامعة أم البواقي، 2015.

107. حميد سلطاني، الاستثمار الأجنبي في الجزائر من قاعدة الشراكة (49/51) إلى القطاعات الاستراتيجية، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 12، العدد 02، جامعة بسكرة، أكتوبر 2020.
108. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
109. حميدانو نصر وعقبة عبد اللاوي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة 2001-2017، مع التركيز على القانون 16-09، مجلة المالية والأسواق، المجلد 05، العدد 09، جامعة مستغانم، 2018.
110. حميد سلطاني، الاستثمار الأجنبي في الجزائر من قاعدة الشراكة (49/51) إلى القطاعات الاستراتيجية، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 12، العدد 02، جامعة بسكرة، أكتوبر 2020.
111. خليل أبو سليم، "قياس أثر الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (أدلة ميدانية من البيئة الأردنية)"، مجلة جامعة جازان فرع العلوم الانسانية، المجلد 03، العدد 01، السعودية، 2014.
112. زهرة ولد بن زازة وزين الدين بن نورين، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 08، العدد 02، 2019.
113. سامي محمد أحمد غنيمي، مدي إيجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال - دراسة تحليلية، المجلة المصرية للدراسات التجارية كلية التجارة - جامعة المنصورة، العدد الثاني، يوليو 2013.
114. سعيدة حمادي، نبيلة عرقوب وبلال شيخي، واقع ومعوقات أداء البورصات العربية، دراسة تحليلية لبورصة الجزائر خلال الفترة (2008-2019)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، جانفي 2021.
115. سمر السواح، قياس تأثير اليات الحوكمة على زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للشركات المقيدة في البورصة المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2015.
116. سميحة فوزي، حوكمة الشركات في مصر مقارنة بالأسواق الناشئة، دليل ارساء حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2003.
117. سمير محي الدين، معضلة البورصة في الجزائر بين مظاهر الجمود وآليات التفعيل، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 1، جوان 2021.
118. صابرينا بوهراوه، الجزائر تنضم إلى ركب حوكمة الشركات، الإصلاح الاقتصادي نشرة غير دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 23، 2009.
119. عابد حديدي وعابد شريط، أثر الأداء المؤسسي في جذب الاستثمار المباشر إلى الجزائر، دراسة قياسية باستخدام ARDL خلال الفترة 1995-2019، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 22 (01)، 2020.
120. عبد الغني ددان وجعدي شريفة، أهمية حوكمة الشركات في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي، العدد 02، جوان 2012.
121. عبد القادر بريش، قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد الأول، 2006.
122. عبد المطلب محمود، نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة سوق الأوراق المالية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2015.

123. عزالدين فكري تهامي، دور أساليب المحاسبة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات لمعالجة مشكلة الوكالة للملكية- دراسة تحليلية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، مصر، العدد الثالث، جويلية 2008.
124. علي الصادق أحمد علي، دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الاتحادي بالسودان- دراسة تحليلية ميدانية -مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد الأول، 2014.
125. علي العيادي، القطاع الخاص يدفع حوكمة الشركات في الجزائر، نشرة دورية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 21، 2011.
126. عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية دراسة حالة ولاية بسكرة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 2017.
127. عمر علي عبد الصمد، إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر-دراسة مقارنة مع مصر-، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 12، 2013.
128. غنية بن حركو، النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية -دراسة مقارنة-، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 01، العدد 04، جوان 2017.
129. فتيحة بكتاش وأحلام بوعزارة، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10 / العدد 05 (خاص)، أكتوبر 2020.
130. فريد عوينات، الممارسات المحاسبية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي الاحتياجات والتحديات ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02، 2016.
131. كاترين ل. كوشتا هلبينج، كيفية استخدام نظم التصنيف و قوالب التقسيم لتعزيز الحوكمة الجيدة للشركات، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003،
132. محمد بن مريم، دور الاستقرار السياسي كعامل اساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة 1987- 2016، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، 2018، ص: 59.
133. محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي المصري، 2007.
134. محمد خميسي بن رجم وسعاد صلاح، دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد الثاني، جوان 2015.
135. مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الأول، 2002.
136. مفتاح غزال، تأثير تراجع موارد المحروقات على التنمية في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02، 2020.
137. مركز المشروعات الدولية الخاصة، قائمة بالمصطلحات المتعلقة بحوكمة الشركات، القاهرة، 2003 .
138. مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، 2004.

139. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2019، العدد الخامس، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، يناير 2020.
140. مركز الدراسات والمعلومات، صناعة معايير المحاسبة الدولية-التطور ودور المجالس والهيئات الوطنية والدولية، هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2005.

ث. الملتقيات والمؤتمرات العلمية

141. بتول محمد نوري وعلي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2011.
142. تركي راجي الحمود وآخرون، أثر ممارسات الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية، بحث مقدم الى المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك ، الأردن، 2013.
143. تيجاني بالريقي، التطورات الاقتصادية الحديثة المؤثرة على الإطار العلمي للنظرية المحاسبية، ملتقى وطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007.
144. تيجاني بالريقي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الأسواق المالية الناشئة، الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، أفريل 2009.
145. جمعة هوام ونوال لشعوري، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الدولي للحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وأفاق، جامعة أم البواقي ، الجزائر، 8 ديسمبر 2010.
146. رضا جاوحدو وعبد الله مايو، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم -متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات وأفاق، ديسمبر 2010، جامعة أم البواقي.
147. سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، أفريل 2009.
148. عاشور كتوش وبلعزوز بن علي، المحاسبة العامة والمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS)، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، 2009.
149. عبد الله بلوناس و بهدرة محمد، آثار ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، حالة بعض الدول النامية، جامعة بومرداس، 2007.
150. عمر شريقي، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أكتوبر 2009.
151. فؤاد شاكر، الحكم الجيد في المؤسسات والمصارف المالية العربية حسب المعايير العالمية، المؤتمر المصرفي العربي حول الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية، مصر، 2005.
152. مسعود صديقي ومرزوق مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، 2010.

153. مصطفى حسن بسبوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والافصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي حول مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسبين والمدققين، الامارات العربية المتحدة، ديسمبر 2007.
154. نعيم فهيم حنا، نحو حوكمة النظام الضريبي المصري-نموذج مقترح-، المؤتمر العلمي الخامس حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والادارية والاقتصادية، كلية التجارة الاسكندرية، مصر، 2005.
155. نوال صبايحي، واقع الحوكمة في دول مختارة - مع التركيز على التجربة الجزائرية-، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسينية بن بوعلوي -الشلف، 2013.
156. ولاء ربيع عبد العظيم، تأثير تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية على ادارة الاريح-دراسة تحليلية لتجارب الدول القائمة على التطبيق، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS IFRS IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، نوفمبر 2014.
157. ياقوت مصباح، دور الاصلاحات المحاسبية في اعادة هيكلة المنظمات المحاسبية المهنية -حالة الجزائر، بحث مقدم للملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل اداء المؤسسات والحكومات - اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، جامعة ورقلة، 2014.

ج. القوانين والمراسيم

158. الجريدة الرسمية، الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم، المادة 715 مكرر 4.
159. الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 66-284، المؤرخ في 15-12-1966 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80.
160. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، العدد 14 مؤرخ في 08 مارس 2006.
161. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية، 2009.
162. الجمهورية الجزائرية، القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادر 18 أبريل 1990، المادة: 81، 82، 83.
163. الجمهورية الجزائرية، المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر في 10 أكتوبر 1993.
164. الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم: 01-03 المؤرخ بتاريخ 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، المادة 04.
165. الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 09-01، المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.
166. الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 16-19، المؤرخ في 3 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 46، الصادر في 3 أوت 2016.

167. الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 19-04 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، المادة: 109، 55، 50 و 49.
168. وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، تعليمة وزارية رقم 2 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ. الكتب

1. Djelloul Boubir, **Les Provisions Comptables En SCF- IFRS**, Manuel1,ITCIS Editions, 2010.
2. Eric Stephany, **la relation capital-risque/PME : Fondements et pratiques**, Ed : De Boeck, Bruxelles, 2003.
3. Frédéric Parrat, **Le gouvernement d'entreprise**, Dunod, Paris, France, 2003.
4. **Guide de référence sur les IFRS** , Deloitte, Edition 2014.
5. Jacques Igalens, Sébastien Point, **Vers une Nouvelle Gouvernance des Entreprises : l'entreprise Face à ses parties prenants**, Dunod, Paris, 2009.
6. Jean Paul Lemaire, **Stratégie d'Internationalisation**, Dunot, Paris, 2003.
7. John Dunning: **International production and multinational enterprise**, London, 1981.
8. Monks, R. , and Minow, N. , **Corporate Governance** , 2nd ed, Blackwell Publishing, 2002.
9. Peter H.Lindert et Thomas A.Pugel, **Economie Internationale**, 10e édition, Economica, Paris, 1996.
10. Peyrand - Josette , **gestion financière international** , 3 ème éd , paris , France, 1995.
11. Pierre Jacquemot, **la firme multinationale introduction économique**, Ed economica, paris, 1990.
12. Robert Obert ,**Pratiques des normes, Normes IFRS et USGAAP** ,5^e édition, DUNOD ,2013.
13. Sophie Landrieux-Kartochian, **Théories des organisations**, Gualino, Paris, France, 2010.
14. Stephan BRUN, **Essentiel des normes comptables internationales IAS-IFRS**, Ed. GUALINO, Paris, 2004.
15. Tersen Denist, JEAN-Luc BRICOUT, **L'investissement International**, ARMAND COLIN, Paris, 1996.

ب. المذكرات والأطروحات

16. Houria Kherraf, **La gouvernance des entreprises familiales : Etudes de cas Algérien**, Mémoire de magister en management, université d'Oran, 2013-2014.
17. Natalia zagravu soilita, **croissance, commerce, IDE et leur impact sur l'environnement cas de l'Europe centrale et orientale et de la communauté des et indépendants**, thèse de doctorat en sciences économique UFR des sciences économique, université de Paris- panthéon- Sorbonne, France, 2012.

ت. المجلات والتقارير والملتقيات

18. Abbott, L. G. and Parker, S., **Auditor Selection and Audit Committee Characteristics, Auditing: A Journal of Practices and Theory** Vol. (19), 2000.
19. Adrian Fares, **Governance from banking perspective, center for international private enterprise**, workshop 2, 2003.
20. Alamgir, M, **Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development**, a Conference organized by the Egyptian Banking Institute, May 7 – 8, Cairo, 2007.
21. Atakan, S, Ozsoy, Z & Oba, B, **Implementation of Good Corporate Governance in Turkey : The Case of Dogan Yayin Holding** , Human Systems Management, Vol 28(3), 2008, P: 201- 216.
22. Basel Committee on Banking Supervision, **Enhancing Corporate Governance for Banking Organizations**, Bank for International Settlements, july 2005.
23. Cadbury Committee, **Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance**, Burgess Science Press, London, December 1992.
24. Cathrine L. Kuchta-Helbing and John D. Sullivan ,**Instituting in Developing Emerging and Transitional Economies**, The Center for International Private Enterprise (CIPE), 2003.
25. Charles J.P. Chen and al, **Convergence of Accounting Standards and Foreign Direct Investment**, The International Journal of Accounting, Vol 49 ,issue 01, 2014.
26. Charles Oman et autres, **la gouvernance d'entreprise dans les pays en développement, en transition et les économies émergentes**, centre de développement de l'OCDE, cahier de politique économique, N 23, 2003.

27. Center for international private enterprise , **Reform toolkit, Corporate Governance for Emerging Markets**, 2008.
28. Cohen, Jeffrey et al., **The Corporate Governance Mosaic and Financial Reporting Quality**, Journal of Accounting Literature ,2004.
29. Das, p. **The role of corporate governance in foreign investments**, Applied Financial Economics, Vol .24(3), 2014.
30. Denis Chabault, **L’apport de la théorie des parties prenantes à la gouvernance des pôles de compétitivité**, revue de l’économie et de l’entreprise, vol 1, n°187, 2011.
31. Galina G, and Robert W. **The Role of International Accounting Standards in Foreign Direct Investment: A Case Study of Russia**, Presented at the Thirteenth Conference of the International Trade and Finance Association, Vaasa, Finland, 28-31 May, 2003.
32. Gill,A,Sharma,S.P.,Mand ,H. S.,& Mathur, N, **The Relationship Between Corporate Governance and the Investment Decision of Small Business Firms in India** , Journal of Finance and Investment Analysis, Vol 1(2) , 2012.
33. Corporate Governance Library, **What is Corporate Governance**, Ernst and young, Australia, 2005,
34. Iskander, M. and N.Chamlou, **Corporate Governance : A Framework for Implementation, Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region**, World Bank, Washington, 2002.
35. Kim, B, **Do Foreign Investors Encourage Value-Enhancing Corporate Risk Taking ?** Emerging Markets Finance and Trade, Vol .47(3) ,2011.
36. Laura Márquez-Ramos, **The Effect of IFRS Adoption on Trade and Foreign Direct Investments**, presented at the 18th International Conference of the International Trade and Finance Association, Portugal, 23 May, 2008.
37. Leuz ,C., Lins ;K.V & Warnock , F.E, **Do Foreigners invest Less in Poorly Governed Firms ?** Review of Financial Studies, Vol 23 (3), 2010.
38. Mangena ,M, & Tauringana , V , **Disclosure , Corporate Governance and Foreign Share Ownership the Zimbabwe Stock Exchange** , Journal of international Financial Management & Accounting , Vol 18 (2), 2007.
39. Ministère de l’industrie et des mines, **Bulletin d’information statistique de la PME, N 35**, données du 1er semestre, Algérie, 2019.
40. O.C.D.E, **définitions des référence détaillé des investissements internationaux**, Paris, 1983.

41. OECD, **Organization for Economic Cooperation and Development**, Beijing, 2000.
42. Pandilla,Alexander, **Agency Theory, Evolution and Austrian Economics**, disponible: [www .Mises.org/journals /Scholar /Padilla6.pdf](http://www.Mises.org/journals /Scholar /Padilla6.pdf).
43. Private Sector Corporate Trust , **Good Corporate Governance in State-Owned Corporations –Final Draft Guidelines** , 2002 .
44. Robert, John, Agency Theory, **Ethics and Corporate Governance**, presented at the Corporate Governance and ethics Conference, Mac Quarie, Graduate School of Management Sydney, Australia, June 28-30, 2004.
45. Robert JOUMARD, "**le concept de gouvernance** ", institut National de recherche sur les transports et leur sécurit ; rapport INRETS n °LTE 0910, 2009.
46. Saidi. N, **Corporate Governance and Business Ethics in Lebanon RDCL** ,Beirut, 2004.
47. Sarbanes, P. and Oxley ,M., **Sarbanes-Oxley Act of 2002** , A Congress , Washington DC.
48. Sapovadia Vrajlal, **Critical analysis of accounting standards vis-à-vis corporate governance practice in India**, working paper, MPRA, paper N° 55384, June 2003.
49. Singh, H. and Harianto, F. , **Management-Board Relationships, Takeover Risk and Adoption of Golden Parachutes**, Academy of Management Journal, Vol.(32),1989.
50. Smail Ouldameur ,**la normalisation comptable en Algérie, présentation du SCF**, revue des sciences économiques et de gestion, Université de Sétif, N°10, 2010.
51. Suwaidan, M., Abed, S & Al-khoury ,A, **Corporate Governance and Non- Jordanian Share Ownership : the Case of Amman Stock Exchange** . International Journal of Business and Management, Vol 8(20), 2013.
52. The institute of internal auditors, **The Lessons that Lie Beneath**, Tone at the Top, USA: February 2002.
53. The Institute of Internal Auditors (IIA) , **The Role of Auditing in Public Sector Governance** , 2006.
54. Terry Miller and al, 2019 index of economic freedom. 25th anniversary edition: The Heritage Foundation.
55. UNCTAD, **World Investment Report 2007: Transnational Corporations Extractive Industries and Development"**, New York, 2007.
56. UNCTAD, **World investment report 2013, Global value chains: investment and Trade for, développement**، New York and Geneva, 2013.
57. World Economic Forum, **the global competitiveness report (2018)**.

58. Xiaochuan, Zhou, **Improve Corporate Governance and Develop Capital Market** , at the **Euro money China forum**, capital Market and Corporate Governance, Beijing, china, Dec, 2004.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. www.oecd.org موقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
2. www.andi.dz موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
3. [http:// data.albankadawli.org](http://data.albankadawli.org) قاعدة بيانات البنك الدولي
4. <https://www.heritage.org/index/> مؤسسة هيرتاج
5. <https://www.weforum.org> المنتدى الاقتصادي العالمي
6. <https://www.doingbusiness.org> موقع البنك الدولي لمؤشرات سهولة أداء الأعمال
7. <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective> بيانات بنك الجزائر
8. <http://www.amf.org.ae> صندوق النقد العربي
9. www.govindicators.org مؤشرات كوفمان للحكومة العالمية
10. www.cipe.org/sites/default/files/publication مركز المشروعات الدولية الخاصة
11. <https://www.africinvest.com/site/en/index.php> موقع شركة أفريك انفست
12. <http://www.asicom.dz/index.php/ar/> موقع شركة أسيكوم

الملاحق

الملحق رقم (01): الاستبيان باللغة العربية

جامعة فرحات عباس - سطيف -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى السادة الأفاضل

تحية طيبة وبعد ...

تقوم الباحثة بإعداد بحث استكمالاً لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، تحت عنوان "دور الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية - دراسة حالة الجزائر -"، وبعد هذه الاستبيان جزءاً من البحث وقد تم اختياركم كمجموعة من المحترفين للإجابة على هذا الاستبيان، إيماناً منا بأهمية وجهات نظركم حول موضوع الدراسة، مما يساعدني في الوصول إلى النتائج المطلوبة. وتؤكد الباحثة أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، وأنها ستحظى بالسرية التامة ولسيادتكم خالص الشكر والتقدير.

المشرف

د. تريش نجود

د. رملي حمزة

الباحثة

بولعجين فايزة

البيانات العامة:

العمر: أقل من 30 من 30-35 من 36-40 أكبر من 40

الخبرة المهنية: أقل من 5 من 5-10 من 11-15 أكثر من 15

المؤهل العلمي: ليسانس ماستر ماجستير دكتوراه أخرى، حدد:

المنصب الحالي: مساهم محلي مساهم أجنبي عضو مجلس إدارة

مدير عام رئيس مصلحة محاسب

الرجاء وضع علامة X في المكان المناسب:

المحور الأول: مدى الالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة

الرقم	هل توفر المؤسسة العناصر التالية؟	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	هيكل تنظيمي يحدد الصلاحيات بشكل واضح.					
2	قوانين وتشريعات واضحة لتشجيع الشفافية.					
3	دليل مكتوب للحوكمة يتم نشره من طرفها.					
4	هيئات تنظيمية ورقابية تضبط كافة جوانب الحوكمة.					

المحور الثاني: مدى الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين

الرقم	هل توجد آليات في المؤسسة تكفل للمساهمين الحق في؟	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
5	المشاركة في القرارات الأساسية المتعلقة بالمؤسسة.					
6	توكيل شخص آخر للاشتراك في اجتماعات الجمعية العامة.					
7	تعيين أو عزل أعضاء مجلس الإدارة.					
8	اقتراح بنود إضافية تناقش في اجتماع الجمعية العامة.					
9	مساءلة مجلس الإدارة.					
10	مناقشة تقرير المراجع الخارجي في الجمعية العامة.					
11	المشاركة في وضع سياسات المكافآت.					
12	تأمين أساليب تسجيل تحويل ملكية الأسهم.					
13	الحصول على المعلومات في الوقت المناسب.					

المحور الثالث: مدى الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين

الرقم	هل توفر المؤسسة العناصر التالية؟	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
14	آليات تحمي حق المستثمرين الصغار في التعويض عن الأضرار الناتجة عن سلوك كبار المستثمرين.					
15	يتم معاملة كافة المساهمين المنتمين إلى نفس الفئة معاملة					

					متكافئة.
16					يحق لكافة المساهمين بأن يحصلوا على معلومات متساوية والخاصة باجتماعات الجمعية العامة.
17					تقوم جهة محايدة بالإشراف على عملية التصويت وفرز الأصوات.
18					استشارة جميع المساهمين من قبل إدارة المؤسسة في حال اتخاذ قرارات تؤثر على مصالحهم.
19					سهولة التصويت من قبل الأجانب.

المحور الرابع: مدى الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح (العمال، الموردون، الجهات الرسمية، البنوك الزبائن...إلخ)

الرقم	هل تراعي المؤسسة أصحاب المصالح بالطرق التالية؟	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
20	يتم إعلامهم بحقوقهم القانونية قبل ارتباطهم بالمؤسسة.					
21	يتم إعلامهم بالتزاماتهم القانونية قبل ارتباطهم بالمؤسسة.					
22	يحصلون على تعويض عند انتهاك حقوقهم.					
23	احترام حقوقهم بما تكفله القوانين والأنظمة السارية المفعول.					
24	الحصول على المعلومات المالية والغير مالية.					
25	لهم القدرة على إيصال شكاويهم حول الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية إلى مجلس الإدارة بحرية.					
26	تشارك في دعم القضايا البيئية والاجتماعية.					

المحور الخامس: مدى الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية

الرقم	هل تلتزم المؤسسة بما يلي؟	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
27	تقارير المؤسسة وقوائمها المالية متاحة للجمهور العام.					
28	الإفصاح عن مؤهلات الإطار العليا بالمؤسسة.					
29	الإفصاح عن سياسة المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.					
30	الإفصاح وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية.					
31	الإفصاح عن أي تغيير هام حول الأصول والخصوم					
32	الإفصاح عن الارتباطات المالية مع مختلف الأطراف.					

					33	الإفصاح عن مضمون السياسات المحاسبية المتعلقة بإعداد القوائم المالية.
					34	الإفصاح عن التغييرات الجوهرية في الملكية.
					35	الإفصاح عن المخاطر المتوقعة
					36	الإفصاح عن خططها المستقبلية بدقة.
					37	الإفصاح عن أعمالها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.
					38	الإفصاح عن أهداف الشركة.
					39	اعتماد مراجع حسابات خارجي كفاء.
					40	منح الاستقلالية اللازمة لأداء مهام المراجع الخارجي.

المحور السادس: مدى الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

رقم	تحرص المؤسسة على أن يتوفر في مجلس الإدارة ما يلي؟	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
41	أن يكونوا من ذوي السيرة والسمعة الحسنة.					
42	تتوفر فيهم المؤهلات العلمية والعملية.					
43	تطبيق نظام رسمي واضح لترشيح وانتخاب مجلس إدارتها.					
44	تتم محاسبتهم عن مسؤوليتهم أمام المؤسسة والمساهمين.					
45	شفافية الأنظمة المحاسبية للمؤسسة من خلال إجراءات الرقابة الداخلية.					
46	المساهمة في وضع أهداف واستراتيجية المؤسسة.					
47	اختيار المسؤولين التنفيذيين ومتابعتهم.					

الملحق رقم (02): الاستبيان باللغة الفرنسية

Faculté des sciences économiques et commerciales et des sciences de gestion

Aux distingués messieurs

Mes salutations...

La chercheuse prépare une recherche pour compléter l'obtention d'un doctorat en sciences commerciales, spécialisé dans les études financières et comptables approfondies, sous le titre «Le rôle du respect des principes de la gouvernance des entreprises pour attirer l'investissement étranger direct à la lumière de l'application des normes comptables internationales -Etude le cas d'Algérie- »

Ce questionnaire fait partie de la recherche et vous avez été sélectionné en tant que groupe de professionnels pour répondre à ce questionnaire, sur la base de notre conviction en l'importance de votre point de vue sur le sujet de l'étude, ce qui m'aide à atteindre les résultats souhaités. La chercheuse affirme que vos réponses ne seront utilisées qu'à des fins de recherche scientifique, et qu'elles seront totalement confidentielles, et a Votre Excellence mes sincères remerciements et appréciations.

Chercheuse

Bouladjine Faiza

Encadreur

Terriche Noudjoud

Remli Hamza

Données générales:

Âge: moins de 30 De 30 à 35 De 36 à 40 plus de 40

L'expérience professionnelle: Moins de 5 De 5 à 10 De 11 à 15

Plus de 15 .

Diplôme universitaire: Licence Master Magister Doctorat

Autres, précisez

Poste actuel: Actionnaire étranger Actionnaire local Membre du conseil
d'administration Directeur général Chef de service
Comptable

Mettez le signe (X) à l'endroit approprié

Le premier axe: L'étendue de l'engagement envers le principe d'assurer un cadre de gouvernance efficace.

	L'entreprise fournit-elle les éléments suivants?	Tout à fait d'accord	D'accord	Neutre	Pas d'accord	Pas d'accord du tout
1	Une structure organisationnelle qui définit clairement les pouvoirs.					
2	Des lois et réglementations claires pour encourager la transparence.					
3	Un guide écrit sur la gouvernance à publier par elle.					
4	Des organes de régulation et de surveillance définissent tous les aspects de la gouvernance.					

Le deuxième axe: L'étendue de l'engagement envers le principe de la protection des droits des actionnaires.

	Y a-t-il des mécanismes dans l'entreprise qui garantissent le droit aux actionnaires à:	Tout à fait d'accord	D'accord	Neutre	Pas d'accord	Pas d'accord du tout
5	Participer aux décisions de base liées à l'entreprise.					
6	Confier à une autre personne la participation aux réunions de l'Assemblée générale.					
7	Nomination ou révocation des membres du conseil d'administration.					
8	Proposer des points supplémentaires à discuter lors de la réunion de l'Assemblée générale.					
9	Interroger le conseil d'administration.					
10	Discuter le rapport de l'auditeur externe à l'Assemblée générale.					
11	Participer à la définition des politiques de rémunération.					

12	Sécuriser les modalités d'enregistrement du transfert la propriété des actions.					
13	Obtenir des informations au bon moment.					

Le troisième axe: L'étendue de l'engagement envers le principe de l'égalité entre les actionnaires

	L'entreprise fournit-elle les éléments suivants?	Tout à fait d'accord	D'accord	Neutre	Pas d'accord	Pas d'accord du tout
14	Des mécanismes qui protègent le droit des petits investisseurs à une indemnité pour les dommages causés du comportement des grands investisseurs.					
15	Tous les actionnaires appartenant à la même catégorie sont traités de la même manière.					
16	Tous les actionnaires ont le droit de recevoir des informations égales sur les réunions de l'assemblée générale.					
17	Un organe neutre supervise le processus de vote et de dépouillement.					
18	Tous les actionnaires sont consultés par la direction de la société en cas de prendre des décisions affectant leurs intérêts.					
19	La facilité de vote pour les étrangers.					

Le quatrième axe: L'étendue de l'engagement sur le principe de prise en compte des parties prenantes (travailleurs, fournisseurs, autorités officielles, banques, clients ... etc.)

	L'entreprise prend-elle en compte les parties prenantes selon les manières suivantes?	Tout à fait D'accord	D'accord	Neutre	Pas d'accord	Pas d'accord du tout
20	Ils sont informés de leurs droits légaux avant d'être associés à l'organisation.					
21	Ils sont informés de leurs obligations légales avant d'être associés à l'organisation.					
22	Ils reçoivent une indemnité en cas de violation de leurs droits.					
23	Respecter leurs droits, tels que garantis par les lois et règlements applicables.					

24	Obtenir les informations financières et non financières.					
25	Ils ont le pouvoir de communiquer librement leurs plaintes concernant des pratiques illégales ou contraires à l'éthique au conseil d'administration.					
26	Participer à soutenir les problématiques environnementales et sociales.					

Le cinquième axe: L'étendue de l'engagement envers le principe de la divulgation et de la transparence

	L'entreprise respecte-t-elle ce qui suit?	Tout à fait d'accord	D'accord	Neutre	Pas D'accord	Pas d'accord du tout
27	Les rapports et les états financiers de la Fondation sont accessibles au grand public.					
28	Divulgation des qualifications des cadres supérieurs de l'entreprise.					
29	Publication de la politique des indemnités et des rémunérations des administrateurs et des dirigeants.					
30	Divulgation conformément aux exigences des normes comptables internationales.					
31	Divulgation de tout changement significatif concernant les actifs et les passifs.					
32	Divulgation des engagements financiers avec diverses parties.					
33	Divulgation du contenu des méthodes comptables liées à la préparation des états financiers.					
34	Divulgation des changements importants de la propriété.					
35	Divulgation des risques attendus					
36	Divulgation précise de ses projets futurs.					
37	Divulgation de ses actions liées à la responsabilité sociale et environnementale.					
38	Divulgation des objectifs de l'entreprise.					
39	Accréditation d'un auditeur externe compétent.					
40	Accorder l'indépendance nécessaire pour exercer les tâches de l'auditeur externe.					

Le sixième axe: L'étendue de l'engagement envers le principe des responsabilités du conseil d'administration

	L'entreprise tient à ce que le conseil d'administration ait les éléments suivants?	Tout à fait d'accord	D'accord	Neutre	Pas d'accord	Pas D'accord Du tout
41	Être de bonne conduite et de bonne réputation.					
42	Avoir des qualifications scientifiques et pratiques.					
43	Mettre en œuvre un système formel clair pour la nomination et l'élection de son conseil d'administration.					
44	Ils sont tenus responsables devant la société et les actionnaires.					
45	La transparence des systèmes comptables de l'organisation travers à des procédures du contrôle interne.					
46	Contribuer à la définition des objectifs et de la stratégie de l'établissement.					
47	Sélection des dirigeants et les suivre.					

الملحق رقم (03): قائمة الأساتذة المحكمين

الجامعة	الرتبة العلمية	اسم ولقب المحكم	الرقم
جامعة العربي بن لمهيدي - أم البواقي -	أستاذ تعليم عالي	مراد كواشي	1
جامعة فرحات عباس - سطيف -	أستاذ محاضر - أ-	مراد سكاك	2
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله	أستاذ محاضر - أ-	سعاد بوهلاله	3
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله	أستاذ محاضر - أ-	وسيلة بوفنش	4
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله	أستاذ محاضر - أ-	حمزة رملي	5
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميله	أستاذ محاضر - أ-	محمد بوطلاعة	6

الملحق رقم (04): اختبار الاتساق

Correlations

		بمبادئ الالتزام بمبادئ الالتزام حوكمة المؤسسات	بمبدأ الالتزام إطار ضمان للحوكمة فعال	بمبدأ الالتزام حقوق حماية المساهمين	بمبدأ الالتزام بين المساواة المساهمين	بمبدأ الالتزام مراعاة أصحاب المصالح	بمبدأ الالتزام الإفصاح والشفافية	بمبدأ الالتزام مسؤوليات الإدارة مجلس
حوكمة بمبادئ الالتزام المؤسسات	Pearson	1	.633**	.578**	.555**	.473**	.458**	.784**
	Correlation							
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	70	70	70	70	70	70	70
ضمان بمبدأ الالتزام للحوكمة فعال إطار	Pearson	.633**	1	.026	.065	.291*	.189	.415**
	Correlation							
	Sig. (2-tailed)	.000		.830	.593	.015	.118	.000
	N	70	70	70	70	70	70	70
حماية بمبدأ الالتزام المساهمين حقوق	Pearson	.578**	.026	1	.516**	.028	.035	.476**
	Correlation							
	Sig. (2-tailed)	.000	.830		.000	.816	.771	.000
	N	70	70	70	70	70	70	70
المساواة بمبدأ الالتزام المساهمين بين	Pearson	.555**	.065	.516**	1	-.070-	.190	.329**
	Correlation							
	Sig. (2-tailed)	.000	.593	.000		.563	.115	.005
	N	70	70	70	70	70	70	70
مراعاة بمبدأ الالتزام المصالح أصحاب	Pearson	.473**	.291*	.028	-.070-	1	.186	.324**
	Correlation							
	Sig. (2-tailed)	.000	.015	.816	.563		.122	.006
	N	70	70	70	70	70	70	70
الإفصاح بمبدأ الالتزام والشفافية	Pearson	.458**	.189	.035	.190	.186	1	.116
	Correlation							
	Sig. (2-tailed)	.000	.118	.771	.115	.122		.337
	N	70	70	70	70	70	70	70
مسؤوليات بمبدأ الالتزام الإدارة مجلس	Pearson	.784**	.415**	.476**	.329**	.324**	.116	1
	Correlation							
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.005	.006	.337	

N	70	70	70	70	70	70	70
---	----	----	----	----	----	----	----

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق رقم (05): اختبار ثبات الاستبيان

Fiabilité

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observations Valide	70	100.0
Exclus ^a	0	.0
Total	70	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.712	47

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
واضح بشكل الصلاحيات يحدد تنظيمي هيكل.	183.00	88.638	.261	.706
الشفافية لتشجيع واضحة وتشريعات قوانين	183.14	86.153	.384	.699
طرفها من نشره يتم للحكومة مكتوب دليل	184.77	88.411	.112	.712
جوانب كافة تضبط ورقابية تنظيمية هيئات الحكومة.	184.90	86.961	.154	.711
المتعلقة الأساسية القرارات في المشاركة بالمؤسسة.	183.13	84.838	.521	.694
اجتماعات في للاشتراك آخر شخص توكيل العامة الجمعية.	183.46	90.745	-.015-	.718
الإدارة مجلس أعضاء عزل أو تعيين	183.40	88.041	.210	.706

الجمعية اجتماع في تناقش إضافية بنود اقتراح العامة.	183.74	89.150	.081	.713
الإدارة مجلس مساءلة.	183.86	85.487	.357	.699
الجمعية في الخارجي المراجع تقرير مناقشة العامة.	183.47	87.499	.320	.703
المكافآت سياسات وضع في المشاركة.	183.77	86.382	.298	.702
الأسهم ملكية تحويل تسجيل أساليب تأمين.	184.46	90.513	.024	.714
المناسب الوقت في المعلومات على الحصول.	183.51	87.674	.204	.707
في الصغار المستثمرين حق تحمي آليات كيار سلوك عن الناتجة الأضرار عن التعويض المستثمرين.	183.36	85.334	.287	.701
نفس إلى المنتمين المساهمين كافة معاملة يتم متكافئة معاملة الفئة.	183.43	89.582	.081	.712
على يحصلوا بأن المساهمين لكافة يحق باجتماعات والخاصة متساوية معلومات العامة الجمعية.	183.53	87.006	.272	.703
عملية على بالإشراف محايدة جهة تقوم الأصوات وفرز التصويت.	184.14	88.240	.190	.707
إدارة قبل من المساهمين جميع استشارة على تؤثر قرارات اتخاذ حال في المؤسسة مصالحهم.	184.06	88.518	.127	.711
الأجانب قبل من التصويت سهولة ارتباطهم قبل القانونية بحقوقهم إعلامهم يتم بالمؤسسة.	183.23	91.251	-.040-	.717
ارتباطهم قبل القانونية بالتزاماتهم إعلامهم يتم بالمؤسسة.	183.06	87.939	.300	.704
ارتباطهم قبل القانونية بالتزاماتهم إعلامهم يتم بالمؤسسة.	183.26	84.455	.524	.693
حقوقهم انتهاك عند تعويض على يحصلون والأنظمة القوانين تكفله بما حقوقهم احترام المفعول السارية.	183.54	90.281	.018	.716
مالية والغير المالية المعلومات على الحصول حول شكاويهم إيصال على القدرة لهم إلى الأخلاقية غير أو القانونية غير الممارسات بحرية الإدارة مجلس.	184.20	89.554	.092	.712
والاجتماعية البيئية القضايا دعم في تشارك متاحة المالية وقوائمها المؤسسة تقارير العام للجمهور.	183.07	91.082	-.018-	.715
العليا الإطارات مؤهلات عن الإفصاح بالمؤسسة.	185.30	90.068	-.005-	.722
والتعويضات المكافآت سياسة عن الإفصاح التنفيذيين والمدراء الإدارة مجلس لأعضاء المحاسبة معايير متطلبات وفق الإفصاح الدولية.	183.73	85.708	.297	.701
	183.86	84.936	.323	.699
	183.07	87.980	.226	.706

الأصول حول هام تغيير أي عن الإفصاح والخصوم	183.61	84.443	.385	.696
مختلف مع المالية الارتباطات عن الإفصاح الأطراف.	184.06	86.345	.249	.704
المحاسبية السياسات مضمون عن الإفصاح المالية القوائم بإعداد المتعلقة	184.19	89.052	.096	.712
الملكية في الجوهرية التغييرات عن الإفصاح	184.49	87.239	.169	.709
المتوقعة المخاطر عن الإفصاح	184.60	88.997	.106	.712
بدقة المستقبلية خططها عن الإفصاح	184.91	88.920	.140	.710
بالمسؤولية المتعلقة أعمالها عن الإفصاح والبيئية الاجتماعية	183.49	87.645	.293	.704
الشركة أهداف عن الإفصاح	183.63	90.237	.024	.716
كفاء خارجي حسابات مراجع اعتماد	183.16	91.091	-.028	.717
المراجع مهام لأداء اللازمة الاستقلالية منح الخارجي	183.10	89.280	.111	.711
الحسنة والسمعة السيرة ذوي من يكونوا أن	182.93	87.748	.447	.702
والعملية العلمية المؤهلات فيهم تتوفر	183.07	87.517	.362	.702
وانتخاب لترشيح واضح رسمي نظام تطبيق إدارتها مجلس	183.79	82.982	.368	.695
المؤسسة أمام مسؤوليتهم عن محاسبتهم تتم والمساهمين	184.01	83.522	.383	.695
خلال من للمؤسسة المحاسبية الأنظمة شفافية	183.54	87.962	.163	.709
الداخلية الرقابة إجراءات				
واستراتيجية أهداف وضع في المساهمة المؤسسة	183.77	85.773	.290	.702
ومتابعتهم التنفيذيين المسؤولين اختيار	183.96	88.621	.139	.710

الملحق رقم (06): اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الإستثمار

Tests non paramétriques

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		بمبدأ الالتزام إطار ضمان لحوكمة فعال	بمبدأ الالتزام حقوق حماية المساهمين	بمبدأ الالتزام بين المساواة المساهمين	بمبدأ الالتزام مراعاة أصحاب المصالح	بمبدأ الالتزام الإفصاح والشفافية	بمبدأ الالتزام مسؤوليات الإدارة مجلس	الالتزام حوكمة بمبادئ المؤسسات
N		70	70	70	70	70	70	70
Paramètres	Moyenne	3.7893	4.0984	4.1190	4.0918	3.8010	4.1612	4.0101
normaux ^{a,b}	Ecart-type	.46164	.34184	.32495	.28884	.31964	.40180	.21134
Différences les plus extrêmes	Absolue	.142	.113	.142	.106	.098	.110	.096
	Positive	.142	.113	.142	.096	.070	.110	.066
	Négative	-.100-	-.099-	-.100-	-.106-	-.098-	-.093-	-.096-
Z de Kolmogorov-Smirnov		1.186	.948	1.186	.888	.819	.921	.802
Signification asymptotique (bilatérale)		.120	.330	.120	.410	.513	.365	.542

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.

الملحق رقم (07): اختبار "ت" الخاص بقياس الفرضية الثالثة ومحاور الاستبيان

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
واضح بشكل الصلاحيات يحدد تنظيمي هيكل	70	4.74	.472	.056
الشفافية لتشجيع واضحة وتشريعات قوانين	70	4.60	.646	.077
طرفها من نشره يتم للحكومة مكتوب دليل	70	2.97	.916	.110
جوانب كافة تضبط ورقابية تنظيمية هيئات الحكومة	70	2.84	1.072	.128
للحكومة فعال إطار ضمان بمبدأ الالتزام	70	3.7893	.46164	.05518

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
الصلاحيات يحدد تنظيمي هيكل واضح بشكل	30.894	69	.000	1.743	1.63	1.86
لتشجيع واضحة وتشريعات قوانين الشفافية	20.720	69	.000	1.600	1.45	1.75
من نشره يتم للحكومة مكتوب دليل طرفها	-.261-	69	.795	-.029-	-.25-	.19
كافة تضبط ورقابية تنظيمية هيئات الحكومة جوانب	-1.227-	69	.224	-.157-	-.41-	.10
فعال إطار ضمان بمبدأ الالتزام للحكومة	14.305	69	.000	.78929	.6792	.8994

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
--	---	---------	------------	----------------------------

المتعلقة الأساسية القرارات في المشاركة بالمؤسسة.	70	4.61	.621	.074
اجتماعات في للاشتراك آخر شخص توكيل العامة الجمعية.	70	4.29	.819	.098
الإدارة مجلس أعضاء عزل أو تعيين الجمعية اجتماع في تناقش إضافية بنود اقتراح العامة.	70	4.34	.679	.081
الإدارة مجلس مساءلة الجمعية في الخارجي المراجع تقرير مناقشة العامة.	70	4.00	.851	.102
المكافآت سياسات وضع في المشاركة الأسهم ملكية تحويل تسجيل أساليب تأمين.	70	3.89	.772	.092
المناسب الوقت في المعلومات على الحصول المساهمين حقوق حماية بمبدأ الالتزام	70	4.27	.563	.067
	70	3.97	.761	.091
	70	3.29	.617	.074
	70	4.23	.765	.091
	70	4.0984	.34184	.04086

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
الأساسية القرارات في المشاركة بالمؤسسة المتعلقة	21.759	69	.000	1.614	1.47	1.76
في للاشتراك آخر شخص توكيل العامة الجمعية اجتماعات	13.134	69	.000	1.286	1.09	1.48
مجلس أعضاء عزل أو تعيين الإدارة.	16.557	69	.000	1.343	1.18	1.50
في تناقش إضافية بنود اقتراح العامة الجمعية اجتماع	9.829	69	.000	1.000	.80	1.20
الإدارة مجلس مساءلة	9.603	69	.000	.886	.70	1.07
في الخارجي المراجع تقرير مناقشة العامة الجمعية	18.906	69	.000	1.271	1.14	1.41
سياسات وضع في المشاركة المكافآت	10.682	69	.000	.971	.79	1.15
ملكية تحويل تسجيل أساليب تأمين الأسهم.	3.873	69	.000	.286	.14	.43
الوقت في المعلومات على الحصول المناسب	13.443	69	.000	1.229	1.05	1.41
حقوق حماية بمبدأ الالتزام المساهمين	26.884	69	.000	1.09841	1.0169	1.1799

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
عن التعويض في الصغار المستثمرين حق تحمي آليات المستثمرين كبار سلوك عن الناتجة الأضرار.	70	4.39	.937	.112
الفئة نفس إلى المنتمين المساهمين كافة معاملة يتم متكافئة معاملة.	70	4.31	.713	.085
معلومات على حصلوا بأن المساهمين لكافة يحق العامة الجمعية باجتماعات والخاصة متساوية.	70	4.21	.720	.086
التصويت عملية على بالإشراف محايدة جهة تقوم الأصوات وفرز.	70	3.60	.689	.082
في المؤسسة إدارة قبل من المساهمين جميع استشارة مصالحهم على تؤثر قرارات اتخاذ حال.	70	3.69	.826	.099
الأجانب قبل من التصويت سهولة.	70	4.51	.654	.078
المساهمين بين المساواة بمبدأ الالتزام	70	4.1190	.32495	.03884

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المستثمرين حق تحمي آليات الأضرار عن التعويض في الصغار المستثمرين كبار سلوك عن الناتجة المنتمين المساهمين كافة معاملة يتم متكافئة معاملة نفس إلى	12.373	69	.000	1.386	1.16	1.61
يحصلوا بأن المساهمين لكافة يحق والخاصة متساوية معلومات على العامة الجمعية باجتماعات	15.420	69	.000	1.314	1.14	1.48
على بالإشراف محايدة جهة تقوم الأصوات وفرز التصويت عملية قبل من المساهمين جميع استشارة اتخاذ حال في المؤسسة إدارة	14.107	69	.000	1.214	1.04	1.39
معلومات على حصلوا بأن المساهمين لكافة يحق العامة الجمعية باجتماعات	7.281	69	.000	.600	.44	.76
الأجانب قبل من التصويت سهولة.	6.945	69	.000	.686	.49	.88
المساهمين بين المساواة بمبدأ الالتزام						

الأجانب قبل من التصويت سهولة	19.381	69	.000	1.514	1.36	1.67
بين المساواة بمبدأ الالتزام المساهمين	28.813	69	.000	1.11905	1.0416	1.1965

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
ارتباطهم قبل القانونية بحقوقهم إعلامهم يتم بالمؤسسة.	70	4.69	.526	.063
ارتباطهم قبل القانونية بالتزاماتهم إعلامهم يتم بالمؤسسة.	70	4.49	.654	.078
حقوقهم انتهاك عند تعويض على يحصلون والأنظمة القوانين تكفله بما حقوقهم احترام المفعول السارية.	70	4.20	.791	.095
مالية والغير المالية المعلومات على الحصول حول شكاويهم إيصال على القدرة لهم إلى الأخلاقية غير أو القانونية غير الممارسات بحرية الإدارة مجلس.	70	3.54	.674	.081
مالية والغير المالية المعلومات على الحصول حول شكاويهم إيصال على القدرة لهم إلى الأخلاقية غير أو القانونية غير الممارسات بحرية الإدارة مجلس.	70	3.21	.759	.091
مالية والغير المالية المعلومات على الحصول حول شكاويهم إيصال على القدرة لهم إلى الأخلاقية غير أو القانونية غير الممارسات بحرية الإدارة مجلس.	70	3.84	.735	.088
مالية والغير المالية المعلومات على الحصول حول شكاويهم إيصال على القدرة لهم إلى الأخلاقية غير أو القانونية غير الممارسات بحرية الإدارة مجلس.	70	4.67	.531	.063
المصالح أصحاب مراعاة بمبدأ الالتزام	70	4.0918	.28884	.03452

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
قبل القانونية بحقوقهم إعلامهم يتم بالمؤسسة ارتباطهم	26.817	69	.000	1.686	1.56	1.81
قبل القانونية بالتزاماتهم إعلامهم يتم بالمؤسسة ارتباطهم	19.015	69	.000	1.486	1.33	1.64
انتهاك عند تعويض على يحصلون حقوقهم	12.689	69	.000	1.200	1.01	1.39
القوانين تكفله بما حقوقهم احترام المفعول السارية والأنظمة	6.736	69	.000	.543	.38	.70

المالية المعلومات على الحصول مالية والغير	2.361	69	.021	.214	.03	.40
شكاويهم إيصال على القدرة لهم أو القانونية غير الممارسات حول الإدارة مجلس إلى الأخلاقية غير بحرية.	9.595	69	.000	.843	.67	1.02
البيئية القضايا دعم في تشارك والاجتماعية.	26.344	69	.000	1.671	1.54	1.80
أصحاب مراعاة بمبدأ الالتزام المصالح	31.626	69	.000	1.09184	1.0230	1.1607

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
متاحة المالية وقوائمها المؤسسة تقارير العام للجمهور.	70	2.44	1.099	.131
العليا الإطارا مؤهلات عن الإفصاح بالمؤسسة.	70	4.01	.860	.103
والتعويضات المكافآت سياسة عن الإفصاح التنفيذيين والمدراء الإدارة مجلس لأعضاء.	70	3.89	.910	.109
المحاسبة معايير متطلبات وفق الإفصاح الدولية.	70	4.67	.653	.078
الأصول حول هام تغيير أي عن الإفصاح والخصوم	70	4.13	.850	.102
مختلف مع المالية الارتباطات عن الإفصاح الأطراف.	70	3.69	.877	.105
المحاسبية السياسات مضمون عن الإفصاح المالية القوائم بإعداد المتعلقة.	70	3.56	.810	.097
الملكية في الجوهرية التغييرات عن الإفصاح المتوقعة المخاطر عن الإفصاح.	70	3.26	.958	.115
بدقة المستقبلية خططها عن الإفصاح بالمسؤولية المتعلقة أعمالها عن الإفصاح والبيئية الاجتماعية.	70	3.14	.785	.094
الشركة أهداف عن الإفصاح كفاء خارجي حسابات مراجع اعتماد.	70	2.83	.680	.081
المراجع مهام لأداء اللازمة الاستقلالية منح الخارجي.	70	4.26	.582	.070
والشفافية الإفصاح بمبدأ الالتزام	70	4.11	.772	.092
	70	4.59	.670	.080
	70	4.64	.682	.081
	70	3.8010	.31964	.03820

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المالية وقوائمها المؤسسة تقارير العام للجمهور متاحة.	-4.243-	69	.000	-.557-	-.82-	-.30-
الإطارات مؤهلات عن الإفصاح بالمؤسسة العليا.	9.872	69	.000	1.014	.81	1.22
المكافآت سياسة عن الإفصاح مجلس لأعضاء والتعويضات التنفيذيين والمدراء الإدارة.	8.147	69	.000	.886	.67	1.10
معايير متطلبات وفق الإفصاح الدولية المحاسبية.	21.408	69	.000	1.671	1.52	1.83
حول هام تغيير أي عن الإفصاح والخصوم الأصول.	11.110	69	.000	1.129	.93	1.33
مع المالية الارتباطات عن الإفصاح الأطراف مختلف.	6.541	69	.000	.686	.48	.89
السياسات مضمون عن الإفصاح القوائم بإعداد المتعلقة المحاسبية المالية.	5.755	69	.000	.557	.36	.75
الجوهرية التغييرات عن الإفصاح الملكية في.	2.245	69	.028	.257	.03	.49
المتوقعة المخاطر عن الإفصاح المستقبلية خططها عن الإفصاح بدقة.	1.522	69	.133	.143	-.04-	.33
المتعلقة أعمالها عن الإفصاح والبيئية الاجتماعية بالمسؤولية.	-2.108-	69	.039	-.171-	-.33-	-.01-
الشركة أهداف عن الإفصاح خارجي حسابات مراجع اعتماد كفاء.	18.072	69	.000	1.257	1.12	1.40
مهام لأداء اللازمة الاستقلالية منح الخارجي المراجع.	12.082	69	.000	1.114	.93	1.30
والشفافية الإفصاح بمبدأ الالتزام.	19.798	69	.000	1.586	1.43	1.75
	20.161	69	.000	1.643	1.48	1.81
	20.966	69	.000	.80102	.7248	.8772

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
الحسنة والسمعة السيرة ذوي من يكونوا أن	70	4.81	.392	.047
والعملية العلمية المؤهلات فيهم تتوفر	70	4.67	.503	.060
وانتخاب لترشيح واضح رسمي نظام تطبيق إدارتها مجلس	70	3.96	1.055	.126
المؤسسة أمام مسؤوليتهم عن محاسبتهم تتم والمساهمين	70	3.73	.962	.115
خلال من للمؤسسة المحاسبية الأنظمة شفافية الداخلية الرقابة إجراءات	70	4.20	.827	.099
واستراتيجية اهداف وضع في المساهمة المؤسسة	70	3.97	.868	.104
ومتابعهم التنفيذ المسؤولين اختيار	70	3.79	.759	.091
الإدارة مجلس مسؤوليات بمبدأ الالتزام	70	4.1612	.40180	.04802

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
والسمعة السيرة ذوي من يكونوا أن الحسنة	38.754	69	.000	1.814	1.72	1.91
العملية العلمية المؤهلات فيهم تتوفر والعملية	27.813	69	.000	1.671	1.55	1.79
لترشيح واضح رسمي نظام تطبيق إدارتها مجلس وانتخاب	7.587	69	.000	.957	.71	1.21
أمام مسؤوليتهم عن محاسبتهم تتم والمساهمين المؤسسة	6.337	69	.000	.729	.50	.96
للمؤسسة المحاسبية الأنظمة شفافية الداخلية الرقابة إجراءات خلال من	12.139	69	.000	1.200	1.00	1.40
اهداف وضع في المساهمة المؤسسة واستراتيجية	9.367	69	.000	.971	.76	1.18
التنفيذ المسؤولين اختيار ومتابعهم	8.657	69	.000	.786	.60	.97
مجلس مسؤوليات بمبدأ الالتزام الإدارة	24.180	69	.000	1.16122	1.0654	1.2570

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
للحوكمة فعال إطار ضمان بمبدأ الالتزام	70	3.7893	.46164	.05518
المساهمين حقوق حماية بمبدأ الالتزام	70	4.0984	.34184	.04086
المساهمين بين المساواة بمبدأ الالتزام	70	4.1190	.32495	.03884
المصالح أصحاب مراعاة بمبدأ الالتزام	70	4.0918	.28884	.03452
والشفافية الإفصاح بمبدأ الالتزام	70	3.8010	.31964	.03820
الإدارة مجلس مسؤوليات بمبدأ الالتزام	70	4.1612	.40180	.04802
المؤسسات حوكمة بمبادئ الالتزام	70	4.0101	.21134	.02526

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
فعال إطار ضمان بمبدأ الالتزام للحوكمة	14.305	69	.000	.78929	.6792	.8994
حقوق حماية بمبدأ الالتزام المساهمين	26.884	69	.000	1.09841	1.0169	1.1799
المساهمين بين المساواة بمبدأ الالتزام	28.813	69	.000	1.11905	1.0416	1.1965
أصحاب مراعاة بمبدأ الالتزام المصالح	31.626	69	.000	1.09184	1.0230	1.1607
والشفافية الإفصاح بمبدأ الالتزام	20.966	69	.000	.80102	.7248	.8772
مجلس مسؤوليات بمبدأ الالتزام الإدارة	24.180	69	.000	1.16122	1.0654	1.2570
المؤسسات حوكمة بمبادئ الالتزام	39.990	69	.000	1.01014	.9597	1.0605

الملحق رقم (08): معامل الارتباط

Correlations

		المال رأس حجم	حوكمة بمبادئ الالتزام المؤسسات
المال رأس حجم	Pearson Correlation	1	.738**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	70	70
المؤسسات حوكمة بمبادئ الالتزام	Pearson Correlation	.738**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	70	70

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		رأس حجم المال	بمبدأ الالتزام فعال إطار ضمان للحوكمة	بمبدأ الالتزام حقوق حماية المساهمين	بمبدأ الالتزام بين المساواة المساهمين	بمبدأ الالتزام أصحاب مراعاة المصالح	بمبدأ الالتزام الإفصاح والشفافية	بمبدأ الالتزام مجلس مسؤوليات الإدارة
المال رأس حجم	Pearson Correlation	1	.407**	.526**	.414**	.256*	.336**	.628**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.033	.004	.000
	N	70	70	70	70	70	70	70
ضمان بمبدأ الالتزام للحوكمة فعال إطار	Pearson Correlation	.407**	1	.026	.065	.291*	.189	.415**
	Sig. (2-tailed)	.000		.830	.593	.015	.118	.000
	N	70	70	70	70	70	70	70
حماية بمبدأ الالتزام المساهمين حقوق	Pearson Correlation	.526**	.026	1	.516**	.028	.035	.476**
	Sig. (2-tailed)	.000	.830		.000	.816	.771	.000
	N	70	70	70	70	70	70	70
بمبدأ الالتزام بين المساواة المساهمين	Pearson Correlation	.414**	.065	.516**	1	-.070-	.190	.329**
	Sig. (2-tailed)	.000	.593	.000		.563	.115	.005
	N	70	70	70	70	70	70	70
بمبدأ الالتزام أصحاب مراعاة المصالح	Pearson Correlation	.256*	.291*	.028	-.070-	1	.186	.324**
	Sig. (2-tailed)	.033	.015	.816	.563		.122	.006
	N	70	70	70	70	70	70	70

بمبدأ الالتزام والشفافية الإفصاح	Pearson	.336**	.189	.035	.190	.186	1	.116
	Correlation							
	Sig. (2-tailed)	.004	.118	.771	.115	.122		.337
	N	70	70	70	70	70	70	70
بمبدأ الالتزام مجلس مسؤوليات الإدارة	Pearson	.628**	.415**	.476**	.329**	.324**	.116	1
	Correlation							
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.005	.006	.337	
	N	70	70	70	70	70	70	70

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الملحق رقم (09): مخرجات نماذج الانحدار البسيط

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
Standardized Residual	.288	70	.130	.723	70	.240

a. Lilliefors Significance Correction

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
حجم رأس المال	213945894.000	290630832.518	70
	0	74	
الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات	4.0101	.21134	70

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: حجم رأس المال

b. All requested variables entered.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.738 ^a	.545	.538	197504981.16994	1.950

a. Predictors: (Constant), الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات

b. Dependent Variable: حجم رأس المال

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3175614580015	1	3175614580015	81.409	.000 ^b
		097900.000		097900.000		
	Residual	2652558795911	68	3900821758693		
		773200.000		7840.000		
	Total	5828173375926	69			
		871000.000				

- a. Dependent Variable: حجم رأس المال
 b. Predictors: (Constant), الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized	t	Sig.
		B	Std. Error	Coefficients Beta		
1	(Constant)	3856715463.678	451775655.651		8.537	.000
	الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات	1015092601.416	112504481.379	.738	9.023	.000

- a. Dependent Variable: حجم رأس المال

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
حجم رأس المال	213945894.0000	290630832.51874	70
الالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة	3.7893	.46164	70

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.407 ^a	.165	.153	267451877.19044

- a. Predictors: (Constant), الالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9640989262638	1	9640989262638	13.478	.000 ^b
		47940.000		47940.000		
	Residual	4864074449663	68	7153050661269		
		023100.000		1520.000		
	Total	5828173375926	69			
		871000.000				

- a. Dependent Variable: حجم رأس المال
 b. Predictors: (Constant), الالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized	t	Sig.
		B	Std. Error	Coefficients Beta		
1	(Constant)	756326217.638	266214797.789		2.841	.006
	الالتزام بمبدأ ضمان إطار فعال للحوكمة	256056730.687	69746279.690	.407	3.671	.000

a. Dependent Variable: حجم رأس المال

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
حجم رأس المال	213945894.000	290630832.518	70
	0	74	
بمبدأ حماية حقوق المساهمين الالتزام	4.0984	.34184	70

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.526 ^a	.277	.267	248907476.512
				73

a. Predictors: (Constant), الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1615238009179395070.000	1	1615238009179395070.000	26.071	.000 ^b
	Residual	4212935366747476000.000	68	61954931863933472.000		
	Total	5828173375926871000.000	69			

a. Dependent Variable: حجم رأس المال

b. Predictors: (Constant), الالتزام بمبدأ حماية حقوق المساهمين

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized	t	Sig.
		B	Std. Error	Coefficients Beta		
1	(Constant)	1620442815.802	360491491.035		4.495	.000
	بمبدأ حماية حقوق المساهمين الالتزام	447585161.571	87658767.334	.526	5.106	.000

a. Dependent Variable: حجم رأس المال

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
حجم رأس المال	213945894.0000	290630832.51874	70
الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين	4.1190	.32495	70

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.414 ^a	.172	.159	266464686.972
				56

a. Predictors: (Constant), الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9999401764967	1	9999401764967	14.083	.000 ^b
		33180.000		33180.000		
	Residual	4828233199430	68	7100342940338		
		137900.000		4384.000		
	Total	5828173375926	69			
		871000.000				

a. Dependent Variable: حجم رأس المال

b. Predictors: (Constant), الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized	T	Sig.
		B	Std. Error	Coefficients Beta		
1	(Constant)	1312030283.603	407876263.201		3.217	.002
	الالتزام بمبدأ المساواة بين المساهمين	370468204.967	98719647.192	.414	3.753	.000

a. Dependent Variable: حجم رأس المال

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
حجم رأس المال	213945894.0000	290630832.51874	70
الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح	4.0918	.28884	70

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.256 ^a	.065	.052	283025512.38374

a. Predictors: (Constant), الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	381139411041641470.000	1	381139411041641470.000	4.758	.033 ^b
	Residual	5447033964885229600.000	68	80103440660076912.000		
	Total	5828173375926871000.000	69			

a. Dependent Variable: حجم رأس المال

b. Predictors: (Constant), الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	838933720.691	483867347.759		1.734	.087
	الالتزام بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح	257312225.037	117962529.398	.256	2.181	.033

a. Dependent Variable: حجم رأس المال

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
حجم رأس المال	213945894.000	290630832.518	70
	0	74	
الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية	3.8010	.31964	70

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.336 ^a	.113	.100	275768823.45892

a. Predictors: (Constant), الإفصاح والشفافية، الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	656879184476589060.000	1	656879184476589060.000	8.638	.004 ^b
	Residual	5171294191450282000.000	68	76048443991915904.000	0	
	Total	5828173375926871000.000	69			

a. Dependent Variable: حجم رأس المال

b. Predictors: (Constant), الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized	t	Sig.
		B	Std. Error	Coefficients		
1	(Constant)	946301596.752	396151682.731		2.389	.020
	الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية	305246319.715	103861084.409	.336	2.939	.004

a. Dependent Variable: حجم رأس المال

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
حجم رأس المال	213945894.0000	290630832.51874	70
الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	4.1612	.40180	70

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	F Change
1	.628 ^a	.395	.386	227712984.97222	.395	44.398

a. Predictors: (Constant), الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

b. Dependent Variable: حجم رأس المال

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2302155536229628930.000	1	2302155536229628930.000	44.398	.000 ^b
	Residual	3526017839697242100.000	68	51853203524959440.000		

Total	5828173375926871000.000	69			
-------	-------------------------	----	--	--	--

a. Dependent Variable: حجم رأس المال

b. Predictors: (Constant), الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، الإدارة

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized	T	Sig.
		B	Std. Error	Coefficients Beta		
1	(Constant)	1677756009.518	285206689.100		5.883	.000
	الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	454602223.013	68226331.569	.628	6.663	.000

a. Dependent Variable: حجم رأس المال

الملحق رقم (10): اختبار "ت" لعينتين مستقلتين

Group Statistics

المجموعة	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المال رأس حجم من مموله شركات: الأولى المجموعة (invest) استثماري صندوق طرف	35	126014005.0000	95388051.39405	16123523.49719
طرف من مموله شركات: الثانية المجموعة (sicom) مخاطر شركة	35	301877783.0000	382621385.84690	64674818.43973

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means					95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
رأس حجم المال	Equal variances assumed	27.456	.000	2.638	68	.010	-1758637.78.00000	66654333.31882	30887042.9.28284-	-42857126.71716-
	Equal variances not assumed			2.638	38.210	.012	-1758637.78.00000	66654333.31882	31077406.9.80014-	-40953486.19986-

مِنْ خَيْرِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ